اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

مسح
للتطورات الاقتصادية والاجتماعية
في منطقة الاسكوا
١٩٩٤

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٩٦

التسميات المستخدمة في هذا المنشور، وطريقة عرض المادة التي يتضمنها، لا تنطوي على الإعراب من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة عن أي رأي بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو اقليم أو مدينة أو منطقة، أو للسلطات القائمة فيها، أو بشأن حدودها أو تخومها.

وذكر أسماء شركات ومنتجات تجارية لا يعني اعتماد الأمم المتحدة لتلك الشركات والمنتجات.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الانكليزية؛ ويُقصد بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

E/ESCWA/ED/1995/3
ISSN. 0255-5123
96-0087

منشورات الأمم المتحدة
Sales No. 95.II.L.4

تصدير

إن "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا" مطبوع سنوي تعده الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وقد ظهر العدد الأول من هذه السلسلة في عام ١٩٨٠. ويوفر المسح تحليلاً للسياسات فيما يتعلق بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة في منطقة غربي آسيا.

ويقدم عدد عام ١٩٩٤ من المسح تصويراً واضحاً للضعف المستمر الذي تعاني منه اقتصادات المنطقة إزاء التطورات الحاصلة في قطاع النفط وآثار ازمة الخليج التي وقعت في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١. وهذه التطورات، التي اقترنت بتنفيذ تدابير تقييدية بالنسبة للميزانيات في عام ١٩٩٤، كانت لها آثار سلبية على الأداء الاقتصادي للمنطقة وأدت الى معدل نمو صفري في الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٤ مقارنة بمعدل نمو نسبته ٣ر٧ في المائة في عام ١٩٩٣. ويعزى انعدام النمو في المنطقة ككل في عام ١٩٩٤ الى معدلات النمو السلبية التي سجلتها البلدان الرئيسية المصدرة للنفط في المنطقة.

وقد عكفت بعض بلدان المنطقة، مثل الأردن ومصر وجمهورية اليمن، على تنفيذ برامج للتكيّف الهيكلي الاقتصادي وللتحرر الاقتصادي وذلك من أجل تصحيح اختلالات الاقتصاد الكلي وتشجيع الاستخدام الكفؤ للموارد وتنشيط النمو وتعزيز دور القطاع الخاص. غير أنه بالنظر الى أن مجال التنويع الذي تحقق حتى الآن كان محدوداً فإن الأداء الاقتصادي للمنطقة سيظل متأثراً في المستقبل المنظور بأداء قطاع النفط. ويتضمن الجزء الاجتماعي من المسح تحليلاً للوضع الديموغرافي في المنطقة، وهو وضع يتسم بارتفاع نسبة الشباب وارتفاع معدل الزيادة في عدد السكان مقارنة بالمعدلات العالمية.

ومن المأمول أن يستمر الاسهام الذي يقدمه المسح في تعميق فهم الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة وامكانات مواصلة النمو في منطقة الإسكوا.

المحتويات

الصفحة

تصدير ..... ج
لمحة عامة ١

أولاً- التطورات الدولية ٤

ألف- النمو الاقتصادي والتطورات التجارية ٤
باء- البطالـــة ٧
جيم- أسعار الفائدة والتضخُّم ٧
دال- الدين الخارجي والتدفقات الرأسمالية ١٠
هاء- التكتلات الاقتصادية الإقليمية ١١
واو- آفاق الاقتصاد العالمي ١٣

ثانياً- الأداء الاقتصادي العام والسياسات الاقتصادية ١٤

ألف- النمو الاقتصادي والتنمية ١٤
باء- سياسات الإصلاح الاقتصادي ٢٤
جيم- الآفاق الإقتصادية ٣٢

ثالثاً- التطورات في قطاع الطاقة ٣٤

ألف- النفط ٣٤
باء- الغاز الطبيعي ٤٤

رابعاً- التطورات في التجارة الدولية وموازين المدفوعات ٥١

ألف- الأداء التجاري العام ٥٢
باء- اتجاه التجارة ٥٦
جيم- تطورات ميزان المدفوعات ٦٠
دال- الاحتياطات الدولية ٦٧

خامساً- التطورات المالية والنقدية ٦٩

ألف- التطورات المالية ٦٩
باء- الدين الخارجي ٧٤
جيم- التطورات النقدية ٧٨
دال- الأعمال المصرفية ٨١

سادساً- التطورات في القطاع الزراعي ٨٤

ألف- مقدمـــة ٨٤
باء- التطورات الاقليمية في الانتاج الزراعي والغذائي ٨٦

المحتويات (تابع)

الصفحة

جيم- الأسعار العالمية والتجارة في المنتجات الزراعية والغذائية ٨٨
دال- الفجوة الغذائية في منطقة الإسكوا ٩١
هاء- الاصلاحات المتعلقة بالسياسات في منطقة الإسكوا ٩٢
واو- التطورات الزراعية في البلدان الأعضاء في الإسكوا خلال عام ١٩٩٤ ..... ٩٢

سابعاً- التطورات في قطاع الصناعات التحويلية ١٠٨

ألف- النمو ١٠٨
باء- ظهور استراتيجية صناعية موجهة للخارج ١١٨
جيم- التحديات التي تواجهها الاستراتيجية الصناعية الموجهة للخارج ١٢٠
دال- الآفاق ١٢٢

ثامناً- التطورات الاجتماعية ١٢٣

ألف- السكان والتوسع الحضري ١٢٣
باء- الجماعات الضعيفة ١٢٨
جيم- تقييم الأثر الاجتماعي لبرامج التكيُّف الهيكلي في منطقة الإسكوا ١٤٠
دال- الأسرة والمرأة في العالم العربي: نظرة استشرافية ١٤٦

قائمة الجداول

١- نمو الناتج العالمي ١٩٩٠-١٩٩٥ ..... ٤
٢- النشاط الاقتصادي في البلدان النامية، ١٩٩٠-١٩٩٤ ..... ٦
٣- التجارة العالمية، ١٩٩٠-١٩٩٥ ..... ٦
٤- البطالة في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو، ١٩٩٠-١٩٩٥ ..... ٨
٥- معدلات الفائدة الطويلة الأجل في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو، ١٩٩٠-١٩٩٤ ..... ٩
٦- التضخم في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو، ١٩٩٠-١٩٩٥ ..... ٩
٧- التضخم في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو، ١٩٩٠-١٩٩٤ ..... ١٠
٨- مجموع ديون البلدان النامية، ١٩٩٠-١٩٩٤ ..... ١١
٩- إجمالي صافي تدفقات الموارد إلى البلدان النامية، ١٩٩٠-١٩٩٤ ..... ١٢
١٠- الناتج المحلي الاجمالي للبلدان ومجموعات البلدان، ١٩٩١-١٩٩٤ ..... ١٧
١١- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في منطقة الإسكوا، ١٩٩١-١٩٩٤ ..... ١٩
١٢- منطقة الإسكوا: حصة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي (كنسبة مئوية) الأعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩١-١٩٩٣ ..... ٢٥
١٣- أسعار صرف دولار الولايات المتحدة مقابل العملات الرئيسية الأخرى، للأعوام ١٩٨٥، ١٩٩٠-١٩٩٥ ..... ٢٦ ٣٥
١٤- الطلب العالمي على النفط الخام، ١٩٩١-١٩٩٤ ..... ٣٦
١٥- الانتاج العالمي من النفط الخام، ١٩٩١-١٩٩٤ ..... ٣٧
١٦- إنتاج النفط الخام في بلدان "أوبيك"، ١٩٩٢-١٩٩٤ ..... ٣٩
١٧- إنتاج النفط في البلدان الأعضاء في الإسكوا، عام ١٩٩٠ والأعوام ١٩٩٢-١٩٩٤ .....

المحتويات (تابع)

الصفحة

١٨- السعر المتوسط للأنواع السبعة من النفط الخام التي تتكون منها سلة "الأوبيك" خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ ..... ٤١

١٩- الايرادات النفطية في منطقة الإسكوا خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤ ..... ٤٢

٢٠- الايرادات النفطية كنسبة مئوية من صادرات البلدان الأعضاء في الإسكوا، ١٩٩٢-١٩٩٤ ..... ٤٣

٢١- منطقة الإسكوا: نسبة الإحتياطيات المؤكدة إلى الإنتاج لعام ١٩٩٤ ..... ٤٥

٢٢- إحتياطيات الغاز الطبيعي في منطقة الإسكوا، الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ ..... ٤٦

٢٣- الانتاج المسوّق من الغاز الطبيعي في منطقة الإسكوا ١٩٩٠-١٩٩٣ ..... ٤٧

٢٤- منطقة الإسكوا: اجمالي تدفقات التجارة، ١٩٩٠-١٩٩٣ ..... ٥٥

٢٥- نسب الصادرات إلى الواردات في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٢ ..... ٥٧

٢٦- منطقة الإسكوا: اتجاه التجارة، ١٩٩٠-١٩٩٤ ..... ٦٢

٢٧- حصة التجارة البينية في مجموع التجارة، ١٩٩٠-١٩٩٤ ..... ٦٣

٢٨- منطقة الإسكوا: الحصة التراكمية لأكبر ثلاثة شركاء تجاريين في الصادرات البينية في الفترة بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٣ ..... ٦٤

٢٩- منطقة الإسكوا: الحصة التراكمية لأكبر ثلاثة شركاء تجاريين في الواردات البينية في الفترة بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٣ ..... ٦٥

٣٠- ملخص تدفقات ميزان المدفوعات من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٣ ..... ٦٦

٣١- منطقة الإسكوا: الإحتياطيات الدولية ٦٨

٣٢- منطقة الإسكوا: نسبة الإحتياطيات إلى الواردات ١٩٩٠-١٩٩٣ ..... ٦٨

٣٣- البحرين: الميزانية، الفترة ١٩٩١-١٩٩٦ ..... ٦٩

٣٤- المملكة العربية السعودية: الميزانية، الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ ..... ٧١

٣٥- مصر: ميزانية السنوات المالية ١٩٩٠/١٩٩١ - ١٩٩٤/١٩٩٥ ..... ٧٣

٣٦- الأردن: ميزانية السنوات ١٩٩٠-١٩٩٥ ..... ٧٥

٣٧- مصر: الدين الخارجي، ١٩٨٨-١٩٩٤ ..... ٧٧

٣٨- الأردن: الدين الخارجي، ١٩٨٨-١٩٩٤ ..... ٧٨

٣٩- تطور سعر الخصم في الكويت، من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ إلى شباط/فبراير ١٩٩٥ ..... ٨١

٤٠- الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الزراعي في منطقة الإسكوا ٨٥

٤١- الأسعار العالمية للسلع الأولية (١٩٩١-١٩٩٤) ٨٩

٤٢- تجارة الأغذية والزراعة، والفجوة الغذائية، ونسب الاكتفاء الذاتي من الحبوب والقمح في منطقة الإسكوا ٩٠

٤٣- النمو الحقيقي للقيمة المضافة في الصناعات التحويلية في منطقة الإسكوا، للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ والفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ بأسعار عام ١٩٨٥ الثابتة ١٠٩

٤٤- عدد السكان ومعدلات الزيادة السنوية المتوسطة للبلدان الأعضاء في الإسكوا، التباين المتوسط للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ ..... ١٢٥

٤٥- اتجاه معدلات الخصوبة الكلية في منطقة الإسكوا للسنتين، ١٩٩٢-٢٠١٢ ..... ١٢٦

٤٦- مستوى التوسع الحضري في منطقة الإسكوا في سنوات مختارة ١٢٨

٤٧- الإعاقة في قطاع غزة (البريج والشاطىء) في عام ١٩٩٣ ..... ١٣٠

٤٨- مستوى التعليم ودرجة القرابة للزوجات والأزواج في الأردن ١٣٣

٤٩- المشاركة الاجتماعية للمعوقين والمعوقات في قطاع غزة (البريج)، عام ١٩٩٣ ..... ١٣٥

المحتويات (تابع)

الصفحة

٥٠- توزيع السكان المعوقين (من سن ١٣ عاما وأكثر) في الأردن حسب الحالة الزواجية للرجال والنساء، عام ١٩٩٣ ..... ١٣٥

٥١- الأعداد والنسب المئوية، التقديرية والمسقطة، للسكان من جميع الأعمار ومن عمر ٦٠ عاما وأكثر و ٦٥ عاماً وأكثر في منطقة الإسكوا، للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠١٠ و ٢٠٢٥ ..... ١٣٩

٥٢- ملامح التنمية البشرية في منطقة الإسكوا ١٤٢

قائمة الأطر

١- أثر السياحة على اقتصادات بلدان مختارة في منطقة الإسكوا ٢٣

٢- البيانات الإقتصادية الرئيسية لمؤتمر قمة الدار البيضاء ٣٣

٣- الإمارات العربية المتحدة: برنامج الاعاضة (The Offset Programme) ٧٠

٤- تخطيط الموارد المائية وإدارتها في منطقة الإسكوا ٩٤

٥- نُدرة المياه ١٠٦

٦- مناطق التلوث الخطير للهواء في البلدان الأعضاء في منطقة الإسكوا ١١٠

٧- جهود مصر لمعالجة المشاكل البيئية ١١٥

٨- مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ١٣٢

لمحة عامة

تأثرت التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في عام ١٩٩٤ بعدد من العوامل الهامة التي شملت: إنخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية؛ واستمرار العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق؛ وعملية السلام في الشرق الأوسط؛ والنزاع المسلح الذي نشب في الجمهورية اليمنية.

وانخفاض أسعار النفط ترتب عليه انخفاض عائدات النفط في غالبية البلدان العشرة المصدِّرة للنفط الأعضاء في منطقة الإسكوا. وقد أثر هذا الانخفاض بدوره، تأثيراً سلبياً على الميزان التجاري وعلى الميزانيات الحكومية وأرغم الحكومات، بالتالي، على تقليص إنفاقاتها المخطّطة. واستمرار العقوبات المفروضة على العراق لعدة سنوات أعاق بدرجة كبيرة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في ذلك البلد. وبالإضافة الى هذا فإن البلدان التي كانت لها، في العادة، علاقات اقتصادية وتجارية قوية مع العراق، مثل الأردن، ظلت تعاني في عام ١٩٩٤ من الآثار السلبية لهذه العقوبات. ومن ناحية أخرى فإن توقيع معاهدة السلام بين الأردن واسرائيل في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ قد أسفر حتى الآن عن إعادة المياه والأرض الى الأردن وزيادة أنشطة السياحة وأنشطة التشييد التي لها صلة بالسياحة في ذلك البلد. كذلك فإن الأردن قد أُعفِي من بعض الديون. والنزاع المسلح الذي نشب في أيار/مايو وحزيران/يونيو ١٩٩٤ في الجمهورية اليمنية كلّف ذلك البلد الأقل نمواً بلايين الدولارات نتيجة للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، إضافة الى الخسائر البشرية، كما أنه أدّى الى تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها البلد.

وبعد أن كان الناتج المحلي الاجمالي الكلي لمنطقة الإسكوا (فيما عدا العراق) قد زاد بمعدل سنوي نسبته ٥ر٣ في المائة في عام ١٩٩٣ فإن ذلك الناتج يقدر (بأسعار عام ١٩٨٥ الثابتة) بمبلغ ٢ر٢٧٤ بليون دولار، بما يمثل زيادة طفيفة عن مستواه في عام ١٩٩٣ الذي بلغ ١ر٢٧٤ بليون دولار. وهذا التدهور الحاد في الأداء الاقتصادي في منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٤ يُعزى أساساً الى ضعف الأداء الاقتصادي في منطقة الخليج. فبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي ظلت اقتصاداتها معتمدة بدرجة كبيرة على قطاعات النفط فيها، شهدت في عام ١٩٩٤ نمواً سلبياً، نسبته ٢ر١ في المائة، في ناتجها القومي الاجمالي الكلي. وضمن هذه المجموعة من البلدان سجّلت الإمارات العربية المتحدة والكويت وحدهما، في عام ١٩٩٤ معدل نمو موجب نسبته ١ر١ في المائة و ٠ر٤ في المائة على التوالي، في حين سجّلت البلدان الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية معدلات نمو تتراوح بين - ٧ر٢ في المائة في المملكة العربية السعودية و - ٠ر١ في المائة و - ٨ر١ في المائة في كل من عُمان والبحرين على التوالي. وفي الوقت نفسه فإنه يقدر أن الناتج المحلي الاجمالي لبلدان المنطقة ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فيما عدا العراق (لنقص البيانات)، قد سجّل في عام ١٩٩٤ معدل نمو نسبته ٧ر٣ في المائة بعد أن كان المعدل ٤ر٣ في المائة في عام ١٩٩٣. وضمن هذه المجموعة من البلدان كانت الجمهورية اليمنية (البلد الأقل نمواً في المنطقة) هي البلد الوحيد الذي سجّل في عام ١٩٩٤ معدل نمو سلبياً (قدر مبدئيا بنسبة - ٥ر١ في المائة). أما بقية بلدان هذه المجموعة فقد حقّقت معدلات نمو موجبة وتراوحت تلك المعدلات بين ٦ في المائة في لبنان و ٧ر٥ في المائة في الأردن، من ناحية، و ٨ر٣ في المائة و ٥ر٣ في مصر والجمهورية العربية السورية، على التوالي، من ناحية أخرى. غير أن مصر وحدها هي التي حقّقت في عام ١٩٩٤ معدل نمو اقتصادي أسرع من المعدل الذي حققته في السنة السابقة.

وقد ظل ارتفاع معدلات البطالة يمثل واحدة من المشكلات الحادة التي تواجهها غالبية البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، وخاصة الجمهورية اليمنية والضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يُقدر معدل

البطالة بنسبة ٣٠ في المائة. ومعدلات البطالة تقدر مبدئيا بنسبة تزيد عن ١٢ في المائة في الأردن وتزيد عن ١٥ في المائة في مصر. وبالإضافة الى هذا فإن مشكلة البطالة المقنعة هي مشكلة شائعة في الكثير من البلدان الأعضاء في الإسكوا، وخاصة في البلدان التي تكون فيها القطاعات العامة هي القطاعات المسيطرة؛ بل أن بعض بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية تنتشر البطالة بين كثير من مواطنيها. وسياسة إحلال قوة عاملة وطنية محل جزء من القوة العاملة الأجنبية الكبيرة هي سياسة تبيّن أنه من الصعب تنفيذها. ويقدّر أن نسبة القوة العاملة الأجنبية إلى إجمالي القوة العاملة تمثل في الوقت الحالي نسبة ٩٠ في المائة في الإمارات العربية المتحدة و ٨٣ في المائة في قطر و ٨٢ في المائة في الكويت و ٥٩ في المائة في المملكة العربية السعودية وحوالي ٦٠ في المائة في كل من البحرين وعُمان.

ويمثل التضخم واحدة من المشاكل الأخرى التي ظلت تواجهها في عام ١٩٩٤ بعض البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، وخاصة الجمهورية اليمنية، حيث قدّر مبدئيا أن معدل التضخم قد تجاوز نسبة ٧٠ في المائة، وفي العراق الذي يعاني من تضخم جامح. غير أن مصر والأردن قد تمكنا من مواصلة تقليل معدلات التضخم فيهما الى مستويات مقبولة بصفة عامة لا تزيد عن ٥ر٧ في المائة و ٢ر٤ في المائة على التوالي. وفي بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية ظل معدل التضخم خاضعاً للسيطرة في عام ١٩٩٤ وتراوح بين ٥ر٤ في المائة في الإمارات العربية المتحدة و ٦ر٠ في المائة في المملكة العربية السعودية.

وكما كان الحال لسنوات عديدة فإن صادرات البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً كانت في عام ١٩٩٤ أقل من وارداتها، الأمر الذي أدّى إلى عجز كبير في الميزان التجاري. وغالبية هذه البلدان تعتمد اعتماداً كبيرا على تحويلات العاملين للمساعدة في تمويل العجز التجاري. وقد تمكّنت مصر، التي كانت تحويلات العاملين بالنسبة لها في حدود ٦ بلايين دولار، من تسجيل فائض في حسابها الجاري لعام ١٩٩٤، وهو فائض قدر مبدئيا بمبلغ ٨ر٢ بليون دولار. وفي مجموعة بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سجّلت غالبية البلدان فائضا في الميزان التجاري. غير أن تحويلات العمال الأجانب الى الخارج والمدفوعات الصافية المتعلقة بخدمات وتحويلات أخرى قد أدت إلى عجز في الحسابات الجارية في جميع بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، باستثناء الكويت والإمارات العربية المتحدة اللتين سجّلتا فائضا في الحساب الجاري لكل منهما وهو فائض يقدر بمبلغ خمسة بلايين دولار و ٧٢٠ مليون دولار على التوالي.

وقد بذلت في غالبية البلدان الأعضاء في الإسكوا جهود لتقليص عجز الميزانيات وتقليله بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٤. ومن بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً لم ينجح في هذا المسعى سوى مصر والأردن. وبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي استمر انخفاض عائداتها الحكومية، والتي تعتمد اعتماداً شديدا على عائدات النفط، قلّصت الإنفاق الحكومي وذلك أساساً بتأجيل، أو إلغاء، مشاريع مزمعة. وبقدر ما كانت التخفيضات الفعلية في عجز الميزانية غير كافية لإعادة الحالة المالية الى وضعها السليم أخذت بعض بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية تبحث عن مصادر عائدات غير نفطية في عام ١٩٩٤. وقد خفض الدعم الذي تقدمة الحكومات، كما جرى فرض رسوم على خدمات حكومية مختلفة و/أو زيادة الرسوم المفروضة أصلا على تلك الخدمات.

وكما هو الحال في العديد من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في العالم فإنه يجري تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص في بلدان غربي آسيا، ولو أن ذلك يتم بخطى بطيئة للغاية.

والحكومات تتحرك بحذر في خصخصة الشركات العامة وذلك بسبب تخوفها مما قد يكون لهذه العملية من آثار سلبية، على الأقل في الأجل القصير، على العمالة والأسعار، مع ما قد يترتب عليها من أثر اجتماعي سلبي. ومصر هي الرائدة في عملية الخصخصة في البلدان ذات الإقتصادات الأكثر تنوعا، وتقوم عُمان بهذا الدور في منطقة الخليج.

وفي عام ١٩٩٤ واصلت برامج الإصلاح الإقتصادي وتحرير الإقتصاد تقدمها بانتظام في عدد من البلدان الأعضاء في الإسكوا، وأبرزها الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر. غير أن الجمهورية اليمنية قد أجّلت إلى عام ١٩٩٥ تنفيذ سياسات رئيسية للإصلاح الإقتصادي وإعادة الهيكلة إذ أنها تحاول في البداية معالجة الأحوال الاجتماعية والإقتصادية السيئة التي نجمت عن النزاع المسلح الذي ساد البلد طوال شهرين. وقد استمرت الجهود الرامية الى تخفيف بعض الظروف الاجتماعية السلبية التي زادها تفاقما تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي في كل من مصر والأردن. والمساعي التي قامت بها صناديق إنمائية مختلفة من أجل تقليل البطالة وتخفيف حدة الفقر لم تكن كافية، ولو أنها جديرة بالثناء. وهناك حاجة الى تدابير، وسياسات، محددة أخرى، وكذلك الى دعم من المجتمع الدولي.

وأسواق الأوراق المالية جرى تنشيطها في عام ١٩٩٤ في عدد من البلدان الأعضاء في الإسكوا. ويجري في الوقت الحالي دراسة خطط لإنشاء سوق للأوراق المالية في كل من الجمهورية العربية السورية ولبنان. وسوق الأوراق المالية المصرية كان أداؤها جيدا للغاية في عام ١٩٩٤ وزاد حجم تعاملاتها بنسبة ١٤٠ في المائة بدولارات الولايات المتحدة. وبالنظر الى أن برنامج التحرير الإقتصادي قد حقق نجاحا وأن من المتوقع أن تزيد سرعة الخصخصة، يُنتظر أن يتحقق أداء مماثل في عام ١٩٩٥. وفي ضوء الاتجاه نحو العولمة والخصخصة فإن الحاجة إلى سوق اقليمي للأوراق المالية يكون متطوراً ومتكاملاً قد ازدادت وضوحا بسرعة.

أولاً- التطورات الدولية

ألف- النمو الاقتصادي والتطورات التجارية

١- النمو الاقتصادي العالمي

إن التغير في اتجاه الناتج العالمي، الذي بدأ في عام ١٩٩٣، قد ازداد سرعة في عام ١٩٩٤ مع ظهور مؤشرات واضحة في البلدان الصناعية على تزايد النمو الاقتصادي. ويقدر أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد زاد بنسبة ٢ر٢ في المائة في عام ١٩٩٤، ويتوقع أن يزيد بنسبة ٣ في المائة في عام ١٩٩٥ (الجدول ١). وزيادة الناتج العالمي بنسبة تزيد عما كان متوقعا إنما ترجع الى تزايد الانتعاش في جميع البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو والتي تقدر أن اقتصاداتها قد نمت بنسبة ٦ر٢ في المائة في عام ١٩٩٤، كمجموعة، بعد أن كانت النسبة ١ر١ في المائه في عام ١٩٩٣. وكان في مقدمة هذه المجموعة الولايات المتحدة الأمريكية التي يقدر أن نمو اقتصادها قد ارتفع بنسبة ٨ر٣ في المائة في عام ١٩٩٤ قبل أن يشهد تباطؤاً معتدلا في أوائل عام ١٩٩٥. وقد شهد الاتحاد الأوروبي، من جديد، زيادة في النمو مع توقع تواصل ذلك النمو في عام ١٩٩٥. وهذه الزيادة لم تشمل الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول والتي انخفض ناتجها في عام ١٩٩٤ بنسبة ٣ر١٠ في المائة.

الجدول ١- نمو الناتج العالمي ١٩٩٠-١٩٩٥
(النسبة المئوية للتغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤(أ)	١٩٩٥(ب)
العالم	١ر٦	٠ر٤	٠ر٧	١ر٢	٢ر٢	٣ر٠
البلدان ذات الإقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٢ر٥	٠ر٨	١ر٥	١ر١	٢ر٦	٢ر٨
الولايات المتحدة	١ر٢	(٠ر٦)	٢ر٣	٣ر١	٣ر٨	٢ر٨
اليابان	٤ر٨	٤ر٣	١ر١	٠ر١	٠ر٦	٢ر٠
الاتحاد الأوروبي	٢ر٨	٠ر٨(ج)	١ر١	(٠ر٤)	٢ر٤	٣ر٠
البلدان التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي	(٦ر٢)	(٨ر٨)	(١٥ر٦)	(٨ر٦)	(١٠ر٣)	(٥ر٠)
البلدان النامية	٣ر٠	٣ر٤	٤ر٩	٥ر١	٤ر٨	٥ر٥

المصدر: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "الإقتصاد العالمي في مطلع عام ١٩٩٥: الانتعاش العالمي ينتشر، والتضخم يتقلص، إلا أنهما يخلفان وراءهما مشاكل البطالة" (E/1995/INF/1)، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين هي أرقام سالبة.

(أ) تقديرات؛
(ب) اسقاطات؛
(ج) تشير النسبة إلى حدوث انقطاع في التسلسل؛ منذ عام ١٩٩١، أصبحت ألمانيا تضم الأراضي الشرقية.

وعلى الرغم من أن الانتعاش السريع الذي شهدته البلدان الصناعية في عام ١٩٩٤ قد جعل حدوث نمو نشط في الناتج العالمي أمراً متوقعاً في السنوات المقبلة فإنه أثار أيضا القلق من حدوث ضغوط تضخمية مرتبطة بالتوسع السريع في بعض البلدان، التي تحقق فيها بالفعل معدل نمو مرتفع مثل الولايات المتحدة، للاستفادة من القدرات المتاحة. ونتيجة لهذا فإنه من المتوقع أن يؤدي الانكماش الطفيف في السياسة النقدية، الذي بدأ في أوائل عام ١٩٩٤، إلى تقليص الطلب وتقليل سرعة النمو الاقتصادي. وفي أوروبا، التي لا تزال تمر بمرحلة انتعاش، مع وجود هامش كبير للتراخي الاقتصادي، ستكون هناك حاجة الى مواجهة المخاوف المتعلقة بالتضخم في الأجل القصير، عن طريق الاصلاحات الهيكلية، وذلك لتقليل إمكانات حدوث فورة اقتصادية مع تقلص هذا التراخي الاقتصادي. والاختلالات المالية أدت إلى ارتفاع مستويات الدين العام، ولا تزال تلك الاختلالات تثير المخاوف من الضغوط التضخمية المصاحبة لها. وهناك حاجة ملحّة الى إجراء تعديلات مالية في العديد من البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو، وهي تعديلات من شأنها تقليل الضغط الذي تتعرض له معدلات الفائدة وتوليد المزيد من استثمارات القطاع الخاص وتوحيد الجهود الرامية الى تحقيق الانتعاش المستديم.

وفي البلدان النامية، كمجوعة، يقدّر أن الناتج قد زاد في عام ١٩٩٤ بنسبة ٨ر٤ في المائة، غير أن معدلات النمو اختلفت من منطقة الى منطقة ومن بلد الى بلد. وعلى الرغم من أن جزءاً كبيراً من النمو القوي المستمر في الناتج في البلدان النامية، ككل، قد اتسم بالاعتدال نتيجة لتشديد السياسة النقدية الرامية الى تقليل الضغوط التضخمية في ظل فورة اقتصادية فإنه من الممكن، بصفة عامة، أن يعزى ذلك النمو في الناتج الى الصين التي يقدر أن ناتجها المحلي الاجمالي قد زاد في عام ١٩٩٤ بنسبة ٥ر١١ في المائة (الجدول ٢). وبلدان جنوبي آسيا وشرقي آسيا، التى يقدر أنها قد سجلت في عام ١٩٩٤ معدل نمو نسبته ٦ر٤ في المائة، هي من بين االبلدان القليلة التي زاد معدل النمو فيها عما سجلته في عام ١٩٩٣. وفي أمريكا اللاتينية، ظل النمو متماسكا عند نسبة ٣ر٣ في المائة، مع نجاح تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في العديد من البلدان مما ساعد على استقرار الاقتصاد الكلي وتقليل أعباء الدين وزيادة استقرار الأسعار. ونمو الناتج في منطقة غربي آسيا، التي تشمل جميع البلدان الأعضاء في الإسكوا، (بإستثناء مصر) إضافة إلى جمهورية إيران الاسلامية وإسرائيل، انخفض في عام ١٩٩٤ بنسبة ٦ر١ في المائة مع بقاء أسعار النفط منخفضة نسبيا وتباطؤ النشاط الاقتصادي. وفي افريقيا، يُقدر أن النمو الاقتصادي قد تسارع في عام ١٩٩٤ وبلغت نسبته ٦ر٢ في المائة بعد أن كانت ٧ر٠ في المائة في عام ١٩٩٣. وفي حين أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الكثير من البلدان الإفريقية التي تُنفّذ في الوقت الحالي إصلاحات هيكلية كان متماسكا فإن هناك حاجة في بلدان أخرى الى معالجة مسائل مثل المدخرات المحلية والتضخم وتخصيص الموارد وذلك من أجل تعزيز النشاط الاقتصادي.

٢- التجارة العالمية

انعكست الجهود الرامية الى زيادة الناتج العالمي في انتعاش التجارة العالمية التي واصلت نموها بسرعة أكبر من سرعة نمو الناتج العالمي. والتوسع الاقتصادي في البلدان ذات الإقتصادات السوقية المتقدمة النمو واستمرار ارتفاع معدل النمو وزيادة الطلب على الواردات في البلدان النامية أدّت جميعها الى ارتفاع معدل نمو التجارة العالمية، وهو معدل قُدر بنسبة ١ر٧ في المائة في عام ١٩٩٤ ويُتوقع أن يظل في عام ١٩٩٥ عند نسبة ٧ في المائة (الجدول ٣).

الجدول ٢- النشاط الاقتصادي في البلدان النامية، ١٩٩٠-١٩٩٤
(النسبة المئوية للنمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤(أ)	١٩٩٥(ب)
البلدان النامية	٣ر٠	٣ر٤	٤ر٩	٥ر١	٤ر٨	٥ر٥
أمريكا اللاتينية	(٠ر١)	٢ر٩	٢ر١	٣ر١	٣ر٣	٣ر٨
أفريقيا	٢ر٢	١ر٣	٠ر٦	٠ر٧	٢ر٦	٣ر٣
غرب آسيا(ج)	١ر٩	(٠ر٢)	٥ر٧	٣ر٧	(١ر٦)	٢ر٠
جنوب وشرق آسيا	٦ر٤	٥ر٣	٥ر٣	٥ر٤	٦ر٤	٦ر٨
الصين	٣ر٩	٨ر٠	١٣ر٢	١٣ر٤	١١ر٥	١٠ر٠
منطقة البحر الأبيض المتوسط	١ر١	(٥ر٦)	(١ر٤)	(٠ر٢)	(٢ر٥)	٢ر٨

المصدر: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "الإقتصاد العالمي في مطلع عام ١٩٩٥: الانتعاش العالمي ينتشر، والتضخم يتقلص، إلا أنهما يخلفان وراءهما مشاكل البطالة" (E/1995/INF/1)، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين هي أرقام سالبة.

(أ) تقديرات؛
(ب) اسقاطات؛
(ج) منطقة غرب آسيا تشمل جميع بلدان منطقة الإسكوا، إضافة إلى جمهورية ايران الاسلامية واسرائيل، ولكنها لا تشمل مصر.

الجدول ٣- التجارة العالمية، ١٩٩٠-١٩٩٥
(النسبة المئوية للنمو السنوي)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤(أ)	١٩٩٥(ب)
العالم	٥ر٤	٥ر١	٦ر٠	٣ر٩	٧ر١	٧ر٠
البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٥ر١	٣ر٦	٤ر٤	٢ر٥	٥ر٥	٦ر٠
البلدان النامية	٧ر٨	٥ر٨	٨ر١	٧ر٦	٩ر٠	١٠ر٣

المصدر: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "الإقتصاد العالمي في مطلع عام ١٩٩٥: الانتعاش العالمي ينتشر، والتضخم يتقلص، إلا أنهما يخلفان وراءهما مشاكل البطالة" (E/1995/INF/1)، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

(أ) تقديرات.
(ب) تنبؤات.

وبانتعاش التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية، يُقدر أن حجم التجارة في البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو قد زاد بنسبة ٥ر٥ في المائة في عام ١٩٩٤ بعد أن كانت نسبة الزيادة ٥ر٢ في المائة في عام ١٩٩٣. وعلى الرغم من أن طلب المستهلكين لايزال قويا في أوروبا

فإن جزءاً كبيراً من الزيادة التي حدثت في الناتج هذا العام قد حركتها زيادة الصادرات، وهي صادرات وجِّهت أساسا الى بلدان أوروبا الشرقية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحوُّل. وكان الطلب على الصادرات هو العنصر الأساسي الكامن وراء تزايد سرعة الإنتعاش في ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية.

وحجم التجارة في البلدان النامية زاد بنسبة ٩ في المائة في عام ١٩٩٤، وبالتالي فإنه ساهم في زيادة التجارة العالمية والناتج العالمي. وعلى الرغم من أن البلدان ذات الإقتصادات المتقدمة النمو تساهم في التجارة العالمية بنسبة تزيد عن ٧٠ في المائة فإن حجم تجارة البلدان النامية آخذ في الزيادة بمعدل أسرع في التسعينيات ويُتوقع أن يزيد بنسبة ٣ر١٠ في المائة في عام ١٩٩٥. والجزء الأكبر من الصادرات التجارية، وغالبيتها من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية، مركَّزة في السلع المصنَّعة، في حين أن صادرات منطقة الشرق الأوسط وافريقيا تغلب فيها المعادن.

باء- البطالـــة

على الرغم من زيادة الناتج ووجود قدر كبير من الطاقة المعطَّلة في العديد من البلدان ذات الإقتصادات المتقدمة النمو فإن البطالة ظلت مرتفعة في عام ١٩٩٤ وكانت نسبتها ٨ في المائـــة (الجدول ٤). وباستثناء كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، التي تمر عملية التوسع فيها بمرحلة متقدمة ويجري تعديل الدورات التجارية بسرعة كي تعكس الزيادة في الناتج، يُقدَّر أن معدل البطالة قد زاد زيادة هامشية في عام ١٩٩٤ في جميع البلدان الأخرى ذات الإقتصادات السوقية المتقدمة النمو. وفي اليابان، وذلك على الرغم من ظهور ما يشير الى انحسار الكساد أعاقٍ ارتفاع قيمة الين وانخفاض مستويات الإستثمار الخاص، نسبيا، التوسع الاقتصادي، وعلى هذا فإنه يُقدَّر أن معدل البطالة في البلد قد زاد في عام ١٩٩٤ الى ٣ في المائة.

وضمان ثبات الناتج الاقتصادي في البلدان ذات الإقتصادات السوقية المتقدمة النمو في الأجل الطويل سيعتمد على إزالة الاختلالات الهيكلية، مثل ارتفاع مستويات البطالة. وفي حين أن عنصر البطالة الدوري سيقل مع انتعاش الإقتصاد فإن الأمر سيتطلب معالجة عنصر البطالة الهيكلي من خلال سوق اليد العاملة ومن خلال إصلاحات أخرى في العديد من بلدان أوروبا، مثل ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى.

جيم- أسعار الفائدة والتضخُّم

إن ارتفاع أسعار الفائدة الطويلة الأجل منذ عام ١٩٩٣ إنما يعكس قوة الانتعاش العالمي الذي امتد الى جميع البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو. وقد ارتفعت أسعار الفائدة الطويلة الأجل في الولايات المتحدة من ٦ر٥ في المائة في النصف الأخير من عام ١٩٩٣ الى ٦ر٦ في المائة في النصف الأول من عام ١٩٩٤ مع استمرار الانتعاش. وزادت أسعار الفائدة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٤ في جميع البلدان الكبرى المتقدمة النمو باستثناء ايطاليا (الجدول ٥). غير أن اتجاه أسعار الفائدة نحو الزيادة، بدءاً بالنصف الثاني من عام ١٩٩٣ وطوال النصف الأول من عام ١٩٩٤ في غالبية البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة، قد يشير الى زيادة تدريجية في التنافس على الموارد المالية. وزيادة أسعار الفائدة في هذه البلدان أدّت بالفعل الى تحويل التدفقات الرأسمالية من البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو الى البلدان ذات الاقتصادات النامية.

الجدول ٤- البطالة في البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو، ١٩٩٠-١٩٩٥
(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤(أ)	١٩٩٥(ب)
البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو	٦ر٠	٦ر٦	٧ر٣	٧ر٧	٨ر٠	٧ر٥
كندا	٨ر١	١٠ر٢	١١ر٢	١١ر١	١٠ر٥	٩ر٨
فرنسا	٨ر٩	٩ر٤	١٠ر٤	١١ر٧	١٢ر٦	١٢ر٣
المانيا	٤ر٩	٤ر٢	٤ر٦	٥ر٨	٦ر٧	٦ر٣
ايطاليا	١٠ر٣	٩ر٩	١٠ر٥	١٠ر٢	١١ر١	١٠ر٨
اليابان	٢ر١	٢ر١	٢ر٢	٢ر٥	٣ر٠	٣ر٠
المملكة المتحدة	٦ر٨	٨ر٨	٩ر٩	١٠ر٣	٩ر٤	٨ر٥
الولايات المتحدة	٥ر٤	٦ر٦	٧ر٣	٦ر٧	٦ر٢	٦ر٠
البلدان الصناعية الأخرى	٧ر٩	٨ر٦	٩ر٨	١١ر٨	١٣ر١	١٢ر٨

المصدر: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "الإقتصاد العالمي في مطلع عام ١٩٩٥: الانتعاش العالمي ينتشر، والتضخم يتقلص، إلا أنهما يخلفان وراءهما مشاكل البطالة" (E/1995/INF/1)، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

(أ) تقديرات؛
(ب) تنبؤات.

والتحدي الأكبر الذي يواجهه النمو الاقتصادي المستديم لايزال يتمثل في توفير بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي مع انخفاض معدل التضخم وزيادة الاستثمار. ويميل التضخم الى تقليل فاعلية سياسات الاقتصاد الكلي والى تقليل الثقة في الاستثمار. وانخفاض مستويات التضخم في البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو يمثل جانبا إيجابيا للكساد الذي ساد مؤخرا. وعلى الرغم من أن التضخم لايزال منخفضا في هذه البلدان خلال مرحلة الانتعاش العالمي الراهنة فإن سرعة التوسع الاقتصادي والانحسار السريع للركود في بعض البلدان التي تمر بمرحلة متقدمة من مراحل الانتعاش، مثل الولايات المتحدة، قد أثار المخاوف من قرب زيادة الضغوط التضخمية وهو ما كانت تحجبه الزيادة في أسعار الفائدة. وهذه المخاوف أدت في العديد من بلدان أوروبا الى تشديد السياسات النقدية من أجل تخفيف الضغوط التضخمية.

وانخفض التضخم في البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو، ككل، انخفاضا هامشيا من ٧ر٢ في المائة في عام ١٩٩٣ الى ٣ر٢ في المائة في عام ١٩٩٤ (الجدول ٦). ومع تزايد قوة النشاط الاقتصادي فإن التحسن المتوقع في عام ١٩٩٥ بالنسبة لانخفاض الضغوط التضخمية قد انعكس في استمرار انخفاض الأرقام القياسية لتكاليف الخصخصة في العديد من البلدان، باستثناء فرنسا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة التي تتسم فيها دورة الانتعاش بالمزيد من التقدم والتي يبدو أن الضغوط التضخمية فيها آخذة في الزيادة.

الجدول ٥- معدلات الفائدة الطويلة الأجل في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو، ١٩٩٠-١٩٩٤ (النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	النصف الأخير من عام ١٩٩٣	النصف الأول من عام ١٩٩٤
كندا	١٠ر٩	٩ر٨	٨ر٨	٧ر٨	٧ر٤	٨ر١
فرنسا	١٠ر٠	٩ر١	٨ر٦	٦ر٩	٦ر٣	٦ر٧
المانيا	٨ر٩	٨ر٦	٨ر٠	٦ر٣	٥ر٩	٦ر٢
ايطاليا	١١ر٩	١١ر٤	١١ر٩	٩ر٦	٨ر١	٧ر٩
اليابان	٧ر٤	٦ر٥	٤ر٩	٣ر٧	٣ر٢	٣ر٥
المملكة المتحدة	١١ر١	٩ر٩	٩ر٢	٧ر٩	٧ر٢	٧ر٦
الولايات المتحدة	٨ر٦	٧ر٩	٧ر٠	٥ر٨	٥ر٦	٦ر٦

المصدر: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "الإقتصاد العالمي في مطلع عام ١٩٩٥: الانتعاش العالمي ينتشر، والتضخم يتقلص، إلا أنهما يخلفان وراءهما مشاكل البطالة" (E/1995/INF/1)، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

الجدول ٦- التضخم في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو، ١٩٩٠-١٩٩٥ (النسبة المئوية للتغير السنوي[أ])

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤(ب)	١٩٩٥(ج)
البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو	٥ر٠	٤ر٣	٣ر١	٢ر٧	٢ر٣	٢ر٥
كندا	٤ر٧	٥ر٦	١ر٥	١ر٩	٠ر٤	١ر٨
فرنسا	٣ر٤	٣ر٢	٢ر٤	٢ر١	١ر٨	٢ر٠
المانيا	٢ر٧	٣ر٥	٤ر٠	٤ر١	٣ر٠	٢ر٥
ايطاليا	٦ر٥	٦ر٣	٥ر٢	٤ر٥	٣ر٨	٣ر٨
اليابان	٣ر١	٣ر٣	١ر٧	١ر٢	٠ر٧	٠ر٥
المملكة المتحدة	٩ر٥	٥ر٩	٣ر٧	١ر٦	٢ر٥	٣ر٥
الولايات المتحدة	٥ر٤	٤ر٢	٣ر١	٣ر٠	٢ر٧	٣ر٣

المصدر: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "الإقتصاد العالمي في مطلع عام ١٩٩٥: الانتعاش العالمي ينتشر، والتضخم يتقلص، إلا أنهما يخلفان وراءهما مشاكل البطالة" (E/1995/INF/1)، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

(أ) الأرقام المتعلقة بمجموعات البلدان هي متوسطات مرجحة، والأوزان الترجيحية لكل سنة هي الإنفاقات الاستهلاكية للسنة مقيّمة بالأسعار ومعدلات الصرف التي كانت سائدة في عام ١٩٨٨؛

(ب) تقديرات؛

(ج) تنبؤات.

وقد ظل التضخم في البلدان النامية، ككل، مرتفعا وزاد معدله الإجمالي من ٥٢ر٩ في المائة في عام ١٩٩٣ الى ٦٤ر٩ في المائة في عام ١٩٩٤ (الجدول ٧). غير أن المتوسط الإجمالي يُخفي تباينات كبيرة في الضغوط التضخمية بين المناطق والبلدان المنفردة. فقد كان التضخم معتدلا نسبيا في آسيا ومنطقة الشرق الأوسط، غير أن الأرقام قد أشارت الى تزايد الاتجاه التضخمي في آسيا وفي

الصين بصفة خاصة. ومعدلات التضخم في بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان أوروبا التي تمر بمرحلة تحوّل واصلت ارتفاعها في عام ١٩٩٤ وزادت إلى ٥ر٣٠١ في المائة وإلى ٨ر٧١ في المائة في بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان أوروبا التي تمر بمرحلة تحوّل. كذلك فإن الضغوط التضخمية قد زادت في أفريقيا حيث ظلت بعض البلدان غارقة في دوّامة التضخم الجامح.

الجدول ٧- التضخم في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو، ١٩٩٠-١٩٩٤
(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو	٧٧ر٧	٤٣ر٢	٤٦ر٧	٥٢ر٩	٦٤ر٩
أفريقيا	١٦ر٦	٣١ر٥	٤٤ر٩	٣٧ر٢	٦٠ر٥
آسيا	٦ر٠	٨ر٩	٨ر٦	١٠ر٤	١٠ر٨(أ)
أوروبا(ب)	١٥٣ر٨	٨٢ر٢	٨٦ر٧	٦٦ر٢	٧١ر٨(أ)
الشرق الأوسط	١٠ر١	١٣ر٢	١١ر٤	١١ر٢	١٢ر٥
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٥٠٥ر١	١٤٨ر٠	١٧٠ر٨	٢٤٠ر٣	٣٠١ر٥

المصدر: International Monetary Fund, International Financial Statistics, April 1995.

(أ) الربع الثالث؛
(ب) الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحوّل.

دال - الدين الخارجي والتدفقات الرأسمالية

وزاد إجمالي ديون البلدان النامية جميعها بنسبة ٧ في المائة تقريبا في عام ١٩٩٤ ليبلغ ١٩٤٤ر٦ بليون دولار (الجدول ٨). وفي حين أن الزيادة في نسبة الديون الى الصادرات في عام ١٩٩٣ كانت متناسبة مع الزيادة في إجمالي الدين فإن هذا الاتجاه قد انعكس في عام ١٩٩٤، إذ انخفضت نسبة الديون الى الصادرات للبلدان النامية، كمجموعة، من ١٧٢ في عام ١٩٩٣ الى ١٦٧ في عام ١٩٩٤ (الجدول ٨).

مع انتعاش البلدان الصناعية اقتصاديا، من الممكن أن تؤثر الزيادة في أسعار الفائدة الطويلة الأجل على ديون البلدان النامية وذلك على حسب توقيت تحميل مدفوعات خدمة الدين بهذه الزيادات.

وبعد أن كانت تدفقات الموارد الى البلدان النامية قد شهدت في أواخر الثمانينيات فترة ركود فإن الجهود المبذولة من أجل تحرير الأسواق وفتحها أمام المستثمرين الأجانب في البلدان النامية، مع اقتران ذلك بإنخفاض مستويات أسعار الفائدة في البلدان الصناعية في السنوات القليلة الماضية، قد أدّت الى موجة من التدفقات الرأسمالية الموجّهة نحو المجالات المربحة في البلدان النامية. وزادت التدفقات

الرأسمالية الخاصة من ٥ر٤٥ بليون دولار في عام ١٩٩٠ الى ٩ر١٧٢ بليون دولار في عام ١٩٩٤ (الجدول ٩). وكون ما يزيد عن ثلثي إجمالي تدفقات الموارد الطويلة الأجل في عام ١٩٩٤ تدفقات خاصة هو مؤشر لتغير نمط تدفقات الموارد الى البلدان النامية في التسعينيات. وهذا يختلف عما كان سائداً في الثمانينيات عندما كانت التدفقات المالية تأخذ شكل تحويلات رسمية منشئة للديون.

الجدول ٨- مجموع ديون البلدان النامية، ١٩٩٠-١٩٩٤
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤[أ]
البلدان النامية	١٥٣٩ر٣	١٦٢٦ر٧	١٦٩٥ر٨	١٨١١ر٧	١٩٤٤ر٦
شرق آسيا والمحيط الهادىء	٢٦٨ر٤	٣٠١ر٦	٣٣١ر٢	٣٦٧ر٧	٤١٥ر٢
أوروبا وآسيا الوسطى	٢٨٦ر٤	٣١١ر٣	٣٣٢ر٩	٣٦٩ر٨	٤٠٢ر٦
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٤٧٦ر٠	٤٩٠ر٩	٥٠٠ر٠	٥٢٥ر٧	٥٤٦ر٩
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١٨٨ر٧	١٩٣ر٤	١٩٥ر٠	٢٠١ر٩	٢١٣ر٣
جنوب آسيا	١٢٧ر٥	١٣٣ر٦	١٤١ر٢	١٤٦ر١	١٥٥ر٨
البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	١٩٢ر٢	١٩٦ر٣	١٩٥ر٤	٢٠٠ر٤	٢١٠ر٧
نسبة قيمة الدين/ قيمة الصادرات	١٦٠	١٦٤	١٦٧	١٧٢	١٦٧

المصدر: World Bank, World Debt Tables, 1994-1995.

(أ) تقديرات.

وفي عام ١٩٩٠ بلغ إجمالي التدفقات الموجّهة إلى البلدان النامية ٤ر١٠٣ بليون دولار، منها ٥ر٤٥ بليون دولار، أي ٤٤ في المائة، تدفقات خاصة. وبحلول عام ١٩٩٤ زادت التدفقات الإجمالية الى ٤ر٢٢٧ بليون دولار، وأخذ مايزيد عن ثلثي هذه التدفقات شكل تدفقات خاصة.

هاء - التكتلات الاقتصادية الإقليمية

من المتوقع، بعد اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وإنشاء منظمة التجارة العالمية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، أن يضـم إطار "تجاري" دولي أكثر حرية، ولكنه منظم، نظام التجارة العالمي. ومن المتوقع أن يكون لتقليل الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وخاصة بالنسبة لصادرات البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو، أثر مفيد من حيث زيادة إمكانيات الوصول الى الأسواق وفرص تعزيز التجارة العالمية والناتج العالمي وذلك على الرغم من أن ذلك الأثر قد يؤدي،

من حيث زيادة أسعار المواد الغذائية في الأجل القصير، الى آثار سلبية بالنسبة للبلدان النامية المستوردة للمواد الغذائية ومنها بلدان منطقة الإسكوا. وبالمثل فإنه من المتوقع أن تؤدي إزالة الحواجز التى تؤثر على السلع الأخرى، مثل إلغاء اتفاق المنسوجات المتعددة الألياف بشأن صادرات المنسوجات والملابس، إلى زيادة قدرة البلدان النامية على الوصول الى الأسواق العالمية وتعزيز التجارة الكلية والإنتاج الكلي.

الجدول ٩- إجمالي صافي تدفقات الموارد إلى البلدان النامية، ١٩٩٠-١٩٩٤
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤[أ]
إجمالي صافي تدفقات الموارد	١٠٣ر٤	١٢٤ر٧	١٥٣ر٠	٢١٣ر٢	٢٢٧ر٤
التمويل الإنمائي الرسمي	٥٧ر٩	٦١ر٩	٥٠ر٣	٥٣ر٩	٥٤ر٥
مجموع التدفقات الخاصة	٤٥ر٥	٦٢ر٩	١٠٢ر٧	١٥٩ر٢	١٧٢ر٩
الدين الخاص	١٥ر٠	١٨ر٥	٤١ر٤	٤٥ر٧	٥٥ر٥
الاستثمار الأجنبي المباشر	٢٦ر٧	٣٦ر٨	٤٧ر١	٦٦ر٦	٧٧ر٩
حافظة الاستثمارات الرأسمالية[ب]	٣ر٨	٧ر٦	١٤ر٢	٤٦ر٩	٣٩ر٥

المصدر: World Bank, World Debt Tables, 1994-1995.

(أ) اسقاطات؛
(ب) تقديرات.

وفي السنوات الأخيرة كان هناك تحول نحو تشكيل تكتلات اقتصادية اقليمية. ومع عقد اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) في عام ١٩٩٣، ثم انشاء السوق الأوروبية الموحّدة، تشكلت مجموعات إقليمية فيما بين البلدان النامية خشية فقدان تلك البلدان قدرتها على المحافظة على نظم تجارية تفضيلية فيما بينها. وفي عام ١٩٩٣، طرحت البرازيل مبادرة بإنشاء سوق مشتركة إقليمية (ميركوسور). وقد وقّعت المكسيك وكوستاريكا اتفاقات لإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية ومنح معاملة تفضيلية للمستثمرين الوطنيين من كل بلد في الآخر. وقد وقّعت بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية اتفاقات ثنائية مماثلة لفتح اقتصاداتها وتحرير تجارتها.

وفي عام ١٩٩٤، جرى توسيع السوق الأوروبية الموحّدة كي تشمل السويد وفنلندا والنمسا بحيث أصبح مجموع عدد البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خمسة عشر بلدا. وفي دول الإتحاد السوفياتي السابق، أيّد الإتحاد الروسي، كما أيدت بيلاروس وكازاخستان، اتخاذ تدابير لتحقيق التكامل الإقليمي وذلك من أجل إنشاء سوق مشتركة تشمل غالبية دول الإتحاد السوفياتي السابقة. وقد اجتمع في عام ١٩٩٤ أعضاء مجموعة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادىء (الأبيك)، التي أنشئت في عام ١٩٨٩، وذلك لتعزيز أهداف التكتل الإقليمي بالنسبة لإنشاء منطقة تجارية إقليمية.

واو- آفاق الاقتصاد العالمي

من المتوقع إن يزداد الانتعاش الاقتصادي العالمي قوةً في عام ١٩٩٥ وذلك بعد أن يصبح نمو الناتج أكثر استقراراً في البلدان الصناعية. وتوقع زيادة الناتج العالمي بنسبة ٣ في المائة في عام ١٩٩٥ مرتبطٌ باستقرار الانتعاش في البلدان الصناعية، مع اقتران ذلك ببذل جهود لإزالة العجز الهيكلي وزيادة العمالة والحيلولة دون تزايد الضغوط التضخمية. وفي الوقت نفسه فإن النمو الاقتصادي العالمي سيعتمد على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحسينه في البلدان النامية وتحقيق مزيد من التقدم بالنسبة لتحرير النظم المالية والتجارية. وهذا ينطبق بصفة خاصة على العديد من بلدان منطقة الإسكوا التي تسعى الى استعادة النمو وإعادة هيكلة سياساتها الاقتصادية من أجل تحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية.

وسوف تكون هناك حاجة الى تبديد المخاوف المتعلقة بظهور التضخم من جديد في البلدان النامية نتجةً لارتفاع أسعار الفائدة في بعض البلدان المتقدمة النمو. ويتعين أن تواصل البلدان النامية رصد ترابطات الاقتصادات المتقدمة النمو هذه لما لها من آثار على خدمة الديون وعلى التدفقات الرأسمالية الخاصة. واستمرار النمو في البلدان النامية بصفة عامة سيعتمد على مواصلة التقدم في توفير بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي مع تقليل التباين في الأسعار وزيادة فرص النمو وخاصة نمو الصادرات. وفي التجارة، فإن تنفيذ الاتفاقات التجارية المنبثقة عن جولة أوروغواي، اعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وإنشاء منظمة التجارة العالمية سيساعدان في تعزيز الروابط القائمة بين التجارة العالمية والناتج العالمي في السنوات المقبلة.

ثانياً- الأداء الاقتصادي العام والسياسات الاقتصادية

ألف- النمو الاقتصادي والتنمية

في عام ١٩٩٤ تدهور الأداء الاقتصادي العام لمنطقة الإسكوا مقارنة بعام ١٩٩٣. وقد قدّر (بأسعار عام ١٩٨٥ الثابتة) أن الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة ككل، باستثناء العراق، قد بلغ ٢ر٢٧٤ بليون دولار في عام ١٩٩٤ بما يمثل تغيراً طفيفاً عن المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٩٣ وهو ١ر٢٧٤ بليون دولار (الجدول ١٠)[١]. وبالنظر الى أن معدل الزيادة في عدد السكان في بلدان منطقة الإسكوا مرتفع نسبياً (٢ر٦ في المائة في عام ١٩٩٤) فإن نمو الناتج المحلي الاجمالي، الذي يقرب من الصفر، قد أدّى الى انخفاض نصيب الفرد من الدخل في غربي آسيا في عام ١٩٩٤ وهو انخفاض قدّر أن نسبته ٧ر٢ في المائة (الجدول ١١).

وقد تأثرت التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٤ بعدد من العوامل الرئيسية التي شملت انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية واستمرار العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق وعملية السلام في الشرق الأوسط والنزاع المسلح الذي نشب في الجمهورية اليمنية.

وانخفاض أسعار النفط ترتب عليه انخفاض ايرادات النفط في غالبية بلدان الإسكوا العشرة المصدّرة للنفط[٢]، وهذا بدوره أثّر تأثيراً سلبياً على موازين المدفوعات وعلى الميزانيات الحكومية وأرغم الحكومات، بالتالي، على تقليص الإنفاق المخطط. واستمرار العقوبات المفروضة على العراق لعدة سنوات عاق بدرجة كبيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ذلك البلد. وبالإضافة الى هذا فإن البلدان التي كانت لها، في العادة، علاقات اقتصادية وتجارية قوية مع العراق، مثل الأردن، استمرت في عام ١٩٩٤ في المعاناة من الآثار السلبية لهذه العقوبات. غير أن توقيع معاهدة السلام بين الأردن واسرائيل في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ قد أسفر، حتى الآن، عن إعادة المياه والأرض بالكامل الى الأردن وزيادة أنشطة السياحة وأنشطة التشييد التي لها صلة بالسياحة في ذلك البلد. كذلك فإن الأردن قد أُعفي من بعض الديون. والنزاع المسلح الذي نشب في أيار/مايو - حزيران/يونيو ١٩٩٤ في الجمهورية اليمنية كلف هذا البلد الأقل نمواً بلايين الدولارات نتيجة للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، اضافة الى الخسائر البشرية، كما أنه أدّى الى تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها البلد. غير أن التدابير الرامية الى احتواء الاختلالات المالية والجهود المكثفة الهادفة الى تنفيذ إصلاحات اقتصادية، من بينها تعزيز دور القطاع الخاص، استمرت في عام ١٩٩٤. ومع زيادة التأكيد على فاعلية السياسات المالية، جرى تقليص الإنفاق الحكومي وهو الأمر الذي أدّى الى تقليل الاستثمار

---

(١) على الرغم من استثناء العراق لعدم توفر بيانات عن نموه الاقتصادي وأن الظروف الاقتصادية العامة في البلد قد شهدت مزيداً من التدهور نتيجة للعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة والمنفذة منذ آب/أغسطس ١٩٩٠.

(٢) عشرة بلدان من بلدان الإسكوا الثلاثة عشر هي بلدان مصدرة للنفط، وهي تحديداً جميع البلدان الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية) إضافة الى الجمهورية العربية السورية والعراق ومصر والجمهورية اليمنية.

العام، وساعد بالتالي في تقليص الأنشطة الاقتصادية وخاصة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

والأداء الاقتصادي لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي لا تزال اقتصاداتها معتمدة بدرجة كبيرة على مساهمة قطاعات النفط فيها، كان مختلفا عن أداء مجموعة بلدان الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وبالاضافة الى هذا فإنه حتى داخل هاتين المجموعتين من البلدان، كانت التنمية الاقتصادية مختلفة من بلد لآخر مثلما كان النمو الاقتصادي مختلفا.

١- بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية

في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، زادت في عام ١٩٩٤ قوة الاتجاهات الانكماشية التي بدأت في عام ١٩٩٣؛ إذ قدّر أن الناتج المحلي الإجمالي الموحد لهذه المجموعة من البلدان قد سجّل معدل نمو سلبياً نسبته ٢ر١ في المائة، أي أنه انخفض عن النمو الموجب الذي بلغ ٥ر٣ في المائة في عام ١٩٩٣. وقد تأثرت الأنشطة الاقتصادية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية بانخفاض عائدات النفط بنسبة ٤ر٢ في المائة، وكذلك بتقليص الانفاق العام واستمرار مضاعفات حرب الخليج، الأمر الذي أدّى إلى حدوث اختلالات مالية في غالبية بلدان هذه المجموعة.

وقد تباطأ اقتصاد البحرين بدرجة كبيرة في عام ١٩٩٤ وانخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي من نسبة موجبة قدرها ٦ر٤ في المائة في عام ١٩٩٣ الى نسبة تقديرية سالبة قدرها ٨ر١ في المائة. واقتصاد البحرين هو أكثر الاقتصادات تنوعاً بين بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولذلك فإن انخفاض عائدات النفط لم يكن له، في حد ذاته، أثر على اقتصاد البحرين مثل أثره على اقتصادات البلدان الأخرى التي تعتمد بدرجة أكبر على النفط كمصدر أساسي للعائدات. ومع ذلك فإن انخفاض عائدات النفط قد أدى الى تخفيض الايرادات الحكومية. وإضافة الى هذا فإن اقتصاد البحرين يعتمد بدرجة كبيرة على التطورات الاقتصادية التي تحدث في البلدان المجاورة، وخاصة في المملكة العربية السعودية، بالنسبة لعائدات السياحة والتجارة والأعمال المصرفية والمساعدة المالية. وعلى هذا فإن تقليص الإنفاق العام وانخفاض عائدات النفط وتقليل المنح المقدمة من البلدان المجاورة، وخاصة من الكويت والمملكة العربية السعودية، كانت هي العوامل الرئيسية التي أدت الى تقليص الأنشطة الاقتصادية وذلك على الرغم من التحسن الذي تحقق بالنسبة لصادرات الألومنيوم التي استفادت من ارتفاع الأسعار العالمية.

ولا يزال اقتصاد الكويت يعاني من النتائج السلبية لأزمة الخليج التي وقعت في الفترة ١٩٩٠ ١٩٩١ كما ينعكس في الإصلاحات الجارية بالنسبة للخدمات الحيوية والصناعات وفي الارتفاع الحاد في نفقات الدفاع. وقد تباطأ الاقتصاد بدرجة كبيرة في عام ١٩٩٤ وحقق معدل نمو نسبته ٤ في المائة فقط وذلك بعد أن كان ٦ر٢٢ في المائة في عام ١٩٩٣، وذلك أساساً نتيجة لوجود عجز كبير في الميزانية وهو عجز أدّى الى إجراء تخفيضات مفاجئة في الاستثمار العام وفي استكمال أعمال الإصلاح والتشييد الأساسية بالنسبة للمرافق التي تعرضت لأضرار. والجزء الأكبر من النمو في الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٤ يعزى الى إسهام قطاع النفط. أما أنشطة القطاع غير النفطي فقد

تباطأت وذلك، جزئياً، بسبب الشكوك المحيطة بالشكل النهائي لقانون الديون المعدومة[٣]، وبسبب المحاولات التي بذلتها الحكومة للسيطرة على العجز المالي. وقد ظل القطاع الصناعي يعاني من التغيرات في عدد السكان وتركيبهم ومن إعطاء الحكومة أولوية لاستكمال أعمال الإصلاح المتعلقة بالخدمات الأساسية ومرافق انتاج النفط. أما سوق العقارات فقد ظل في حالة ركود لفترة طويلة مع ضعف الأمل في حدوث تحسن في المستقبل القريب. وقد ظلت الايجارات منخفضة كثيراً عن المستويات التي كانت عليها قبل حرب الخليج[٤]. أما معدل التضخم فقد ظل في عام ١٩٩٤ منخفضاً وكانت نسبته التقديرية ٢ر١ في المائة، غير أنه قد يتسارع في عام ١٩٩٥ نتيجة للانخفاض الحاد في قيمة دولار الولايات المتحدة في الربع الأول من عام ١٩٩٥؛ إذ أن قيمة الدولار قد انخفضت بنسبة تزيد عن ١٥ في المائة مقابل الين الياباني والمارك الألماني. وبالنظر الى أن الدينار الكويتي مرتبط ارتباطاً وثيقا بالدولار فإن ذلك سيؤدي الى حدوث ارتفاع كبير في قيمة واردات الكويت، خاصة وأن السلع المستوردة من اليابان والاتحاد الأوروبي تمثل حوالي ٤٥ في المائة من إجمالي واردات الكويت[٥].

وقد حدث انخفاض حاد في النمو الاقتصادي في عُمان في عام ١٩٩٤. ويقدر أن الناتج المحلي الإجمالي الكلي قد سجّل معدل نمو سلبياً بنسبة ١ في المائة بعد أن كان ٤ في المائة في عام ١٩٩٣. وعائدات النفط تمثل نسبة تتراوح بين ٧٥ في المائة و ٨٠ في المائة من الايرادات الحكومية[٦]. وعلى هذا فإن انخفاض عائدات النفط واتباع سياسة مالية انكماشية نتيجة لذلك، وهو ما انعكس في خفض الإنفاق العام بنسبة ١٠ في المائة، هما العاملان الرئيسيان الكامنان وراء تقلص النشاط الاقتصادي في عام ١٩٩٤.

وأداء اقتصاد قطر كان ضعيفاً في عام ١٩٩٤، إذ سجل معدل نمو سلبياً نسبته ٢ في المائة وذلك مقارنة بمعدل نمو موجب نسبته ٣ر١ في المائة في عام ١٩٩٣ و ٧ر٩ في المائة قبل ذلك بعام واحد. وهذا يرجع أساساً إلى انخفاض عائدات النفط بما يقدر بنسبة ٨ر٤ في المائة وإلى ماترتب على ذلك من خفض في الإنفاق العام.

وقد تأثر الأداء الاقتصادي للمملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٤ تأثراً سلبيا بخفض الإنفاق العام بنسبة ١٢ في المائة تقريبا وانخفاض أسعار النفط بنسبة ٩ر٤ في المائة وتقلص انتاج النفط بنسبة ٢ر١ في المائة. وهذه العوامل أدّت الى تقلص النشاط الاقتصادي خلال عام ١٩٩٤ وذلك على الرغم من أن أداء القطاع الخاص ظل قويا. وخفض الانفاق العام انعكس في تجميد المشاريع الحكومية الجديدة، الذي أثّر على نشاط التشييد، وخفض الدعم الحكومي الذي أثّر على الزراعة. وتشير التقديرات الأوليّة الى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان في عام ١٩٩٤ سالبا بنسبة ٧ر٢ في المائة بعد أن كان موجبا بنسبة ٦ر١ في المائة في عام ١٩٩٣. وبالنظر الى أن الناتج المحلي الإجمالي للمملكة

---

(٣) يتناول القانون رقم ٣٢ الصادر في أيار/مايو ١٩٩٢ ديون الشركات والأفراد التي نتجت عن انهيار سوق المناخ وأزمة الخليج التي وقعت في آب/أغسطس ١٩٩٠.

(٤) Middle East Economic Digest, 18 March 1994, p. 6.

(٥) The National Bank of Kuwait, Economic and Financial Quarterly, third quarter, 1994, pp. 8-9.

(٦) Middle East Economic Survey. 28 November 1994, p. B3.

الجدول ١٠- الناتج المحلي الاجمالي للبلدان ومجموعات البلدان، ١٩٩١-١٩٩٤

	الناتج المحلي الاجمالي بملايين دولارات الولايات المتحدة بأسعار عام ١٩٨٥ الثابتة				معدلات النمو (نسبة مئوية)		
	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤(*)	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية							
الامارات العربية المتحدة	٣٠ ٥٣١	٣١ ١٢٦	٣٠ ٦٨٠	٣١ ٠١٧	١ر٩	(١ر٤)	١ر١
البحرين	٤ ٥٣١	٤ ٧٥٠	٤ ٩٧٠	٤ ٨٨٠	٤ر٨	٤ر٦	(١ر٨)
المملكة العربية السعودية	١١٧ ٠٠٠	١٢٢ ٠٠٠	١٢٤ ٠٠٠	١٢٠ ٦٥٢	٤ر٣	١ر٦	(٢ر٧)
عُمـــان	١٣ ٤٠٠	١٤ ٣٠٩	١٤ ٨٨٠	١٤ ٧٣١	٦ر٨	٤ر٠	(١ر٠)
قطـــر	٧ ٠٨١	٧ ٧٦٨	٧ ٨٦٩	٧ ٧١٢	٩ر٧	١ر٣	(٢ر٠)
الكويت	١٠ ٤٠٠	١٩ ٧٥٩	٢٤ ٢٢٥	٢٥ ١٩٣	٩٠ر٠	٢٢ر٦	٤ر٠
المجموع الفرعي	١٨٢ ٩٤٣	١٩٩ ٧١٢	٢٠٦ ٦٢٤	٢٠٤ ١٨٥	٩ر١	٣ر٥	(١ر٢)
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا(أ)							
الأردن	٤ ٩١٠	٥ ٤٦٦	٥ ٧٨٣	٦ ١١٢	١١ر٣	٥ر٨	٥ر٧
الجمهورية العربية السورية	١١ ٩٥٠	١٢ ٥٥٨	١٣ ٤٥٨	١٣ ٩٢٩	٥ر٠	٣ر٩	٣ر٥
لبنـــان	٣ ٦٠٠	٣ ٣٠٠	٣ ٥٣١	٣ ٧٤٣	(٨ر٣)	٧ر٠	٦ر٠
مصـــر	٣٨ ٨٦٠	٤٠ ٤١٤	٤١ ١٤٢	٤٢ ٧٠٥	٤ر٠	١ر٨	٣ر٨
الجمهورية اليمنية	٥ ٧١٩	٣ ٤٦٧	٣ ٥٤٠	٣ ٤٨٧	(٣٩ر٠)	٢ر١	(٥ر١)
المجموع الفرعي	٦٥ ٠٣٩	٦٥ ٢٠٥	٦٧ ٤٥٤	٦٩ ٩٧٦	٠ر٣٠	٣ر٤	٣ر٧
المجموع الكلي لمنطقة الإسكوا	٢٤٧ ٩٨٢	٢٦٤ ٩١٧	٢٧٤ ٠٧٨	٢٧٤ ١٦١	٦ر٨	٣ر٥	٠ر٠٠

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النشرة الرابعة عشرة ١٩٩٤.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين هي أرقام سالبة.

(*) تقديرات.

(أ) باستثناء العراق وكذلك الضفة الغربية وقطاع غزة.

العربية السعودية كان في عام ١٩٩٣ يمثل نسبة ٦٠ في المائة ونسبة ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الكلي لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية والبلدان الأعضاء في الإسكوا، على الترتيب، فإن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٤، بالإضافة الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي الذي سجّلته الإمارات العربية المتحدة، يفسر معدل النمو السلبي الاجمالي الذي سجّلته منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٤.

وفي الإمارات العربية المتحدة، قدّر أن الناتج المحلي الاجمالي قد سجّل معدل نمو نسبته ١ر١٢ في المائة في عام ١٩٩٤ وذلك مقارنة بمعدل نمو سالب نسبته ١ر٤ في المائة فى عام ١٩٩٣. وقد تحقق ذلك على الرغم من حدوث انخفاض نسبته ٤ر٤ في المائة في عائدات قطاع النفط الذي يسهم بنسبة ٣٩ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي. ومن الممكن أن يعزى معدل النمو الى استمرار تحسن

القطاعات غير النفطية، وخاصة قطاعا التشييد والصناعات التحويلية، وأنشطة إعادة التصدير. ويقدّر أن القطاعات غير النفطية قد حققت معدل نمو نسبته ٧ في المائة في عام ١٩٩٤ وذلك بالقيمة الإسمية(٧). وبالنظر الى نمو القطاعات غير النفطية، وما صحبه من إنخفاض في إنتاج القطاع النفطي، فإن نصيب القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي قد زادت من ٦٤ في المائة في عام ١٩٩٣ الى ٢ر٦٦ في المائة في عام ١٩٩٤، في حين انخفض نصيب قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي من ٣٦ في المائة الى ٨ر٣٣ في المائة في تلك السنة. والقيمة المضافة في الصناعات التحويلية، التي استفادت من الزيادة الكبيرة في أسعار الألومنيوم في الأسواق العالمية، زادت بنسبة ٧ر٥ في المائة في عام ١٩٩٤ وكانت بذلك تمثل نسبة ٤ر٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد(٨).

٢- البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا

في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا(٩)، استمر في عام ١٩٩٤ التوسع الذي بدأ في عام ١٩٩٣. وفي عام ١٩٩٤ سجّل الناتج المحلي الإجمالي لبلدان هذه المجموعة، مجتمعة، معدل نمو نسبته ٧ر٣ في المائة وذلك مقارنة بنسبة ٤ر٣ في المائة في عام ١٩٩٣. وبينت التقديرات أن أعلى معدل نمو في هذه المجموعة قد حققه لبنان (٦ في المائة)، يليه الأردن (٧ر٥ في المائة) ومصر (٨ر٣ في المائة) والجمهورية العربية السورية (٥ر٣ في المائة). وهذه المجموعة من البلدان أبدت في عام ١٩٩٤ أداءً عاماً أفضل من الأداء الذي أبدته بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك بالنظر الى أن اقتصاداتها هي بطبيعتها، اقتصادات أكثر تنوعا وتعتمد بدرجة أقل، نسبيا ، على قطاع النفط، وذلك على الرغم من أن الجمهورية العربية السورية ومصر واليمن هي من البلدان المصدرة للنفط. وإضافة إلى هذا فإن استمرار تحسن الوضع الاقتصادي في هذه المجموعة كان يرجع أساسا الى تحسّن الأداء في قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية في الجمهورية العربية السورية ومصر؛ وتحسّن قطاعي التشييد والخدمات السياحية في لبنان والأردن؛ وزيادة تحويلات العاملين في الأردن ومصر معا. ومعالجة العجز المالي في مصر والأردن أسهمت في تحسّن الظروف الاقتصادية بصفة عامة وأدت، وخاصة في مصر، إلى زيادة في تدفق الإستثمارات الرأسمالية الخاصة.

وفي مصر، يقدّر أن الاقتصاد قد حقّق في عام ١٩٩٤ معدل نمو نسبته ٨ر٣ في المائة بعد أن كانت النسبة ٨ر١ في المائة في عام ١٩٩٣، وهي زيادة ترجع إلى نمو قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية والتشييد والخدمات. وقد بذلت جهود لتعزيز النوعية والانتاجية، وخاصة في مجالي الانتاج الزراعي والصناعات التحويلية. كذلك فإن الحكومة قد بدأت حملة بمبلغ ٤٢ مليون دولار لترويج السياحة وذلك في محاولة منها لعكس اتجاه الانخفاض في ما كان ذات يوم انجح الصناعات في مصر ومصدرا رئيسيا للعملة الصعبة ولفرص العمل. وفي عام ١٩٩٤ زاد عدد السياح بنسبة ٣ر٣ في المائة وبلغ ٥ر٢ مليون سائح. والزيادة في عدد السياح كانت ترجع أساسا الى حملة مكثّفة قامت بها السلطات للترويج للسياحة خلال النصف الأخير من العام، كما ترجع جزئيا الى تقلص الأنشطة الإرهابية في البلد. كذلك فإن تحويلات العاملين قد زادت في السنة المالية ١٩٩٣-١٩٩٤ الى ٦ر١٦ بليون دولار

---

(٧) United Arab Emirates, Central Bank, Annual Report, 1994, p. 6.

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(٩) البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا هي: الأردن، والجمهورية العربية السورية، والعراق، ولبنان، ومصر، والجمهورية اليمنية والضفة الغربية وقطاع غزة.

الجدول ١١- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في منطقة الإسكوا، ١٩٩١-١٩٩٤
(بدولارات الولايات المتحدة بأسعار عام ١٩٨٥ الثابتة)

	بدولارات الولايات المتحدة				معدلات النمو (نسبة مئوية)		
	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤[1]	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية							
الامارات العربية المتحدة	١٧ ٧٤٠	١٧ ٢٩٢	١٦ ٨٩٤	١٦ ٦٦٧	(٠ر٩)	(٩ر٣)	(٣ر١)
البحرين	٨ ٩٧٢	٩ ١٣٤	٩ ٢٩٠	٨ ٨٨٨	١ر٨	١ر٧	(٤ر٣)
المملكة العربية السعودية	٧ ٠٩٧	٧ ٢٥٢	٧ ٢٤٣	٦ ٩١٤	٢ر٢	(٠ر٢)	(٤ر٥)
عُمـــان	٧ ٢٣١	٧ ١٧٦	٧ ٣٧٣	٧ ٠٠١	(٠ر٨٠)	٢ر٧	(٥ر٠)
قطـــر	١٤ ٠٧٧	١٥ ٠٢٥	١٤ ٨٧٥	١٤ ٢٨١	٦ر٧	(١ر٠)	(٤ر٠)
المجموع الفرعي	٧ ٩٠٦	٨ ٦٧٣	٨ ٧٩٤	٨ ٤١٨	٩ر٧	١ر٤	(٤ر٣)
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً[1]							
الأردن	١ ٢٦٣	١ ٣٦٣	١ ٣٩٣	١ ٤٢٣	٧ر٨	٢ر٣	٢ر٢
الجمهورية العربية السورية	٩٣٥	٩٤٩	٩٨٣	٩٨٢	١ر٥	٣ر٦	صفر
لبنـــان	١ ٣٧٩	١ ٢٢٣	١ ٢٥٨	١ ٢٨٤	(١١ر٣)	٢ر٨	٢ر١
مصـــر	٦٧٤	٦٨٥	٦٨٢	٦٩٤	١ر٦	(٠ر٤٠)	١ر٨
الجمهورية اليمنية	٤٨٢	٢٧٧	٢٦٨	٢٥١	(٤٢ر٠)	(٣ر٢)	(٦ر٣)
المجموع الفرعي	٧٣٢	٧١٣	٧١٦	٧٢٣	(١ر٣)	٠ر٤٥	١ر٠
المجموع الكلي لمنطقة الإسكوا	٢ ٢١٥	٢ ٣١٤	٢ ٣٢٩	٢ ٢٦٥	٤ر٥	٠ر٦٥	(٢ر٧)

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النشرة الرابعة عشرة ١٩٩٤.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين هي أرقام سالبة.

(*) تقديرات.

(أ) باستثناء العراق، وكذلك الضفة الغربية وقطاع غزة.

بعد أن كانت ٩ر٥ بليون دولار في السنة المالية[١٠] ١٩٩٢-١٩٩٣. ونتيجة لتنفيذ برنامج تحقيق الاستقرار، تقلص العجز في الميزانية الى نسبة ٦ر٢ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية ١٩٩٣-١٩٩٤ بعد أن كانت النسبة قد زادت في عام ١٩٩١ عن ٢٠ في المائة قبل البدء في تنفيذ برنامج التكيّف الهيكلي. كذلك فإن الاقتصاد قد استفاد من إلغاء الديون كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي؛ غير أن الغاء المزيد من الديون قد تأخر بسبب الاختلاف مع صندوق النقد الدولي حول الخفض المقترح لقيمة الجنيه المصري.

وبالإضافة الى هذا فإن تفعيل السياسات المالية والنقدية قد ساعد في خفض التضخم وتحقيق استقرار العملة، الأمر الذي شجّع تدفق الاستثمارات الرأسمالية من الخارج. غير أن اتباع سياسة نقدية تحفظية، مع ارتفاع معدلات الفائدة نسبيا، كانت له على ما يبدو، على الرغم من تشجيع الادخار وتدفقات الاستثمارات الرأسمالية، آثار اقتصادية سلبية، مثل الحد من الاستثمار في المشاريع بسبب ارتفاع تكلفة الاقتراض[١١]. وقد عمد البنك المركزي المصري في عام ١٩٩٤، بحذر وبالتدريج، إلى خفض معدلات الفائدة وذلك للمحافظة على تدفقات الاستثمارات الرأسمالية. وبحلول تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، كان عائد أذون الخزانة لمدة ثلاثة أشهر قد انخفض إلى ١٨ر١١ في المائة بعد أن كانت نسبته قد زادت عن ١٤ في المائة في بداية السنة وعن ١٩ في المائة قبل ذلك بعام واحد[١٢]. وقد كان أداء سوق الأوراق المالية المصرية جيدا للغاية في عام ١٩٩٤، وزاد حجم التعاملات بنسبة ١٤٠ في المائة بدولارات الولايات المتحدة[١٣]. وبالنظر الى النجاح الذي تحقق في تنفيذ برنامج التحرر الاقتصادي وتوقع تزايد عمليات الخصخصة فإنه ينتظر أن يكون الأداء لعام ١٩٩٥ مماثلا. وقد بدأت الحكومة المصرية تنفيذ استراتيجية إنمائية طويلة الأجل لتنمية الوجه القبلي حيث تصل مستويات البطالة والفقر الى حدها الأعلى في البلد.

وعلى الرغم من عدم وجود بيانات موثوق بها عن الناتج المحلي الاجمالي للعراق (وكذلك مؤشرات اقتصادية أخرى عديدة) فإنه ليس هناك شك في أن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق، والمنفّذة منذ آب/اغسطس ١٩٩٠، لا تزال تؤثر تأثيرا سيئا على الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلد. ومع نقص الآلات وقطع الغيار والمدخلات المختلفة فإن الظروف الاقتصادية في البلد قد استمرت في التدهور في عام ١٩٩٤[١٤]. ومع تسارع ارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة الدينار العراقي، تشير بعض التقديرات الى أن مستويات الناتج المحلي الاجمالي للعراق، بدولارات الولايات المتحدة، تقل عن المستويات المناظرة للبلدان الأقل نموا.

ويقدّر أن الناتج المحلي الإجمالي للأردن قد زاد في عام ١٩٩٤ بنسبة ٧ر٥ في المائة، مقارنة بنسبة ٨ر٥ في المائة في عام ١٩٩٣. وزيادة الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٤ مكّن البلد من

---

(١٠) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، ١٩٩٣-١٩٩٤، الصفحة ٦٨.

(١١) Economic Intelligence Unit, Country Report, Egypt, forth quarter, 1994 (London), p. 7.

(١٢) المرجع نفسه.

(١٣) International Herald Tribune, 4-5 March 1995, p. 19.

(١٤) UNDP, Human Development Report 1994, p. 42.

تسجيل نسبة ٢ر٢ في المائة كمعدل نمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أعلى نسبة بين جميع البلدان الأعضاء في الإسكوا في تلك السنة. وعلاوة على هذا فإنه لولا العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق لكان الناتج المحلي الإجمالي للأردن قد زاد، على الأرجح، بمعدلات أسرع وذلك بالنظر الى العلاقات التجارية والاقتصادية التقليدية القوية بين هذين البلدين. وفي حين أن معدل النمو في القطاع الزراعي لم تزد نسبته عن ١ في المائة في عام ١٩٩٤، مقارنة بنسبة ١٠ في المائة في عام ١٩٩٣، فإن معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية قد زاد من ٦ في المائة في عام ١٩٩٣ الى ٩ر٣ في المائة في عام ١٩٩٤[١٥]. وإضافة إلى هذا فإن أداء قطاع التعدين قد تحسّن في عام ١٩٩٤ وسجل معدل نمو نسبته ١ في المائة بعد أن كان قد انخفض في السنة السابقة بنسبة ٦ر٢ في المائة. وتوقيع معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ أدّى الى إعادة المياة والأرض بالكامل الى الأردن وإلى طفرة في الأنشطة السياحية وفي أنشطة التشييد المرتبطة بالسياحة. غير أن قطاع التشييد، ككل، الذي ازدهر بعد حرب الخليج بسبب عودة ٣٠٠ ألف مغترب من الخليج، نما في عام ١٩٩٤ بنسبة ٢ر٤ في المائة فقط بعد أن سجل في السنة السابقة نمواً نسبته ١٢ في المائة[١٦]. وقد استفاد الاقتصاد من زيادة التحويلات (١ر٣ بليون دولار في عام ١٩٩٤ بعد أن كانت بليون دولار في عام ١٩٩٣) ونمو الصادرات بنسبة ١٦ في المائة. وبالإضافة الى هذا فإن إلغاء الدين الخارجي و/أو إعادة جدولة الديون من جانب الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية قد خففت عن الأردن عبء خدمة الدين. كذلك فإن النهج الحصيف الذي اتبعته الحكومة في ادارة جانب الطلب بالاضافة الى التأثيرات المشتركة للسياسات النقدية والمالية في السيطرة على السيولة المحلية والانفاق الحكومي قد لعب دورا هاماً في المحافظة على معدل زيادة الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في الحدود المقبولة، وكان المعدل ٢ر٤ في المائة في عام ١٩٩٤. وفي عام ١٩٩٥ ستكون المسألة الأكثر إلحاحا والتي سيتعين على سلطات النقد الأردنية أن تعالجها هي المحافظة على استقرار الدينار الأردني. وإنشاء سلطة النقد الفلسطينية مؤخرا زاد التوقعات باحتمال إصدار عملة فلسطينية في المستقبل القريب، الأمر الذي أثار المخاوف من تصفية أرصدة الدينار الأردني الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي قدر البنك الدولي قيمتها بما يتراوح بين ٥٠٠ مليون دولار و ٨٠٠ مليون دولار[١٧].

وواصل الاقتصاد اللبناني اتجاهه نحو النمو النشط وذلك على الرغم من حدوث تباطؤ طفيف، وأشارت التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد زاد بنسبة ٦ في المائة في عام ١٩٩٤ مقارنة بنسبة ٧ في المائة في عام ١٩٩٣. وكما حدث في السنوات الثلاث السابقة فإن نمو الاقتصاد في عام ١٩٩٤ قد حرّكه ازدهار أنشطة التشييد لإعمار البلد بعد سنوات الحرب الأهلية وإصلاح الخدمات الحيوية والصناعات، وكذلك نمو قطاعي الزراعة والسياحة. وقد بدأ العمل في مشروع لإعمار وسط مركز مدينة بيروت، وهو مشروع يشمل مساحة قدرها ١ر٨ مليون متر مربع بتكلفة تقدر بمبلغ ٤٧٥ مليون دولار[١٨]. وقد أصدرت الحكومة اللبنانية أول سند أوروبي لها بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، وزيدت القيمة بعد ذلك الى ٤٠٠ مليون دولار استجابة للزيادة الكبيرة في الطلب عليه. وسوف تنفق عائدات هذا السند

---

(١٥) الأردن، وزارة التخطيط (بيانات غير منشورة)، ١٩٩٥.

(١٦) المرجع نفسه.

(١٧) World Bank, Peace and the Jordanian Economy, (Washington D.C., October 1994), pp. 11-15.

(١٨) Middle East Economic Digest, 2 September 1994, pp. 2-3.

على مشاريع، البنية التحتية[١٩]. وأدى تحسّن المناخ السياسي وتنفيذ مشاريع الإعمار إلى جذب رؤوس أموال أجنبية كبيرة الى البلد، مما ساعد على استقرار العملة اللبنانية التي زادت قيمتها مقابل دولار الولايات المتحدة بنسبة ٣ في المائة في عام ١٩٩٤[٢٠]. وقد واصل قطاع السياحة انتعاشه وحقّق في عام ١٩٩٤ عائدات بلغت قيمتها ٥٠٠ مليون دولار.

وفي الجمهورية العربية السورية، قدّر أن معدل النمو الاقتصادي قد بلغت نسبته ٥ر٣ في المائة في عام ١٩٩٤ مقارنة بنسبة ٩ر٣ في المائة في عام ١٩٩٣. وهذا النمو الاقتصادي دعمته قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية والسياحة، وكذلك تدفق رؤوس الأموال الخاصة الذي شجّع عليه قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١. ويقدّر أن القانون رقم ١٠ كانت له أهمية كبيرة في عودة حوالي ٤ بلايين دولار من الأرصدة الموجودة في الخارج خلال السنوات القليلة الماضية[٢١]. غير أن استقرار انتاج النفط عند حوالي ٥٧٥ ألف برميل في اليوم في عام ١٩٩٤ وانخفاض أسعار النفط بنسبة ٩ر٤ في المائة قد قلّل من عائدات النفط. وعلاوة على هذا فإن الاقتصاد لا يزال يواجه عدداً من المشكلات الكبيرة، وخاصة التضخم والبطالة المقنّعة والمديونية الخارجية الكبيرة.

وفي الجمهورية اليمنية، وهو البلد الأقل نموا في المنطقة، عانى الاقتصاد في عام ١٩٩٤ من كساد شديد ضاعف من آثاره نشوب نزاع مسلح وانخفاض في الاستثمار العام وأدى إليه ارتفاع معدل التضخم ومعدل البطالة. أما القطاعات غير النفطية، وخاصة قطاع الزراعة، فقد كان أداؤها ضعيفاً في عام ١٩٩٤. ويقدر أن الناتج المحلي الاجمالي للبلد قد سجّل في عام ١٩٩٤ معدل نمو سلبياً نسبته ٥ر١ في المائة وذلك بعد أن كان معدل النمو في عام ١٩٩٣ موجبا بنسبة ١ر٢ في المائة. والاقتصاد بحاجة الى برنامج لتحقيق الاستقرار وذلك من أجل تقليل اختلالات الاقتصاد الكلي، لاحتواء العجز المالي والتضخم كي تستقر عملة البلد التي انخفضت قيمتها الى حوالي ١٠٠ ريال يمني مقابل دولار الولايات المتحدة في السوق الموازية بعد أن كانت ١٢ ريالاً يمنياً مقابل دولار (السعر الرسمي).

وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، عانى الاقتصاد في عام ١٩٩٤ من الركود وذلك نتيجة لانخفاض عائدات السياحة وتكرر إغلاق المناطق من جانب السلطات الإسرائيلية وانخفاض الطلب الكلي نتيجة لارتفاع معدلات البطالة وانخفاض تدفقات المعونة الاقتصادية عما كان متفقا عليه بعد توقيع اعلان المبادىء. فبعد توقيع إعلان المبادىء في ايلول/سبتمبر ١٩٩٣، تعهدت البلدان والمنظمات المانحة بتقديم مبلغ ٢ر٢ بليون دولار الى السلطة الفلسطينية بحيث ينفق هذا المبلغ على مدى فترة خمس سنوات. غير أن السلطات الفلسطينية تذكر انها لم تتلق إلا ٢١٥ مليون دولار من أصل المبلغ الإجمالي الذي وعدت به لعام ١٩٩٤ وهو ٧٢٠ مليون دولار[٢٢]. وتشير التقديرات الى أن الناتج المحلي الإجمالي الذي قدّر أنه قد زاد بنسبة ١ر٢ في المائة في عام ١٩٩٣ قد انخفض في عام ١٩٩٤. ووصول عملية السلام الى مأزق، بالاضافة الى استمرار انخفاض تحويلات العاملين، قلّل الرغبة في تحويل رؤوس أموال خاصة الى المناطق. ولا يزال ارتفاع معدل البطالة يمثل مشكلة خطيرة في الضفة

---

(١٩) Middle East Monitor, November 1994, p. 7.

(٢٠) صحيفة "الحياة"، ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، الصفحة ١١.

(٢١) The Middle East, February 1995, p. 27.

(٢٢) Jordan Times, 26 April 1995, p. 12.

الغربية وقطاع غزة وذلك بسبب ارتفاع معدلات الزيادة في عدد السكان وتكرر إغلاق المناطق وعودة المغتربين من منطقة الخليج والكساد الاقتصادي.

الإطار ١- أثر السياحة على اقتصادات بلدان مختارة في منطقة الإسكوا

إن إدراك العديد من البلدان الأعضاء في الإسكوا لأهمية قطاع السياحة كمصدر للنقد الأجنبي ولفرص العمالة آخذ في التزايد بسرعة. ومن المتوقع أن تلعب السياحة دوراً هاماً في عصر السلام الذي تشهده المنطقة.

وقد حظي قطاع السياحة بدفعة من منظمة السياحة العالمية التي أعلنت سنة ١٩٩٥ سنة للسياحة العربية إقراراً منها بالدور الهام الذي يمكن للسياحة أن تلعبه في اقتصادات المنطقة. وقد اغتنم الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان، بسرعة، هذه الفرصة بالتوقيع على اتفاق التعاون السياحي المشترك وذلك من أجل تعزيز السياحة الإقليمية. ومع قدوم السلام انتعشت السياحة في الأردن وزاد عدد السياح في عام ١٩٩٤ بنسبة ١٢ في المائة، كما تجاوزت العائدات مبلغ ٦٠٠ مليون دولار وهو مبلغ يعادل بالتقريب نسبة ١٠ في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي. وقد كانت المشاريع الخاصة هي القوة الدافعة وراء ازدهار صناعة السياحة في الجمهورية العربية السورية. ويقدر أن عدد السياح في عام ١٩٩٤ قد بلغ مليوني سائح، وأن العائدات قد بلغت حوالي ٨٥٠ مليون دولار، مما يجعل حصيلة السياحة معادلة في الأهمية لصادرات النفط والمنسوجات كمصدر أساسي للعملة الأجنبية.

وفي مصر، يعد قطاع السياحة مصدراً رئيسياً لفرص العمل. وتعد عائدات السياحة، شأنها في ذلك شأن رسوم قناة السويس وصادرات النفط وتحويلات العاملين، مصدراً هاماً للعملة الأجنبية. وقد تضرر قطاع السياحة تضرراً شديداً باندلاع العنف في السنتين الماضيتين، غير أن تحسّن التدابير الأمنية والقيام بحملات تسويقية نشطة قد أديا إلى حدوث زيادة تدريجية في عدد الوافدين في عام ١٩٩٤. وبالإضافة الى هذا فإن انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة في أوائل عام ١٩٩٥ سوف يجعل الرحلات السياحية الجماعية لمواطني اليابان والاتحاد الأوروبي أقل تكلفة، الأمر الذي يعطي صناعة السياحة زخماً اضافياً.

عائدات السياحة في بلدان مختارة في منطقة الإسكوا، ١٩٩١-١٩٩٤
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الأردن	٣١٥	٤٥٥	٥٦٠	٦٤٠
الجمهورية العربية السورية	غير متوفر	٦٢٠	٧٣٠	٨٥٠
مصر(*)	٣ ٠٠٠	٢ ١٠٠	٢ ٣٨٠	١ ٧٨٠

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استناداً إلى مصادر وطنية ودولية مختلفة.

(*) السنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيو.

باء- سياسات الإصلاح الاقتصادي

تتمثل الأهداف الرئيسية لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في الوقت الحالي في منطقة الإسكوا في تصحيح اختلالات الاقتصاد الكلي وتفعيل السياسات المالية وتعبئة المدخرات المحلية عن طريق تعبئة الموارد المحلية على نحو يتسم بالكفاءة، وكذلك رفع مستوى المهارات المحلية وتحسين نوعية المنتجات المحلية وإنشاء أسواق مالية أو تطوير الأسواق المالية القائمة. وعلى الرغم من أن مسألة الإصلاحات الاقتصادية كانت موضعاً للمناقشة لبعض الوقت في المنطقة فإن هذه الاصلاحات قد تصدرت في أواخر الثمانينيات البرنامج الاقتصادي وخاصة بعد حرب الخليج. ومع انخفاض عائدات النفط وزيادة الإنفاق العسكري نتيجة للحرب، واجهت الدول الأعضاء، وخاصة بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عجزاً ضخماً في ميزانياتها. وقد عجّل هذا الوضع تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية من أجل تصحيح الاختلالات المالية من خلال تقليص الإنفاق العام وزيادة العائدات. غير أنه على الرغم من أن الاصلاحات الاقتصادية، وخاصة عملية الخصخصة، قد اكتسبت زخماً في المنطقة في عام ١٩٩٤ فإنه لا يزال من الممكن وصف العملية بأنها متواضعة. وقد توخى الكثير من بلدان المنطقة الحذر في تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي وذلك لتقليل الآثار الاجتماعية السلبية الأولية الى الحد الأدنى، كما تتجلى في ارتفاع معدل التضخم ومعدل البطالة وهما أصلاً يسببان العديد من المشكلات، وخاصة في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

١- بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ظلت بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعاني من حرب الخليج وآثارها. وعلى الرغم من أنه قد تحقق تقدم في المحاولات التي تبذلها تلك البلدان لتنويع اقتصاداتها فإن اعتمادها على قطاع التعدين (النفط أساسا) لايزال كبيرا. والجدول ١٢ يبيّن أن إسهام قطاع التعدين (النفط أساسا) في الناتج المحلي الاجمالي لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد انخفض من نسبة ٣ر٦٥ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٨ر٣٦ في المائة في عام ١٩٩٣. غير أن هناك اختلافا في درجة الاعتماد على قطاع النفط فيما بين تلك البلدان. وعلى سبيل المثال فإنه في حين كان نصيب قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي لكلٍ من الكويت وعُمان في عام ١٩٩٣ هو ٩ر٤٣ في المائة و ٧ر٤٢ في المائة، على الترتيب، فإن التعدين كان يمثل نسبة ١٧ في المائة فقط من الناتج المحلي الاجمالي للبحرين في تلك السنة.

والاعتماد على قطاع النفط كمصدر للإيرادات بالنسبة لحكومات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو اعتماد شديد للغاية، إذ أن عائدات النفط تمثل في تلك البلدان ما يزيد عن ٨٠ في المائة من ايرادات الحكومات. وعلى هذا فإن انخفاض عائدات النفط (كما هو مبيّن في الفصل "ثالثاً" أدناه) قد تسبّب في مشكلات مالية حادة في غالبية بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبالاضافة الى هذا فإنه كما هو مبيّن في الجدول ١٣ أدناه أخذت قيمة دولار الولايات المتحدة، وهو العملة التي تُحدّد على أساسها عائدات النفط، في الانخفاض، منذ عام ١٩٨٥، مقابل بعض العملات الرئيسية الأخرى، وخاصة مقابل الين الياباني والمارك الألماني. وانخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة ضاعف من الآثار السلبية التي تعرضت لها الحسابات الجارية لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك أساسا بزيادة قيمة وارداتها.

الجدول ١٢- منطقة الإسكوا: حصة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي (كنسبة مئوية) الأعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩١-١٩٩٣

مجموع البلدان	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٦٥ر٣	٣٦ر٣	٣٥ر٤	٣٧ر١	٣٦ر٨
البلدان ذات الإقتصادات الأكثر تنوعا(*)	١٢ر١	٨ر٢	٧ر٠	٨ر١	٦ر٦
المجموع لمنطقة الإسكوا(*)	٥٦ر١	٢٩ر٤	٢٨ر١	٢٩ر٠	٢٧ر٧

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "دراسات الحسابات القومية لمنطقة الإسكوا"، النشرة الرابعة عشرة، ١٩٩٤.

(*) باستثناء العراق، وكذلك الضفة الغربية وقطاع غزة.

ونظرا للصعوبات المالية التي واجهتها غالبية بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دون أن تتوقع على ما يبدو حدوث زيادات كبيرة في ايرادات النفط في المستقبل القريب، فإن تلك البلدان عمدت إلى زيادة ايراداتها غير النفطية بفرض رسوم على السلع والخدمات التي تقدمها للحكومة أو بزيادة الرسوم المفروضة أصلا. وبعض الحكومات تنظر في فرض ضرائب على الشركات الأجنبية والمحلية. غير أن بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد استبعدت فرض ضرائب على دخل الأفراد لأنها تخشى من أن يؤدي ذلك الى حدوث هجرة جماعية لليد العاملة الأجنبية التي توجد في الوقت الحالي حاجة لها(٢٣).

ومنذ أواسط الثمانينيات على الأقل، كانت بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية تشجّع القطاع الخاص على القيام بدور أكبر في التنمية الاقتصادية. وبعد ظهور الآثار المدمّرة لحرب الخليج واستمرار انخفاض مستويات عائدات النفط فإن حكومات مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد اتخذت خطوات، مثل الخصخصة، من أجل تعزيز إسهام القطاع الخاص على حساب القطاع العام. وإضافة الى هذا فإن أحد التطورات الملحوظة في هذه المجموعة من البلدان في السنوات الأخيرة تمثّل في النمو السريع للقطاع غير النفطي. وقد تفوق القطاع غير النفطي في الأداء على القطاع النفطي الذي تضرر بانخفاض الأسعار وكذلك بانخفاض الانتاج. غير أنه باستثناء البحرين وعُمان ظلت سياسة الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية محدودة في مجالها وبطيئة في تقدمها.

وقد تبيّن حتى الآن أن السياسة التي اتبعتها بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإحلال مواطنين منها محل اليد العاملة الأجنبية الكبيرة هي سياسة يصعب تنفيذها. ويُقدر أن اليد العاملة الأجنبية تمثل في الوقت الحالي نسبة ٩٠ في المائة تقريبا من إجمالي اليد العاملة في الإمارات العربية المتحدة، ونسبة ٨٣ في المائة في قطر، ونسبة ٨٢ في المائة في الكويت، ونسبة ٥٩ في المائة في المملكة العربية السعودية، ونسبة ٦٠ في المائة تقريبا في كل من البحرين وعُمان(٢٤). ومواطنو بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية يفضلون العمل في القطاع العام الذي أصبح الآن غير قادر على استيعاب جميع طالبي الوظائف. وفي القطاع الخاص، الذي توجد فيه غالبية فرص العمل الجديدة، تكون

(٢٣) Jordan Times, 30 January 1995, p.8.

(٢٤) Jordan Times, 6 February 1995, p.8.

المرتبات والمكافآت في معظم الأحيان أقل مما يعتبره المواطنون كافيا. وعلاوة على هذا فإن المواطنين ينظرون، عادة إلى بعض الأعمال اليدوية وأعمال الخدمات على أنها غير مقبولة.

وفي البحرين، بدأ تحرير الحكومة للقواعد التي تحكم الاستثمار الأجنبي في البلد يؤتي ثماره المرجوة. إذ أن عدد الشركات الأجنبية المسجلة في البلد زاد زيادة كبيرة في عام ١٩٩٣ وزاد مرة أخرى في عام ١٩٩٤[٢٥]. وبالإضافة الى هذا فإن سوق الأوراق المالية في البحرين قد جرى توسيعها وجرى العمل في عام ١٩٩٤ لربطها بسوق الأوراق المالية العُمانية.

الجدول ١٣- أسعار صرف دولار الولايات المتحدة مقابل العملات الرئيسية الأخرى، للأعوام ١٩٨٥، ١٩٩٠-١٩٩٥

دولار الولايات المتحدة مقابل	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥[أ]	١٩٩٤/١٩٩٥ التغير كنسبة مئوية	١٩٨٥/١٩٩٥ التغير كنسبة مئوية
المارك الالماني	٢ر٩٤	١ر٦١	١ر٦٥	١ر٥٦	١ر٦٥	١ر٦٢	١ر٣٧	(٤ر١٥)	(٤ر٣٥)
الين الياباني	٩٣٢ر٠٠	٤١٤ر٨٠	٤١٣ر٧٠	٦١٢ر٦٥	١١١ر٢٠	٢١٠ر٢٠	٨٦ر٦٠	(٢ر١٥)	(٨ر٣٦)
الجنيه الاسترليني[ب]	١ر٣٠	١ر٧٨	١ر٧٧	١ر٧٦	١ر٥٠	١ر٥٣	١ر٦٣	(٥ر٦)	(٤ر٥٢)
الفرنك الفرنسي	٨ر٩٩	٥ر٤٤	٥ر٦٤	٥ر٢٩	٥ر٦٦	٥ر٥٥	٤ر٩٠	(٧ر١١)	٥ر٥٤)

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استنادا لمصادر دولية.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين هي أرقام سالبة.

(أ) نهاية آذار/مارس؛
(ب) دولارات الولايات المتحدة لكل جنيه.

وفي الكويت، يجري النظر حاليا في فرض ضريبة مبيعات وضريبة على الشركات المملوكة للكويتيين، كما يجري النظر في رفع الرسوم الجمركية ضمن إجراءات إصلاحية تهدف إلى الحد من العجز الكبير الذي تعاني منه ميزانية البلد. وسوف ينطبق نظام الضرائب المقترح على الأرباح التجارية والصناعية للشركات الكويتية بمعدلات تبدأ بنسبة ١٠ في المائة في عام ١٩٩٦ وترتفع إلى ٢١ في المائة في سنة ٢٠٠٠ وإلى ٣٠ في المائة في سنة ٢٠٠٥[٢٦]. كذلك فإنه يجري النظر في زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات العامة التي تُدعم بدرجة كبيرة في الوقت الحالي، مثل الكهرباء والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية. غير أنه تجدر ملاحظة أنه لا يُنظر في الوقت الحالي في فرض ضرائب على الدخل وهي ضرائب ليست مفروضة حاليا في الكويت. وقد أنشىء في عام ١٩٩٤ صندوق جديد للاستثمار العقاري تديره الدولة. وهذا الصندوق يقدم للكويتيين ولمواطني بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى وللأجانب المقيمين فرصة شراء أسهم في سوق العقارات في البلد. ويُحظر على الأجانب شراء الممتلكات مباشرة، غير أن الصندوق الذي يبلغ رصيده ٢٠ مليون دينار كويتي (٤ر٥٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) يعرض حصص في الموجودات العقارية التجارية والاستثمارية

(٢٥) Economic Intelligence Unit, Country Report: Bahrain, Qatar, third quarter, 1994, p.9.

(٢٦) Jordan Times, 25 January 1995, p.8.

المملوكة للحكومة[٢٧]. وهذا الصندوق هو الصندوق الثاني الذي أنشىء في عام ١٩٩٤ بهدف تشجيع الاستثمار من المصادر الداخلية والخارجية على حدٍ سواء. وكان صندوق الاستثمار الأول، الذي يتعامل في وحدات تعكس أنصبة الحكومة في أسهم في شركات كويتية عددها ٣٩ شركة قد أنشىء في أيار/مايو ١٩٩٤[٢٨]، غير أنه نتيجة للذكريات التي خلّفتها الآثار السيئة لأزمة سوق المناخ، في الأساس، لايزال الكويتيون يفضلون، على ما يبدو، الاستثمار في العقارات بدلاً من الشركات. وفي أوائل عام ١٩٩٥، كانت الحكومة تنظر في دراسات بشأن خصخصة مرافق الاتصالات والكهرباء والمياه. وبالإضافة الى هذا فإن الشركات الفرعية التابعة لشركة الخطوط الجوية الكويتية قد تجري خصخصتها خلال عام ١٩٩٥[٢٩]، غير أن الحكومة سوف تحتفظ بالوظيفة التنظيمية. والغرض الذي تسعى الحكومة الى تحقيقه هو ضمان حصول القطاع الخاص الكويتي على الجزء الأكبر من الملكية مع اقتسام الحكومة والمستثمرين الأجانب لبقية الملكية.

أما عُمان فقد قطعت شوطا أبعد من الشوط الذي قطعته غالبية بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالنسبة لتنفيذ الإصلاحات فعليا واتباع سياسات اقتصادية من أجل معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية القائمة. وبرنامج الإصلاح التي تنفّذه عُمان يشمل تعزيز الموقف المالي للحكومة والقيام، في الوقت نفسه، بتنفيذ تدابير لتحرير الاقتصاد. وعلى هذا فقد جرى تقليص الإنفاق الحكومي وذلك، جزئيا، لتقليل نفقات الدفاع. كذلك قرّرت الحكومة أن يكون تمويل جميع مشاريع البنية التحتية الرئيسية الجديدة من خلال الملكية الخاصة وعن طريق القروض. أما حصة الحكومة في الشركات المحلية فإنها ستباع. وفي الوقت نفسه، جرى خلال السنتين الماضيتين تعزيز قطاع المصارف، الأمر الذي جعل المصارف الآن أكبر حجما وأكثر قوة وعزر، بالتالي، القدرة على تمويل المبادرات الانمائية الاقتصادية التي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها[٣٠]. وقد تم بالفعل تمويل البنية التحتية الخاصة بالنجاح الذي تحقق في إصدار الأسهم وضمان القروض لإنشاء محطة مناه للطاقة بقيمة قدرها ٢٤٠ مليون دولار. وإضافة الى هذا فإنه في محاولة لجذب رؤوس أموال إضافية، تعمل السلطات العُمانية على فتح سوق الأوراق المالية العُمانية للاستثمار من جانب غير العُمانيين وذلك لربطها بسوق الأوراق المالية البحرينية. غير أن الحكومة العُمانية رفضت تنفيذ توصية البنك الدولي بتخفيض قيمة الريال العُماني. والبنك الدولي يعتبر ذلك التخفيض ضروريا لتشجيع الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية والقطاع الزراعي والتحول عن التركيز الشديد في البلد على قطاعي التشييد والخدمات[٣١].

وبالنظر الى جهود التنويع الاقتصادي التي تضطلع بها المملكة العربية السعودية، أساسا، فإن حصة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة قد انخفضت على مر السنين، ويُقدر في الوقت الحالي أن نسبتها هي حوالي ٣٤ في المائة. ومع ذلك فإنه يُقدر أن عائدات النفط لاتزال تمثل نسبة تتراوح بين ٧٠ في المائة و ٧٥ في المائة من الدخل الاجمالي للحكومة. وتكلفة حرب الخليج وما

---

(٢٧) Middle East Monitor, August 1994, p.5.

(٢٨) المرجع نفسه.

(٢٩) Middle East Monitor, February 1995, p.9.

(٣٠) Middle East Economic Survey, 28 November 1994, p. B4.

(٣١) Middle East Economic Digest, 2 December 1994, p.34.

تلاها، إضافة الى انخفاض عائدات النفط الى أقل من نصف المستويات التي كانت عليها في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وما صحب ذلك من انخفاض في قيمة دولار الولايات المتحدة (الجدول ١٣) الذي يرتبط به الريال السعودي ارتباطا قويا، أدت جميعها إلى عجز كبير في الحساب الجاري وإلى عجز مالي، الأمر الذي أدى الى إضعاف الموقف المالي للمملكة بدرجة كبيرة خلال السنوات الماضية. وكان أحد ردود الفعل[٣٢] المعتادة للحكومة إزاء انخفاض عائدات النفط في السنوات الأخيرة هو تقليص النفقات المخططة، حسب الحاجة، كلما كان ذلك ضروريا. وفي عام ١٩٩٤، قررت حكومة المملكة العربية السعودية أنه من المتوقع ابتداء من عام ١٩٩٥ أن تلعب العائدات المحلية دورا هاما في تمويل الإنفاق الحكومي. وبعبارة أخرى فإنه على الرغم من أن الحكومة لاتزال تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات فإنه من المتوقع أن تزيد العائدات غير النفطية تدريجيا بما يوفر قدرا من المرونة بالنسبة لبند الإيرادات في الميزانية. وتبيّن ميزانية المملكة لعام ١٩٩٥ أن أسعار المنتجات البترولية والكهرباء والمياه والبنود الأخرى قد زادت زيادة كبيرة. ومع ذلك، وحتى بعد هذه الزيادات، لاتزال مستويات غالبية الأسعار أقل كثيرا من المستويات الدولية.

وفي حين تعمل حكومة المملكة العربية السعودية على معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية فإن القطاع الخاص لديه موارد مالية ضخمة يحتفظ بالجزء الأكبر منها، على ما يبدو، في الخارج. والخصخصة، إذا ما نُفِّذت في المملكة العربية السعودية، لن تكون طريقة لتعزيز كفاءة بعض المؤسسات المملوكة للدولة فحسب ولكنها ستؤدي أيضا الى جمع أموال تحتاج الحكومة اليها بشدة، كما أنه من المتوقع أن يشجّع ذلك القطاع الخاص على توجيه بعض استثماراته في الخارج الى الاقتصاد المحلي.

والإمارات العربية المتحدة، شأنها شأن غالبية بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تتبع منذ سنوات سياسة عامة تشجّع القطاع الخاص على القيام بدور أكبر في التنمية الاقتصادية للبلد. وفي حين أن الحكومة قد ركّزت جهودها على مشاريع النفط والغاز والبتروكيماويات والبنى التحتية فإن القطاع الخاص هو الذي قام بغالبية الاستثمار الصناعي في الإمارات العربية المتحدة بعد حرب الخليج. ولايزال القطاع غير النفطي، وخاصة قطاع التجارة، يسجّل معدلات نمو جيدة وهي معدلات تراوحت نسبتها بين ٤ في المائة و ٦ في المائة خلال السنوات الماضية، وعلى هذا فإن حصة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للبلد آخذة في الزيادة. ومع ذلك فإن قطاع النفط لايزال يمثل ٣٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي وأكثر من ٩٠ في المائة من ايرادات الحكومة. ولذلك فإن انخفاض عائدات النفط في عام ١٩٩٤، إضافة الى القيود المالية التي فرضتها الحكومة، قد اضطرها الى أن تنظر في زيادة ايراداتها غير النفطية. وقد قررت الحكومة زيادة الرسوم على مجموعة من الخدمات الحكومية وفرضت ضرائب جديدة من أجل زيادة العائدات غير النفطية المتواضعة نسبيا. ومن المتوقع أن تصل حصيلة الرسوم، التي تشمل مجموعة كبيرة من الخدمات الحكومية، الى أكثر من ٢٧٢ مليون دولار في السنة، بما يمثل أكثر من ثلث الايرادات الحكومية غير النفطية[٣٣]. وزيادة الضرائب والرسوم، التي أعتمدت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، طُبِّقت في بداية عام ١٩٩٥. وبالإضافة الى هذا فإن الحكومة قد فرضت في آب/أغسطس ١٩٩٤ رسما موحدا نسبته ٤ في المائة على غالبية الواردات.

---

(٣٢) إضافة الى بيع سندات حكومية والحصول على قروض مباشرة والسحب من احتياطياتها وبيع الأصول التي تملكها في الخارج.

(٣٣) خلاف ايراد الاستثمارات المملوكة للحكومة في الخارج.

وفرض رسم موحّد في الإمارات العربية المتحدة يُعَدُّ خطوة أولية أساسية نحو توحيد معدلات الرسوم مع البلدان الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي معدلات تتباين في الوقت الحالي فيما بين تلك البلدان تباينا كبيرا(٣٤). وفي السابق، فرضت الإمارات العربية المتحدة رسوما بمعدلات مختلفة، أغلبها معدلات منخفضة وبعضها لا يزيد عن ١ في المائة. ونتيجة لتنفيذ الرسم الموحّد، ونسبته ٤ في المائة، من المتوقع أن تزيد عائدات الضرائب الى ٧ر١ بليون درهم إماراتي (٤٦٠ مليون دولار) في عام ١٩٩٥ وهو ما يعادل تقريبا ضعف المستوى التقديري لعام ١٩٩٤(٣٥).

٢- البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا

في الوقت الحالي، يقوم الكثير من بلدان العالم بتنفيذ برامج للتكيُّف الهيكلي برعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. والعديد من هذه البلدان يلجأ إلى صندوق النقد الدولي للحصول على المساعدة عند مواجهة اختلالات خارجية وداخلية شديدة ومزمنة. والخبرة التي اكتسبتها البلدان التي تنفِّذ تلك الإصلاحات الهيكلية تبيِّن بوضوح أن البلدان التي تتصدى في مرحلة مبكِّرة لما تواجهه من اختلالات (مثل تونس والمغرب) تنجح في تحقيق الإصلاحات والأهداف المحددة بقدر أقل من الآثار السيئة مقارنة بالبلدان التي تؤجل طلب المساعدة الى أن تتردى الظروف الاقتصادية الى مستويات بالغة السوء.

وفي البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا في منطقة الإسكوا، يقوم الأردن ومصر منذ عدة سنوات بتنفيذ برامج للإصلاح الهيكلي وذلك بالتعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. والأهداف الأساسية لبرامج الإصلاح الهيكلي في مصر هي تحويل الاقتصاد الذي يهيمن عليه القطاع العام الى اقتصاد موجّه نحو السوق، وتقليل الاختلالات الداخلية والخارجية بما يعزز الاستخدام الكفؤ للموارد. والتغييرات الأساسية التي أدخلت على السياسة الاقتصادية خلال السنوات الأربع الماضية كانت تتمثل في إطلاق، وتوحيد، سعر صرف العملات وتحرير أسعار الفائدة وتقليص الإنفاق العام لتقليل عجز الميزانية. وإضافة الى هذا فإنه منذ عام ١٩٩١ تقوم الحكومة بإصدار أذون خزانة كوسيلة لتمويل عجز الميزانية وذلك بدلا من الاقتراض من البنك المركزي، وهذا يقلّل من زيادة السيولة في السوق، ويقلّل بالتالي الضغوط الخارجية التي يتعرض لها البلد. غير أن تنفيذ المرحلة التالية من سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر قد تأخر نتيجة لوجود خلاف بين الحكومة وصندوق النقد الدولي بشأن تخفيض قيمة العملة وبشأن سرعة الخصخصة. وفي حين أن صندوق النقد الدولي يرى أن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى زيادة الصادرات غير النفطية للبلد فإن الحكومة تعتقد بأنه لا توجد حاجة الى تخفيض قيمة العملة بالنظر الى أن لديها احتياطيات دولية قيمتها ٥ر١٧ بليون دولار وأن تخفيض قيمة العملة لن يؤدي، بالضرورة، الى زيادة الصادرات وسيؤدي الى زيادة قيمة الواردات. كذلك ترى الحكومة أن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى زيادة كبيرة في معدلات التضخم وفقدان الثقة في الجنيه المصري مما قد يؤثّر سلبيا على تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

---

(٣٤) من بين بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية تُعَد الرسوم التي تفرضها البحرين أعلى الرسوم وتصل نسبتها الى ٣٠ في المائة. والمملكة العربية السعودية والكويت وعُمان تفرض أيضا رسوما مرتفعة، في حين أن معدلات الرسوم التي تفرضها الإمارات العربية المتحدة وقطر هي أقل المعدلات وتتراوح نسبتها بالتقريب بين ١ في المائة و ٤ في المائة. (Economic Intelligence Unit, Country Report, The United Arab Emirates, third quarter, 1994, p.10).

(٣٥) Jordan Times, 7 November 1994, p.8.

وقد نجحت مصر، الى حدٍ كبير، في تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي وأصبح اقتصادها أفضل كثيرا مما كان عليه منذ أربع سنوات. فمنذ عام ١٩٩١ أخذت معدلات التضخم في الانخفاض، وانخفض عجز الميزانية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، وسجّلت الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي أرقاما قياسية. غير أن عملية الخصخصة يجري تنفيذها بسرعة أقل من السرعة التي يرتئيها صندوق النقد الدولي. وكما هو الحال في غالبية البلدان الأخرى التي تقوم بالخصخصة فإن تلك العملية قد عاقها نقص الخبرة في تقنيات تقييم الأصول وإعادة الهيكلة المالية للشركات العامة ذات المديونية الكبيرة وكيفية معالجة مشكلة العمالة الزائدة بطريقة فعّالة وعادلة. وفي عام ١٩٩١، بدأت الحكومة المصرية برنامجا طموحا لبيع ٣١٤ شركة من شركات القطاع العام التي كان الكثير منها مثقلاً بالديون وبحاجة الى إعادة هيكلة. وشركات القطاع العام التي تقرر تحويل ملكيتها الى القطاع الخاص، والبالغ عددها ٣١٤ شركة، هي شركات للصناعات غير الاستراتيجية، مثل الفنادق ومراكز الانتاج السينمائي، كما أن الحكومة ترفض، حتى الآن، أن تنظر في بيع المؤسسات الاقتصادية الأكبر التي يسيطر عليها القطاع العام، مثل مؤسسات الكهرباء والنفط والغاز والمياه(٣٦). والبنك الدولي يوصي بأن تحول مصر ملكية صناعة النفط والغاز، وكذلك السكك الحديدية والمطارات والموانىء، إلى القطاع الخاص، وبأن تنظر في جعل قناة السويس تابعة لشركة خاصة(٣٧). وبحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، كانت قد بيعت بالكامل ثلاث شركات، كما كانت ثلاث شركات أخرى قد بيعت جزئيا، وبيعت أيضا أسهم في أربع شركات مشتركة. وبلغ مجموع عائدات عمليات البيع هذه ٧٢٥ مليون جنيه مصري، كما أن أسهم ٢٠ شركة مطروحة في الوقت الحالي كي يشتريها القطاع الخاص(٣٨). والحكومة المصرية تتحرك بحذر في تنفيذ برنامج الخصخصة وذلك لضمان الشفافية وللحصول على سعر عادل لمؤسسات القطاع العام التي تُباع، وذلك لتقليل الآثار السلبية الناجمة عن تنفيذ ذلك البرنامج، مثل زيادة عدد العمال العاطلين في الأجل القصير. ومع ذلك فإن الحكومة تتحرك بثبات نحو تحقيق هدف الخصخصة. وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، كانت الحكومة قد استكملت تقييم أصول ٢١٦ شركة(٣٩). وقد شمل برنامج إعادة الهيكلة ٣٣ شركة من شركات القطاع العام في السنة المالية ١٩٩٣/١٩٩٤؛ كما أنه سيشمل ٣٥ شركة في السنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥ و ٣٠ شركة في السنة المالية ١٩٩٥/١٩٩٦. والحكومة المصرية تعتمد على حدوث زيادة دائمة في أنشطة القطاع الخاص وذلك لايجاد وظائف لطالبي الوظائف الجدد الذين يبلغ عددهم ٥٠٠ ٠٠٠ شخص في السنة والمتوقع أن يدخلوا سوق اليد العاملة في السنوات القليلة المقبلة. وتشير التقديرات الى أن معدل البطالة في مصر قد تجاوز في عام ١٩٩٤ نسبة ١٥ في المائة، والحكومة تبذل كل جهد ممكن لاحتوائه.

وفي الأردن، اعتمدت الحكومة في عام ١٩٨٩ برنامجا لتحقيق الاستقرار والتكيُّف بدعم من صندوق النقد الدولي، وهو برنامج يشمل خفض قيمة الدينار الأردني بنسبة ٣٥ في المائة. وعلى الرغم من النكسات الكبيرة التي تعرض لها الاقتصاد الأردني بسبب حرب الخليج وما تلاها فإن السياسات التي اتبعها الأردن لتحقيق الاستقرار قد حقّقت نجاحا. فخلال السنوات القليلة الماضية انخفض العجز المالي وتقلّص نمو المعروض من النقد، وكذلك معدل التضخم، وأصبحت غالبية الأسعار ومعدلات الفائدة

---

(٣٦) Jordan Times, 11 October 1994, p.8.

(٣٧) Middle East Monitor, November 1994, p.6.

(٣٨) صحيفة "الأهرام"، ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، الصفحة ٣.

@^@^لالمرجع نفسه.

وأسعار الصرف معتمدة على قوى السوق(٤٠). وفي أيار/مايو ١٩٩٤، فرض الأردن ضريبة مبيعات عامة جديدة، كما أنه من المخطط تنفيذ إصلاحات أخرى في نظامه الضريبي.

وعلى الرغم من أنه قد تحققت تحسينات بالنسبة لتقليل معدل البطالة، الذي زاد مع عودة ٣٠٠ ٠٠٠ مواطن الى الأردن (معظمهم من الكويت ومن البلدان الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية) خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ فإن البطالة لاتزال تمثّل مشكلة كبيرة في الأردن. وبينت التقديرات أن معدل البطالة في عام ١٩٩٤ قد تجاوز نسبة ١٢ في المائة. والحكومة تتّبع سياسات تشجّع الاستثمار الخاص والمحلي والأجنبي بما يزيد من سرعة النمو الاقتصادي ويقلّل البطالة بالتالي. وبالاضافة الى هذا فإن حوالي نصف الزيادة في الإنفاق الحكومي المخطّط لعام ١٩٩٥ مخصص للاستثمار الرأسمالي. ومن المتوقع أن يزيد استثمار القطاع العام من ٣٥٨ مليون دينار أردني في عام ١٩٩٤ الى ٤٤٣ مليون دينار أردني في عام ١٩٩٥ بزيادة نسبتها ٢٤ في المائة. وأعدت حكومة الأردن مشاريع إنمائية تُنفّذ فورا لدى تلقي المعونة الأجنبية التي وعدت بها. كذلك فإن الحكومة تنظر في خصخصة بعض شركات القطاع العام، ومنها الملكية الأردنية، في المستقبل القريب.

وفي الجمهورية العربية السورية، نُفّذت سياسات الإصلاح الإقتصادي بحذرٍ شديد من أجل تفادي حدوث زيادة حادة في التضخم والبطالة اللذين يمثّلان أصلاً مشكلتيْن اقتصاديّتيْن كبيرتيْن. وفي عام ١٩٩٤، أُدخلت مجموعة أخرى من الإصلاحات الإقتصادية التي شملت إلغاء ضرائب الصادرات وإزالة القيود المفروضة على النقد الأجنبي، تدريجياً، والمضي في تحرير التجارة. وعلى الرغم من أن الإستثمار خلال السنوات الأربع الأخيرة قد ركّز على الصناعات الصغيرة والخدمات، وخاصة النقل، فإن هناك إتجاهاً نحو توجيه أموال الإستثمار إلى المجالات الصناعية، مثل المنسوجات ومواد البناء وتجهيز الأغذية والمواد الكيميائية والأدوية. غير أن نقص الموارد المالية يُمثّل واحدة من المشكلات الأساسية التي تواجه القطاع الخاص، كما أن محدودية قنوات الاستثمار لا تزال تمثل عقبة كبيرة. ومن بين التدابير التي يجري بحثها تحديث النظام المصرفي وتوحيد، وتحرير، سعر الصرف وإلغاء الدعم تدريجياً وإلغاء السيطرة على الأسعار بالتدريج. ومؤخراً، فتح البلد قطاع السياحة أمام القطاع الخاص وذلك بإقامة مشاريع مشتركة مع القطاع العام.

وفي الجمهورية اليمنية، كانت التدابير الإصلاحية التي اتُّبِعت في عام ١٩٩٤ لمكافحة الإختلالات الداخلية والخارجية الأساسية محدودة في مجالها وأثرها، ولذلك فإنها لم تشكّل استراتيجية الإصلاح الهيكلي والتكيُّف الشاملة التي تستهدف معالجة المشكلات الأساسية التي تواجه البلد. وفي عام ١٩٩٤، أشارت التقديرات إلى أن معدل البطالة قد بلغت نسبته ٣٠ في المائة وأن معدل التضخم قد وصلت نسبته إلى ٧٠ في المائة، كما أن الدين الخارجي قد بلغ ما يقرب من ٨ بلايين دولار مع تدهور قيمة عملة البلد بسرعة. وقد اضطُر البلد الى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي/البنك الدولي للحصول على المساعدة. وقد أوصى فريق صندوق النقد الدولي البنك الدولي بتنفيذ سياسات أساسية للإصلاح الهيكلي ابتداء من عام ١٩٩٥ ودون مزيدٍ من التأخير. وقد دعت التوصيات إلى إلغاء الدعم وتوحيد أسعار الصرف وتقليل عدد العاملين الذين يوظفهم القطاع العام ورفع أسعار المياه والكهرباء.

---

(٤٠) World Bank, Trends in Developing Economies, 1994, p.244.

جيم- الآفاق الإقتصادية

تعتمد الآفاق الاقتصادية في منطقة الإسكوا لعام ١٩٩٥ بدرجة كبيرة على الأثر المشترك لعدة عوامل أساسية هي: (أ) ظروف سوق النفط الدولية؛ و(ب) النجاح في تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي؛ و(ج) البدء في تنفيذ اتفاقية "الغات" لعام ١٩٩٤؛ و(د) حالة التعاون الاقتصادي الإقليمي؛ و(هـ) رفع العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق؛ و(و) التقدم المحرز في عملية السلام. وتشير التقديرات الأولية إلى أن الطلب العالمي على النفط سيزيد في عام ١٩٩٥ بمعدل يتجاوز المعدل الذي سجّله في عام ١٩٩٤ وهو ٢ر١ في المائة. غير أنه بالنظر الى توقُّع زيادة إنتاج النفط من البلدان غير الأعضاء في منظمة "أوبيك" فإنه قد يُتوقع أن تسجل أسعار النفط زيادة متواضعة في عام ١٩٩٥. ومستويات إنتاج النفط في غالبية البلدان المنتجة للنفط في بلدان منطقة الإسكوا قريبة للغاية من مستويات الطاقة الإنتاجية وذلك باستثناء واضح هو العراق. وعلى ذلك فإنه بالنظر إلى الزيادة الطفيفة المتوقعة في أسعار النفط وإنتاجه فإنه من المتوقع أن تسجل العائدات النفطية لبلدان الإسكوا المصدِّرة للنفط زيادة متواضعة في عام ١٩٩٥. وإضافة الى هذا فإن انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة، الذي ترتبط به غالبية عملات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتباطاً فعليا والذي تُدفع به قيمة عائدات النفط، قد يُلغي الكثير من الفوائد الناتجة عن زيادة العائدات النفطية للبلدان الأعضاء في الإسكوا.

وسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيّف الهيكلي التي بُدِىء في تنفيذها منذ بضعة سنوات يُتوقع أن تأتي ثمارها في عام ١٩٩٥ في بلدان مثل مصر والأردن. غير أنه بالنسبة للبلدان التي ستُتخذ فيها تدابير للإصلاح الاقتصادي واسعة المجال والأثر قد يُتوقع أن يحدث في عام ١٩٩٥ تقلص اقتصادي أولي مقترن بزيادات ملحوظة في أسعار السلع الأساسية والخدمات. ومن المتوقع أن يواصل القطاع الخاص في المنطقة نموه السريع نسبياً الذي حققه خلال السنوات القليلة الماضية. ومن المتوقع أن يؤدي الاستمرار في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، الذي يتم في إطارها تشجيع برامج الخصخصة، إلى إسهام القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي لغالبية بلدان المنطقة. وإضافة الى هذا فإنه من المتوقع أن تزيد سرعة تنفيذ الخصخصة في عدد من البلدان الأعضاء في الإسكوا، وخاصة في الأردن والإمارات العربية المتحدة وعُمان ومصر. وبالإضافة الى هذا فإنه من المتوقع أن يتقلص في عام ١٩٩٥ العجز المالي الذي تعاني منه ميزانيات غالبية البلدان الأعضاء في الإسكوا التي تنفِّذ سياسات للإصلاح الاقتصادي وذلك نتيجة لخفض الإنفاق الحكومي المصحوب بزيادة في العائدات.

وقد بدأ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ تنفيذ اتفاقية "الغات" لعام ١٩٩٤، وهو ما ستكون له آثار مباشرة على اقتصادات منطقة الإسكوا، وخاصة في مجال الزراعة. ونتيجة لتنفيذ اتفاقية "الغات" لعام ١٩٩٤ فإن أسعار المنتجات الزراعية ستزيد في عام ١٩٩٥. وغالبية البلدان الأعضاء في الإسكوا تستورد كميات كبيرة من المنتجات الزراعية، ولذلك فإن ارتفاع قيمة الواردات المرتبطة بالمنتجات الزراعية سيكون له أثر سلبي على الميزان التجاري لتلك البلدان، غير أنه على الجانب الإيجابي، من المتوقع أن تؤدي زيادة الأسعار إلى زيادة الإنتاج الزراعي في عدد من البلدان الأعضاء في الإسكوا، وخاصة في الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر.

وإذا ما تكلّلت الجهود التي تُبذل حالياً لتحسين التعاون الإقليمي بالنجاح فإنه سوف يكون لتلك الجهود أثر ايجابي على النمو الاقتصادي والتنمية في المنطقة. وفي وقت تتشكّل فيه تكتلات اقتصادية

اقليمية كبيرة في أجزاء مختلفة من العالم أصبحت الحاجة الى مزيد من التعاون والتكامل بين البلدان الأعضاء في الإسكوا أكثر وضوحاً مما كانت في أي وقت.

الإطار ٢- البيانات الإقتصادية الرئيسية لمؤتمر قمة الدار البيضاء

عُقد في الدار البيضاء، في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، مؤتمر القمة الاقتصادي الأول للشرق الأوسط وشمال افريقيا، وحضر المؤتمر ممثلون عن ٦١ بلداً و ١١١٤ مشاركاً من كبار رجال الأعمال.

وقد اعتمد المؤتمر مشروعاً من ١٤ نقطة، أُشير إليها مجتمعة باسم "إعلان الدار البيضاء" وذلك بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية الرئيسية التالية:

١- إنشاء مصرف جديد يُسمى "مصرف التنمية للشرق الأوسط" برأس مال أولي مقداره ٥ بلايين دولار وتقدمه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والأطراف المشتركة مباشرة في عملية السلام. ومن المتوقع أن يلعب المصرف المقترح دوراً أساسياً في توفير الائتمانات وتقديم الضمانات للمشاريع التي ستجد صعوبة، ما لم تُقدم تلك الائتمانات والضمانات، في جذب التمويل من القطاع الخاص. وقد انتهزت عدة بلدان هذه الفرصة لتقديم خطط مفصلة لمشاريع بناء أساسية تحتاج إلى تمويل، وخاصة الأردن الذي وزع تقريراً عن المشاريع التي يمكن تنفيذها والتي تتجاوز قيمتها ١٨ بليون دولار. وقد سعت المغرب إلى الحصول على تمويل لجسر يعبر مضيق جبل طارق لربط افريقيا بأوروبا، في حين اقترحت مصر شبكة للخطوط الحديدية والطرق لربط شمال افريقيا وبلدان البحر الأبيض المتوسط؛

٢- إنشاء مجلس اقليمي للسياحة لتسهيل السياحة والترويج لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا كمنطقة سياحية فريدة وجذابة؛

٣- إنشاء غرفة تجارية اقليمية ومجلس اقليمي للأعمال التجارية للقطاع الخاص وذلك لتسهيل إقامة علاقات تجارية داخل المنطقة.

وقد عُهد إلى لجنة توجيهية مؤلفة من ممثلي الحكومات بمهمة متابعة المسائل التي ستُقدم إلى مؤتمر القمة الاقتصادي الثاني للشرق الأوسط وشمال افريقيا المقرر عقده في عمّان في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

ورفع العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق سيكون له أثر ايجابي على الحالة الاقتصادية لذلك البلد، كما أنه سيسهم في نمو اقتصادات البلدان التي لها علاقات اقتصادية تقليدية وثيقة مع العراق. غير أنه سوف يتعين أن تستوعب منظمة "الأوبيك" إمدادات النفط العراقي كي تخفف ضغوط خفض الأسعار الناتجة عن ذلك.

وإذا ما تحقق تقدم في عملية السلام فإن البيئة السياسية والاقتصادية سوف تتحسّن مع تأثر النمو الاقتصادي والتنمية في غربي آسيا تأثرا ايجابيا هائلا. والقطاعات التي ستستفيد أكثر من غيرها من عملية السلام في الأجل القصير ستكون قطاعات السياحة والتشييد والنقل، وهذا ما تأكد في حالة الأردن في عام ١٩٩٤.

ثالثا- التطورات في قطاع الطاقة

ألف- النفط

١- الطلب العالمي على النفط

خلال عام ١٩٩٤، ظلت أسواق النفط الدولية هادئة نسبياً. والطلب العالمي على النفط الخام، الذي انخفض بنسبة ٣ر٠ في المائة في عام ١٩٩٣، زاد في عام ١٩٩٤ زيادة متواضعة نسبتها ٢ر١ في المائة، إذ بلغ ٨٩ر٦٥ مليون برميل في اليوم بعد أن كان ٠٦ر٦٥ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٩٣. وباستبعاد الاتحاد السوفياتي السابق فإن الطلب العالمي على النفط قد زاد في عام ١٩٩٤ بنسبة ٦ر٢ في المائة إلى ١٣ر٦١ مليون برميل في اليوم بعد أن كان ٥٧ر٥٩ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٩٣. وفي مجموعة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، زاد الطلب على النفط بنسبة ٢ في المائة تقريباً في عام ١٩٩٤ مقارنة بنسبة ٣ر٠ في المائة فقط في عام ١٩٩٣ وذلك أساساً نتيجة لزيادة النمو الاقتصادي. ولا تزال أكبر زيادة في الطلب على النفط متركّزة في منطقة المحيط الهادئ[٤١] (٩ر٦ في المائة) والصين (٦ر٥ في المائة)، وهي زيادة حركتها قوة النمو الاقتصادي. وقد استمر الطلب على النفط في الاتحاد السوفياتي السابق في الانخفاض في عام ١٩٩٤، إذ انخفض بنسبة ٣ر١٣ في المائة وأصبح ٧٦ر٤ مليون برميل في اليوم بعد أن كان ٤٩ر٥ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٩٣ (الجدول ١٤). والانخفاض الكلي في انتاج النفط في الاتحاد السوفياتي السابق خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٤ بلغ ٣ر٣٥ مليون برميل في اليوم، بما يمثل انخفاضاً نسبته ٦ر٤٢ في المائة خلال فترة السنوات الثلاث. غير أنه لم يكن لهذا أثر كبير على أسواق النفط العالمية وذلك بالنظر إلى أن صادرات النفط من الاتحاد السوفياتي السابق لم تتأثر تأثراً سلبيا بانخفاض إنتاج النفط لأن ذلك الانخفاض كان مصحوباً بانخفاض حاد في الطلب المحلي على النفط. وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي لا يزال يمثل العنصر الأساسي الذي يؤثر على الطلب على النفط فإن زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة، التي انعكست في انخفاض النسبة بين الزيادة في الطلب على النفط والزيادة في الناتج المحلي الاجمالي في السنوات الأخيرة، قد أثّرت أيضاً على الطلب. وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مثلاً، انخفضت هذه النسبة من ٢ر١ في عام ١٩٨٦ الى ٧ر٠ فقط في عام ١٩٩٤. وإضافة الى هذا فإن زيادة الضرائب المفروضة على الطاقة قد أثّرت أيضاً تأثيراً سلبياً على الطلب على النفط، وخاصة في بلدان الاتحاد الأوروبي التي تُفرض فيها ضرائب كثيرة على منتجات النفط.

٢- الانتاج العالمي من النفط الخام

سجّل انتاج النفط العالمي في عام ١٩٩٤ رقماً قياسياً جديداً هو ١٥ر٦٦ مليون برميل في اليوم وذلك بزيادة نسبتها ٩ر٠ في المائة عن المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٩٣ وهو ٥٥ر٦٥ مليون برميل في اليوم (الجدول ١٥). غير أنه، باستثناء الاتحاد السوفياتي السابق، زاد الإنتاج العالمي من النفط الخام بنسبة ٥ر٢ في المائة في عام ١٩٩٤ وأصبح ١٨ر٥٩ مليون برميل في اليوم بعد أن كان ٦٧ر٥٧ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٩٣. وقد جاءت غالبية هذه الزيادة في انتاج النفط من

---

(٤١) تشمل: تايلند، ومقاطعة تايوان الصينية، وسنغافورة، والفلبين، وجمهورية كوريا، وهونغ كونغ.

مصادر لبلدان غير أعضاء في منظمة "الأوبيك"، وخاصة منطقة بحر الشمال (٠٠٠ ٨٠٥ برميل في اليوم)، ويليها بلدان منظمة "الأوبيك" (حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ برميل في اليوم). وفي منطقة بحر الشمال، زادت المملكة المتحدة انتاجها من النفط في عام ١٩٩٤ بمقدار ٠٠٠ ٥٠٢ برميل في اليوم ليصبح ٢ر٣٩ مليون برميل في اليوم وذلك بزيادة نسبتها ٦ر٢٦ في المائة، ويليها النرويج بإنتاج قدره ٠٠٠ ٢٥٨ برميل في اليوم بما يمثل زيادة نسبتها ٦ر١١ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٣[٤٢]. وقد انخفض إنتاج النفط في الولايات المتحدة بمقدار ٠٠٠ ٢١٩ برميل في اليوم ليصبح ٦ر٣٦ مليون برميل في اليوم بعد أن كان ٦ر٨٥ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٩٣، بما يمثل انخفاضا نسبته ٢ر٣ في المائة، وهو انخفاض يرجع أساسا الى تناقص الاحتياطيات. وانتاج النفط في الاتحاد السوفياتي السابق واصل اتجاهه نحو الانخفاض في عام ١٩٩٤، إذ انخفض عن المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٩٣[٤٣] وهو ٧ر٧٣ مليون برميل في اليوم إلى ٦ر٩١ مليون برميل في اليوم بما يمثل انخفاضا مقداره ٠٠٠ ٨٢٢ برميل في اليوم (٦ر١٠ في المائة). وهذا الانخفاض يعزى أساسا الى عدم كفاية مستويات الاستثمار في مرافق إنتاج النفط لسنوات عديدة. وباستثناء الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق، اللذين انخفض فيهما إنتاج النفط، زاد انتاج النفط في البلدان غير الأعضاء في منظمة "الأوبيك". وتشير التقديرات إلى أن إنتاج النفط في البلدان غير الأعضاء في منظمة "الأوبيك" زاد من ٣ر٢٤ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٧٣ الى ٧ر٣٩ مليون برميل في اليوم[٤٤]، في عام ١٩٩٤، وهو ما أدى الى زيادة نصيب البلدان المنتجة للنفط غير الأعضاء في منظمة "أوبيك" في السوق من ٦ر٤٣ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ٦ر٥٩ في المائة في عام ١٩٩٤.

الجدول ١٤- الطلب العالمي على النفط الخام، ١٩٩١-١٩٩٤
(بملايين البراميل في اليوم)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٣٦ر٧٣	٣٧ر٢٧	٣٧ر٣٩	٣٨ر١٧
الاتحاد السوفياتي[أ]	٨ر٢٩	٦ر٩٠	٥ر٤٩	٤ر٧٦
أوروبا الشرقية	١ر٠٣	٠ر٩٦	١ر٠٨	١ر١٢
الصين	٢ر٤٣	٢ر٦٣	٢ر٨٨	٣ر٠٤
بلدان منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك)	٤ر١٦	٤ر٥٢	٤ر٨٣	٤ر٩٤
بلدان منطقة المحيط الهادىء[ب]	٢ر٩٢	٣ر٣٤	٣ر٥٩	٣ر٨٤
بلدان ومناطق أخرى	٩ر٤٥	٩ر٦٦	٩ر٨٠	١٠ر٠٢
المجموع	٦٥ر٠١	٦٥ر٢٨	٦٥ر٠٦	٦٥ر٨٩

المصدر: "OPEC Bulletin", January 1995, p. 30.

(أ) الاستهلاك (الانتاج - صافي صادرات النفط).
(ب) تشمل هونغ كونغ وجمهورية كوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية وتايلند.

(٤٢) Petroleum Intelligence Weekly, 6 February 1995, p. 9.

(٤٣) المرجع نفسه.

(٤٤) بما في ذلك الغاز الطبيعي المسيّل.

٣- انتاج النفط الخام في البلدان الأعضاء في منظمة "الأوبيك"

زاد انتاج النفط في البلدان الأعضاء في منظمة "الأوبيك" زيادة طفيفة في عام ١٩٩٤ وأصبح ٢٤ر٩ مليون برميل في اليوم بعد أن كان ٢٤ر٧ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٩٣، بما يمثل زيادة نسبتها ٠ر٨ في المائة (الجدول ١٦). ومن بين البلدان الاثنى عشر الأعضاء في المنظمة كانت البلدان التي تمكّنت من زيادة انتاجها من النفط في عام ١٩٩٤ هي العراق وغابون وفنزويلا والكويت والجماهيرية العربية الليبية وذلك بنسب ٢٤ في المائة و٥ر٩ في المائة و٢ر٥ في المائة و٣ر٦ في المائة و٢ر١ في المائة على الترتيب. أما في بقية المجموعة فقد انخفض الانتاج في عام ١٩٩٤ وتراوحت نسبة الانخفاض من ١ في المائة في قطر و٢ر١ في المملكة العربية السعودية إلى ٥ر٠ في المائة في الإمارات العربية المتحدة. والعوامل الأساسية التي أدّت الى بطء الزيادة في الانتاج في بلدان "الأوبيك" في عام ١٩٩٤ كانت: تجميد سقف إنتاج المنظمة، ككل، عند مستوى ٥٢ر٢٤ مليون برميل في اليوم، والالتزام النسبي للبلدان الأعضاء بحصصها. وإضافة الى هذا فإن انتاج بعض البلدان الأعضاء كان قريباً من قدرتها الإنتاجية، الأمر الذي جعل من الصعب عليها، من الناحية الفنية، تجاوز الحصص المحددة لها بهامش كبير و/أو لفترة طويلة.

الجدول ١٥- الانتاج العالمي من النفط الخام، ١٩٩١-١٩٩٤
(بملايين البراميل في اليوم)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	١٣ر٨٨	١٤ر٠٧	١٤ر١٧	١٤ر٨٤
الاتحاد السوفياتي السابق[أ]	١٠ر٣٧	٩ر٠٠	٧ر٨١	٦ر٩٨
الصين[أ]	٢ر٨٠	٢ر٨١	٢ر٩١	٢ر٩٩
انتاج البلدان الأخرى غير الأعضاء في منظمة "الأوبيك"[ب]	٩ر٩٧	١٠ر٢٣	١٠ر٥٤	١٠ر٩٧
انتاج البلدان الأعضاء في منظمة "الأوبيك"	٢٣ر٠١	٢٤ر٠٥	٢٤ر٧٠	٢٤ر٩٠
المجموع الفرعي (النفط الخام)	٦٠ر٠٣	٦٠ر١٦	٦٠ر١٣	٦٠ر٦٨
انتاج البلدان الأعضاء والبلدان غير الأعضاء، في منظمة "الأوبيك"، من الغاز الطبيعي المسيّل[ج]	٥ر١٤	٥ر٢٧	٥ر٤٢	٥ر٤٧
المجموع	٦٥ر١٧	٦٥ر٤٣	٦٥ر٥٥	٦٦ر١٥

المصدر: الأرقام محسوبة من "OPEC Bulletin", January 1995, p. 30.

(أ) الأرقام تشمل الغاز الطبيعي المسيّل؛
(ب) الأرقام تشمل انتاج البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا السابقة من النفط والغاز الطبيعي المسيّل؛
(ج) الأرقام لا تشمل انتاج البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا السابقة من النفط والغاز الطبيعي المسيّل.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، قررت منظمة "الأوبيك"، في اجتماعها الوزاري الذي عُقد في بالي في أندونيسيا، أن تكون الحصص في عام ١٩٩٥ هي نفس الحصص التي حُددت في عام ١٩٩٤ وذلك في محاولة منها لعكس الاتجاه التنازلي لأسعار النفط. وهذا القرار كان إشارة واضحة من "الأوبيك" الى أنها عازمة على وقف انخفاض الأسعار حتى إذا اضطرت الى التخلي عن السياسة التي تتبعها والمتمثلة في المحافظة على نصيبها العادل في السوق، وحمايته، وهي السياسة التي بدأت في

اتباعها في عام ١٩٨٦. ومنظمة "الأوبيك" في محاولتها الرامية إلى حماية أسعار النفط شهدت انخفاض حصتها في السوق الى نسبة ٢ر٣٩ في المائة فقط في عام ١٩٩٤ بعد أن كانت ٥٦ في المائة في عام ١٩٧٣[٤٥]. وإضافة الى هذا فإنه نتيجة للسياسة الجديدة التي تهدف إلى تثبيت إنتاج النفط لسنة أخرى من المتوقع أن يستمر نصيب "الأوبيك" في السوق في الانخفاض في عام ١٩٩٥ دون أن يتأثر مستوى الأسعار إلا تأثرا طفيفاً. غير أنه من المتوقع أن يزيد انتاج "الأوبيك" في الأجل الطويل وذلك نتيجة لزيادة الطلب على النفط، وخاصة في البلدان النامية، والاستقرار النسبي في الامدادات من مصادر البلدان غير الأعضاء في منظمة "الأوبيك" وخاصة من المناطق التي تكون تكاليف الانتاج فيها مرتفعة[٤٦].

الجدول ١٦- إنتاج النفط الخام في بلدان "أوبيك"، ١٩٩٢-١٩٩٤
(بملايين البراميل في اليوم)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الامارات العربية المتحدة	٢ر٢٦٦	٢ر١٩٠	٢ر١٨٠
اندونيسيا	١ر٣٨٠	١ر٣٢٥	١ر٣٢١
الجماهيرية العربية الليبية	١ر٤٨٥	١ر٣٧٥	١ر٣٩٢
جمهورية ايران الاسلامية	٣ر٤٣٤	٣ر٦٤٧	٣ر٦٠٠
الجزائـــر	٠ر٧٨٠	٠ر٧٥٦	٠ر٧٤٨
العـــراق	٠ر٤٢٦	٠ر٤٨٣	٠ر٦٠٠
المملكة العربية السعودية	٨ر٣٣٢	٨ر١٠٠	٨ر٠٠٠
غابون	٠ر٢٩٧	٠ر٢٩٦	٠ر٣٢٤
فنزويلا	٢ر٢٨٧	٢ر٣٢٣	٢ر٤٥٦
قطـــر	٠ر٤٢٣	٠ر٤٠٣	٠ر٣٩٩
الكويـــت	١ر٠٥٨	١ر٨٨٠	٢ر٠٠٠
نيجيريـــا	١ر٨٩١	١ر٩٠٠	١ر٨٧٧
المجموع	٢٤ر٠٥٩	٢٤ر٦٧٨	٢٤ر٨٩٧

المصدر: منظمة البلدان المصدرة للنفط، January 1993، و Arab Oil & Gas, 16 January 1995 و Petroleum Intelligence Weekly, 6 February 1995 و Middle East Economic Survey, 13 March 1995.

(٤٥) للنفط الخام فقط؛ إلا أنه إذا أُضيفت كمية الغاز الطبيعي المُسيَّل والمكثفات فإن الحصة تصبح ٩ر٤٠ في المائة.

(٤٦) تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية الى أنه بحلول عام ٢٠١٠ سيكون انتاج منظمة "الأوبيك" قد بلغ ٨ر٤٩ مليون برميل في اليوم بما يمثل نسبة من اجمالي الانتاج العالمي للنفط مقدارها ٥ر٦٢ في المائة وذلك بافتراض أن سعر النفط هو ١٧ دولارا للبرميل.

٤- انتاج النفط في منطقة الإسكوا

زاد انتاج النفط في منطقة الإسكوا بمقدار ٠٠٠ ٢٧٠ برميل في اليوم (٧ر١ في المائة) في عام ١٩٩٤ وأصبح ٨١ر١٥ مليون برميل في اليوم بعد أن كان ٥٤ر١٥ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٩٣ (الجدول ١٧) أي ما يمثل ٥ر٦٣ في المائة من انتاج منظمة "الأوبيك" من النفط و ٢٦ في المائة في مجموع الانتاج العالمي. وقد تحققت غالبية الزيادة (٠٠٠ ١١٢ برميل في اليوم) في الجمهورية اليمنية التي قفز الانتاج فيها بنسبة ٨ر٥١ في المائة من ٠٠٠ ٢٢٤ برميل في اليوم في عام ١٩٩٣ الى ٠٠٠ ٣٤٠ برميل في اليوم في عام ١٩٩٤ وذلك على الرغم من القلاقل الأهلية التي هددت بوقف الإمدادات. وقد جاء في المرتبة التالية العراق (٢ر٢٤ في المائة)، ثم الكويت (٣ر٦ في المائة) وعُمان (٩ر٣ في المائة). غير أنه في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة انخفض انتاج النفط في عام ١٩٩٤ بنسبة ٢ر١ في المائة و ٥ر٠ في المائة على التوالي. وفي البحرين، ظل انتاج النفط مستقرا عند حوالي ٠٠٠ ٤٠ برميل في اليوم للسنوات القليلة الماضية، وكان الانتاج محدودا أساسا لقلة الاحتياطيات النفطية، في حين ظل انتاج النفط في مصر ثابتا أيضا عند ٠٠٠ ٨٧٠ برميل في اليوم. أما في الكويت فإن انتاج النفط، الذي زاد بنسبة ٩ر٧٨ في المائة في عام ١٩٩٣، قد زاد بنسبة ٣ر٦ في المائة فقط في عام ١٩٩٤ بما يتماشى مع الحصة التي حددتها منظمة "الأوبيك". وفي العراق، الذي نجح في إصلاح غالبية منشآت الآبار فيه، زاد انتاج النفط الى ما متوسطه ٠٠٠ ٦٠٠ برميل في اليوم وذلك بعد أن كان المتوسط ٠٠٠ ٤٨٣ برميل في اليوم في عام ١٩٩٣. غير أنه على الرغم من زيادة الإنتاج فإن ما يصدره العراق، الذي لايزال خاضعا للجزاءات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة، الى الأردن لا يزيد عن ٠٠٠ ٦٠ برميل في اليوم.

وقد نجحت عُمان في التغلّب على المصاعب الناشئة عن تعقُّد التركيب الجيولوجي فيها وزادت انتاجها من النفط في عام ١٩٩٤ الى ما متوسطه ٠٠٠ ٨٠٤ برميل في اليوم بعد أن كان ٠٠٠ ٧٧٤ برميل في اليوم في عام ١٩٩٣، وذلك أساساً من خلال ابتكارات تكنولوجية في استكشاف النفط، ومن بينها استخدام تقنيات سيزمية ثلاثية الأبعاد ووسائل أوتوماتيكية في الانتاج. وفي قطر، فإن انتاج النفط، الذي انخفض بنسبة ٧ر٤ في المائة في عام ١٩٩٣، استقر في عام ١٩٩٤ عند ما متوسطه ٠٠٠ ٣٩٩ برميل في اليوم، بما يمثل انخفاضا نسبته ١ في المائة تقريبا عن مستوى عام ١٩٩٣ الذي بلغ ٠٠٠ ٤٠٣ برميل في اليوم. وفي السنتين الأخيرتين، كان الانتاج في قطر يمثل حوالي ٨٠ في المائة من قدرتها الانتاجية البالغة ٠٠٠ ٥٠٠ برميل في اليوم، وهو ما يقارب الطاقة الإنتاجية المتوسطة لمنظمة "الأوبيك" وهي ٥ر٨٢ في المائة.

وفي المملكة العربية السعودية، انخفض انتاج النفط في عام ١٩٩٤ بنسبة ٢ر١ في المائة وأصبح ٨ ملايين برميل في اليوم بعد أن كان ١ر٨ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٩٣. وهذا يتماشى مع الحصة التي حددتها منظمة "الأوبيك" بمقدار ٨ ملايين برميل في اليوم ومع قدرة المملكة على إنتاج النفط التي قُدرت في عام ١٩٩٤ بمقدار ١٠ ملايين برميل في اليوم. وإنتاج النفط في الإمارات العربية المتحدة، الذي انخفض بنسبة ٧ر٤ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣، واصل في عام ١٩٩٤ اتجاهه نحو الانخفاض إذ انخفض في ذلك العام بنسبة ٥ر٠ في المائة (٠٠٠ ١٠ برميل في اليوم). وهذا الرقم قريب من الحصة التي حددتها منظمة "أوبيك" للبلد وهي ١٦١ر٢ مليون برميل في اليوم ويمثل نسبة ٨ر٨٣ في المائة من طاقتها الانتاجية البالغة ٦ر٢ مليون برميل في اليوم. وفي عام ١٩٩٤، نجحت الجمهورية اليمنية في زيادة انتاجها من النفط بنسبة ٨ر٥١ في المائة وذلك أساسا من حقول مسيلا للنفط التي تُنتج حوالي ٥٠ في المائة من الإنتاج الإجمالي للبلد. غير أن انتاج النفط الذي تحقق في

عام ١٩٩٤، وهو ٣٤٠ ٠٠٠ برميل في اليوم، لا يمكن المحافظة عليه في الأجل الطويل دون التوصل الى اكتشافات نفطية كبيرة تزيد الاحتياطيات النفطية الحالية المؤكدة وهي ٤ بلايين برميل.

الجدول ١٧- إنتاج النفط في البلدان الأعضاء في الإسكوا، عام ١٩٩٠ والأعوام ١٩٩٢-١٩٩٤
(مليون برميل في اليوم)

	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٤/١٩٩٣ (نسبة مئوية)
الامارات العربية المتحدة	٢ر٢٩٧	٢ر٢٦٦	٢ر١٩٠	٢ر١٨٠	(٥ر٠)
البحرين[أ]	٠ر٠٤٢	٠ر٠٤١	٠ر٠٤٠	٠ر٠٤٠	صفر
المملكة العربية السعودية	٦ر٧٠٤	٨ر٣٣٢	٨ر١٠٠	٨ر٠٠٠	(٢ر١)
الجمهورية العربية السورية	٠ر٣٩٨	٠ر٥٢٠	٠ر٥٧٦	٠ر٥٧٥	٢(ر٠)
العراق	٢ر٠٧٧	٠ر٤٢٦	٠ر٤٨٣	٠ر٦٠٠	٢ر٢٤
عُمـــان	٠ر٦٦٠	٠ر٧٤٢	٠ر٧٧٤	٠ر٨٠٤	٣ر٩
قطـــر	٠ر٣٩٦	٠ر٤٢٣	٠ر٤٠٣	٠ر٣٩٩	(١)
الكويت[ب]	١ر٣٤١	١ر٠٥٢	١ر٨٨٢	٢ر٠٠	٦ر٣
مصـــر	٠ر٨٧٠	٠ر٨٧٠	٠ر٨٧٠	٠ر٨٧٠	صفر
الجمهورية اليمنية	٠ر١٩٧	٠ر١٨٢	٠ر٢٢٤	٠ر٣٤٠	٥١ر٨
المجموع	١٤ر٩٨	١٤ر٨٥	١٥ر٥٤	١٥ر٨١	١ر٧

المصدر: "Middle East Economic Survey" 1994، أعداد مختلفة؛ و "Arab Oil and Gas", 16 January 1995 و Petroleum Intelligence Weekly, 6 February 1995.

(أ) الأرقام لا تشمل حصة البلد من إنتاج حقل أبو صفا النفطي؛
(ب) الأرقام تشمل حصة البلد من إنتاج المنطقة المحايدة.

٥- أسعار النفط

بعد أن كانت أسعار النفط قد انخفضت بنسبة ١١ر٣ في المائة في عام ١٩٩٣، الى ١٦ر٣٣ دولار للبرميل، فإنها واصلت انخفاضها في عام ١٩٩٤ بنسبة قدرها ٤ر٩ في المائة لتصبح ١٥ر٥٣ دولار للبرميل وهو أقل مستوى بلغته منذ عام ١٩٨٨ (الجدول ١٨). وكانت أسعار النفط في عام ١٩٩٤ تمثل ٤٣ر١ في المائة و ٦٩ر٨ في المائة فقط من المستويات التي كانت عليها في عام ١٩٨٠ وعام ١٩٩٠، على التوالي، في حين أن النسبة تقل عن ذلك بالقيمة الحقيقية. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، بلغ السعر المتوسط لأنواع النفط الخام السبعة لمنظمة "أوبيك" ١٣ر٧١ دولار للبرميل بما يمثل

انخفاضا نسبته ٦ في المائة عن المستوى الذي كانت عليه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ (الجدول ١٨). والعنصر الأساسي الكامن وراء انخفاض أسعار النفط كان زيادة الانتاج من مصادر البلدان غير الأعضاء في منظمة "الأوبيك". وخلال الربع الأول من عام ١٩٩٤، كان السعر المتوسط للنفط ٦ر١٣ دولار للبرميل، بما يمثل انخفاضا نسبته ٢ر٢٢ في المائة عما كانت عليه في الربع الأول من عام ١٩٩٣، وهو أقل المتوسطات منذ عام ١٩٨٦. والعامل الأساسي في انخفاض الأسعار هو انخفاض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من السنة. وخلال الربع الثاني، عاودت أسعار النفط ارتفاعها وزادت بنسبة ٧ر١٤ في المائة عمّا كانت عليه في الربع الأول وأصبح متوسطها ٦ر١٥ دولار للبرميل وذلك، أساساً، نتيجة لقرار منظمة "الأوبيك" بالمحافظة على سقف الإنتاج عند ٥٢ر٢٤ مليون برميل في اليوم. وخلال الربع الثالث من السنة، زاد السعر المتوسط للنفط مرة أخرى بنسبة ١ر٧ في المائة عما كان عليه في الربع الأول وذلك أساساً نتيجة لإضراب عمال النفط النيجيريين خلال تموز/يوليو وآب/أغسطس ١٩٩٤ وتوقع توقف الإمدادات في جمهورية اليمن بسبب النزاع المسلح الذي نشب في ذلك البلد خلال حزيران/يونيو و تموز/يوليو ١٩٩٤. وخلال الربع الأخير من السنة، انخفضت أسعار النفط بنسبة ٣ في المائة عما كانت عليه في الربع الثالث وأصبح السعر المتوسط ٣٢ر١٦ دولار للبرميل. وانخفاض الطلب عما كان متوقعاً واعتدال ظروف الطقس كانا من بين العوامل التي أدّت إلى انخفاض الأسعار. وتثبيت حصص منظمة "الأوبيك" لمدة ١٢ شهراً أخرى عند ٥٢ر٢٤ مليون برميل في اليوم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ لم يكن له أثر كبير على أسعار النفط وذلك بسبب زيادة الامدادات من النفط من مصادر البلدان غير الأعضاء في منظمة "الأوبيك" وهو ما عوّض، وزيادة، أثر تجميد سقف إنتاج منظمة "الأوبيك" لمدة سنة أخرى. وإضافة الى هذا فإنه، بالإستناد إلى الخبرات التي اكتُسبت في السوق خلال العقد الماضي، يبدو أن منظمة "الأوبيك" لم تتمكن من رفع الأسعار بدرجة تكفي لمنع تناقص ايرادات النفط بالقيمة الحقيقية. بل إن السعر المرجعي، وهو ٢١ دولاراً للبرميل، الذي حُدّد كهدف طوال السنوات الأربع الماضية الذي لا يمثّل سوى نسبة ٥٨ في المائة من مستوى أسعار النفط في عام ١٩٨٠، لم يمكن تحقيقه إلا لفترة قصيرة أعقبت مباشرة أزمة الخليج التي نشبت في عام ١٩٩٠. وهذا الوضع يعكس الحقيقة القائلة بأن منظمة "الأوبيك" بمفردها لم تتمكن، مع انخفاض نصيبها من السوق، من التأثير بدرجة كبيرة على أسعار النفط وزيادتها كما فعلت في السبعينيات وأوائل الثمانينيات. وحتى إذا خفّضت منظمة "الأوبيك" مستويات الإنتاج فإن استجابة الأسعار قد لا تكون ايجابية وذلك لأنه من المحتمل أن يعوّض إنتاج البلدان غير الأعضاء في منظمة "الأوبيك" أي خفض في إنتاج المنظمة، كما أنه سيقلّل حصتها في سوق النفط العالمي.

وتثبيت الأسعار يتطلب تعاوناً وثيقاً بين منتجي النفط الأعضاء، وغير الأعضاء، في منظمة "الأوبيك"، من ناحية، والمستهلكين من ناحية أخرى لإعادة التوازن الى سوق النفط. والتنافس الشديد الواضح بين منتجي النفط الأعضاء في منظمة "الأوبيك" وغير الأعضاء فيها يعتبر إلى حد كبير العنصر الأساسي الكامن وراء انخفاض أسعار النفط. وعلاوة على هذا فإن عودة العراق إلى أسواق النفط، وخاصة مع عدم تنسيق جهود منظمة "الأوبيك" لاستيعاب تلك العودة، سيضيف ضغوطاً أخرى في اتجاه خفض أسعار النفط، وخاصة إذا كانت تلك العودة مصحوبة بزيادة انتاج النفط من مصادر البلدان غير الأعضاء في منظمة "الأوبيك" وبانخفاض الطلب عما هو متوقع.

وفي حين أن البلدان المصدّرة قد عانت نتيجة لانخفاض أسعار النفط الخام وانخفاض ايرادات النفط فإن عائدات البلدان الصناعية من الضرائب المفروضة على المنتجات المكرّرة قد زادت. وقد أخذت أسعار النفط في الإنخفاض بينما زادت أسعار المنتجات النفطية المكرّرة وذلك أساساً بسبب زيادة الضرائب التي فرضتها البلدان الرئيسية المستهلكة للنفط. ففي أوروبا الغربية، مثلاً، قفزت أسعار

المنتجات المكررة من ٦٠ دولاراً للبرميل في عام ١٩٨٤ إلى ٨٦ر٧ دولار للبرميل في عام ١٩٩٣[٤٧]، بما يمثل زيادة نسبتها ٤٤ر٥ في المائة في شكل ضرائب حكومية أساساً، في حين أن أسعار النفط الخام قد انخفضت بنسبة ٤١ر٨ في المائة خلال الفترة نفسها. وتقديرات الإسكوا المتعلقة بعام ١٩٩٤ تشير الى أن البلدان المصدرة للنفط ستكون حصتها في سعر المنتجات المكررة ١٧ر٩ في المائة فقط بعد أن كانت حوالي ٤٧ في المائة في عام ١٩٨٤ و ١٩ في المائة في عام ١٩٩٣[٤٨].

الجدول ١٨- السعر المتوسط للأنواع السبعة من النفط الخام التي تتكون منها سلة "الأوبيك" خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤
(بدولارات الولايات المتحدة للبرميل الواحد)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٤/١٩٩٣ (كنسبة مئوية)	١٩٩٤/١٩٩٠ (كنسبة مئوية)
كانون الثاني/يناير	١٩ر٩٨	٢٢ر٣٨	١٦ر٧١	١٦ر٧١	١٣ر٧١	(١٨ر٠)	(٣١ر٤)
شباط/فبراير	١٩ر٠٢	١٧ر٥٥	١٦ر٨٩	١٧ر٦٦	١٣ر٧٦	(٢٢ر١)	(٢٧ر٧)
آذار/مارس	١٧ر٦٩	١٧ر١٩	١٦ر٦١	١٨ر١٥	١٣ر٢٩	(٢٦ر٨)	(٢٤ر٩)
نيسان/ابريل	١٥ر٦٣	١٧ر٣٨	١٧ر٦٩	١٨ر١٢	١٤ر٥٢	(١٩ر٩)	(٧ر١)
أيار/مايو	١٥ر٤٥	١٧ر٣٨	١٨ر٧٠	١٧ر٨٩	١٥ر٧٤	(١٢ر٠)	١ر٩
حزيران/يونيو	١٤ر٠٥	١٧ر٢٢	٢٠ر١٨	١٧ر١١	١٦ر٥٠	(٣ر٦)	١٧ر٤
تموز/يوليو	١٥ر٦٨	١٨ر٢٠	١٩ر٨٠	١٥ر٩٦	١٧ر٤٣	٩ر٢	١١ر٢
آب/أغسطس	٢٤ر٨٩	١٨ر٤٧	١٩ر١٦	١٥ر٩٠	١٦ر٨٦	٦ر٠	(٣٢ر٣)
أيلول/سبتمبر	٣٢ر٠٦	١٩ر١٩	١٩ر٤٠	١٥ر٢٤	١٥ر٧١	٣ر١	(٥١ر٠)
تشرين الأول/أكتوبر	٣٤ر٥٨	٢٠ر٤٢	١٩ر٥٥	١٥ر٧٥	١٦ر١٣	٢ر٤	(٥٣ر٤)
تشرين الثاني/نوفمبر	٣١ر٠٤	١٩ر٧٩	١٨ر٧٣	١٤ر٤٧	١٦ر٧٢	١٥ر٥	(٤٦ر١)
كانون الأول/نوفمبر	٢٦ر١١	١٧ر١٥	١٧ر٦٩	١٢ر٨٨	١٥ر٨٣	٢٢ر٩	(٣٩ر٤)
السعر المتوسط للسنة	٢٢ر٢٦	١٨ر٦٦	١٨ر٤٤	١٦ر٣٣	١٥ر٥٣	٤ر٩	(٣٠ر٢)

المصدر: "Arab Oil & Gas" أعداد مختلفة.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين هي أرقام سالبة.

٦- عائدات النفط في منطقة الإسكوا

بعد أن كانت عائدات النفط في منطقة الإسكوا قد انخفضت بنسبة ٣ر٥ في المائة في عام ١٩٩٣ فإنها انخفضت ايضا في عام ١٩٩٤ بنسبة ٢ر٤ في المائة لتصبح ١٩ر٧٢ بليون دولار بعد أن كانت ٣٥ر٧٥ بليون دولار في عام ١٩٩٣ (الجدول ١٩). وقد انخفضت عائدات النفط في المنطقة بنسبة ١ر٨

---

(٤٧) Arab Oil & Gas, 16 December 1994, p. 3.

(٤٨) المرجع نفسه.

في المائة (٦ر٤ بليون دولار) منذ عام ١٩٩٢ وذلك أساساً نتيجة لانخفاض أسعار النفط وبسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق والتي منعت البلد من تصدير النفط باستثناء تصدير ٦٠ ٠٠٠ برميل يوميا إلى الأردن كبديل عن سداد ديون. وإيرادات النفط في عام ١٩٩٤ لثلاثة بلدان رئيسية مصدرة للنفط، مجتمعة، هي الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية، انخفضت بالقيمة الإسمية بحيث أصبحت تعادل نسبة ٤٥ في المائة فقط مما كانت عليه في عام ١٩٨٠، في حين أنها تقل عن ذلك كثيرا بالقيمة الحقيقية. وقد كان هذا يرجع أساساً إلى انخفاض أسعار النفط بنسبة ٥٧ في المائة (من ٣٦ دولاراً للبرميل إلى ٥ر١٥ دولار للبرميل).

وانخفاض ايرادات النفط في المنطقة أوجد ضغوطاً شديدة على الوضع المالي للبلدان الأعضاء، وخاصة بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي يعاني معظمها في الوقت الحالي من عجز في الميزانية، وهو ما دعا إلى فرض قيود مالية أكثر صرامة لتبسيط السياسات المالية. وهذه التدابير، التي شملت خفض الإنفاق العام وخاصة الإستثمار العام، كان لها تأثير سلبي على النمو الإقتصادي في هذه البلدان وقيَّد قدرتها على تمويل الإستثمارات في قطاع النفط لزيادة قدرتها الإنتاجية.

الجدول ١٩- الايرادات النفطية في منطقة الإسكوا خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤(*)	١٩٩٤/١٩٩٣ (كنسبة مئوية)
الامارات العربية المتحدة	١٤ ٤٩٠	١٣ ٥٤٦	١٢ ٨٢٨	(٥ر٣)
البحرين	٩٠٠	٨٠٠	٧٦٠	(٥ر٠)
المملكة العربية السعودية	٤٧ ٥٦٠	٤١ ٣٥٣	٣٨ ٨٧٢	(٦ر٠)
الجمهورية العربية السورية	١ ٩٢٥	٢ ٠٨٠	١ ٩٨٠	(٤ر٨)
العـراق	٣٢٦	٣٦٤	٤٣٠	١٨ر١
عُمـان	٣ ٣٠٠	٣ ٠٠٠	٢ ٩٦٤	(١ر٢)
قطـر	٣ ٢٠٠	٢ ٥٩٤	٢ ٤٧٠	(٤ر٨)
الكويت	٦ ٢٢٠	٩ ٩٨٦	١٠ ١٣٦	١ر٥
مصـر	١ ٢٥٤	١ ٢٣٠	١ ١٧٠	(٤ر٩)
الجمهورية اليمنية	٣٨٠	٤٠٠	٥٨٠	٤٥ر٠
المجموع لمنطقة الإسكوا	٧٩ ٥٥٥	٧٥ ٣٥٣	٧٢ ١٩٠	(٤ر٢)

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استنادا الى Middle East Economic Survey, 14 November 1994.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين هي أرقام سالبة.

(*) تقديرات.

ومن بين بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نجحت الكويت وحدها في زيادة عائداتها النفطية في عام ١٩٩٤ بنسبة ٥ر١ في المائة وذلك أساساً نتيجة لزيادة إنتاج النفط بنسبة ٦ر٤ في المائة. أما في بقية المجموعة فإن عائدات النفط قد انخفضت بنسبة ٦ في المائة في المملكة العربية السعودية و ٣ر٥ في المائة في الإمارات العربية المتحدة و ٥ في المائة في البحرين و ٨ر٤ في المائة في قطر و ٢ر١ في المائة في عُمان. وفي بقية المنطقة، أشارت التقديرات إلى أن الجمهورية اليمنية وحدها هي التي نجحت في زيادة عائداتها النفطية في عام ١٩٩٤ بنسبة ٤٥ في المائة بسبب حدوث قفزة في إنتاج النفط. وعائدات النفط في المنطقة، وخاصة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لا تزال هي المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية. وتمثل ما يزيد عن ٩٠ في المائة من إجمالي حصيلة الصادرات في الكويت والمملكة العربية السعودية. أما في بقية مجموعة بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية فإن النسبة المئوية تختلف من ما يزيد عن ٨٠ في المائة في قطر إلى ما يزيد عن ٥٠ في المائة في الإمارات العربية المتحدة[٤٩] (الجدول ٢٠). وحتى في البلدان ذات الإقتصادات الأكثر تنوعاً، التي تعتمد بدرجة أقل على عائدات النفط مقارنة بمجموعة بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن عائدات النفط قد أصبحت في السنوات القليلة الماضية مصدراً رئيسياً لحصيلة النقد الأجنبي. وفي السنوات الثلاث الماضية كانت عائدات النفط تمثل ما يزيد عن ٤٣ في المائة من إجمالي حصيلة الصادرات في مصر و ٤ر٦٢ في المائة في الجمهورية العربية السورية (المرجع نفسه).

الجدول ٢٠- الايرادات النفطية كنسبة مئوية من صادرات البلدان الأعضاء في الإسكوا، ١٩٩٢-١٩٩٤

البلد	الايرادات النفطية كنسبة مئوية من الصادرات		
	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤(*)
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية			
الامارات العربية المتحدة	٦٨ر٧٠	٦٥ر٢٥	٥٢ر٧
المملكة العربية السعودية	٣٩ر٧٠	٨٨ر٥٠	٩٣ر٧
عُمان	٦٠ر٨٠	٥٦ر٦٠	٦١ر٩
قطر	٩١ر٥٠	٧٦ر٧٠	٨٨ر٢
الكويت	٩٦ر٩٦	٩٥ر١٦	٩٣ر٩
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً			
مصر	٤٠ر٨	٥٤ر٨	٣٤ر٤
الجمهورية العربية السورية	٦٢ر٢	٦٦ر١	٥٨ر٨

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استنادا إلى مصادر وطنية دولية.

(*) تقديرات.

(٤٩) بالنسبة للإمارات العربية المتحدة فإن الأرقام تشمل إعادة التصدير الذي يمثل جزءاً كبيراً من إجمالي صادراتها.

هذه الأرقام تبيِّن، وخاصة في حالة بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مدى ضعف اقتصادات تلك البلدان إزاء أي اضطراب في أسواق النفط. وانخفاض أسعار النفط، وكذلك انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة، يؤثران تأثيرا سيئا على حصيلة صادرات النفط بالنسبة للبلدان الرئيسية المصدّرة للنفط. ويُقدّر أن انخفاض أسعار النفط بالدولار يكلِّف البلدان الأعضاء في الإسكوا حوالي ٥ر٨ بليون دولار سنوياً. وفي عام ١٩٩٤، فقدت بلدان الإسكوا المنتجة للنفط ٦ر٤ بليون دولار وذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط، في حين أن الانخفاض الذي حدث مؤخرا في قيمة الدولار مقابل الين الياباني والمارك الألماني خلال الربع الأول من عام ١٩٩٥ قد قلّل عائدات النفط لمنطقة الإسكوا بنسبة تزيد عن ١٥ في المائة.

٧- احتياطيات النفط المؤكّدة في منطقة الإسكوا

انخفضت احتياطيات النفط المؤكّدة في منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٤ بنسبة ١ في المائة لتصبح ٥ر٥٦٨ بليون برميل (الجدول ٢١) بعد أن كانت ٤ر٥٧٣ بليون برميل في عام ١٩٩٣. وهذا الانخفاض نتج أساسا عن انخفاض احتياطيات النفط المؤكّدة في الكويت (٥ر٢ في المائة) والمملكة العربية السعودية (١ في المائة). أما في بقية المنطقة فإنه في حين ظلت احتياطيات النفط المؤكدة ثابتة في العراق والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية فإنها زادت في عُمان بنسبة ٧ر٢ في المائة. وانخفاض احتياطيات النفط المؤكّدة في منطقة الإسكوا أدى إلى انخفاض نصيب المنطقة في إجمالي الاحتياطيات المؤكّدة العالمية بنسبة ٥ر٠ في المائة لتصبح ٩ر٥٦ في المائة في عام ١٩٩٤ بعد أن كانت ٤ر٥٧ في المائة في عام ١٩٩٣. كذلك فإن احتياطيات النفط المؤكّدة لمنطقة الإسكوا، كنسبة مئوية من الإجمالي لبلدان منظمة "الأوبيك"، قد انخفضت إلى ٩ر٧٣ في المائة بعد أن كانت ٣ر٧٤ في المائة في عام ١٩٩٣. غير أنه على الرغم من الانخفاض الذي حدث في عام ١٩٩٤ لا تزال احتياطيات النفط المؤكّدة في المنطقة تشمل قدرا كبيرا من النفط الذي يمكن استخراجه بتكلفة منخفضة نسبيا مقارنة ببقية العالم، وخاصة في البلدان المنتجة غير الأعضاء في المنظمة.

باء- الغاز الطبيعي

١- التطورات الإقليمية

لقد زادت احتياطيات الغاز في منطقة الإسكوا من حوالي ٨ر٢٠ تريليون متر مكعب في عام ١٩٩٠ الى ٥ر٢٤ تريليون متر مكعب في عام ١٩٩٤ (الجدول ٢٢) بما يمثل زيادة نسبتها ١٨ في المائة على مدى فترة السنوات الأربع. وفي عام ١٩٩٤ كانت احتياطيات الغاز في منطقة الإسكوا تمثل ٣ر١٧ في المائة من إجمالي الاحتياطيات العالمية، وهو ما يشير الى أن المنطقة في وضع يسمح لها بالمساهمة مساهمة كبيرة في الإمدادات العالمية في المستقبل.

والانتاج المسوَّق للغاز الطبيعي في منطقة الإسكوا زاد بنسبة ٥ر١٩ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ وبلغ ١ر١٠٤ بليون متر مكعب في عام ١٩٩٣ (الجدول ٢٣). وهذه النسبة تُعتبر نسبة كبيرة إذا قورنت بالزيادة في الانتاج العالمي التي بلغت نسبتها ٢ر٤ في المائة خلال الفترة نفسها والتي تعكس جهودا كبيرة قامت بها البلدان الأعضاء في الإسكوا للاستفادة من احتياطيات الغاز في الاستهلاك المنزلي على نحو يتسم بالكفاءة. وقد زاد انتاج الغاز زيادة كبيرة في الإمارات العربية المتحدة

والبحرين والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وعـُمان وقطر خلال فترة الثلاث السنوات.

الجدول ٢١- منطقة الإسكوا: نسبة الإحتياطيات المؤكدة إلى الإنتاج لعام ١٩٩٤
(بملايين البراميل)

	الاحتياطيات النفطية المؤكدة	انتاج النفط	نسبة الاحتياطيات النفطية المؤكدة إلى الانتاج (سنوات الانتاج)
الامارات العربية المتحدة	٩٨ ١٠٠	٨٠٦ر٦٥	١٢١ر٦١
البحرين	٦٩	١٤ر٦٠	٤ر٧٣
المملكة العربية السعودية	٢٥٨ ٧٠٣	٢ ٩٣٨ر٢٥	٨٨ر٠٥
الجمهورية العربية السورية	١ ٧٠٠	٢٠٩ر٨٧	١١ر٩١
العراق	١٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ر٧٥	٤٩٨ر١٣
عـُمـان	٤ ٨٢٨	٢٩٣ر٤٦	١٦ر٤٥
قطـر	٣ ٧٠٠	١٤٩ر٢٩	٢٤ر٧٨
الكويـت	٩٤ ٠٠٠	٧٣٠ر٠٠	١٢٨ر٧٧
مصـــر	٣ ٤١٠	٣٢٥ر٩٥	١٠ر٤٦
الجمهورية اليمنية	٤ ٠٠٠	١٢٢ر٦٤	٣٢ر٦٢
المجموع للإسكوا	٥٦٨ ٥١٠	٥ ٧٩١ر٤٦	٩٨ر٣٠
المجموع لبلدان "أوبيك"	٧٧٠ ٢٤٩	١٨ ١٨١ر٦٥	٤٣ر٣٧
المجموع للعالم	٩٩٨ ٩٦١	٢٤ر٩٠٥	٤٠ر١٤

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استنادا الى مصادر وطنية ودولية.

والاتجاهات الإقليمية في الاستفادة من الغاز الطبيعي في الاستخدامات المنزلية تشمل زيادة استخدام الغاز في توليد الكهرباء وإقامة، وتوسيع، بنى أساسية لاستخدام الغاز في المنازل وفي الصناعة، كما تشمل تشجيع استخدام الغاز في المنازل كبديل للنفط. وإنتاج الغاز الطبيعي من أجل الاستخدام المنزلي يمثل استراتيجية يتبعها في الوقت الحالي عدد من البلدان الأعضاء في الإسكوا ومن بينها الأردن والبحرين والجمهورية العربية السورية ومصر واليمن. وقد حققت هذه السياسة نجاحا كبيرا.

وهناك إمكانية لنشوء تجارة بينية للغاز، ولو أن هذه الإمكانية ليست كبيرة كما هو الحال بالنسبة لزيادة استخدام الغاز في الأغراض المنزلية. وهناك أمثلة سابقة وحالية لهذه التجارة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنها أن الإمارات العربية المتحدة تشتري الغاز من عـُمان.

الجدول ٢٢- إحتياطيات الغاز الطبيعي في منطقة الإسكوا، الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤
(ببلايين الأمتار المكعبة)

البلد	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٤	النسبة المئوية للتغير ١٩٩٣-١٩٩٤	نسبة الإحتياطيات إلى الانتاج
الأردن	١١	٦	٦	٠ر٠	٣٣٥
الامارات العربية المتحدة	٥ ٥٥٥	٥ ٧٩٣	٥ ٧٩٣	٠ر٠	--
البحرين	١٧٧	١٦٥	١٦٧	١ر٢	٢٥
المملكة العربية السعودية	٥ ٢٤٩	٥ ١٧١	٥ ٢٤٩	١ر٥	٥٣
الجمهورية العربية السورية	١٥٦	١٩٨	١٩٨	٠ر٠	٢٦١
العراق	٢ ٦٩٠	٣ ١٠١	٣ر١٠١	٠ر٠	٣٠
عُمان	٢٠٤	٥٦٩	٥٦٦	-٠ر٥	٥٢٤
قطـــر	٤ ٦٢١	٦ ٤٢٨	٧ ٠٧٩	١٠ر١	١٤٦
الكويت	١ ٥٤٦	١ ٤٩٠	١ ٤٩٨	٠ر٥	١٥١
مصـــر	٣٥١	٤٣٦	٤٣٦	٠ر٠	٥١٩
الجمهورية اليمنية	١٩٨	٣٩٤	٤٢٥	٧ر٩	
مجموع احتياطيات منطقة الإسكوا	٢٠ ٧٥٨	٢٣ ٧٥١	٢٤ ٥١٨	٣ر٢	٢٣٥
مجموع احتياطيات العالم	١١٩ ٤٠٠	١٤٢ ٧٢١	١٤٢ ٠٤٣	-٠ر٤٨	٦٦
منطقة الإسكوا كنسبة مئوية من المجموع العالمي	١٧ر٤	١٦ر٦	١٧ر٣		

المصدر: "Petroleum Economist"، أعداد مختلفة؛ و "Oil & Gas Journal"، أعداد مختلفة.

ويتمثل اتجاه إقليمي هام آخر في القيام، بعد بعض التأخير، بمشاريع لتنمية حقول الغاز الموجّه نحو التصدير مع وجود أسواق في آسيا وربما في أوروبا. وهناك مشاريع أخرى موجودة أساسا في منطقة الخليج التي تتسم بوجود احتياطيات كبيرة وبانخفاض الطلب على الطاقة للاستخدامات المنزلية. ومع أن بعض احتياطيات الغاز الكبيرة قد أكتشفت منذ بعض الوقت، كما في قطر، فإن الجهود كانت موجّهة نحو تأمين أسواق طويلة الأجل وتمويل مشاريع تطوير الغاز. وبعض المشاريع، مثل مشروع تطوير الحقل الشمالي في قطر، لها إمكانية المساهمة بقدر كبير في حصيلة العملة الصعبة، وبالتالي في التنمية الاقتصادية.

الجدول ٢٣- الانتاج المسوّق من الغاز الطبيعي في منطقة الإسكوا ١٩٩٠-١٩٩٣
(ببلايين الأمتار المكعبة)

	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٣
الأردن	١٥٦	١٧٠	٢٠٠
الامارات العربية المتحدة	٢٢ ١٠٠	٢٢ ٩٣٠	٢٢ ١٧٠
البحرين	٦ ١٧٠	٦ ٢١٠	٦ ٦٢٠
المملكة العربية السعودية	٣٠ ٥٠٠	٣٤ ٠٠٠	٣٥ ٩٠٠
الجمهورية العربية السورية	١ ٠٧٠	٣ ٦٠٠	٣ ٧٠٠
العراق	٤ ١٨٠	٢ ٢٧٠	٢ ٥٥٠
عُمان	٢ ٨٠٠	٣ ٤٧٠	٣ ٧٤٠
قطـــر	٦ ٧٢٠	١٢ ٦٢٠	١٣ ٥٠٠
الكويت	٥ ٢٣٠	٢ ٦٢٠	٤ ٤٧٠
مصـــر	٨ ١١٠	٩ ٨٢٠	١١ ٢٣٠
المجموع لمنطقة الإسكوا	٨٧ ٠٣٦	٩٧ ٧١٠	١٠٤ ٠٨٠
العالم	٢ ٠٧١ ٠٢٥	٢ ١٠٥ ٦٦٠	٢ ١٥٨ ٢٧٠
الإسكوا/العالم (في المائة)	٤ر١	٤ر٦	٤ر٨

المصدر: "Petroleum Economist"، أعداد مختلفة.

٢- التطورات على مستوى البلدان

زاد الانتاج المسوَّق للغاز الطبيعي في البحرين بنسبة تزيد عن ٦ في المائة في عام ١٩٩٣، وذلك يرجع أساسا الى زيادة الطلب من شركة ألومنيوم البحرين ("ألبا") التي زادت طاقتها مؤخراً. وقد ذكر أن انتاج وحدة تسييل الغاز قد انخفض انخفاضا طفيفا في عام ١٩٩٣ وأصبح ٤ر٤ مليون برميل. وفي حين يجري تصدير بعض الغاز المسيَّل فإن الاحتياطيات المحدودة للبحرين تُستخدم أساسا لتلبية الطلب المحلي.

وانتاج الأردن المسوَّق من الغاز الطبيعي زاد بأكثر من ١٧ في المائة في عام ١٩٩٣ ليصبح ٢٠٠ مليون متر مكعب (الجدول ٢٣). ومنذ عام ١٩٩٠ زاد استهلاك الأردن من الغاز بمعدل سنوي متوسط نسبته ٤ في المائة تقريبا. ويُستخدم الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء، كما أن الأردن يعمل على زيادة قدرة توليد الكهرباء من محطة ريش بإضافة توربين غازي قدرته ٣٠ ميغاواط وذلك لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في الأردن. والمشاريع المقترح إقامتها مع البلدان المجاورة تشمل خطاً للغاز واحتمال استغلال رواسب النفط الصخري الكبيرة الموجودة في الأردن والتي ليست لها حتى الآن جدوى اقتصادية. ويجري بذل جهود لاستكشاف احتياطيات إضافية للغاز وذلك كجزء من برنامج المعونة الدولية الذي يشمل أيضا تمويل مد خط للغاز الى مدينة الزرقاء الصناعية بتكلفة قدرها ٧٥ مليون دولار.

والانتاج المسوّق من الغاز الطبيعي في العراق زاد خلال عام ١٩٩٣، غير أن مستويات الانتاج، سجلت ٦ر٤٥ بليون متر مكعب في عام ١٩٨٩، لاتزال أقل كثيرا مما كانت عليه قبل حرب الخليج. والغاز الطبيعي الذي يُنتج في العراق يُستخدم الجزء الأكبر منه في تلبية الاستهلاك المحلي للطاقة الذي زاد بانتظام طوال الثمانينيات وأوائل التسعينيات.

وتقوم عُمان في الوقت الحالي بتنفيذ مشاريع لتطوير صناعة الغاز وذلك أساساً لغرض التصدير. وقد زادت احتياطيات عُمان خلال أوائل التسعينيات وذلك أساساً نتيجة لاكتشافات تم العثور عليها مؤخراً بعد جهود استكشاف مكثّفة. وقد زاد الإنتاج المسوّق أيضا من ٢٨٠٠ مليون متر مكعب في عام ١٩٩٠ إلى ٣٧٤٠ مليون متر مكعب في عام ١٩٩٣، بما يمثّل زيادة تتجاوز نسبتها ٣٣ في المائة. ومع أن الغاز الطبيعي يُستخدم في تلبية الطلب المحلي على الطاقة، كما أنه يُنقل في خطوط الأنابيب إلى مدينتي مسقط وسُحار الرئيسيتين، فإن تركيز المشاريع الحالية ينصبّ على أسواق في آسيا ومناطق أخرى.

واهتمام عُمان بتنمية احتياطياتها من الغاز ناشىء عن قلقها من احتمال أن تصبح غير قادرة على المحافظة في الأجل الطويل على المستويات الحالية لحصيلة صادرات النفط. واستمرار حصيلة الصادرات ضروري للمحافظة على مستوى المعيشة الحالي، وتحسينه، كما أن عُمان تعمل على تنمية مواردها من الغاز كمصدر للإيرادات بجانب حصيلة صادرات النفط. وتقوم عُمان في الوقت الحالي بتنفيذ مشروعيْن كبيريْن لتصدير الغاز الطبيعي. وسوف يُستخدم في مشروع للغاز الطبيعي المسيَّل الغاز الطبيعي غير المصاحب للنفط والموجود في الجزء الأوسط من البلد. وسوف يشمل المشروع إنشاء محطة للتسييل، بحيث يبدأ المشروع في عام ١٩٩٦ ويكون جاهزا للتشغيل بحلول عام ٢٠٠٠. وسوف تُقام البنية الأساسية اللازمة بكاملها، وهي تشمل خطوطاً لأنابيب الغاز ومرافق للميناء، وتقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بمبلغ ٩ بلايين دولار. وقد أعربت بلدان آسيوية وأوروبية عن اهتمامها بشراء الغاز الطبيعي المسيَّل الذي يُنتج في عُمان.

والمشروع الرئيسي الآخر لتصدير الغاز، والذي تنظر فيه عُمان بجديّة، ينطوي على تصدير الغاز الطبيعي عن طريق خط أنابيب مقترح مده إلى الهند. وسوف يأتي هذا الغاز أيضا من احتياطيات موجودة في المنطقة الوسطى من عُمان. وتقدر تكلفة المشروع بمبلغ خمسة بلايين دولار، وهو ينطوي على إنشاء خط أنابيب يعبر البحر العربي تحت الماء إلى الهند، وخطاً برياً للأنابيب طوله ٣٧٠ كيلومتراً ويمتد من حقول الغاز في المنطقة الوسطى من عُمان إلى الساحل الشرقي، ومحطة للضواغط. وإذا نفّذ المشروع فإن عُمان ستزود الهند بالغاز، في الأجل الطويل، بحيث يستخدم الغاز في توليد الطاقة الكهربائية. ويجري إعداد دراسة جدوى ثانية، واتفق البلدان علي فترة العقد وعلى عوامل المقارنة التي سيُحدد السعر طبقاً لها، وعلى نوعية وكمية الغاز الذي سيصدر إلى الهند. وخط الأنابيب المقترح، الذي سيصل عمقه في بعض المواضع إلى ما يزيد عن ٣٠٠٠ متر، أي إلى عمق يتجاوز بمقدار ٢٢٠٠ متر العمق الذي يوجد عنده أي خط أنابيب بحري في الوقت الحالي، سيسمح بتصدير ٣ر٢٨ مليون متر مكعب من الغاز يوميا. ويجري في الوقت الحالي البحث عن تمويل للمشروع.

ويوجد في قطر أكثر من ٢٨ في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي في المنطقة، وهي احتياطيات يوجد معظمها في الحقل الشمالي. وخطة قطر لتنمية احتياطيات الغاز الكبيرة في الحقل الشمالي مستمرة من خلال مرحلة موجّهة نحو التصدير في المشروع الطموح الذي تنفّذه لتنمية الغاز فيها. وقد زاد إنتاج الغاز المسوّق في عام ١٩٩٣ بنسبة ٧ في المائة تقريبا وكان في ذلك العام ضعف

ما كان عليه في عام ١٩٩٠. والمشروع يشمل إنشاء خطوط للأنابيب ومحطات للتسييل ومرافق برية في رأس لافان. وتعهدت قطر بتصدير الغاز الطبيعي المسيَّل إلى اليابان بدءاً بعام ١٩٩٧، وسيكون انتاجها ١٠ ملايين طن في السنة، على الأقل، من الغاز الطبيعي المسيّل بحلول ذلك العام. وتقوم قطر باستكشاف أسواق محتملة في أوروبا وآسيا، وهي أسواق تشمل جمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية.

وإنتاج المملكة العربية السعودية من الغاز الطبيعي المسوّق، الذي يزيد بانتظام خلال التسعينيات، زاد في عام ١٩٩٣ بنسبة ٦ر٥ في المائة. ومن المتوقع أن يزيد الطلب المحلي على الغاز بنسبة ١٠ في المائة كل سنة في السنوات المقبلة. ويُستخدم الغاز كمادة لتغذية صناعة البتروكيماويات في المملكة العربية السعودية، وكذلك في توليد الكهرباء وكوقود لمحطات تحلية المياه. غير أن الأسعار المحلية للغاز تعتبر منخفضة بدرجة تجعل استثمار المبالغ الكبيرة اللازمة لتوسيع الشبكة أمراً ليس له ما يبرره. وجزء كبير من الغاز الطبيعي الموجود في المملكة العربية السعودية هو غاز مصاحب للنفط، كما أن شبكة الغاز الرئيسية قد افتُتحت في أوائل الثمانينيات لتوفير الغاز من أجل الاستخدامات المنزلية ولمنع إحراق الغاز. ويجري تصدير الغاز البترولي المسيَّل إلى اليابان بشكل منتظم.

والجمهورية العربية السورية تتبع أيضاً سياسة لاستخدام الغاز الطبيعي محلياً وذلك للسماح بتصدير مزيد من النفط. وخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣، زاد الإنتاج المسوّق من الغاز الطبيعي في البلد بنسبة تزيد عن ٢٠٠ في المائة. وهذه الزيادة، إضافة إلى الزيادة في النفط المصدّر، تشير إلى أن هذه السياسة قد حقّقت نجاحاً أولياً. ومن الممكن أن يزيد إنتاج الغاز بنسبة ٤٠ في المائة إذا ما نُفِّذت المشاريع المخطّطة في الوقت الحالي. وهذه المشاريع تشمل توسيع محطات تجهيز الغاز، وإنشاء خطوط أنابيب إضافية للغاز، وتطوير حقول الغاز غير المصاحب للنفط في منطقة تدمر. وبالإضافة إلى هذا فإنه من المتوقع أن يبدأ في عام ١٩٩٦ تشغيل عدد من المشاريع الصناعية ومحطات توليد الكهرباء التي تستخدم الغاز الطبيعي. ويجري في الوقت الحالي نقل الغاز في أنابيب إلى المرافق الصناعية في منطقتي حمص وحماه. وقد أعلن البلد مؤخراً عن اكتشافات جديدة للغاز الطبيعي، غير أن حجم هذه الإكتشافات لم يُعرف بعد.

وتبلغ احتياطيات الغاز في الإمارات العربية المتحدة حوالي ٨ر٥ تريليون متر مكعب (الجدول ٢٢). وغالبية الغاز الذي يُنتج في البلد يُستهلك محلياً. ويقوم البلد في الوقت الحالي بتوسيع مرافق تصدير الغاز. وقد تم العثور مؤخراً على احتياطيات إضافية في الشارقة؛ وهو ما دعا إلى وضع خطط للتنفيذ السريع لمشاريع تطوير لتوصيل الغاز إلى محطات توليد الكهرباء في أجزاء أخرى من البلد. والطلب المحلي على الغاز الطبيعي من أجل استخدامه في محطات توليد الكهرباء وفي مرافق تحلية المياه آخذ في التزايد بسرعة لدرجة أن أبوظبي تقوم بتنفيذ خطط لمضاعفة طاقة إنتاج الغاز فيها. وقد بدأت المؤسسات الصناعية ومحطات توليد الكهرباء في التحول إلى الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة وذلك في جميع أنحاء البلد بالنظر إلى فعالية التكاليف والفوائد البيئية المقترنة به.

والإمارات العربية المتحدة تصدِّر الغاز الطبيعي المسيَّل إلى اليابان من مرفق الغاز الطبيعي المسيَّل الموجود في جزيرة داس. وقد نفَّذ البلد خططاً لتوسيع مرافق الغاز الطبيعي خلال عام ١٩٩٣ وذلك استجابة لالتزام اليابان بمضاعفة مشترياتها بعقد طويل الأجل مدته عشرون عاماً. وقد صدّرت الإمارات العربية المتحدة ٥ر٢ مليون طن في السنة من الغاز الطبيعي المسيل الى اليابان منذ عام ١٩٧٧

وسوف تزيد صادراتها إلى ٥ ملايين طن في السنة. كذلك أعربت تايلند عن اهتمامها بشراء الغاز الطبيعي المسيَّل من الإمارات العربية المتحدة.

وقد زادت احتياطيات اليمن من الغاز الطبيعي في عام ١٩٩٤ إلى ٤٢٥ بليون متر مكعب (الجدول ٢٢). واليمن يخطّط لاستخدام الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء، وذُكر أنه ينظر في تنفيذ مشروع للغاز قيمته عدة بلايين من الدولارات وذلك لإنتاج الغاز الطبيعي المسيَّل من الغاز في منطقة مأرب مع إمكانية تصديره إلى آسيا. وبعض الغاز الموجود في اليمن هو غاز مصاحب للنفط، وقد أوقف اليمن إنتاج النفط في هذه الحقول خلال السنوات القليلة الماضية وذلك إلى حين إنشاء مرافق لتجهيز الغاز.

٣- الآفاق

إن احتمالات زيادة استخدام الغاز الطبيعي في المنطقة هي احتمالات طيبة، ولكنها تعتمد إلى حد كبير على السياسة العامة التي تتبعها البلدان فرادى إزاء الطاقة، ومن بينها تسعير منتجات الطاقة. والاتجاهات الأخيرة تشير إلى إمكان قيام تجارة بينية للغاز الطبيعي من خلال خطوط أنابيب. ونشوء هذه الظاهرة يعتمد، جزئيا، على سعر النفط في المستقبل إذ أن الغاز والمنتجات البترولية يمكن، إلى حد كبير، أن يحل كل منها محل الآخر.

وإضافة إلى هذا فإن سوق الغاز العالمي هي في الوقت الحالي في مرحلة التكوين وذلك أساساً بسبب ارتفاع تكلفة النقل بخطوط الأنابيب، وكذلك بسبب ارتفاع تكلفة عملية الإسالة. وقد بدأ استخدام الغاز في المراكز السكانية القريبة من احتياطيات الغاز. ويمكن أن يُقال في وصف سوق الغاز الدولي اليوم بدقة أنه عبارة عن عدد من الأسواق الإقليمية التي تختلف فيها الأسعار بما يعكس تكاليف الإنتاج وتكاليف النقل في كل منطقة. وقد صادفت بلدان منطقة الإسكوا عقبات في تسويق احتياطياتها الكبيرة من الغاز بسبب طول المسافات التي تفصل مراكز الإنتاج عن مراكز الاستهلاك الرئيسية. وقد تضاءل تأثير هذا العائق مع تزايد الطلب العالمي على الطاقة ومع تزايد النمو الاقتصادي في آسيا - وهي سوق متنامية لغاز منطقة الإسكوا نتيجة لقربها الجغرافي - ومع توقع استمرار الزيادات في أسعار النفط في الأجل الطويل.

واحتمال أن تصبح منطقة الإسكوا منطقة رئيسية لتصدير الغاز هو احتمال طيب. فمنطقة الإسكوا بها جزء كبير من احتياطيات الغاز العالمية، وسوف تزيد الحوافز الاقتصادية لتنفيذ المشاريع المكلِّفة المطلوبة لإنتاج ونقل الغاز وذلك مع زيادة الطلب العالمي على الطاقة في القرن القادم كما هو متوقع. وسعر النفط والمنتجات النفطية يؤثر في نهاية المطاف على الجدوى الاقتصادية لمشاريع الغاز في منطقة الإسكوا. ويعزى التأخر في تنفيذ مشاريع الغاز المخطّطة والموجّهة نحو التصدير إلى انخفاض أسعار النفط مؤخراً. والقدرة على توفير التمويل لهذه المشاريع يُعد عنصراً هاماً بالنسبة لامكانية قيام منطقة الإسكوا بتصدير الغاز. فالسعر الذي يُحدَّد للغاز، والذي يعتمد في حالات كثيرة على مؤشرات أخرى للأسعار مثل سعر المنتجات البترولية المنتجة محلياً وسعر المنتجات البديلة ومدى الاستقرار المالي العام في البلد، هي التي تحدّد القدرة على جذب التمويل من مصادر التمويل الدولية الخاصة. وتوقعات المستقبل بالنسبة لتنمية الغاز الطبيعي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه العوامل. وتوقع ارتفاع أسعار النفط في الأجل الطويل تؤثر تأثيراً إيجابياً على مستقبل الغاز الطبيعي بالنسبة للتصدير، كذلك بالنسبة لاستخدامه داخل المنطقة.

رابعاً- التطورات في التجارة الدولية وموازين المدفوعات

كانت العوامل الرئيسية التي أثّرت على التجارة الدولية في السنتين الماضيتين هي اختتام جولة أوروغواي من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بنجاح في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وتوقيع وثيقتها النهائية، وعقد الاتفاق المنشىء لمنظمة التجارة العالمية الذي أُبرم في مراكش في المغرب في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٥ وهو الاتفاق الذي أصبح نافذ المفعول اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وعلى الرغم من أن مساهمة منطقة الإسكوا في إجمالي الصادرات والواردات العالمية لاتزال متواضعة (لا تمثّل أكثر من نسبة ٧ر٢ في المائة و ٤ر٢ في المائة على التوالي في عام ١٩٩٣) فإنه من المتوقع أن يكون لهذه التطورات أثر إقليمي وعالمي بعيد المدى على التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي. ومع أنه من المتوقع أن تكون غالبية الآثار الطويلة الأجل آثاراً مواتية فإن الآثار القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل قد لا تكون، على الأقل بالنسبة للبلدان النامية، إيجابية. غير أنه بالنظر إلى أن معارضة بلدان المنطقة للتغيرات التي تحدث في البيئة التجارية العالمية ليست أمرا ممكنا، أو مفيداً، فإن هناك حاجة إلى بذل جهود مكثفة، تشمل تكييف السياسات والأطر المؤسسية وتطوير المهارات في مجال المفاوضات المتعددة الأطراف، وذلك من أجل تمهيد الطريق أمام الإندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي. وتركيز الكتل الاقليمية المختلفة على التوسع في تحرير ترتيباتها التجارية يُعد تطوراً آخر. وأوضح الأمثلة على ذلك مبادرة الاتحاد الأوروبي لإنشاء منطقة تجارة حرة مع بلدان البحر الأبيض المتوسط في شمال افريقيا، ومن بينها مصر، ومع بلدان الشرق الأوسط الأخرى، مثل الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان واسرائيل. ومثل هذا الترتيب التجاري سيُرغم، لا محالة، البلدان العربية على تحرير تجارتها داخل الاقليم، وكذلك على إقامة تعاون اقتصادي وتحقيق التكامل. وإضافة إلى هذا فإنه من الممكن، مع هذه التطورات، أن تعزز المنطقة احتمالات استفادتها من الفرص التي تُتيحها التغيرات التي تحدث في البيئة التجارية العالمية.

وفيما يتعلق بأداء منطقة الإسكوا مؤخراً فإن إجمالي حجم تجارة منطقة الإسكوا قد تأثّر بانخفاض أسعار النفط وتباطؤ الأنشطة الإقتصادية، وخاصة في منطقة الخليج، واستمرار العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق. وقد انخفض اجمالي صادرات المنطقة (مع استبعاد صادرات العراق والجمهورية اليمنية) انخفاضاً طفيفاً في عام ١٩٩٣ ليصبح إجمالي قيمتها ٦ر٩٧ بليون دولار بعد أن كان ٤ر٩٩ بليون دولار في عام ١٩٩٢، في حين حققت الواردات زيادة هامشية لا تزيد عن ٥ر٠ في المائة، إذ زادت من ٩ر٨٩ بليون دولار إلى ٢ر٩٠ بليون دولار.

وحصة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات بدأت تستعيد المستوى الذي كانت عليه قبل حرب الخليج، في حين لاتزال حصة الواردات البينية منخفضة. وقد حقق ميزان السلع والخدمات في المنطقة فائضاً قدره ٦ر٢ بليون دولار في عام ١٩٩٣ وذلك مقارنة بعجز كبير قدره ٧ر١٠ بليون دولار و ٢ر١١ بليون دولار في عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩١ على التوالي. وهذا التحسن أثر تأثيراً مباشراً على رصيد الحساب الجاري للمنطقة وذلك بتقليل العجز الذي كان موجودا في عام ١٩٩٢ والذي بلغ ٦ر١٩ بليون دولار إلى ٧ر٧ بليون دولار فقط في عام ١٩٩٣. وقد زادت الاحتياطيات الدولية للمنطقة في عام ١٩٩٤ إلى ٥ر٤٤ بليون دولار بعد أن كانت ٤ر٤٢ بليون دولار في عام ١٩٩٣؛ وهي الزيادة الخامسة على التوالي.

والبيانات الأولية المتعلقة بعام ١٩٩٤ تشير إلى أن إجمالي قيمة الصادرات قد بلغ ٥ر٩٧ بليون دولار (بما في ذلك اليمن)، في حين يقدّر أن الواردات قد انخفضت إلى ٩ر٧٥ بليون دولار (باستثناء

لبنان). وانخفاض قيمة الواردات يُعزى أساساً إلى السياسات الإنكماشية التي تتبعها بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وخاصة المملكة العربية السعودية، والتي نتجت عن انخفاض عائدات النفط وزيادة المديونية.

وتشير التقديرات غير الرسمية لعام ١٩٩٥ إلى أن مستويات الصادرات والواردات في العديد من البلدان الأعضاء سوف ترتفع مقارنة بعام ١٩٩٤. غير أنه من المرجح أن تكون معدلات زيادة الصادرات أقل من معدلات زيادة الواردات، نتيجة للإستقرار المتوقع في أسعار النفط، وهو ما سيشجع ارتفاع مستويات الأنشطة الإقتصادية وتدابير تحرير الاستيراد.

ألف- الأداء التجاري العام

١- الصـــــادرات

انخفضت القيمة الدولارية لإجمالي صادرات المنطقة (باستثناء العراق واليمن بسبب نقص البيانات) بنسبة ٨ر١ في المائة في عام ١٩٩٣ لتصبح ٦ر٩٧ بليون دولار بعد أن كانت ٤ر٩٩ بليون دولار في عام ١٩٩٢ (الجدول ٢٤). وصادرات المجموعتين الموجودتين في المنطقة، وهما مجموعة بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، انخفضت بمقدار ٦ر٠ بليون دولار و ٢ر١ بليون دولار على الترتيب. وقد انخفضت صادرات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة ٦ر٠ في المائة في عام ١٩٩٣، مقارنة بزيادة نسبتها ١٢ في المائة في عام ١٩٩٢، في حين انخفضت صادرات البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً بنسبة ٧ر١٣ في المائة. وعلى مستوى البلدان، زادت قيمة صادرات الكويت إلى ٥ر١٠ بليون دولار في عام ١٩٩٣ بعد أن كانت ٦ر٧ بليون دولار في عام ١٩٩٢ وذلك أساساً نتيجة لزيادة إنتاج النفط بنسبة ٨ر٧٧ في المائة. أما صادرات البحرين، التي انخفضت في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ بنسبة ٤ر٩ في المائة ونسبة ٥ في المائة، على التوالي، فإنها زادت في عام ١٩٩٣ بنسبة ٥ر٦ في المائة لتصبح قيمتها ٧ر٣ بليون دولار بعد أن كانت ٥ر٣ بليون دولار في عام ١٩٩٢. غير أن الزيادة في صادرات الكويت والبحرين قد عوضت، وأكثر، انخفاض صادرات المملكة العربية السعودية بنسبة ٨ في المائة أي بما يعادل ٤ بلايين دولار. وانخفاض أسعار النفط من ٤ر١٨ دولار للبرميل في عام ١٩٩٢ إلى ٣ر١٦ دولار للبرميل في عام ١٩٩٣، إضافة إلى حدوث انخفاض هامشي في انتاج النفط بمقدار ٣ر٠ مليون برميل في اليوم، تسبّب في انخفاض قيمة صادرات المملكة العربية السعودية من النفط بمقدار ٦ر٢ بليون دولار. غير أن الزيادة في قيمة الصادرات غير النفطية من ٢ر٣ بليون دولار إلى ٤ر٥ بليون دولار قد عوضت، جزئياً، أثر الانخفاض في قيمة صادرات النفط على الرقم الكلي للبلد[٥٠]. وقد ذكرت الإمارات العربية المتحدة وعُمان وقطر أن صادراتها قد انخفضت في عام ١٩٩٣ بنسبة ٦ر١ في المائة و ٤ر٢ في المائة و ٤ر٣ في المائة، على التوالي، مقارنة بزيادات في عام ١٩٩٢ نسبتها ٣ر٤ في المائة و ٤ر١١ في المائة و ٦ر٩ في المائة على التوالي.

وصادرات البلدان ذات الإقتصادات الأكثر تنوعاً، التي انخفضت في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، واصلت انخفاضها في عام ١٩٩٣، بنسبة ٧ر١٣ في المائة، وهو أكبر انخفاض تشهده خلال ٣ سنوات،

---

(٥٠) OPEC, Annual Statistical Bulletin, 1993.

وأدّى ذلك إلى انخفاض القيمة الدولارية للصادرات من ٨ر٤ بليون دولار إلى ٣ر٧ بليون دولار. وكان هذا يرجع، جزئياً، إلى استبعاد اليمن، بسبب نقص البيانات، كما كان يرجع، جزئياً، إلى انخفاض صادرات مصر بنسبة ٢٧ في المائة، إذ بلغت ٢ر٢ بليون دولار في عام ١٩٩٣ بعد أن كانت ١ر٣ بليون دولار في عام ١٩٩٢. وقد نتج ذلك الانخفاض عن انخفاض صادرات صناعة الغزل والنسيج، وكذلك السلع الزراعية، مع أن صادرات النفط ومنتجاتها قد زادت(٥١). وفيما عدا مصر، فإن العراق واليمن قد استبعدا بسبب نقص البيانات، وذكرت جميع البلدان الأخرى الأعضاء في الإسكوا أن صادراتها قد زادت في عام ١٩٩٣. ففي لبنان، حققت الصادرات، التي زادت بنسبة ١ر١٤ في المائة في عام ١٩٩٢، معدل زيادة نسبته ٥ر١٢ في المائة في عام ١٩٩٣. أما صادرات الأردن فإنها قد زادت للسنة الثالثة على التوالي، ولكن بمعدل أقل، بنسبة ١ر٢ في المائة فقط، مقارنة بنسبة ٨ر٧ في المائة ونسبة ٥ر٦ في المائة في عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩١ على التوالي. وفي الجمهورية العربية السورية، زادت الصادرات من جديد في عام ١٩٩٣ وحققت معدل نمو نسبته ٧ر١ في المائة بعد أن كانت قد انخفضت في عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٢ بنسبة ٦ر١ في المائة و ٦ر٢٢ في المائة على التوالي. غير أنه بالنظر إلى أن الزيادة كانت ضئيلة فإن زيادة القيمة الدولارية لصادرات تلك البلدان لم تكن ملحوظة (الجدول ٢٤).

٢- الـــواردات

زادت قيمة واردات المنطقة (باستثناء العراق واليمن بسبب نقص البيانات) بنسبة ٤ر٣ في المائة فقط في عام ١٩٩٣، مقارنة بزيادة نسبتها ٨ر١٦ في المائة في عام ١٩٩٢.

وفي بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أدّى الإنتعاش الاقتصادي الذي أعقب حرب الخليج في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ إلى زيادة في الطلب على الواردات بنسبة ٢ر١٩ في المائة و ٨ر١٧ في المائة على التوالي. غير أنه مع تباطؤ الأنشطة الاقتصادية في عام ١٩٩٣ انخفضت نسبة النمو في الطلب على الواردات إلى ٣ في المائة فقط مع زيادة قيمة الواردات من ٦٨ بليون دولار إلى ١ر٧٠ بليون دولار. وقد اشتركت جميع بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية في هذه الزيادة، فيما عدا البحرين والكويت اللتين انخفضت وارداتهما بنسبة ٣ر١٠ في المائة و ٢ر١٢ في المائة على التوالي. وفي الكويت، فإن قيمة الواردات، التي حققت في عام ١٩٩٢ مستوى قياسياً قدره ٥ر٧ بليون دولار، انخفضت إلى المستوى الذي كانت عليه قبل حرب الخليج، وذُكر أن اجمالي قيمتها بلغ ٦ر٦ بليون دولار في عام ١٩٩٣. وفي بقية بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحقّقت أكبر زيادة في قيمة الواردات في الإمارات العربية المتحدة (١ر١٢ في المائة)، تليها عُمان (٢ر٩ في المائة) وقطر (٦ر٢ في المائة). أما في المملكة العربية السعودية فإن السياسة الجديدة المتمثلة في ترشيد الإنفاق الحكومي، كما تجلت في خفض إجمالي إنفاقات الميزانية، قد أدّت إلى تباطؤ معدل زيادة الواردات من نسبة متوسطة قدرها حوالي ١٥ في المائة خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ إلى ٥ر٢ في المائة فقط في عام ١٩٩٣ عندما زادت قيمة الواردات إلى ٢ر٣٤ بليون دولار بعد أن كانت ٣ر٣٣ بليون دولار في عام ١٩٩٢.

وفي البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً (باستثناء العراق واليمن بسبب نقص البيانات)، زاد إجمالي الواردات في المجموعة بنسبة ٩ر٤ في المائة في عام ١٩٩٣، أي من ٣ر١٩ بليون دولار إلى

---

(٥١) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الثالث والثلاثون، العدد الثالث، ١٩٩٣/١٩٩٢، الصفحة ٣٢.

٢ر٢٠ بليون دولار. وقد ذكرت بلدان هذه المجموعة، جميعها، أن وارداتها قد زادت، فيما عدا مصر التي ذكر أن وارداتها قد انخفضت انخفاضاً طفيفاً، بنسبة ٢ر٢ في المائة، مع انخفاض قيمة الواردات من ٨ر٤ بليون دولار إلى ٨ر٢ بليون دولار. أما واردات لبنان فإن قيمتها قد زادت في عام ١٩٩٣ بنسبة ٧ر٤ في المائة لتبلغ ٤ر٤ بليون دولار. وبرنامج إعادة هيكلة الاقتصاد الذي يُنفذ في الأردن انطوى على تخفيف القيود المفروضة على الواردات، بدرجة ما، وبالتالي فإن إجمالي قيمة الواردات قد زاد بنسبة ٨ر٧ في المائة ليبلغ ٥ر٣ بليون دولار؛ إلا أن الزيادة ظلت أقل من الزيادة التي سُجلت في عام ١٩٩٢ والتي بلغت نسبتها ٣٠ في المائة. غير أن أكبر زيادة كانت في الجمهورية العربية السورية حيث زادت الواردات بنسبة ٥ر١٨ في المائة لتسجل رقماً قياسياً هو ١ر٤ بليون دولار. وجدير بالذكر أن واردات الجمهورية العربية السورية قد بدأت في الزيادة في عام ١٩٩٠ وذلك أساساً نتيجة للجهود التي تبذلها الحكومة والتي تهدف إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية.

٣- نسبة الصادرات إلى الواردات

إن نسبة الصادرات إلى الواردات في المنطقة، التي تعكس قدرة المنطقة على تمويل الواردات من حصيلة الصادرات، انخفضت إلى ١ر٠٨ في عام ١٩٩٣ مقارنة بنسبة ١ر١١ في عام ١٩٩٢ ونسبة ١ر٤٥ في عام ١٩٩٠ (الجدول ٢٥).

وواضح أن ذلك الإنخفاض قد نتج عن زيادة الواردات بمعدلات أكبر من معدلات زيادة الصادرات. غير أنه مقارنة بواردات عام ١٩٩٠ زادت النسبة من ١ر٤٥ في عام ١٩٩٠ إلى ١ر٥٠ في عام ١٩٩٣ مقارنة بنسبة ١ر٥٣ في عام ١٩٩٢. وكانت النسب أكبر من نسب الواردات الحالية لأن واردات الكويت في عام ١٩٩٠ لم تزد عن نصف مستواها العادي وذلك بسبب أزمة الخليج؛ وبالتالي فإن نسب الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ مقارنة بواردات عام ١٩٩٠ كان لا بد وأن تتضخم.

وقد شهدت بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية والبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً انخفاضاً في نسبة الصادرات إلى الواردات الحالية. وقد انخفضت النسبة لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ١ر٨٤ في عام ١٩٩٠ إلى ١ر٣٤ في عام ١٩٩٢، ثم إلى ١ر٢٩ في عام ١٩٩٣، في حين انخفضت النسبة للبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً من ٠ر٣٨ في عام ١٩٩٢ إلى ٠ر٣٦ في عام ١٩٩٣، وذلك بعد أن كانت قد بلغت ٠ر٤٨ في عام ١٩٩٠ و ٠ر٤٦ في عام ١٩٩١. غير أنه مقارنة بواردات عام ١٩٩٠ زادت النسبة لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ١ر٨٤ في عام ١٩٩٠ إلى ١ر٩٤ في عام ١٩٩٣، ولكنها كانت مع ذلك أقل قليلاً من نسبة ١ر٩٦ التي بلغتها في عام ١٩٩٢. وكما ذكر أعلاه، فإن النسبتين لعام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٣، مقارنة بواردات عام ١٩٩٠، قد تضخمتا بانخفاض مستوى واردات الكويت في عام ١٩٩٠. وبالنسبة للبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً فإن نسبة الصادرات إلى الواردات، مقارنة بواردات عام ١٩٩٠، انخفضت أيضا من ٠ر٤٨ في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ إلى ٠ر٤٥ في عام ١٩٩٢، وأخيراً إلى ٠ر٣٦ في عام ١٩٩٣، مما يشير إلى تدهور ميزان المدفوعات لبلدان هذه المجموعة. غير أن النسبة لعام ١٩٩٣، مقارنة بالواردات الحالية وواردات عام ١٩٩٠، كانت ستقل عن ذلك إذا ما أُخِذ اليمن في الحسبان وذلك بالنظر إلى العجز التجاري الكبير الذي يعاني منه ذلك البلد.

الجدول ٢٤- منطقة الإسكوا: اجمالي تدفقات التجارة، ١٩٩٠-١٩٩٣
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	الصادرات (فوب)				التغير (نسبة مئوية)		الواردات (سيف)				التغير (نسبة مئوية)		
	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٠-١٩٩١	١٩٩١-١٩٩٢	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٠-١٩٩١	١٩٩١-١٩٩٢	١٩٩٢-١٩٩٣
المجموع لمنطقة الإسكوا	٩٤ر٢١٠	٨٩ ٨٦٤	٩٩ ٣٥٤	٩٧ ٦١٣	(١٢ر٤)	٣ر١٠	٦٤ ٩٩٢	٧٤ ٥٦٦	٨٩ ٨٧٥	٩٠ ٢٨٥	٦ر٤	١٦ر٨	٥ر٠
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٨٥ ٢٩٦	٨٠ ٩٧٦	٩٠ ٩٣٥	٩٠ ٣٤٩	(٣ر٨)	١٢ر٠	٤٦ ٤٧٠	٥٥ ٣٧٥	٦٨ ٠٠٣	٧٠ ٠٥٣	١٩ر٢	١٧ر٨	٣ر٠
الامارات العربية المتحدة	٢١ ٩٩٠	٢٠ ٢٢٦	٢١ ٠٩٣	٢٠ ٧٥٩	(٨ر٠)	٤ر٣	١١ ١٩٩	١٢ ٦٧٧	١٧ ٤١٠	١٩ ٥٢٠	١٣ر٢	١٤ر٠	١٢ر١
البحرين	٣ ٧٥٨	٣ ٤٠٤	٣ ٤٦٤	٣ ٦٨٩	(٩ر٤)	(٥ر٠)	٣ ٧١١	٤ ٠٦١	٤ ٢٦٣	٣ ٨٢٥	٩ر٤	١ر٦	(١٠ر٣)
المملكة العربية السعودية	٤٤ ٤١٧	٤٨ ٧٩٤	٥٠ ٧٦٠	٤٦ ٧٢٨	٩ر٩	٤ر٠	٢٤ ٠٦٩	٢٧ ٣٩١	٣٣ ٣٢٠	٣٤ ١٥٩	١٣ر٨	١٦ر٣	٢ر٥
عُمـــان	٥ ٢١٥	٤ ٨٧٤	٥ ٤٢٨	٥ ٢٩٩	(٥ر٦)	١١ر٤	٢ ٦٨١	٣ ١٩٤	٣ ٧٦٩	٤ ١١٤	١٩ر١	١٨ر٠	٩ر٢
قطـــر	٢ ٩٦٠	٣ ١٥٠	٣ ٤٩٩	٣ ٣٨٠	٦ر٤	٩ر٦	١ ٥٥٠	١ ٧٢٠	١ ٧٤٣	١ ٨٥١	١١ر٠	١ر٣	٦ر٢
الكويت	٦ ٩٥٦	٥٢٨	٦ ٦٩١	١٠ ٤٩٤	(٩٢ر٤)	١٠٦٧ر١	٣ ٩٢٣	٦ ٣٣٢	٧ ٤٩٨	٦ ٥٨٤	٩٤ر٢	١٨ر٥	(١٢ر٢)
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا[أ]	٨ ٩١٤	٨ ٨٨٨	٨ ٤١٩	٧ ٢٦٤	(٣ر٠)	(٥ر٣)	١٨ ٥٢٢	١٩ ١٩١	٢١ ٨٧٢	٢٠ ٢٣٢	٣ر٦	١٤ر٠	(٥ر٧)
الأردن	١ ٠٦٣	١ ١٣٢	١ ٢٢٠	١ ٢٤٦	٦ر٥	٧ر٨	٢ ٦٠٣	٢ ٥١٢	٣ ٢٥٥	٣ ٥٣٩	(٥ر٣)	٢٩ر٧	٨ر٧
الجمهورية العربية السورية	٤ ٠٦٢	٣ ١٤٣	٣ ٠٩٣	٣ ١٤٦	(٢٢ر٦)	(١ر٦)	٢ ٥٢٦	٣ ١٥١	٣ ٤٩٠	٤ ١٤٠	٢٤ر٧	١٠ر٨	١٨ر٦
لبنان[ب]	٤٩٦	٤٩٠	٥٥٩	٦٢٩	(١ر٢)	١٤ر١	٢ ٥٧٨	٣ ٧٤٨	٤ ١٨٠	٤ ٣٧٧	٤٥ر٤	١١ر٥	٤ر٧
مصـــر	٢ ٥٨٢	٣ ٦١٧	٣ ٠٧٢	٢ ٢٤٣	١ر٤٠	(١ر١٥)	٩ ٢٠٢	٧ ٧٥٤	٨ ٣٥٧	٨ ١٧٦	(١٥ر٦)	٧ر٨	(٢ر٢)
الجمهورية اليمنية	٧١١	٥٠٦	٤٧٥	--	(٢٨ر٨)	(٦ر١)	١ ٦١٣	٢ ٠٢٦	٢ ٥٩٠	--	٢٥ر٦	٢٧ر٨	--

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استنادا إلى مصادر وطنية.

ملاحظة: العلامة (..) تعني أن البيانات غير متوفرة.
الأرقام الواردة بين قوسين هي أرقام سالبة.

(أ) فيما عدا العراق بسبب العقوبات الاقتصادية.
(ب) صندوق النقد الدولي، Direction of Trade Statistics Yearbook، ١٩٩٤.

باء- اتجاه التجارة[٥٢]

١- التجارة الاجمالية

على الرغم من أن البلدان ذات اقتصادات السوق المتقدمة النمو ظلت تمثّل المنفذ الرئيسي لصادرات المنطقة فإن حصتها قد انخفضت في السنوات الأربع الماضية من نسبة متوسطة قدرها ٤ر٥٠ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٨ر٤٧ في المائة في عام ١٩٩٣، وانخفضت أيضاً في عام ١٩٩٤ إلى ٥ر٤٣ في المائة فقط (الجدول ٢٦). ومقابل هذا فإن حصة البلدان النامية (خلاف بلدان منطقة الإسكوا) في إجمالي صادرات منطقة الإسكوا قد زادت من نسبة متوسطة قدرها ٥ر٢٢ في المائة في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ إلى نسبة متوسطة قدرها ٥ر٢٥ في المائة في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ وإلى ٥ر٢٧ في المائة في عام ١٩٩٤. وهذه الزيادة ترجع بكاملها إلى زيادة الطلب على نفط بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جانب البلدان الآسيوية التي ازدهرت اقتصاداتها. أما الصادرات البينية فإنها زادت زيادة طفيفة إلى ٩ر٨ في المائة في عام ١٩٩٣ وإلى ٢ر١٠ في المائة في عام ١٩٩٤ بعد أن كانت قد انخفضت إلى ٧ر٨ في المائة في عام ١٩٩٢ وهو أقل مستوى وصلت إليه منذ عام ١٩٨٨؛ إلا أنها لا تزال أقل من المستوى الذي كانت عليه قبل أزمة الخليج التي نشبت في عام ١٩٩٠ والتي أثّرت تأثيراً سلبياً على التجارة البينية. والبلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا السابقة، وهي بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق، ظلت تفقد أهميتها كمنافذ لصادرات المنطقة وذلك بسبب المشكلات الاقتصادية والمالية التي تعاني منها تلك البلدان والمرتبطة بتحول اقتصاداتها إلى اقتصادات سوقية. وقد انخفضت حصة تلك البلدان من ٣ر٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٨ر١ في المائة في عام ١٩٩١. وفي عام ١٩٩٢، انخفضت حصة تلك البلدان من جديد وأصبحت ٦ر٠ في المائة فقط من إجمالي صادرات منطقة الإسكوا، قبل أن تزيد في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ إلى ٧ر٠ في المائة. أما حصة الصين، على الرغم من أنها ظلّت ضئيلة، فإنها بلغت خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ ثلاثة أضعاف ما كانت عليه، إذ زادت من ٢ر٠ في المائة إلى ٧ر٠ في المائة، وظل المستوى عند هذه النسبة في عام ١٩٩٤.

وعلى المستوى الأكثر تفصيلاً، زادت حصة الاتحاد الأوروبي في صادرات منطقة الإسكوا من نسبة متوسطة قدرها ١٦ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ إلى ٧ر١٦ في المائة في الفترة ١٩٩٢- ١٩٩٣ قبل أن تنخفض إلى ٦ر١٣ في المائة في عام ١٩٩٤ وذلك أساساً نتيجة للجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتقليل اعتمادها على النفط المستورد من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. غير أن نصيب الولايات المتحدة قد انخفض دون توقف من نسبة ٢ر١٣ في المائة خلال حرب الخليج في عام ١٩٩٠، وهي أعلى نسبة وصل إليها، إلى ١ر١٠ في المائة فقط في عام ١٩٩٤، وهي أقل نسبة وصل إليها منذ عام ١٩٨٨، مقارنة بنسبة ٧ر١٠ في المائة في عام ١٩٩٣. واليابان، وهي عادة أكبر مستورد من منطقة الإسكوا (للنفط أساساً) من بين البلدان المتقدمة النمو، انخفضت حصتها أيضاً إلى نسبة ٨ر١٩ في المائة في عام ١٩٩٤ بعد أن كانت النسبة ٤ر٢٠ في المائة في عام ١٩٩٣ وذلك نتيجة للركود الاقتصادي الذي شهدته اليابان.

---

(٥٢) البيانات الواردة في هذا الفرع مستمدة من احصاءات أوردها صندوق النقد الدولي في نشرته: Direction of Trade Statistics Yearbook for 1993 and 1994. وقد تكون تلك البيانات مختلفة في بعض النواحي الهامة عن البيانات المستخدمة في فروع أخرى والمستمدة من مصادر وطنية ودولية. وإضافة الى هذا فإن البيانات المتعلقة بعام ١٩٩٤ هي بيانات جزئية وأولية.

الجدول ٢٥- نسب الصادرات إلى الواردات في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٢
(من حيث الواردات الجارية وواردات عام ١٩٨٩)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
منطقة الإسكوا				
الواردات الجارية[أ]	١ر٤٥	١ر٢١	١ر١١	١ر٠٨
واردات عام ١٩٩٠[ب]	١ر٤٥	١ر٣٨	١ر٥٣	١ر٥٠
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية				
الواردات الجارية[أ]	١ر٨٤	١ر٤٦	١ر٣٤	١ر٢٩
واردات عام ١٩٩٠[ب]	١ر٨٤	١ر٧٤	١ر٩٦	١ر٩٤
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا				
الواردات الجارية[أ]	٠ر٤٨	٠ر٤٦	٠ر٣٨	٠ر٣٦
واردات عام ١٩٩٠[ب]	٠ر٤٨	٠ر٤٨	٠ر٤٥	٠ر٣٩

المصدر: أنظر الجدول ٢٤.

(أ) نسبة الصادرات الجارية إلى الواردات الجارية؛
(ب) نسبة الصادرات الجارية إلى مستوى واردات عام ١٩٩٠.

وفيما بين البلدان النامية فإن الازدهار الاقتصادي الذي شهدته آسيا (باستثناء منطقة الإسكوا) وزيادة الاعتماد على نفط بلدان التعاون لدول الخليج العربية قد ساعد في زيادة حصة آسيا في صادرات منطقة الإسكوا من نسبة ١٨ في المائة في عام ١٩٩٠ الى نسبة ١ر٢٢ في المائة في عام ١٩٩٣ وإلى نسبة ٦ر٢٣ في المائة في عام ١٩٩٤. وحصص المجموعات الأخرى للبلدان النامية هي بصفة عامة ضئيلة للغاية وظلت ثابتة أو أنها قد انخفضت. وعلى سبيل المثال فإن صادرات منطقة الإسكوا الى أمريكا اللاتينية، انخفضت بشكل مستمر منذ أوائل الثمانينيات بعد أن كانت قد زادت في النصف الأول من الثمانينيات، وذلك بسبب أزمة الدين وبدء المشكلات الاقتصادية والمالية التي تعاني منها أمريكا اللاتينية. وخلال السنوات الخمس الماضية، انخفضت حصة أمريكا اللاتينية في إجمالي صادرات منطقة الإسكوا من ٢ر٢ في المائة في عام ١٩٩٠ الى ١ر٧ في المائة في الفترة ١٩٩١-١٩٩٣، وإلى ١ر٦ في المائة في عام ١٩٩٤. وحصة الصادرات الموجّهة الى افريقيا (باستثناء شمال افريقيا) في إجمالي صادرات منطقة الإسكوا زادت من ١ر٢ في المائة في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ إلى ١ر٦ في المائة في عام ١٩٩٤، مقارنة بنسبة متوسطة قدرها ١ر٤ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١. وأخيرا فإن حصة شمال افريقيا (باستثناء مصر) انخفضت من ٠ر٩ في المائة في عام ١٩٩٣ الى ٠ر٧ في المائة في عام ١٩٩٤.

وفيما يتعلق بالمنشأ الجغرافي للواردات فإن البلدان ذات اقتصادات السوق المتقدمة النمو ظلت هي المورد الرئيسي لمنطقة الإسكوا. وعلى الرغم من أن البيانات غير الكاملة المتعلقة بعام ١٩٩٤

تشير الى أن حصة تلك البلدان قد انخفضت إلى ٦ر٥٥ في المائة، مقارنة بنسبة ٦١ في المائة تقريبا في عام ١٩٩٣، فإنه من الممكن أن تكون الأرقام الكاملة والمنقّحة أقل من ذلك نظرا لانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وحصة البلدان النامية (باستثناء البلدان الأعضاء في الإسكوا) واصلت اتجاهها التصاعدي الذي بدأ في عام ١٩٩٠ وبلغت ٧ر١٨ في المائة في عام ١٩٩٤ بعد أن كانت ١ر١٨ في المائة في عام ١٩٩٣. ومقابل هذا فإن حصة الواردات البينية أخذت في الانخفاض منذ حرب الخليج التي نشبت في عام ١٩٩١ وانخفضت إلى ٦ر٨ في المائة في عام ١٩٩٤ بعد أن كان ٧ر٢ في المائة في عام ١٩٩٣. ويبدو أن البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا السابقة أصبحت في طريقها الى استعادة حصتها السابقة في واردات منطقة الإسكوا. ونظرا للصعوبات المرتبطة بعملية التحول فإن حصة تلك البلدان قد انخفضت من ٣ر٨ في المائة في عام ١٩٨٨ إلى ٩ر٢ في المائة في عام ١٩٩٠ والى ٦ر١ في المائة فقط في عام ١٩٩٣ وذلك قبل أن تزيد الى ٢ في المائة في عام ١٩٩٤. أما الصين، التي تزيد أهميتها كمورد لمنطقة الإسكوا عن أهميتها كمنفذ للتصدير، فإن حصتها قد زادت من ١ر٢ في المائة في عام ١٩٩٠ الى ٧ر٢ في المائة في عام ١٩٩٢، ولكنها انخفضت الى ١ر٢ في المائة في عام ١٩٩٣ وارتفعت من جديد إلى ٣ر٢ في المائة في عام ١٩٩٤.

وعلى المستوى الأكثر تفصيلاً، ظل الاتحاد الأوروبي هو المورِّد الرئيسي للمنطقة وذلك بحصة في واردات منطقة الإسكوا نسبتها ١ر٣٣ في المائة في عام ١٩٩٤، مقارنة بنسبة ٣ر٣٤ في المائة في عام ١٩٩٣ وبنسبة متوسطة قدرها ٣٣ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢. أما حصة الولايات المتحدة فإنها زادت في أعقاب حرب الخليج من ٩ر١٢ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢ر١٥ في المائة في عام ١٩٩١ وإلى ٥ر١٥ في المائة في عام ١٩٩٣. غير أن الأرقام الأوليّة لعام ١٩٩٤ تشير الى انخفاض حصة الولايات المتحدة الى ٥ر١٣ في المائة، وهو انخفاض يمكن تفسيره بتباطؤ الأنشطة الاقتصادية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية واستكمال أنشطة التعمير في الكويت. وحصة اليابان انخفضت أيضا من ١ر١١ في المائة في عام ١٩٩٣ الى ٩ر٨ في المائة في عام ١٩٩٤، مقارنة بنسبة متوسطة قدرها ٣ر١١ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢. وفيما يتعلق بالبلدان النامية الأخرى فإن آسيا (باستثناء منطقة الإسكوا) واصلت تعزيز حصتها في إجمالي واردات منطقة الإسكوا وزادت تلك الحصة من ٣ر١١ في المائة في عام ١٩٩٠ الى ٨ر١٥ في المائة في عام ١٩٩٣ والى ٣ر١٦ في المائة في عام ١٩٩٤. وحصص أمريكا اللاتينية وافريقيا (باستثناء شمال افريقيا) وشمال افريقيا (باستثناء مصر) ظلت ضئيلة مع حدوث تغيرات ضئيلة في مستوياتها من سنة الى أخرى. وقد زادت حصة أمريكا اللاتينية من ٦ر١ في المائة في عام ١٩٩٣ الى ٧ر١ في المائة، مقارنة بحصة نسبتها ٥ر١ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢. والنسبة المئوية لمساهمة افريقيا في صادرات المنطقة انخفضت من ٨ر٠ في المائة في عام ١٩٩٠ الى نسبة متوسطة قدرها ٥ر٠ في المائة خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٣ قبل أن تزيد الى ٦ر٠ في المائة في عام ١٩٩٤. وأخيرا فإن حصة شمال افريقيا (باستثناء مصر) قد انخفضت من نسبة متوسطة قدرها ٣ر٠ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ الى ٢ر٠ في المائة في عام ١٩٩٤.

٢- التجارة البينية

يبدو أن حصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات قد عادت الى المستوى الذي كانت عليه قبل حرب الخليج. فبعد أن انخفضت تلك الحصة الى ٧ر٨ في المائة في عام ١٩٩٢، بعد أن كانت ٧ر١٠ في المائة في عام ١٩٩٠، زادت إلى ٩ر٨ في المائة في عام ١٩٩٣ وإلى ٢ر١٠ في المائة في عام

١٩٩٤ (الجدول ٢٧). وعلى مستوى مجموعتي بلدان الإسكوا فإن الصادرات البينية بالنسبة لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية أقل أهمية منها بالنسبة للبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً؛ إذ أن ما تستوعبه منطقة الإسكوا من صادرات المجموعة الأولى أقل مما تستوعبه من صادرات المجموعة الثانية. ونسبة حصة الصادرات البينية في إجمالي صادرات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية انخفضت من ١٠ في المائة في عام ١٩٩٠ الى ٥ر٧ في المائة في عام ١٩٩٢، وهو أدنى مستوى وصلت اليه منذ أزمة الخليج التي نشبت في عام ١٩٩٠. غير أن تلك النسبة قد زادت في السنتين التاليتين إلى ٨ في المائة في عام ١٩٩٣ و ٣ر٩ في المائة في عام ١٩٩٤. والتحسّن الذي تحقق في عام ١٩٩٣ شاركت فيه جميع بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية باستثناء البحرين والكويت. وفي عام ١٩٩٤، تشير البيانات، على الرغم من أنها لاتزال أوليّة وغير كاملة، إلى أن البلدان الأعضاء قد ساهمت جميعها في تلك الزيادة، باستثناء عُمان والكويت. ونصيب الكويت لايزال ضئيلا، في حين أن مساهمة عُمان قد انخفضت انخفاضا طفيفا من ٤ر٣٥ في المائة في عام ١٩٩٣ الى ٥ر٣٤ في المائة في عام ١٩٩٤.

وفي حين أن حصة الصادرات البينية في إجمالي صادرات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد وصلت الى أدنى مستوى لها في عام ١٩٩٢ فإنها سجّلت أعلى مستوى لها في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، بنسبة ٣ر٢٢ في المائة، وذلك على الرغم من أن الأردن قد فقد منافذه الرئيسية للتصدير وهي العراق وبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. غير أن النسبة المئوية لحصة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في الصادرات البينية قد انخفضت في عام ١٩٩٣ إلى ٨ر١٧ في المائة، وانخفضت أيضا في عام ١٩٩٤ إلى ٣ر١٧ في المائة. وقد عُزي هذا الانخفاض أساسا الى انخفاض حصة التجارة البينية للبنان من ٨ر٥٤ في المائة في عام ١٩٩٣ الى ٨ر٥١ في المائة في عام ١٩٩٤، في حين زادت حصص البلدان الأعضاء الأخرى (باستثناء العراق واليمن بسبب نقص البيانات). ومن بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، يحظى كل من الأردن ولبنان، عادة، بأكبر حصة للصادرات البينية في إجمالي الصادرات، تليهما الجمهورية العربية السورية (بين ١٦ في المائة و ٢٣ في المائة)، في حين أن حصة مصر هي أقل الحصص وتتراوح بين ٦ في المائة و ١٣ في المائة.

وحصة الواردات البينية في إجمالي واردات منطقة الإسكوا (باستثناء عُمان والكويت بسبب نقص البيانات) واصلت انخفاضها وأصبحت نسبتها ٢ر٧ في المائة في عام ١٩٩٣ و ٨ر٦ في المائة في عام ١٩٩٤ بعد أن كانت ١ر١٠ في المائة في عام ١٩٩٠. وانخفاض الحصة في عام ١٩٩٣ كان راجعا بالكامل إلى انخفاض حصة بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ١ر٨ في المائة إلى ٥ر٧ في المائة وذلك على الرغم من أن حصة البلدان ذات الإقتصادات الأكثر تنوعاً قد زادت من ٤ر٤ في المائة إلى ٢ر٥ في المائة. وفيما بين بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تتوفر عنها بيانات ذكرت البحرين والمملكة العربية السعودية وحدهما أن النسبة المئوية لحصة وارداتهما في إجمالي الواردات قد زادتا زيادة طفيفة؛ إذ زادت حصة البحرين من ٩ر٤٤ في المائة إلى ٢ر٤٦ في المائة، في حين زادت حصة المملكة العربية السعودية من ٢ر٣ في المائة إلى ٨ر٣ في المائة. ومقابل هذا فإن الإمارات العربية المتحدة وقطر قد ذكرتا أن حصّتيْهما قد انخفضتا من نسبة ٦ر٤ في المائة إلى نسبة ٥ر٥ في المائة للإمارات العربية المتحدة ومن نسبة ٩ر١٢ في المائة إلى نسبة ٣ر١٢ في المائة لقطر.

ومستوى التجارة البينية، الذي يقل كثيراً عن المستويات المطلوبة، لا يزال يتسّم بوجود تركز شديد للتجارة مع عدد قليل من الشركاء. وفي عام ١٩٩٠، كانت الحصة التراكمية المتوسطة المرجحة لأكبر ثلاثة شركاء في التجارة البينية في المنطقة (باستثناء العراق واليمن لنقص البيانات) تعادل

٨ر ٨١ في المائة من إجمالي الصادرات البينية. وكانت تلك النسبة موزّعة على أساس ٧ر٥٣ في المائة مع الشريك الأول و ٣ر١٨ في المائة مع الشريك الثاني و ٩ر٨ في المائة مع الشريك الثالث. وفي عام ١٩٩٣، لم يزد المتوسط المرجح للمنطقة فحسب من ٧ر٨٩ في المائة، بل أن حصة الشريك الأول قد زادت من ٧ر٥٣ في المائة إلى ٢ر٦٧ في المائة، بما يشير إلى أن تركّز الصادرات البينية قد زاد (الجدول ٢٨). وعلى مستوى البلدان، كانت الحصة التراكمية لكل من البحرين والجمهورية العربية السورية وعُمان وقطر في عام ١٩٩٠ أكبر من المتوسط المرجح للمنطقة. وفي عام ١٩٩٣، زادت درجة التركّز في خمسة بلدان مقارنة بعام ١٩٩٠؛ إلا أنه بالنظر إلى زيادة المتوسط المرجّح للحصص التراكمية للمنطقة ذُكِر بَلَدان فقط - هما البحرين وعُمان - أن حصتيهما التراكميتين قد زادتا عن المتوسط المرجّح للمنطقة. وفي عام ١٩٩٣، ظلت المملكة العربية السعودية المنفذ الأول للصادرات البينية لكل من البحرين ولبنان ومصر؛ بل أنها حلت محل العراق باعتبارها المنفذ الأول للصادرات البينية للأردن. وقد ظلت الإمارات العربية المتحدة سوق التصدير الأول لكل من عُمان وقطر؛ في حين ظلت البحرين سوق التصدير الأول للمملكة العربية السعودية، وظلت عُمان سوق التصدير الأول للإمارات العربية المتحدة.

ويمكن ملاحظة أن الصورة مماثلة بالنسبة للواردات البينية. ففي عام ١٩٩٠، بلغ المتوسط المرجّح للحصة التراكمية للمنطقة نسبة ٤ر٨١ في المائة (٢ر٦٣ في المائة للشريك الأول و ٧ر١٠ في المائة للشريك الثاني و ٥ر٧ في المائة للشريك الثالث) (الجدول ٢٩). وفي عام ١٩٩٣، زاد المتوسط المرجّح إلى ١ر٨٧ في المائة، كما زادت حصة الشريكين الأول والثاني إلى ٤ر٦٩ في المائة و ١ر١١ في المائة، على التوالي، في حين انخفض نصيب الشريك الثالث إلى ٧ر٦ في المائة. وفي عام ١٩٩٠، كانت الحصص التراكمية لستة بلدان - هي الأردن والبحرين والجمهورية العربية السورية وعُمان وقطر ولبنان - أكبر من المتوسط المرجّح للمنطقة، وكانت أقل حصة تراكمية (١ر٦٦ في المائة) للكويت. غير أنه في عام ١٩٩٣ لم تزد الحصة التراكمية عن المتوسط المرجّح للمنطقة إلا في البحرين وعُمان والكويت ولبنان. وقد زادت درجة التركّز مع الشريك الأول في الواردات البينية في كل من الإمارات العربية المتحدة وعمان والكويت ولبنان ومصر.

جيم- تطورات ميزان المدفوعات

إن المعلومات الجزئية المتوفرة عن الحساب الجاري للمنطقة في عام ١٩٩٣ (باستثناء الإمارات العربية المتحدة والبحرين والعراق وقطر ولبنان واليمن بسبب نقص البيانات) تبيِّن أنه قد تحقّق تحسن كبير آخر. فقد انخفض العجز في الحساب الجاري، الذي بلغ ٨ر٣٧ بليون دولار في عام ١٩٩١، بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً في عام ١٩٩٢ إلى ٦ر١٩ بليون دولار، وواصل انخفاضه في عام ١٩٩٣ ليصبح ٧ر٧ بليون دولار (الجدول ٣٠). والتحسّن الذي تحقق نتج عن التحول الكبير في ميزان التجارة والخدمات من عجز مقداره ٢ر١١ بليون دولار في عام ١٩٩٢ إلى فائض قيمته ٦ر٢ بليون دولار في عام ١٩٩٣، وهو ما عوّض الزيادة في العجز في صافي التحويلات بلا مقابل من ٣ر٨ بليون دولار إلى ٣ر١٠ بليون دولار. ونتج تحسُّن ميزان السلع والخدمات عن زيادة كبيرة في فائض الميزان التجاري، من ٧ر٧ بليون دولار إلى ٨ر١٥ بليون دولار، وانخفاض كبير في عجز التجارة في الخدمات، من ٩ر١٨ بليون دولار إلى ٢ر١٣ بليون دولار. وجرت تغطية العجز في الحساب الجاري بالكامل بتدفق صافٍ لرأس المال قيمته ٧ر١١ بليون دولار، مقارنة بتدفق قيمته ٥ر٢٩ بليون دولار في عام ١٩٩٢. والقيد السلبي والكبير تحت بند "خطأ وسهو" بقيمة ٣ر٥ بليون دولار زاد عمّا تبقى من تدفق رأس المال؛ وبالتالي فإن الرصيد العام كان عجزاً قيمته ٣ر١ بليون دولار مقارنة بفائض قيمته ١ر٠ بليون دولار

في عام ١٩٩٢. غير أنه نتيجة لتوفر "تمويل استثنائي" قدره ٨ر٢ بليون دولار فإن عجز الرصيد العام قد جرت تغطيته وزيدت الاحتياطيات بمقدار ٥ر١ بليون دولار، أي بنصف الزيادة التي أُبلغ عنها في عام ١٩٩٢ والتي بلغت ٣ بلايين دولار.

واتجاهات موازين المدفوعات في منطقة الإسكوا تحددها عادة تطورات موازين المدفوعات لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك بالنظر الى حجم تعاملاتها الخارجية. وزيادة الفائض التجاري لتلك البلدان من ٨ر١٤ بليون دولار في عام ١٩٩٢ إلى ٧ر٢٤ بليون دولار في عام ١٩٩٣ حجبت الزيادة في العجز التجاري للبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا من ١ر٧ بليون دولار الى ٩ر٨ بليون دولار. وعجز الخدمات لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية انخفض من ١٩ بليون دولار في عام ١٩٩٢ الى ٣ر١٤ بليون دولار في عام ١٩٩٣؛ في حين عززت البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا فائضها الذي زاد من ١ر٠ بليون دولار الى ١ر١ بليون دولار. وعجز التحويلات بلا مقابل لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي انخفض بنسبة ٥٠ في المائة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، زاد من جديد الى ٣ر١٩ بليون دولار في عام ١٩٩٣، في حين حققت البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا فائضاً قدره ٩ بلايين دولار في عام ١٩٩٣ - وهو فائض يعادل تقريبا فائض السنة السابقة. وقد انخفض عجز الحساب الجاري لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ٧ر٢١ بليون دولار الى ٩ر٨ بليون دولار من عام ١٩٩٢ الى عام ١٩٩٣، كما انخفض الفائض للبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا من ١ر٢ بليون دولار الى ٢ر١ بليون دولار خلال الفترة نفسها. وفيما بين بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية كانت الكويت والمملكة العربية السعودية هما البلدان الوحيدان اللذان ساهما في تحقيق ذلك الخفض؛ إذ تحول الحساب الجاري للكويت من عجز مقداره ٩ر٠ بليون دولار الى فائض مقداره ٤ر٦ بليون دولار مع عودة التعاملات الخارجية الى طبيعتها بعد انتهاء حرب الخليج، في حين نجحت المملكة العربية السعودية في تقليل العجز في حسابها الجاري بمقدار ٢ر٥ بليون دولار وذلك نتيجة لتحسُّن ميزانها التجاري بحوالي ٦ بلايين دولار. والاقتراض من الأسواق المالية الدولية وتحويل الأصول الى سيولة نقدية لدفع تكاليف حرب الخليج انخفضا بدرجة كبيرة في عام ١٩٩٣؛ وبالتالي فإن التدفق الرأسمالي الصافي من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية انخفض من ٥ر٣١ بليون دولار في عام ١٩٩١ إلى ٧ر٢٨ بليون دولار في عام ١٩٩٢، وإلى ٦ر١٢ بليون دولار فقط في عام ١٩٩٣؛ في حين ذكرت البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا أن التدفقات الرأسمالية الصافية الخارجة منها بلغت ٩ر٠ بليون دولار في عام ١٩٩٣ وذلك مقارنة بتدفقات صافية داخلة إليها مقدارها ٨ر٠ بليون دولار في عام ١٩٩٢. وللسنة الرابعة على التوالي، ذكرت مصر أن التمويل الاستثنائي قد توفّر بقدر كبير وذلك بسبب المعونات والمِنَح التي حصلت عليها من الخارج خلال السنتين الأوليين وبسبب إعادة جدولة ديون قيمتها ٩ر٢ بليون دولار و ٨ر٢ بليون دولار في عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٣ على الترتيب. وأخيرا فإن البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا هي وحدها التي حققت زيادة في احتياطياتها - بمقدار ٥ر٢ بليون دولار مقارنة بزيادة مقدارها ٧ر٦ بليون دولار في عام ١٩٩٢ - في حين نجحت بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تقليل انخفاض احتياطياتها بسداد العجز في الرصيد العام من ٢ر٨ بليون دولار و ٧ر٨ بليون دولار في عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٢، على التوالي، الى بليون دولار في عام ١٩٩٣.

الجدول ٢٦- منطقة الإسكوا: اتجاه التجارة، ١٩٩٠-١٩٩٤
(الحصص كنسب مئوية)

	الصادرات (فوب)					الواردات (سيف)				
	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤(*)	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤(*)
منطقة الإسكوا	**١٠ر٧**	**١٠ر١**	**٨ر٧**	**٨ر٩**	**١٠ر٢**	**١٠ر١**	**٩ر١**	**٨ر٥**	**٧ر٢**	**٦ر٨**
البلدان العامية الأخرى	**٢٢ر٦**	**٢٢ر٣**	**٢٥ر٠**	**٢٥ر٩**	**٢٧ر٥**	**١٣ر٩**	**١٦ر٠**	**١٤ر٧**	**١٨ر١**	**١٨ر٧**
آسيا (باستثناء منطقة الإسكوا)	١٨ر٠	١٨ر٧	٢١ر٣	٢٢ر١	٢٣ر٦	١١ر٣	١٣ر٥	١٢ر٤	١٥ر٨	١٦ر٣
أمريكا اللاتينية	٢ر٢	١ر٧	١ر٧	١ر٧	١ر٦	١ر٥	١ر٥	١ر٥	١ر٦	١ر٧
افريقيا (باستثناء منطقة شمال افريقيا)	١ر٤	١ر٣	١ر٢	١ر٢	١ر٦	٠ر٨	٠ر٦	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٦
شمال افريقيا (باستثناء مصر)	٠ر٩	٠ر٧	٠ر٨	٠ر٩	٠ر٧	٠ر٣	٠ر٤	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٢
البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة الشمو	**٥٠ر٣**	**٥٠ر٧**	**٥٠ر٣**	**٤٧ر٨**	**٤٣ر٥**	**٥٧ر٧**	**٥٨ر٥**	**٥٨ر٧**	**٦٠ر٩**	**٥٥ر٦**
الاتحاد الأوروبي	١٥ر٨	١٦ر١	١٦ر٧	١٦ر٧	١٣ر٦	٣٣ر٥	٣٢ر٢	٣٣ر١	٣٤ر٣	٣٣ر١
الولايات المتحدة الأمريكية	١٣ر٢	١٢ر٣	١١ر٤	١٠ر٧	١٠ر١	١٢ر٩	١٥ر٢	١٤ر٠	١٥ر٥	١٣ر٦
اليابان	٢١ر٣	٢٢ر٣	٢٢ر٢	٢٠ر٤	١٩ر٨	١١ر٣	١١ر١	١١ر٦	١١ر١	٨ر٩
البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا السابقة	**٣ر٣**	**١ر٨**	**٠ر٦**	**٠ر٧**	**٠ر٧**	**٢ر٩**	**٢ر٣**	**٢ر١**	**١ر٦**	**٢ر٠**
أوروبا الشرقية والإتحاد السوفياتي السابق	٣ر٣	١ر٨	٠ر٦	٠ر٧	٠ر٧	٢ر٩	٢ر٣	٢ر١	١ر٦	٢ر٠
الصين	٠ر٢	٠ر٧	٠ر٦	٠ر٨	٠ر٧	٢ر١	١ر٨	٢ر٧	٢ر١	٢ر٣
بقية العالم	١٣ر٠	١٤ر٣	١٤ر٨	١٥ر٨	١٧ر٥	١٣ر٤	١٢ر٣	١٣ر٤	١٠ر١	١٤ر٧
العالم	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر: البيانات جمعتها الأمانة التنفيذية للإسكوا استنادا إلى: Direction of Trade Statistics Yearbook, 1993 and 1994، و International Menetary Fund.

ملاحظة: نظرا للتقريب فإن مجاميع الأرقام قد لا تساوي القيم الإجمالية بالضبط.

(*) بيانات عام ١٩٩٤ تخص الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليو فقط، كما هي واردة في المصادر الدولية.

الجدول ٢٧- حصة التجارة البينية في مجموع التجارة، ١٩٩٠-١٩٩٤
(كنسبة مئوية)

	الصادرات (فوب)					الواردات (سيف)				
	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤(*)	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤(*)
منطقة الإسكوا	**١٠ر٧**	**١٠ر١**	**٨ر٧**	**٨ر٩**	**١٠ر٢**	**١٠ر١**	**١ر٩**	**٨ر٥**	**٧ر٢**	**٦ر٨**
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	**١٠ر٠**	**٩ر٢**	**٧ر٥**	**٨ر٠**	**٩ر٣**	**١١ر١**	**٩ر٨**	**٨ر٦**	**٨ر١**	**٧ر٥**
الإمارات العربية المتحدة	٤ر٢	٤ر٥	٥ر٧	٦ر٠	٦ر٥	٨ر٠	٧ر٩	٧ر٣	٦ر٤	٥ر٥
البحرين	٥ر٨	٣ر٣	٣ر٦	٣ر٤	٣ر٨	٥٣ر٣	٤١ر١	٤١ر٢	٤٤ر٩	٤٦ر٢
المملكة العربية السعودية	٩ر٢	٩ر١	٥ر٧	٦ر٧	٨ر٠	٣ر٨	٣ر٣	٣ر٥	٣ر٢	٣ر٨
عُمـــان	٦١ر٣	٣١ر١	٣٣ر٣	٣٥ر٤	٣٤ر٥	٢٦ر٧	٢٩ر٣	٣١ر٣	٢٦ر٥	..
قطـــر	٦ر٦	٦ر٥	٧ر٠	٨ر٦	٩ر٦	١١ر٩	١٣ر١	١٢ر٧	١٢ر٩	١٢ر٣
الكويت	٦ر٠	٧ر٠	١ر٢	--	--	١٣ر٢	١٥ر٠	١ر٨	٠ر٨	--
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا(**)	**١٨ر٠**	**١٩ر٣**	**٢٢ر٣**	**١٧ر٨**	**١٧ر٣**	**٧ر٤**	**٦ر٦**	**٨ر٠**	**٤ر٤**	**٥ر٢**
الأردن	٤٠ر٣	٧٣ر٥	٣٣ر٦	٢٩ر٤	٣٣ر٢	٢٥ر١	١٢ر٧	٢٠ر٠	٨ر٠	٩ر٩
الجمهورية العربية السورية	١٦ر٢	١٩ر٨	٢٢ر٤	٢٠ر٤	٢٣ر٣	٤ر٩	٤ر٢	٤ر٧	٤ر٥	٤ر٢
لبنـــان	٤٧ر٠	٤٧ر٢	٥٠ر٧	٥٤ر٨	٥١ر٨	١٦ر٤	١٢ر١	١٣ر٣	١١ر٦	١١ر٢
مصـــر	٥ر٧	٦ر٩	١٢ر٦	٨ر٢	٨ر٩	٠ر٥	٢ر٩	٢ر١	١ر٢	١ر٤

المصدر: البيانات جمعتها الأمانة التنفيذية للإسكوا استنادا إلى: Direction of Trade Statistics Yearbook, 1993 and 1994، و International Menetary Fund.

ملاحظة: نظرة للتقريب فإن مجاميع الأرقام لا تساوي القيم الإجمالية بالضبط.
(--) الحصة صفر أو لا تذكر.
(..) الرقم غير متوفر.
(*) الأرقام لا تشمل سوى الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليو كما هي واردة في المصادر الدولية.
(**) باستثناء العراق والجمهورية اليمنية لعدم توفر بيانات.

الجدول ٢٨- منطقة الإسكوا: الحصة التراكمية لأكبر ثلاثة شركاء تجاريين في الصادرات البينية في الفترة بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٣

	١٩٩٠						الحصة التراكمية	١٩٩٣						الحصة التراكمية
	الشريك الأول		الشريك الثاني		الشريك الثالث			الشريك الأول		الشريك الثاني		الشريك الثالث		
الأردن	العراق	٤٨ر١	المملكة العربية السعودية	١٩ر١	الامارات العربية المتحدة	٨ر٦	٧٥ر٨	المملكة العربية السعودية	٤٥ر٧	الامارات العربية المتحدة	١٧ر١	لبنان	٨ر١	٧٠ر٩
الامارات العربية المتحدة	عُمان	٥٦ر٣	المملكة العربية السعودية	١٥ر١	الكويت	٥ر٨	٧٧ر٢	المملكة العربية السعودية	٦٨ر٤	المملكة العربية السعودية	١٥ر٧	قطر	٥ر٢	٨٩ر٣
البحرين	المملكة العربية السعودية	٤٩ر١	قطـــر	٣٠ر٩	الامارات العربية المتحدة	١١ر٣	٩١ر٤	المملكة العربية السعودية	٦٢ر٨	الامارات العربية المتحدة	١٥ر١	عُمان	٢١ر٤	٩٠ر٤
المملكة العربية السعودية	البحرين	٤٣ر٠	الامارات العربية المتحدة	١٩ر٧	مصـــر	١٥ر٩	٧٨ر٦	البحرين	٥٥ر٤	الامارات العربية المتحدة	٢٩ر٣	مصر	٣ر٣	٨٧ر٩
الجمهورية العربية السورية	المملكة العربية السعودية	٣٧ر٧	لبنـــان	٣٧ر٢	الامارات العربية المتحدة	٨ر٢	٨٣ر١	لبنـــان	٥٣ر١	المملكة العربية السعودية	٢٢ر٥	الأردن	٩ر٢	٨٤ر٨
عُمـــان	الامارات العربية المتحدة	٧٦ر٠	المملكة العربية السعودية	١٢ر٠	العراق	٣ر٧	٩١ر٧	الامارات العربية المتحدة	٩٤ر٢	البحرين	٢ر٢	المملكة العربية السعودية	١ر٨	٩٨ر٢
قطـــر	الامارات العربية المتحدة	٥٤ر١	المملكة العربية السعودية	٢١ر٨	الكويت	١٣ر٤	٨٩ر٤	الامارات العربية المتحدة	٥٠ر٨	المملكة العربية السعودية	٣٢ر٨	مصر	٤ر٢	٨٧ر٨
الكويت	العراق	٥٠ر٩	المملكة العربية السعودية	١٤ر٣	الأردن	٧ر٤	٧٢ر٦	--	--	--	--	--	--	--
لبنـــان	المملكة العربية السعودية	٣٦ر٩	الامارات العربية المتحدة	٢١ر٨	الكويت	١٥ر٦	٧٤ر٢	المملكة العربية السعودية	٣٥ر٧	الامارات العربية المتحدة	١٩ر٩	الجمهورية العربية السورية	١٨ر٣	٧٣ر٩
مصـــر	المملكة العربية السعودية	٣٩ر٥	العراق	١٥ر٩	الجمهورية اليمنية	٩ر٧	٦٥ر١	المملكة العربية السعودية	٥٨ر٢	الأردن	١٦ر٦	الجمهورية العربية السورية	٩ر٤	٨٤ر٢
المنطقة (المتوسط المرجّح)(*)	٥٣ر٧		١٨ر٣		٩ر٨		٨١ر٨	٦٧ر٢		١٧ر٨		٤ر٧		٨٩ر٧

المصدر: بيانات جمعتها الأمانة التنفيذية للإسكوا استناداً إلى البيانات الواردة في منشوري صندوق النقد الدولي "Direction of Trade Statistics Yearbook 1992" و "Direction of Trade", monthly bulletin, December 1993".

ملاحظة: العلامة (--) تعني أن الحصة صفر أو لا تذكر.

(*) حسب المتوسط المرجّح للمنطقة، لكل أكبر ثلاثة شركاء في الصادرات، على أنه يساوي مجموع صادرات كل بلد إلى ذلك الشريك مقسوماً على مجموع الصادرات البينية للبلدان المذكورة في الجدول.

الجدول ٢٩- منطقة الإسكوا: الحصة التراكمية لأكبر ثلاثة شركاء تجاريين في الواردات البينية في الفترة بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٣

	١٩٩٠						١٩٩٣						الحصة التراكمية
	الشريك الأول		الشريك الثاني		الشريك الثالث		الشريك الأول		الشريك الثاني		الشريك الثالث		
الأردن	العراق	٦٢ر٨	المملكة العربية السعودية	١٨ر٣	الكويت	٦ر٠	المملكة العربية السعودية	٢٥ر٠	مصـر	٢٤ر٦	الجمهورية العربية السورية	٢٠ر٩	٧٠ر٥
الامارات العربية المتحدة	عُمان	٥٦ر٣	المملكة العربية السعودية	١٥ر١	الكويت	٨ر٥	المملكة العربية السعودية	٦٦ر٦	البحرين	١٢ر٠	قطر	٩ر٥	٨٠ر٤
البحرين	المملكة العربية السعودية	٩٥ر٤	الامارات العربية المتحدة	٣ر٠	قطـر	٧ر٠	المملكة العربية السعودية	٩٤ر٥	الامارات العربية المتحدة	٣ر١	الأردن	٧ر٠	٩٨ر٣
المملكة العربية السعودية	البحرين	٤٣ر٠	الامارات العربية المتحدة	١٩ر٧	مصـر	١٥ر٩	مصـر	٢٣ر٥	الامارات العربية المتحدة	٢٢ر٢	البحرين	١٢ر٤	٥٨ر١
الجمهورية العربية السورية	المملكة العربية السعودية	٣٧ر٧	لبنـان	٣٧ر٢	الامارات العربية المتحدة	٨ر٢	لبنـان	٣٣ر٩	مصـر	٢٥ر٠	المملكة العربية السعودية	٢٣ر٤	٨٢ر٣
عُمـان	الامارات العربية المتحدة	٨٥ر٤	المملكة العربية السعودية	٨ر٠	البحرين	٣ر٣	الامارات العربية المتحدة	٨٩ر٤	المملكة العربية السعودية	٦ر٣	البحرين	٢ر٧	٩٨ر٤
قطـر	الامارات العربية المتحدة	٥٤ر٢	المملكة العربية السعودية	٢١ر٨	الكويت	١٣ر٤	الامارات العربية المتحدة	٣٣ر٣	المملكة العربية السعودية	٣٢ر٠	البحرين	١١ر٨	٧٧ر١
الكويت	المملكة العربية السعودية	٤٠ر٣	العراق	١٤ر٠	الامارات العربية المتحدة	١١ر٨	الجمهورية العربية السورية	١٠٠ر٠	--		--		١٠٠ر٠
لبنـان	الجمهورية العربية السورية	٧٠ر٨	الكويت	٩ر٤	المملكة العربية السعودية	٨ر٠	الجمهورية العربية السورية	٧٧ر٥	المملكة العربية السعودية	٧ر١	مصـر	٥ر٥	٩٠ر١
مصـر	المملكة العربية السعودية	٥٨ر٩	لبنان	١١ر٦	الجمهورية العربية السورية	١٠ر١	المملكة العربية السعودية	٦٨ر٠	لبنـان	١١ر٤	قطـر	٦ر٩	٨٦ر٣
المنطقة (المتوسط المرجّح)(*)	٦٣ر٢		١٠ر٧		٧ر٥		٦٩ر٤		١١ر١		٦ر٧		٨٧ر١

المصدر: بيانات جمعتها الأمانة التنفيذية للإسكوا استناداً إلى البيانات الواردة في منشوري صندوق النقد الدولي "Direction of Trade Statistics Yearbook 1992" و "Direction of Trade", monthly bulletin, December 1993".

ملاحظة: العلامة (--) تعني أن الحصة صفر أو لا تذكر.

(*) حسب المتوسط المرجّح للمنطقة، لكل أكبر ثلاثة شركاء في الواردات، على أنه يساوي مجموع واردات كل بلد إلى ذلك الشريك مقسوماً على مجموع الواردات البينية للبلدان المذكورة في الجدول.

الجدول ٣٠- ملخص تدفقات ميزان المدفوعات من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٣(*)
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الميزان التجاري (فوب)	**٣٢ ٩٣٢**	**٢٠ ٣١١**	**٧ ٦٨٨**	**١٥ ٨٢٨**
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٣٨ ٨٨٨	٢٧ ٠٧٤	١٤ ٨١٠	٢٤ ٧٢٩
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا	(٦ ٩٥٦)	(٦ ٧٦٣)	(٧ ١٢٢)	(٨ ٩٠١)
الخدمات (صافية)	**(١٥ ٥١٩)**	**(٣٠ ٩٩٩)**	**(١٨ ٩٢١)**	**(١٣ ٢٢٣)**
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	(١٥ ٧١٣)	(٣٢ ١٣٥)	(١٩ ٠٣٨)	(١٤ ٣٤٦)
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا	١٩٤	١ ١٣٦	١١٧	١ ١٢٣
الرصيد من السلع والخدمات	**١٧ ٤١٣**	**(١٠ ٦٨٨)**	**(١١ ٢٣٣)**	**٢ ٦٠٥**
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٢٤ ١٧٥	(٥ ٠٦١)	(٤ ٢٢٨)	١٠ ٣٨٣
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا	(٦ ٧٦٢)	(٥ ٦٢٧)	(٧ ٠٠٥)	(٧ ٧٧٨)
صافي التحويلات بلا مقابل	**(٩ ٥١٥)**	**(٢٧ ٠٦٤)**	**(٨ ٣٣١)**	**(١٠ ٣٢٤)**
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	(١٧ ٧٩٠)	(٣٥ ٧٠٣)	(١٧ ٤٣٧)	(١٩ ٣٢٦)
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا	٨ ٢٧٥	٨ ٦٣٩	٩ ١٠٦	٩ ٠٠٢
رصيد الحساب الجاري	**٧ ٨٩٨**	**(٣٧ ٧٥٢)**	**(١٩ ٥٦٤)**	**(٧ ٧١٩)**
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٦ ٣٨٥	(٤٠ ٧٦٤)	(٢١ ٦٦٣)	(٨ ٩٤٣)
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا	١ ٥١٣	٣ ٠١٢	٢ ١٠١	١ ٢٢٤
صافي التدفقات الرأسمالية	**(١٢ ١٧٥)**	**٢٨ ٩٠١**	**٢٩ ٤٩٤**	**١١ ٧٤١**
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	(١ ٢٠٣)	٣١ ٥٠٥	٢٨ ٧١٥	١٢ ٦١٢
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا	(١٠ ٩٧٢)	٢ ٦٠٤	٧٧٩	(٨٧١)
الخطأ والسهو	**(٣٩)**	**٢ ١٢٦**	**(٩ ٨١٤)**	**(٥ ٣٥٩)**
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	(٤١٤)	١ ١٠٧	(١٠ ٧٦١)	(٤ ٧١٨)
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا	٣٧٥	١ ٠١٩	٩٤٧	(٦٤١)
الرصيد الإجمالي	**(٤ ٣١٦)**	**(٦ ٧٢٥)**	**١١٩**	**(١ ٣٣٧)**
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٤ ٧٦٨	(٨ ١٥٢)	(٣ ٧٠٨)	(١ ٠٤٧)
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا	(٩ ٠٨٤)	١ ٤٢٧	٣ ٨٢٧	(٢٩٠)
بنود مقابلة وتمويل استثنائي وغيره	**١٢ ٧٨١**	**٤ ٤٨٥**	**٢ ٨٨٩**	**٢ ٧٩١**
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	--	--	--	--
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا	١٢ ٧٨١	٤ ٤٨٥	٢ ٨٨٩	٢ ٧٩١
مجموع التغير في الإحتياطيات	**(٨ ٤٦٤)**	**٢ ٢٤٠**	**(٣ ٠٠٨)**	**(١ ٤٥٤)**
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	(٤ ٧٦٨)	٨ ١٥٢	٣ ٧٠٨	١ ٠٤٧
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا	(٣ ٦٩٦)	(٥ ٩١٢)	(٦ ٧١٦)	(٢ ٥٠١)

المصدر: البيانات جمّعتها الأمانة التنفيذية للإسكوا من مصادر وطنية ودولية.

ملاحظات: العلامة (--) تعني أن الرقم صفر أو لا يذكر.
نظراً للتقريب فإن مجاميع الأرقام قد لا تساوي القيم الإجمالية بالضبط.
الأرقام الواردة بين قوسين هي أرقام سالبة.

(*) باستثناء العراق ولبنان بالنسبة لجميع السنوات وباستثناء الإمارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية بالنسبة لعام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٣ وذلك نظراً لعدم توفر البيانات.

دال- الاحتياطات الدولية

تبيّن المعلومات الجزئية المتعلقة بعام ١٩٩٤ أن الاحتياطيات الدولية لمنطقة الإسكوا (باستثناء الجمهورية العربية السورية والعراق والجمهورية اليمنية بسبب نقص البيانات) قد زادت بمقدار ١ر٢ بليون دولار، من ٤ر٤٢ بليون دولار الى ٥ر٤٤ بليون دولار (الجدول ٣١). وتلك الزيادة، التي تحققت للسنة الرابعة على التوالي، كانت ترجع بكاملها الى الزيادة في احتياطيات الأردن ولبنان ومصر. والاحتياطيات الدولية لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي أخذت في الانخفاض منذ عام ١٩٩١، انخفضت أيضا في عام ١٩٩٤ الى ٨ر٢٠ بليون دولار، مقارنة باحتياطيات قدرها ٣ر٢١ بليون دولار في عام ١٩٩٣.

وقد شهدت بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية جميعها (باستثناء الإمارات العربية المتحدة) انخفاضا في احتياطياتها الدولية. ومع أن البيانات المتاحة المتعلقة بالبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا لا تشمل سوى ثلاثة بلدان فإن إجمالي احتياطيات المجموعة تتزايد منذ عام ١٩٩٠ وبلغت في السنوات الأربع الماضية ثلاثة أضعاف ما كانت عليه، إذ زادت من ٥ر٨ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٩ر١٦ بليون دولار في عام ١٩٩٢ وإلى ٨ر٢٣ بليون دولار في عام ١٩٩٤. وعلى مستوى البلدان فإن احتياطيات مصر قد زادت عن ثلاثة أضعاف ما كانت عليه، في حين أن احتياطيات الأردن ولبنان تكاد تكون قد أصبحت الضعف. ومن بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، كانت الزيادة التي حققها لبنان في عام ١٩٩٤ هي أكبر الزيادات، وزادت احتياطياته الدولية من ٩ر٥ بليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى ٥ر٧ بليون دولار في عام ١٩٩٤، ثم مصر، وزادت احتياطياتها من ٥ر١٣ بليون دولار الى ٤ر١٤ بليون دولار خلال الفترة نفسها.

والزيادة في الاحتياطيات الدولية لمنطقة الإسكوا في عام ١٩٩٣ زادت قدرة المنطقة على الاستيراد وذلك كما تبيّنه الأرقام المتعلقة بنسبة الاحتياطيات الى قيمة الواردات (الجدول ٣٢). وبالنسبة للواردات الجارية فإن النسبة قد زادت من ٢ر٥ شهر الى ٦٤ر٥ شهر في عام ١٩٩٣، ولكنها كانت أقل من المستوى الذي سجّلته في عام ١٩٩١ وهو ٨٥ر٥ شهر. غير أنه مقارنة بواردات عام ١٩٩٠، زادت نسبة التغطية الى ٨٣ر٧ شهر وهي أكبر نسبة منذ عام ١٩٩٠. والزيادة التي ذكرت بالنسبة لمجموعتي البلدان في المنطقة (مجموعة بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا) في عام ١٩٩٣ كانت ترجع بكاملها الى زيادة الاحتياطيات الدولية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا. وبالتالي فإن نسبة التغطية لتلك البلدان من حيث الواردات الجارية قد زادت من ٢٥ر٩ شهر الى ٥٣ر١٢ شهر مقارنة بنسبة ٥٠ر٥ شهر فقط في عام ١٩٩٠. وقد زادت التغطية مقارنة بواردات عام ١٩٩٠ من ٩٢ر١٠ شهر إلى ٦٨ر١٣ شهر. وفي عام ١٩٩٣، سجلت المجموعتان أكبر نسبة تغطية منذ عام ١٩٩٠. وفيما يتعلق ببلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبالنظر الى انخفاض الاحتياطيات الدولية، من ناحية، وزيادة قيمة الواردات، من ناحية أخرى، انخفضت نسبة التغطية للواردات الجارية من ٧٩ر٣ شهر الى ٦٤ر٣ شهر وهو أدنى مستوى تحققه منذ عام ١٩٩٠. ومقارنة بواردات عام ١٩٩٠ انخفضت التغطية من ٥٥ر٥ شهر الى ٤٩ر٥ شهر.

وجدير بالملاحظة أن الزيادات الكبيرة والمتتالية في نسبة الاحتياطيات الى الواردات لا تمثّل دائما مؤشرا جيدا، وخاصة في البلدان النامية، إذ أن انخفاض قيمة الواردات، وخاصة الواردات من السلع الرأسمالية، يمكن أن يضر بالنمو الاقتصادي.

الجدول ٣١- منطقة الإسكوا: الإحتياطيات الدولية(*)

البلـــد	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
منطقة الإسكوا(أ)	**٣٠ ٧٥٧ر٤**	**٣٦ ٣٧٨ر٨**	**٣٨ ٣٤٠ر٥**	**٤٢ ٣٩٧ر٠**	**٤٤ ٥٤٦ر٠**
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	**٢٢ ٢٦٩ر١**	**٢٤ ٩٣٢ر٦**	**٢١ ٤٨٣ر١**	**٢١ ٢٧٥ر٩**	**٢٠ ٧٨٩ر٤**
الإمارات العربية المتحدة	٤ ٧٦٥ر٦	٥ ٥٤٧ر١	٥٨٩٣ر٨	٦ ٢٨٦ر٢	٦ ٨١٨ر٦(ب)
البحرين	١ ٢٤١ر٥	١ ٥٢١ر٢	١٤٠٥ر١	١ ٣٠٨ر٨	١ ١٩٠ر٣(ب)
المملكة العربية السعودية	١١ ٨٩٧ر٠	٩٠٣ ١١ر٠	٦١٥٦ر٠	٧ ٦٤٩ر٠	٧ ٦١٣ر٠
عُمان	١ ٧٤٠ر٧	١ ٧٣١ر٦	٢٠٥١ر٨	٩٧٦ر٤	٩٦٢ر٤(ج)
قطـــر	٦٧٢ر٦	٧٠٩ر٢	٧٢٤ر٨	٧٣٥ر٢	٧٠٤ر٤(د)
الكويت	١ ١٩٥ر٧	٣ ٠٥٢ر٥	١٥٢٥ر٦	٤ ٠٣٢ر٣	٣ ٥٠٠ر٧
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا	**٨ ٤٨٨ر٣**	**١١ ٤٤٦ر٢**	**١٦٨٥٧ر٤**	**٢١ ١٢١ر١**	**٢٣ ٧٥٦ر٦**
الأردن	٩٤٩ر٤	٩٢٩ر٦	٨٦٨ر٦	١ ٧٣٧ر٢	١ ٧٩٣ر٠
لبنان	٢١٣ ٩ر٤	٥٣٥ ٤ر٦	٤٥٦٢ر٨	٨٦٣ ٥ر٩	٧ ٥٤٦ر٦(هـ)
مصـــر	٣ ٣٢٥ر٠	٥ ٩٨١ر٠	٤٢٦١١ر٠	١٣ ٥٢٠ر٠	٧١٤ ١٤ر٠(ب)

المصدر: International Financial Statistics, vol. XLVIII, No. 2, February 1995.

(*) بيانات نهاية الفترة عن الذهب (التقييم الوطني) واحتياطيات العملة الأجنبية الموجودة لدى السلطات المالية، ووضع الاحتياطي لدى الصندوق زائدا حقوق السحب الخاصة/ حيثما انطبق ذلك. غير أن التغييرات السنوية الواردة في هذا الجدول قد تختلف عن تلك الواردة تحت بند "التغير في الاحتياطيات" في بيانات ميزان المدفوعات وذلك بسبب الاختلافات في التغطية وفي توقيت التسجيل.

(أ) باستثناء الجمهورية العربية السورية والعراق والجمهورية اليمنية بسبب نقص البيانات؛
(ب) كانون الثاني/يناير - تشرين الثاني/نوفمبر؛
(ج) كانون الثاني/يناير - تموز/يوليو؛
(د) كانون الثاني/يناير - آب/أغسطس؛
(هـ) كانون الثاني/يناير - تشرين الأول/اكتوبر.

الجدول ٣٢- منطقة الإسكوا: نسبة الإحتياطيات إلى الواردات ١٩٩٠-١٩٩٣(*)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
منطقة الإسكوا				
واردات عام ١٩٩٠(أ)	٥ر٦٨	٦ر٧٢	٧ر٠٨	٧ر٨٣
الواردات الجارية(ب)	٥ر٦٨	٥ر٨٥	٥ر١٢	٥ر٦٤
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية				
واردات عام ١٩٩٠(أ)	٥ر٧٥	٦ر٤٤	٥ر٥٥	٥ر٤٩
الواردات الجارية(ب)	٥ر٧٥	٥ر٤٠	٣ر٧٩	٣ر٦٤
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا				
واردات عام ١٩٩٠(أ)	٥ر٥٠	٧ر٤٢	١٠ر٩٢	١٣ر٦٨
الواردات الجارية(ب)	٥ر٥٠	٧ر١٦	٩ر٢٥	١٢ر٥٣

المصدر: بيانات جمّعتها الأمانة التنفيذية للإسكوا من مصادر وطنية ودولية.
(*) عدد الأشهر التي تغطيها الإحتياطيات المتوفرة.
(أ) تغطية الاحتياطيات لمستوى واردات عام ١٩٩٠؛
(ب) تغطية الاحتياطيات للواردات الجارية.

خامساً - التطورات المالية والنقدية

ألف- التطورات المالية

١- بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية

في عام ١٩٩٤، كانت التطورات المالية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وخاصة في المملكة العربية السعودية والكويت، لاتزال متأثرة بتداعيات أزمة الخليج وحرب الخليج. وانخفاض عائدات النفط، التى تمثل الجزء الأكبر من ايرادات الحكومات، زاد العبء الذي تتحمله ميزانيات هذه البلدان. وكي تموّل بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية العجز في ميزانياتها فإنها، كما حدث في سنوات سابقة، سحبت من احتياطياتها الخارجية و/أو لجأت إلى الإقتراض المحلي والخارجي. ولتخفيض العبء عن التمويل الحكومي في المستقبل، اتخذت بعض بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية تدابير لزيادة الايرادات و خفض الانفاق العام.

وفي البحرين، تشير الأرقام الفعلية لميزانية عام ١٩٩٤ إلى انخفاض الايرادات وانخفاض النفقات، ولكن مع زيادة العجز مقارنة بما هو مخطط لهذه الجوانب. ونتيجة لانخفاض عائدات النفط بنسبة ٢٥ في المائة، انخفض إجمالي الايرادات من ٥٩٧ر٨ مليون دينار بحريني الى ٥٢٦ر٧ مليون دينار بحريني. وقد انخفضت النفقات من ٦٩٢ر٦ مليون دينار بحريني إلى ٦٥٦ر٨ مليون دينار بحريني، أي بمعدل يقل عن معدل انخفاض الايرادات؛ وبالتالي فإن العجز الفعلي الذي ظهر قد زاد وبلغ ١٣٠ر١ مليون دينار بحريني بدلا من ٩٤ر٨ مليون دينار بحريني وهو مبلغ العجز الذي كان متوقعا أصلاً (الجدول ٣٣).

الجدول ٣٣- البحرين: الميزانية، الفترة ١٩٩١-١٩٩٦
(بملايين الدينارات البحرينية)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣		١٩٩٤		١٩٩٥	١٩٩٦
	فعلي	فعلي	فعلي	المقرر في الميزانية	فعلي	المقرر في الميزانية	المقرر في الميزانية	المقرر في الميزانية
الايرادات	٥١١ر٨	٥١٢ر٠	٥٦١ر٥	٥٨٠ر٠	٥٢٦ر٧	٥٩٧ر٨	٥٢٠ر٠	٥٣٠ر٠
العائدات النفطية	٣٠٦ر٣	٢٨٩ر٠	٣٤٧ر٣	٣٧٠ر٠	٢٨٥ر١	٣٨٠ر٠	٢٨٣ر٠	٢٨٥ر٠
العائدات غير النفطية	٢٠٥ر٥	٢٢٣ر٠	٢١٤ر٢	٢١٠ر٠	٢٤١ر٦	٢١٧ر٨	٢٣٧ر٠	٢٤٥ر٠
النفقات	٥٣٤ر٣	٥٨٤ر٠	٦٢٦ر٥	٦٦٦ر٦	٦٥٦ر٨	٦٩٢ر٦	٦٤٢ر٠	٦٤٤ر٠
العجز	٢٢ر٥	٧٢ر٠	٦٥ر٠	٨٦ر٦	١٣٠ر١	٩٤ر٨	١٢٢ر٠	١١٤ر٠

المصدر: البحرين، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ادارة العلاقات الاقتصادية، ١٩٩٥.

سعر الصرف: الدولار الواحد يساوي ٣٧٧ر٠ دينار بحريني؛ والدينار البحريني الواحد يساوي ٦٥٣ر٢ دولار.

واستمرت الحكومة البحرينية في اتباع الممارسة المتمثلة في إصدار ميزانيتها كل سنتين، بافتراض أن ذلك يوفّر بيئة مستقرة للتخطيط الذي يقوم به القطاع الخاص. وميزانيتا عام ١٩٩٥

وعام ١٩٩٦، اللتان صدرتا في أواخر عام ١٩٩٤، لم تشذا عن هذة الممارسة. ويبدو أن الأرقام الفعلية لميزانية عام ١٩٩٤، وليس الأرقام المسقطة، هي التى أملت الاسقاطات المتعلقة بميزانيتي عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٦. وفي العامين، بلغ إجمالي الايرادات ٥٢٠ مليون دينار بحريني و ٥٣٠ مليون دينار بحريني، على الترتيب، مقارنة بمبلغ ٥٢٦ر٧ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٤. وخفض النفقات الى مستوى يقل عما كانت عليه في عام ١٩٩٤، وهو ٦٥٦ر٨ مليون دينار بحريني، كان واضحا في عام ١٩٩٥ وفي عام ١٩٩٦ إذ أنها قد حددت بمبلغ ٦٤٢ مليون دينار بحريني و ٦٤٤ مليون دينار بحريني على الترتيب. وبالتالي فإن العجز المسقط في العامين قد انخفض عن المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٩٤، وهو ١٣٠ مليون دينار بحريني، ليصبح ١٢٢ مليون دينار بحريني و ١١٤ مليون بحريني على الترتيب.

ومن المتوقع أن يتم تمويل العجز في ميزانيتي عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٦، كما حدث في سنوات سابقة، عن طريق إصدار أذون خزانة محلية وسندات حكومية. غير أنه ينبغي أن يكون التعامل مع أرقام الميزانية في البحرين متسما بالحذر إذ أن جزءاً كبيراً من النفقات الجارية يمّول عادة من منح تقدمها بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى، وأساسا المملكة العربية السعودية والكويت.

الإطار٣- الإمارات العربية المتحدة: برنامج الاعاضة (The Offset Programme)

بدأت الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٩٤ اشتراط أن يقوم مقاولو الدفاع الأجانب باستثمار جزء من أموال العقود في الإمارات العربية المتحدة طبقا لشروط "برنامج اعاضة خاص". وتحقيقا لهذا الغرض، أنشأت حكومة الإمارات العربية المتحدة "شركة الاستثمارات الخاصة المحدودة" في الإمارات العربية المتحدة، بحيث يكون من الممكن أن توجّه الشركات الأجنبية استثماراتها من خلال تلك الشركة. وسوف يتولى بنك "تشيس منهاتن" في الولايات المتحدة الأمريكية إدارة تلك الشركة"، كما ستقدم المشورة اليها شركة ذات غرض خاص أنشئت حديثا هي شركة "فيناسا"(FINASA) بحيث تقوم بالعمل كوكيل وحيد لشركة الاستثمارات الخاصة المحدودة وتساعد الشركات الأجنبية في الوفاء باشتراطات المعادلة.

واشتراطات الاعاضة يجري تقييمها على أساس "الناتج" بما يعني أنه من الضروري أن تستثمر الشركات أموالا كافية لتوليد مستوى معين من الدخل. وقبل إنشاء برنامج الاعاضة الخاص كانت الشركات الأجنبية نفسها مسؤولة عن تحديد المشاريع التى تستثمر فيها أموال المعادلة. وطبقا للترتيبات الجديدة فإنه يجوز للشركات، بموافقة من شركة الاستثمارات الخاصة المحدودة، أن تفي بجزء من التزاماتها بإيداع أموال لدى شركة الاستثمارات الخاصة المحدودة التى ستحدد المشاريع وتقدم الأموال نيابة عنها. والأموال المودعة لدى شركة الاستثمارات الخاصة المحدودة سيضمن لها عائد إجمالي أدنى نسبته ٢٥ في المائة على مدى عشر سنوات (بما يعادل نسبة ٢ر٣ في المائة مركّبة على مدى عشر سنوات).

والتزام الاعاضة لا ينطبق إلا على عقود الدفاع التى يحصل المقاول فيها على ما يزيد عن عشرة ملايين دولار في السنة. والاشتراط الاساسي لبرنامج الاعاضة هو أن يولد استثمار الاعاضة الذي تقوم به الشركة، مع مرور الوقت، إيرادا صافيا يعادل ٦٠ في المائة من قيمة عقدها. ويتم تقييم الإيراد بمقارنته بالربح الصافي للمشروع كما هو معلن طبقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. غير أن نسبة ٦٠ في المائة تظل خاضعة لصيغ وأوزان معينة يتم الاتفاق عليها بين الشركات والسلطات المعنية بالاعاضة.

والغرض من برنامج الاعاضة هو استخدام استثمارات الإعاضة في تعزيز اقتصاد البلد وتنويعه. واستثمارات الاعاضة ستوجّه جميعها إلى القطاع الخاص ولن يحصل أي منها على دعم حكومي.

والقرار الذي اتخذته حكومة المملكة العربية السعودية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بزيادة أسعار ورسوم عددٍ من المرافق العامة يشير إلى أن الحكومة مصمّمة على زيادة حصة الايرادات غير النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي. وذلك القرار يجري النظر اليه في سياق تأثيراته على السياسة المالية الطويلة الأجل بقدر ما يؤدي الى إقامة قاعدة للإيرادات المحلية وتحقيق الاستقرار في ايرادات الميزانية وليس على أساس مدى إسهامه المباشر في ميزانية عام ١٩٩٥.

ومع أن ميزانية عام ١٩٩٤ قد أعدّت كميزانيةٍ متوازنة حدّد فيها كل من إجمالي الايرادات وإجمالي النفقات بمبلغ ١٦٠ بليون ريال سعودي فإن الأرقام المنقّحة تبين أن الايرادات قد انخفضت الى ١٢٠ بليون ريال سعودي. وعلى هذا فإنه قد أُبلغ عن عجزٍ مقداره ٤٠ بليون ريال سعودي (الجدول ٣٤).

والأرقام التقديرية لميزانية عام ١٩٩٥ جرى تحديدها في ضوء الأرقام المنقحة لميزانية عام ١٩٩٤. وقد زاد إجمالي الايرادات إلى ١٣٥ بليونٍ ريال سعودي، كما انخفض إجمالي النفقات إلى ١٥٠ بليون ريال سعودي، وبالتالي فإن العجز المقدر قد انخفض الى ١٥ بليون ريال سعودي وهو ما يعادل تقريباً ثلث العجز الفعلي لميزانية عام ١٩٩٤ وحوالي ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، وهي نسبة تعتبر ضمن الحدود المقبولة دولياً.

ومن المتوقع أن تتحقق تقديرات ايرادات الميزانية بافتراض أن السعر المتوسط للنفط سيظل طوال عام ١٩٩٥ عند مستوى ١٤ دولاراً للبرميل وأنه سيكون من الممكن أن يصل حجم الصادرات إلى حوالي ٦ ملايين برميل في اليوم. وعائدات النفط، التى يقدر أنها تمثل حوالي ٧٥ في المائة من اجمالي الايرادات في عام ١٩٩٤، يتوقع لها أن تنخفض الى حوالي ٧٠ في المائة من إجمالي الايرادات في عام ١٩٩٥ إذ أنه من المتوقع أن تزيد عائدات المرافق العامة بنسبة ٥ في المائة بعد زيادة أسعارها ورسومها.

الجدول ٣٤- المملكة العربية السعودية: الميزانية، الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠
(ببلايين الريالات السعودية)

	١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١[أ]	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤		١٩٩٥
	المقرر في الميزانية	فعلي	المقرر في الميزانية	فعلي	المقرر في الميزانية	المقرر في الميزانية	المقرر في الميزانية	المقرر في الميزانية	الميزانية المنقحة	المقرر في الميزانية
الايرادات	١١٦	١١٥	١١٨	١٥٥	١١٨	١٥١	١٦٩	١٦٠	١٢٠	١٣٥
النفقات	١٤١	١٥٠	١٤٣	٢١٠	١٤٣	١٨١	١٩٧	١٦٠	١٦٠	١٥٠
العجز	٢٥	٣٥	٢٥	٥٥	٢٥	٣٠	٢٨	صفر	٤٠	١٥

المصدر: للفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، Review of Developments and Trends in the Monetary an Financial Sectors in the ESCWA region, (E/ESCWA/SED/1994/2). ولسنة ١٩٩٤ (الميزانية المنقحة) وسنة ١٩٩٥، Middle East Economic Survey, 9 January 1995.

ملاحظة: سعر الصرف: الدولار الواحد يساوي ٣ر٧٥ ريال سعودي؛ والريال السعودي الواحد يساوي ٢٧ر٠ دولار.

(أ) لم تصدر ميزانية لعام ١٩٩١. وطبقت ميزانية عام ١٩٩٠ على عام ١٩٩١.

وعادة كان يتم تمويل العجز في ميزانية المملكة العربية السعودية عن طريق الاقتراض المحلي والسحب من الإحتياطيات. غير أنه من أجل تنويع مصادر تمويل العجز جرى في عام ١٩٩٤ إنشاء شركة ذات غرض خاص، هي "الشركة السيادية لسندات الدولار العربية القابلة للتفاوض"، وذلك من أجل إصدار سندات معومة الفائدة من خلال المصارف المحلية في المملكة العربية السعودية. وقد اصدرت في عام ١٩٩٤، على دفعتين سندات معومة الفائدة بقيمة إجمالية قدرها ٥٥٠ مليون دولار؛ وكانت الدفعة الأولى (٢٨٠) مليون دولار في آب/اغسطس والدفعة الثانية (٢٧٠) مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر. وإصدار سندات معومة الفائدة لا يحتاج الى موافقة من الحكومة ولا يؤدي إلى زيادة الدين الخارجي للبلد لأنه يقتصر على المصادر المحلية. وكان من بين المصادر الأخرى لتمويل العجز، وخاصة الدفعات المتأخرة المستحقة للمقاولين والشركات الأخرى، إصدار سندات حكومية متوسطة الأجل بقيمة ٢ر٥ بليون ريال سعودي تقريبا في نهاية آذار/مارس ١٩٩٥، وهو مبلغ يمثل حوالي نصف جميع الدفعات المتأخرة المستحقة على الحكومة.

٢- البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا

كانت ميزانيات عام ١٩٩٤ لغالبية البلدان الداخلة في هذه المجموعة ميزانيات انكماشية من حيث أن معدل الزيادة في النفقات كان أقل من معدل التضخم، أي أن النفقات قد انخفضت بالقيمة الحقيقية. غير أن هذه البلدان واصلت في عام ١٩٩٤ سعيها من أجل التوصل الى طرق بديلة لتمويل العجز في الميزانية، بزيادة ايرادات الميزانية، من خلال تدابير اصلاحية لزيادة الإيرادات، من بينها تحسين طرق جمع الضرائب، أو بتقليل الإنفاق من خلال تقليل الدعم أو مدفوعات خدمة الدين.

وميزانية مصر للسنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥ تتضمن زيادة في الانفاق نسبتها ٨ر٤ في المائة وزيادة في الايرادات نسبتها ١٠ في المائة مقارنة بالمستويات المسقطة للسنة المالية ١٩٩٣/١٩٩٤. وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن تكون الزيادة في الإيرادات أكبر من الزيادة في النفقات فإنه يتوقع أن يكون الانخفاض في العجز طفيفا، من ٨٩٨٣ مليون جنيه مصري في السنة المالية ١٩٩٣/١٩٩٤ إلى ٨٨٤٩ مليون جنيه مصري في السنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥ (الجدول ٣٥).

غير أن التقدير المنقح لميزانية السنة المالية ١٩٩٣/١٩٩٤ يعطي صورة مختلفة. فبالنظر الى أن نسبة الانخفاض في التقدير المنقّح للنفقات، وهي ١٤ في المائة، أكبر من نسبة الانخفاض في التقدير المنقح للإيرادات، وهي ٨ في المائة، مقارنة بالمستويات التقديرية، كان العجز المنقّح أقل من العجز المقدر. وبالتالي فإن العجز المقدر في السنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥ سيكون أكبر من ضعف العجز المنقّح للسنة المالية ١٩٩٣/١٩٩٤. ومع ذلك فإن أرقام ميزانية مصر كانت دائما موضعاً للتنقيح، كما أنه ليس من المتوقع أن تخرج الميزانية التقديرية للسنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥ عن هذا الاتجاة. ونفقات الميزانية كانت موضعا للتنقيحات خلال السنوات الخمس الماضية، وخاصة بالنسبة للنفقات الرأسمالية وذلك نتيجة لعدم تحقق فرص الاستثمار الرأسمالي المخططة.

وميزانية السنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥ ينظر اليها على أنها توفّر مؤشرات لحدوث تحسن كبير في الحالة المالية لمصر في السنوات الأخيرة وذلك بما يتماشى مع توصيات صندوق النقد الدولي كجزء من برنامج الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي الذي اعتمد في أيار/مايو ١٩٩١. والتحسن واضح بصفة خاصة في انخفاض نسبتي عجز الميزانية وإجمالي النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن تنخفض نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الاجمالي من ٦ر٥ في المائة في السنة

المالية ١٩٩٣/١٩٩٤ الى ٤ر٧ في المائة في السنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥ وأن تنخفض نسبة اجمالي النفقات إلى الناتج المحلي الاجمالي من ١٤ في المائة الى ١٢ في المائة.

وأبرز خصائص ميزانية السنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥ هي زيادة نفقات الدفاع والأمن بنسبة ١٥ في المائة تقريبا، وزيادة ما تسميه الحكومة إيرادات "سيادية" بنسبة ٧ر١٤ في المائة تقريبا؛ ويتوقع أن تأتي نسبة ٤٤ في المائة من تلك الإيرادات من حصيلة الضرائب العامة. ومن التطورات الهامة الاخرى أن تمويل العجز من المدخرات المحلية، التى يعتقد أنها ستصل إلى ضعف مستواها المنقح للسنة المالية ١٩٩٣/١٩٩٤، ستظل له أولوية وسيغطي نسبة ٧٣ في المائة من عجز الميزانية. وإضافة إلى هذا فإن الحكومة تُبقي النفقات ثابتة بالقيمة الحقيقة من خلال زيادتها بمعدلٍ يساوي تقريبا معدل التضخم. ولتخفيف الأثر الاجتماعي الناتج عن الخفض التدريجي للدعم كنسبة من النفقات الجارية من ٨ر١١ في المائة في السنة المالية ١٩٩١/١٩٩٢ إلى ١ر٧ في المائة فقط فإنه جرت زيادة أجور ومرتبات القطاع العام عن المستوى الذي كانت عليه في السنة المالية ١٩٩٣/١٩٩٤ بنسبة ٦ر١٦ في المائة بحيث أصبحت تمثل ٢٥ في المائة من النفقات الجارية مقارنة بنسبة ٢٢ في المائة في السنة المالية ١٩٩١/١٩٩٢.

الجدول ٣٥- مصر: ميزانية السنوات المالية ١٩٩٠/١٩٩١ - ١٩٩٤/١٩٩٥
(بملايين الجنيهات المصرية)

	١٩٩٠/١٩٩١	١٩٩١/١٩٩٢	١٩٩٢/١٩٩٣		١٩٩٣/١٩٩٤		١٩٩٤/١٩٩٥
	الفعلي		المقرر في الميزانية	التقدير المنقح	المقرر في الميزانية	التقدير المنقح	المقرر في الميزانية
مجموع النفقات	٤٥ ٥١٠	٤٧ ٥٦٣	٦٢ ٥٣٣	٥٠ ٥٥٣	٦٥ ٣١٣	٥٦ ٣٢٠	٧٠ ٨٢٦
النفقات الجارية ومنها:	٢٩ ٦٧٩	٣٦ ١٩٨	٤٧ ٣٨٩	٤٥ ٧٣٨	٤٦ ٨٦٣	٤٦ ٢٢٦	٥٤ ٦٦٧
المرتبات	٧ ١١٨	٨ ٠٢٩	٩ ٩٨٠	٩ ٦٦٥	١١ ٦٠٠	١١ ١٠٠	١٣ ٥٣١
الدعم	٣ ٩٢٨	٣ ٧٤٢	٤ ٥٦٠	٥ ٢٤٢	٥ ٤١٧	٥ ٨٩٠	٦ ٢٠٦
الإعانات	٥ ٥٦٦	٧ ٢٧٣	٣ ٨٨٠	٤ ٢٣٣	٣ ٦٤١	٣ ٤٤١	٣ ٩٠٢
فوائد الدين العام (المحلي)	٤ ١٧٦	٦ ٣٥٩	١٢ ٨٥٢	٩ ٦٤٠	١١ ٧٠٠	١١ ٨٢٨	١٢ ٩٧١
فوائد الدين العام (الخارجي)	٢ ٨٧٠	٣ ١٥١	٥ ٢٧١	٤ ٢٤٩	٤ ٨٥٠	٤ ٦٦٦	٤ ١٠٠
النفقات الرأسمالية	١٥ ٨٣١	١١ ٣٦٥	١٦ ٧٤٠	٤ ٨١٥	١٨ ٤٥٠	١٠ ٠٩٤	٨ ٨٤٩
مجموع الايرادات:	٢٨ ٥٥٩	٤١ ٤٠٦	٥٣ ٣٨٩	٤٥ ٧٣٨	٥٦ ٣٣٠	٥٢ ٥٠٥	٦١ ٩٧٧
الايرادات الجارية ومنها:	٢٥ ٦٠٨	٣٧ ٨٣٤	٤٧ ٣٨٩	٤٣ ٥٣٤	٤٩ ٢٨٠	٤٩ ٨٠٥	٥٤ ٦٦٧
الايرادات الضريبية	١٥ ٥٠٣	٢٤ ٢٨٦	١٩ ١٤١	٢٧ ٧٠١	٢١ ٠٠٧	٣١ ٣٤٥	٣٢ ٩٥٤
عائدات النفط	٣ ٢٣٦	٣ ٧١٥	٤ ٣٣٠	٤ ١٢٧	٤ ٧٥٣	٤ ٧٥٣	٤ ٤٩٩
ايرادات قناة السويس	١ ٣٦١	٣ ٠١٥	٣ ١١٦	٣ ٠٠٠	٣ ٠٩١	٣ ٠٩١	٣ ١١٢
ايرادات البنك المركزي	١ ٧٩٢	١ ٥٥٦	٤ ٤٤٣	٩٧٠	١ ٢٠٥	٩١٤	١ ٠٧٢
الايرادات الرأسمالية	٢ ٩٥١	٣ ٥٧٢	٦ ٠٠٠	٢ ٢٠٤	٧ ٠٥٠	٢ ٧٠٠	٧ ٣١٠
العجز	١٦ ٩٥١	٦ ١٥٧	٩ ١٤٤	٤ ٨١٥	٨ ٩٨٣	٣ ٨١٥	٨ ٨٤٩
تمويل العجز	٣ ٤٣٩	٤ ٣٧٤	٦ ٥٤٤	٤ ٣١٧	٦ ٤٢٠	٣ ٤٤٩	٦ ٤٣٨
الإقتراض المحلي	١٣ ٥١٢	١ ٧٨٣	٢ ٦٠٠	٤٩٨	٢ ٥٦٣	٣٦٦	٢ ٤١١
الإقتراض الخارجي							

المصدر: للسنتين الماليتين ١٩٩٠/١٩٩١ و١٩٩١/١٩٩٢ (الفعلي) والسنتين الماليتين ١٩٩٢/١٩٩٣ و١٩٩٣/١٩٩٤ (المقرر في الميزانية)، ESCWA Review of Developments and Trends in the Monetary and Financial Sectors in the ESCWA Region (E/ESCWA/SED/1994/2)؛ وبالنسبة للسنتين الماليتين ١٩٩٢/١٩٩٣ و١٩٩٣/١٩٩٤ (التقدير المنقح)، البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الرابع والثلاثون، العدد الأول؛ وبالنسبة للسنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥، Middle East Economic Survey.

ملاحظة: سعر الصرف: الدولار الواحد يساوي ٣ر٣٥٦ جنيه مصري (آب/أغسطس ١٩٩٤)؛ و ٣ر٣٤٥٦ جنيه مصري (حزيران/يونيو ١٩٩٣)؛ و ٣ر٣٢١٦ (حزيران/يونيو ١٩٩٢).

وفي الأردن، من المتوقع أن يصل عجز الميزانية في عام ١٩٩٥ إلى ٥٠ مليون دينار أردني (الجدول ٣٦). وكما كان الحال في السنوات المالية السابقة فإن ميزانية عام ١٩٩٥ تتضمن مساعدة أجنبية و/أو إعادة جدولة، أو اعفاء، لأجزاء كبيرة من الدين الخارجي للبلد. غير أنه تبيّن أن عجز الميزانية في الأردن يكون دائما أكبر من العجز المقدر. فعلى الرغم من أن الميزانية التقديرية لعام ١٩٩٤، كانت متوازنة لم تتحقق إيرادات خارجية مسقطة قيمتها ١٥٧ مليون دينار أردني (معونات ومنح)، كما أن الأرقام الفعلية الأولية تشير الى عجزٍ أكبر مقداره ١٧٧ مليون دينار أردني.

وعجز الميزانية المقدر لعام ١٩٩٥ لايزال موضعا لبعض التحفظات، خاصة وأنه يستند الى الافتراضين التاليين: (أ) سترد معونات ومنح أجنبية قيمتها ١٦٥ مليون دينار أردني للمساهمة في تمويل حساب "تسوية القروض والالتزامات" المقدر بمبلغ يزيد عن ٣٢٠ مليون دينار أردني؛ و (ب) ستعاد جدولة مدفوعات الدين العام الخارجي التى تقدر بمبلغ ١٢٥ مليون دينار أردني تقريباً أو سيتم الاعفاء منها. وبالنظر الى أنه لم يتم التعهد بعد بمبلغ الـ ١٦٥ مليون دينار أردني فإن عجز الميزانية في عام ١٩٩٥ قد يتراوح بين ٥٠ مليون دينار أردني و ٣٤٥ مليون دينار أردني.

وخلال السنوات المالية الثلاث الأخيرة، تمكّن الأردن من تغطية النفقات الجارية بإيرادات محلية، في حين ظلت النفقات الرأسمالية معتمدة بكاملها تقريبا على موارد خارجية، وهي أساسا مساعدات ومنح. غير أنه من المتوقع أن تغطي الايرادات المحلية في عام ١٩٩٥ النفقات الرأسمالية المتوخاة لذلك العام والبالغة ١ر٤٤٣ مليون دينار أردني وذلك على الرغم من أنها تقل عن المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٩٤ بنسبة ٣٣ في المائة. وهذا يعكس، من ناحية، سياسة مالية أردنية جديدة تهدف الى تمويل النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية من الايرادات المحلية، كما أنها تعكس، من ناحية أخرى، نهجا حذراً إزاء مصادر التمويل الخارجية.

باء- الدين الخارجي

يقدّر أن قيمة الدين الخارجي لمنطقة الإسكوا (باستثناء العراق) قد انخفضت من حوالي ١٨٦ بليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى حوالي ١٨٢ بليون دولار في عام ١٩٩٤. ومقارنة بالمناطق النامية الأخرى فإن منطقة الإسكوا تعتبر منطقة مثقلة بالديون من حيث نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين الخارجي الى قيمة الصادرات من السلع والخدمات، وكذلك من حيث نصيب الفرد من الدين. والنسبة الأولى تمثل حوالي ٦٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، في حين تقدّر النسبة الثانية بمبلغ ٨١٤ دولاراً مقارنة بمبلغ ٧٨٠ دولارا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و ٥٤٨ دولاراً في البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. ويقدّر أن الناتج المحلي الإجمالي الكلي وقيمة الصادرات من السلع والخدمات لمنطقة الإسكوا كانت تشكل في عام ١٩٩٤ نسبة ٤ر٥ في المائة و ٩ر٥ في المائة تقريباً، على التوالي، من الناتج المحلي الاجمالي الكلي وقيمة الصادرات من السلع والخدمات للبلدان النامية، في حين كان دينها الخارجي يمثل حوالي ٢ر١١ في المائة من اجمالي الدين.

وكان من المتوقع أن يواصل الدين الخارجي الكلي لمنطقة الإسكوا انخفاضه في عام ١٩٩٤ في ضوء إلغاء جزء كبير من الدين الخارجي، أو إعادة جدولته بالنسبة لعددٍ من البلدان الأعضاء، هي الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر والجمهورية اليمنية. غير أن زيادة الدين الخارجي لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حوالي ٩٥ بليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى مايزيد عن ١١٥ بليون دولار

قد ألغت هذه التوقعات. وإضافةً الى هذا فإن تلك الزيادة قد أدّت الى زيادة مدفوعات خدمة الدين للمنطقة من حوالي ٢٤ بليون دولار في عام ١٩٩٣ الى حوالي ٣٠ بليون دولار في عام ١٩٩٤ إذ أن غالبية ديون بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي ديون تجارية ذات معدلات فائدة مرتفعة نسبياً. وبالتالي فإن نسبة خدمة الدين (نسبة مدفوعات خدمة الدين الى الصادرات من السلع والخدمات) قد زادت من حوالي ٢٣ في المائة الي حوالي ٢٧ في المائة. وقبل أزمة الخليج كان الدين الخارجي لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية لا يذكر تقريباً في الدوائر المالية الدولية وذلك أساسا بسبب ارتفاع مستوى الاحتياطيات الأجنبية لتلك البلدان. غير أن انخفاض الاحتياطيات الأجنبية والحاجة إلى تمويل عجز الميزانية قد أرغم تلك الدول على اللجوء إلى الاقتراض الخارجي سواء من الحكومات مباشرة أو من خلال وكالات القطاع العام (مخاطرة سيادية).

وهيكل مواعيد استحقاق الدين الخارجي لمنطقة الإسكوا يختلف من بلدٍ عضو إلى آخر. وإحدى السمات المميّزة الهامة هي ما إذا كان الدين هو دين لتمويل التجارة أو لتمويل التنمية. والدين الخارجي لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتعلق عموماً بتمويل تجارة القطاع الخاص وهو يتألف أساساً من ديون قصيرة الأجل وديون متوسطة الأجل، في حين أن الدين الخارجي للبلدان الأخرى الأعضاء في الإسكوا يتعلق عموما بتمويل التنمية بديون طويلة الأجل من فئات مختلفة من الدائنين.

الجدول ٣٦- الأردن: ميزانية السنوات ١٩٩٠-١٩٩٥
(بملايين الدنانير الأردنية)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤		١٩٩٥
				الفعلي	المقرر في الميزانية	الفعلي الأولي	المقرر في الميزانية
مجموع النفقات	١ ١٢٠ر١	١ ٢٣٤ر٢	١ ٣٤٨ر٨	١ ٦٤٧ر٧	١ ٤٨٧ر٠	١ ٦٦٩ر١	١ ٦٧٤ر٠
النفقات الجارية ومنها:	٨٤١ر٤	٩٠٤ر٠	٩٢٩ر٥	١ ٠٤٤ر٣	١ ١٢٨ر٤	١ ١١٨ر٥	١ ٢٣٠ر٠
الأجور والمرتبات	١٦٥ر٤	١٨٦ر٥	٢٤٠ر٣	٢٧٤ر٢	٣٣٥ر١	٢٧٨ر٤	--
فوائد الدين العام (المحلي)	٤٥ر٨	٣٩ر٢	٣٢ر٤	٣٠ر٤	٢٩ر٧	٣٦ر٨	--
فوائد الدين العام (الخارجي)	١٢٩ر٥	١٤٠ر١	١٢٣ر٤	٩١ر٦	٨٢ر٢	٨٢ر٢	١٢٥ر٠
الدفاع والأمن	٢٥٤ر٧	٢٦٩ر٧	٢٧٢ر٨	٢٩٩ر٦	٣٤٤ر٥	٣٤٨ر٢	٢٩٦ر٠
نفقات أخرى[أ]	٢٤٦ر٠	٢٦٨ر٥	٢٦٠ر٦	٣٤٨ر٥	٣٣٦ر٩	٣٧٢ر٩	
النفقات الرأسمالية ومنها:	٢٧٨ر٧	٣٣٠ر٣	٤١٩ر٢	٦٠٣ر٤	٦٥٨ر٦	٥٥٠ر٥	٤٤٣ر١
الأراضي والمباني والتعمير	١٣١ر٩	١١٣ر٣	١٣٨ر٩	١٧٩ر٨	١٨٥ر٦	٢٠١ر٧	--
تسوية القروض والإلتزامات	٨٧ر٤	١٣٤ر٧	١٧١ر٠	٣١١ر٢	٣٠٠ر٠	٢٣١ر٩	--
نفقات أخرى[ب]	٥٩ر٤	٨٢ر٣	١٠٩ر٣	١١٢ر٤	١٧٣ر٠	١١٦ر٩	--
مجموع الايرادات	٩٣٨ر١	١ ١١٢ر٠	١ ٣٥٨ر٧	١ ٤٠٦ر٣	١ ٤٨٧ر٠	١ ٤٩٢ر٣	١ ٦٢٤ر٠
الايرادات المحلية ومنها:	٧٤٤ر٠	٨٢٨ر٨	١ ١٦٨ر٩	١ ١٩١ر٥	١ ٣٣٠ر٠	١ ٢٧٠ر٠	--
الايرادات الضريبية	٣٨٣ر٩	٤٠١ر٥	٦٣٩ر٣	٦٤٣ر٤	--	٧٠٦ر٢	--
الايرادات غير الضريبية	٣٦٠ر١	٤٢٧ر٣	٥٢٩ر٦	٥٤٨ر١	--	٥٦٣ر٨	--
الايرادات الخارجية (المعونة والمنح)	١٩٤ر١	٢٨٣ر٢	١٨٩ر٨	٢١٤ر٨	١٥٧ر٠	٢٢٢ر٣	١٦٥ر٠[ب]
العجز	(١٨٢ر٠)	(١٢٢ر٢)	٩ر٩	(٢٤١ر٤)	٠ر٠	(١٧٦ر٨)	(٥٠ر٠)
تمويل العجـز	١٤ر٤	(٧ر١)	(٥١ر٢)	(٤٧ر٧)	--	(١٥ر٥)	--
الاقتراض المحلي	١٢٩ر٧	٢١١ر٤	٢٠٨ر٦	(١٣٣ر٢)	--	(٣٩ر٧)	--
الاقتراض الخارجي							

المصدر: البنك المركزي الأردني "النشرة الاحصائية الشهرية" كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين تعني عجزاً.
(أ) الأرقام تشمل الدعم وتحويلات مختلفة؛
(ب) باستثناء القروض المسددة.

غير أنه في السنوات القليلة الماضية ظهر احساس جديد بالواقعية في معالجة مشكلات الدين الخارجي وذلك مع اتباع استراتيجيات لإدارة الدين تهدف الى تحسين هيكل خدمة الدين في مواجهة تناقص المعروض من الأموال. وقد وضعت برامج للتقشف المالي والإصلاحي الاقتصادي وذلك في محاولة لمعالجة الاختلالات المالية.

١- مصـــر

بلغ مقدار الدين الخارجي لمصر ٣٠ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٤ وذلك بانخفاض نسبته حوالي ٢٢ في المائة عن المستوى الذي بلغه في عام ١٩٩٣ وهو ٤ر٣٨ بليون دولار (الجدول ٣٧). وقد نتج ذلك الانخفاض عن القيام في حزيران/يونيو ١٩٩٤ بإسقاط شريحة نسبتها ٢٠ في المائة في برنامج تخفيف عبء الدين الذي اتفق عليه مع نادي باريس في عام ١٩٩١، وكذلك عن إلغاء ديون مستحقة لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية قيمتها حوالي ٣ بلايين دولار. والانخفاض الكبير في قيمة الدين الخارجي لمصر جعل معالجة خدمة ديونها أكثر سهولة. وفي الواقع فإن مدفوعات خدمة الدين التى بلغت ما يعادل حوالي نصف حصيلة البلد من العملات الأجنبية في نهاية النصف الأول من عام ١٩٩٠ (قبل اندلاع أزمة الخليج بقليل) انخفضت في عام ١٩٩٤ الى ٧ر١ بليون دولار، أي ما يعادل حوالي ١٤ في المائة من حصيلة البلد من العملات الاجنبية في ذلك العام. ويعتبر أن مصر قد سـّوت في عام ١٩٩٤ جميع متأخرات دينها وذلك نتيجة للزيادات المتتالية الكبيرة في احتياطياتها الدولية.

ودين مصر الطويل الأجل، التى بلغ اجماليه ٢٦ بليون دولار في عام ١٩٩٤، ظل يمثل الجزء الأكبر (٨٧ في المائة) من دينها الخارجي، مما خفف عبء سداد الدين في الأجل القصير. والدين القصير الأجل، الذي يتعلق الجزء الأكبر منه بتمويل الواردات، انخفض من ٩ر٤ بليون دولار في عام ١٩٩٣ الى حوالي ٤ بلايين دولار في عام ١٩٩٤ وذلك نتيجة لزيادة توفر فرص الاقتراض بالدولار في السوق المحلي. وكان من المتوقع أن تختتم مصر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ مفاوضات مع صندوق النقد الدولي بشأن الانتهاء من المراجعة الأولى لحقوق السحب الخاصة المقدمة لمصر من مرفق التمويل الموسـّع، التي بلغ مقدارها ٤٠٠ مليون وحدة والتي اتفق عليها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وبالنظر الى أنه لم يتم بعد اختتام المفاوضات بسبب الخلاف مع صندوق النقد الدولي حول سعر صرف الجنيه المصري وعلى السياسات الاقتصادية والمالية المقبلة فإنة ليس من المتوقع أن تصبح مصر مؤهلة في وقت قريب لإلغاء الشريحة الأخيرة من دينها للدائنين الرسميين. والدين الذي سيكون موضعاً للإلغاء يقدر بمبلغ ٤ بلايين دولار، أو ٧ بلايين دولار كمبلغ أساسي وفائدة على مدى فترة الدين.

٢- الأردن

انخفض صافي الدين الخارجي للأردن (الدين الخارجي باستثناء دين القروض المدفوعة) من حوالي ٨ بلايين دولار في عام ١٩٩٣ الى ٦ر٦ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٤ (الجدول ٣٨). وكان انخفاض الدين الخارجي مصحوبا بمعدلات نمو كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي في السنوات ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤ بنسبة ٣ر١١ في المائة و ٨ر٥ في المائة و ٧ر٥ في المائة على الترتيب. وعلى هذا فإن نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي قد انخفضت من ١٥٠ في المائة الى ١١٨ في المائة و ٩٨ في المائة على الترتيب.

الجدول ٣٧- مصر: الدين الخارجي، ١٩٨٨-١٩٩٤
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
اجمالي الدين الخارجي	٥١٠٧٩	٥٠٠٠٣	٤٤٤٤٦	٤٢٤٤٧	٤٠٤٣١	٣٨٤٠٠	٣٠٠٠٠
دين طويل الأجل	٤١٢٠٤	٣٨٦٤٤	٣١٨٥٤	٢٩٨٣٥	٣٦٤٢٥	٣٣٥٠٠	٢٦٠٠٠
دين قصير الأجل	٨٥٢٥	٩٧٠٢	١١١٦٤	١٢٦١٢	٣٨٠٣	٤٩٠٠	٤٠٠٠
ديون أخرى غير محددة	١٩٨٠	١٦٥٦	١٤٢٧	--	--	--	--
مدفوعات خدمة الدين	٤٣٤٥	٤٦٣١	٣٩٣٢	٢٤١٥	٢٥٢٤	٢٨٠٠	١٦٥٠
الأصل	٢٤٩٥	١٧٨٠	١٩٢٦	١٤١٠	١٤٢٧	١٥٠٠	١٠١٠
الفائدة	١٨٥٠	١٥٨٣	١٤٢٨	٨٧١	١٠٤١	١٣٠٠	٦٤٠
دين طويل الأجل	١٤٧٨	١٢٨٣	١١٢٧	٦٥١	٨٧٣	١٠٠٠	٥٠٠
دين قصير الأجل	٣٧٢	٣٠٠	٣٠١	٢٢٠	١٦٨	٣٠٠	١٤٠
نسبة خدمة الدين (نسبة مئوية)	٣٧ر٥	٣٩ر١	٣٠ر٧	١٦ر٧	١٧ر٠	١٨ر٠	١٤ر٠

المصدر: بالنسبة للسنوات ١٩٨٨-١٩٩٣، Review of Developments and Trends in the Monetary and Financial Sectors in the ESCWA Region, 1993، وبالنسبة لسنة ١٩٩٤ فإن الحسابات قد أجرتها الإسكوا استناداً إلى مصادر مختلفة.

وقد بلغت مدفوعات سداد الدين الخارجي (الأصل والفائدة) ما مجموعه حوالي ٥٧٠ مليون دولار في عام ١٩٩٤ مقارنة بمبلغ ٦١٥ مليون دولار في عام ١٩٩٣، مع بقاء مستوى سداد الأصل على ما كان عليه في عام ١٩٩٣. غير أن مدفوعات سداد الفائدة قد انخفضت من ٢١٥ مليون دولار في عام ١٩٩٣ الى ١٧٠ مليون دولار في عام ١٩٩٤. وكان من الممكن أن تكون المبالغ المدفوعة، في الواقع، أكبر من ذلك كثيرا إذا لم يكن الدائنون قد سمحوا للأردن، منذ عام ١٩٩١، بوقف مدفوعات خدمة دينه قصير الأجل وذلك إقراراً منهم بالصعوبات المالية التي يواجهها البلد نتيجة لأزمة الخليج وما أعقبها.

وفي السنتين الأخيرتين، نجح الأردن في إعادة جدولة أجزاء من دينه الخارجي. وفي عام ١٩٩٣، أبرم الأردن مع نادي لندن اتفاقاً على نمط خطة "برادي"، لخفض مدفوعات الدين وخدمة الدين وذلك بشروط تشمل سندات بالقيمة الإسمية وسندات بسعر الخصم وخيارا محدودا لشراء الدين. وفي حزيران/يونيو ١٩٩٤، جرت وفقاً لاتفاق عُقد مع نادي باريس لفترة ٢٠ عاما إعادة جدولة دين ثنائي على الأردن قيمته ٢ر١ بليون دولار ويستحق السداد في الفترة بين ١ آذار/مارس ١٩٩٤ و ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧.

الجدول ٣٨- الأردن: الدين الخارجي، ١٩٨٨-١٩٩٤
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
اجمالي الدين الخارجي	٧٤٥٧	٧٤٤١	٨٣٧١(أ)	٩٠٥٤(أ)	٧٨٠٥(ب)	٧٩٨٦(ب)	٦٥٨١(ب)
دين طويل الأجل	٤٦٥٧	٥٥٥٦	٦٤٧٤	٦٥٩٢	٤٨٠٣	٤٩١٣	..
دين قصير الأجل	١٩٣٢	١٢٦٧	١٣١٦	٢٤٦٢	..	..	..
ديون أخرى غير محددة	٨٨٦	٦١٨	٥٨٢	..	..	..	..
مدفوعات خدمة الدين	٩٨٣	٧٦٦	٧٨٨	٦٣٨	٦٠٠	٦١٥	٥٧٠
الأصل	٦٤٢	٢٩١	٢٣٥	٣١١	٣٨٨	٤٠٠	٤٠٠
الفائدة	٣٤١	٤٧٥	٥٥٣	٣٢٧	٢١٢	٢١٥	١٧٠
دين طويل الأجل	٣١٤	٢٤٤	٣٠٦	٢٧٧	١٧٩	٢٠٥	١٤٥
دين قصير الأجل	٢٧	٢٣١	٢٤٧	٥٠	٣٣	١٠	٢٥
نسبة خدمة الدين (نسبة مئوية)	٢٩ر٢	٢٥ر٤	٢٥ر٦	٢٠ر٩	٢٦ر٩	٢٥ر٢	٢٠ر٢

المصدر: بالنسبة للسنوات ١٩٨٨-١٩٩٣، Review of Developments and Trends in the Monetary and Financial Sectors in the ESCWA Region, 1993، وبالنسبة لسنة ١٩٩٤ فإن الحسابات قد أجرتها الإسكوا استناداً إلى مصادر مختلفة.

ملاحظة: العلامة (..) تعني أن الرقم غير متوفر.

(أ) دين متفق عليه (دين مستخدم وغير مستخدم)؛
(ب) لا يشمل دين القروض غير المدفوعة.

جيم- التطورات النقدية

كانت التطورات النقدية التي حدثت في بلدان منطقة الإسكوا خلال السنوات القليلة الماضية إما متماشية مع برامج التكيُّف الهيكلي المالي التي أتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، كما في الأردن ومصر، أو ناتجة عن تقييد السيولة، كما في المملكة العربية السعودية والكويت. وكان هناك عامل آخر وهو نظرة البلدان للضرورات الاقتصادية والمالية؛ ومن أمثلة تلك البلدان الامارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وعُمان ولبنان.

١- مصـــــر

من بين النتائج الهامة لمجموعة اجراءات الإصلاح الاقتصادي والتكيُّف الهيكلي التي أتفق عليها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام ١٩٩١ إطلاق الحرية الكاملة لسعر صرف الجنيه المصري وتحقيق استقراره ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام. وفي الواقع، ظل سعر الصرف مستقرا بدرجة ملحوظة بين ٣ر٣٣ جنيه مصري و ٣ر٣٥ جنيه مصري للدولار الواحد وذلك حتى بداية عام

١٩٩٤ عندما بدأ في الزيادة الى مستواه الحالي بين ٣٫٣٦ جنيه مصري و ٣٫٣٨ جنيه مصري للدولار الواحد للبيع وحوالي ٤ جنيهات للشراء. غير أنه كان من الممكن أن يزيد سعر الصرف بهامش تقديري يتراوح بين ١٥ في المائة و ٢٠ في المائة وذلك في ضوء الزيادات المتتالية الكبيرة في الاحتياطيات الدولية لمصر ما لم يتدخل البنك المركزي المصري بانتظام لاستيعاب الزيادة في السيولة الدولارية في نهاية أيام التعامل.

وبالنسبة لمجموعة اجراءات الإصلاح الاقتصادي والتكيُّف الهيكلي فإن تحرير أسعار الفائدة المحلية، الذي أدّى الى ارتفاع مستوياتها إلى ما يتراوح بين نسبة ١٥ في المائة و نسبة ٢٠ في المائة في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، شجّع القطاع الخاص على إعادة الأموال الموجودة في الخارج وذلك لسداد الديون المحلية التي زادت تكلفتها فجأة. وقد ترافق ارتفاع أسعار الفائدة وإصدار أذون خزانة محلية مع انخفاض أسعار الدولار بشكل استثنائي والتزام البنك المركزي بالمحافظة على سعر التبادل بين الدولار والجنيه المصري. ونتيجة لذلك فإن المستثمرين المصريين وحائزي الدولارات باعوا ما لديهم من دولارات واشتروا الجنيهات المصرية، التي كانت لاتزال في عام ١٩٩٤ تحقق فائدة نسبتها ١٣ في المائة وهي نسبة فائدة تتجاوز كثيرا نسبة الفائدة التي يحققها الدولار. وكان البنك المركزي المصري، الذي كانت لديه كميات كبيرة من الأموال نتيجة لإصدار أذون الخزانة، يتدخل بانتظام واشترى دولارات من المصارف المحلية لمنع زيادة قيمة الجنيه. وبالتوازي مع هذا فإن البنك المركزي المصري كان يعمل، خلال السنوات القليلة الماضية، على سحب سيولة العملات المحلية. وأذون الخزانة، التي كانت تُعتبر، أساسا في البداية، طريقة لتمويل عجز الميزانية من مصادر محلية وليس من مصادر أجنبية، استخدمت مؤخرا لمنع التوسع النقدي. ونتيجة لعدم وجود سوق "ناضج" لرأس المال في مصر، يُقدر أن الاقتصادي القومي مُثقل بمبلغ ٢٥ بليون جنيه مصري، الأمر الذي يهدد نجاح الحكومة في خفض معدل التضخم من نسبة تزيد عن ٢٠ في المائة في عام ١٩٩١ الى أقل من ٨ في المائة في عام ١٩٩٤. ولتقليل هذا العبء، وبالتالي أثره السلبي الممكن على الاقتصاد، خطّط البنك المركزي المصري في عام ١٩٩٤ لإنشاء سوق مالي للتعامل المتوسط الأجل والطويل الأجل يكون أكبر من سوق الأوراق المالية وذلك على الرغم من احتفاظ سوق الأوراق المالية بدوره الأساسي. وقد أُعتبرت بعض عناصر قانون السوق المالي لعام ١٩٩٢ ضرورية لإعادة انشاء سوق السندات المحلية. وألغى القانون الحد الأقصى لنسبة الفائدة على السندات، المحدد بنسبة ٧ في المائة وأعفى الفائدة من الضرائب وفق شروط معينة. وعلى سبيل المثال فإنه يجب أن يكون إصدار السندات إصداراً عاماً وأن لا يقل عدد المشتركين فيه عن ١٥٠ مشتركا. وبالاضافة الى هذا فإنه يتعين على الشركة التي تصدر السندات أن تكون قد أصدرت ثلاث ميزانيات سنوية على الأقل وأن لا تتجاوز قيمة السندات التي يتم إصدارها قيمة الأصول الصافية للشركة إلا بإذن من سلطة السوق المالية.

ومن المتوقع أن يعمل البنك المركزي المصري على تشجيع إصدار سندات شركات، إذ أنه قد بدأ في النصف الأخير من عام ١٩٩٤ خفض إصداراته من أذون الخزانة. وبالاضافة الى هذا فإن وزارة المالية في مصر تنظر في إصدار سندات متوسطة الأجل وطويلة الأجل كطريقة أخرى لتمويل عجز الميزانية. والسندات التي يجري النظر في إصدارها ستكون لها خصائص معينة هي: أن تتراوح فترة استحقاقها بين ٥ سنوات و ١٥ سنة؛ وأن تباع بالقيمة الإسمية؛ وأن تكون لها معدلات فائدة ثابتة أو متغيرة؛ وأن تُدرج في بورصة الأوراق المالية في القاهرة؛ وأن تكون موجّهة أساسا نحو المستثمرين المحليين.

٢- الكويت

اعتبارا من ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥، ألغى بنك الكويت المركزي القيود التي تضع حداً أدنى لأسعار الفائدة التي يمكن للمصارف المحلية أن تفرضها على الودائع. وقد ألغى البنك أيضا الضوابط المتعلقة بالرسوم التي يمكن للمصارف أن تتقاضاها نظير الخدمات، مثل التحويلات وحسابات الشيكات.

وأسعار الفائدة في الكويت جرى تحديدها منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ على أساس سعر الخصم الذي يحدده بنك الكويت المركزي والذي يخضع للزيادة والخفض تبعاً لمتطلبات السياسة النقدية المحلية واتجاهات أسعار الفائدة العالمية. والحد الأدنى لسعر الفائدة على الودائع لفترات تزيد عن ٣٠ يوما هو سعر الفائدة على الودائع نفسه. وسعر الفائدة الأدنى على حسابات الادخار لم يُربط بسعر الخصم وحُدد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بنسبة ٣ر٧٥ في المائة. والحد الأدنى لأسعار الفائدة على الودائع لحسابات الادخار طُبِّق للمرة الأولى في أواخر السبعينيات عندما كانت المصارف، نتيجة لزيادة السيولة، تعرض أسعار فائدة منخفضة للغاية وكانت الأموال تودع في الخارج. وبعد ذلك طُبِّق حد أدنى لأسعار الفائدة لأنواع أخرى من الودائع على أمل تحديد منحنى العائد على الأموال الكويتية، غير أن هذا لم يتحقق بسبب انخفاض الطلب على الأموال المستحقة خلال ستة أشهر. وإضافة الى هذا فإن احتمالات تحديد منحنى العائد قد قلّت أيضا بسبب عجز شركة استثمارية كويتية كبيرة مؤخرا عن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بسندات صادرة بالدينار الكويتي. وامتناع بنك الكويت المركزي عن دعم الشركة جعل المقرضين المحتملين يُحجمون عن تقديم الأموال الى المقترضين لأجلٍ متوسط.

والسياسة التي يتبعها بنك الكويت المركزي بشأن أسعار الخصم تؤدي عادة الى المحافظة على وجود فرق معقول بين أسعار الفائدة على دولار الولايات المتحدة وأسعار الفائدة على الدينار الكويتي وذلك من أجل وقف تدفق رأس المال الى خارج البلد. وزيادة أسعار الفائدة للأموال الاتحادية للولايات المتحدة بنسبة ٥ر٠ في المائة لتصبح ٦ في المائة في ١ شباط/فبراير ١٩٩٥ أدى ببنك الكويت المركزي الى زيادة سعر الخصم من ٧ في المائة (منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤) الى ٥ر٧ في المائة في أوائل شباط/فبراير ١٩٩٥ - وهي نسبة تعادل النسبة التي كانت سائدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ (الجدول ٣٩).

وقد عمل بنك الكويت المركزي على إعادة تنشيط سعر الخصم الخاص به كأداة للسياسة النقدية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، غير أن السعر ظل ثابتا حتى نيسان/ابريل ١٩٩٣ عندما انخفض الى ٧ في المائة وتغيّر منذ ذلك الوقت عدة مرات. وكما أشير أعلاه فإن أسعار الفائدة على الودائع التجارية والقروض تُحدد مقابل سعر الخصم. ويُحسب السعر طبقا لمصفوفة جرى إصدارها في نيسان/ابريل ١٩٩٣. وعلى هذا الأساس، من الممكن أن يصل سعر الفائدة الى ٥ر٩ في المائة للقروض التي تصل مدتها الى سنة واحدة، والى ١١ في المائة للقروض التي تزيد مدتها عن سنة واحدة. أما الودائع التي تزيد مدتها عن ٣٠ يوما فإنه يجب ألا يقل سعر الفائدة لها عن ٧ في المائة، ولا يوجد حد أدنى لسعر الفائدة للقروض التي تقل مدتها عن ٣٠ يوماً.

وقد ظل الدينار الكويتي مستقرا بشكل ملحوظ طوال عام ١٩٩٤، وهو عام شهد تذبذبات في أسعار الفائدة في جميع أنحاء العالم. ومنذ بداية عام ١٩٩٣ (قبل خفض سعر الخصم في نيسان/ابريل)، كان أقل سعر للدينار الكويتي هو ٣ر٢٦ دولار؛ في حين سُجل أعلى سعر في عام ١٩٩٤ في تموز/يوليو بمتوسط قدره ٣ر٣٨ دولار. وسعر الدينار الكويتي مرتبط بسلة من أربع عملات يحظى

فيها دولار الولايات المتحدة بأكبر وزن (حوالي ٧٠ في المائة)، في حين يحظى كل من المارك الألماني والجنيه الاسترليني البريطاني والين الياباني بنسبة ١٠ في المائة.

الجدول ٣٩- تطور سعر الخصم في الكويت، من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ إلى شباط/فبراير ١٩٩٥
(نسبة مئوية)

كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨	٧ر٥٠
نيسان/ابريل ١٩٩٣	٧ر٠٠
تموز/يوليو ١٩٩٣	٥ر٧٥
أيلول/سبتمبر ١٩٩٣	٦ر٢٥
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣	٥ر٧٥
آب/أغسطس ١٩٩٤	٦ر٢٥
أيلول/سبتمبر ١٩٩٤	٦ر٥٠
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤	٧ر٠٠
شباط/فبراير ١٩٩٥	٧ر٥٠

المصدر: بنك الكويت المركزي، "النشرة الاحصائية الفصلية، أعداد مختلفة.

(أ) تقارير صحفية.

دال- الأعمال المصرفية

أدّى تشديد الشروط في الأسواق المصرفية في منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٤ الى انخفاض أرباح غالبية المصارف وبطء نمو الميزانية فيها عما كان عليه الحال في عام ١٩٩٣. وقد نتج ذلك في الأساس عن حدوث أزمة سيولة نتيجة لزيادة اقتراض الحكومة من المصارف. وعلى الرغم من أن أسواق المصارف قد تحسّنت قليلا في أواخر عام ١٩٩٤ فإنه ليس من المتوقع أن يكون التحسن كبيرا في عام ١٩٩٥ وذلك لعدد من الأسباب أهمها ما يلي: (أ) استمرار وجود عجز في الميزانية في غالبية البلدان الأعضاء في الإسكوا واستمرار حاجة الحكومات الى الاقتراض من الأسواق المصرفية؛ و(ب) استمرار الحاجة الى مخصصات مقابل الديون المعدومة التي قُدمت خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات؛ و(ج) انخفاض الدخل الذي يولّده تبادل السندات؛ و(د) استمرار الضغط من أجل المحافظة على المعايير الدولية المقبولة للملاءة المالية.

ولمواجهة هذه التطورات فإن بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا قد عمدت إما إلى التخطيط لإعادة هيكلة القطاع المصرفي فيها (مثل الأردن والكويت ولبنان ومصر) أو إلى تعزيز القدرة الاشرافية لبنوكها المركزية وضوابط مراقبة الأنشطة المصرفية (مثل الأردن والامارات العربية المتحدة والكويت ومصر).

وقد لجأت بلدان أخرى (مثل الأردن والكويت ولبنان ومصر) الى استخدام عدد من الأدوات النقدية، مثل أسعار الفائدة والاحتياطيات القانونية وسياسات السوق المفتوح.

غير أن زيادة اقتراض الحكومة من المصارف في العديد من البلدان الأعضاء في الإسكوا قد حجب القروض عن القطاع الخاص، أي قلّل قدرة المصارف على تلبية حاجات القطاع الخاص من القروض.

ونقص السيولة كان، من ناحية، عنصرا هاما في الحد من مشاركة القطاع الخاص في عملية الخصخصة، ويقلل من الناحية الأخرى، الفرص المتاحة أمام المصارف لتنويع مصادر دخلها من خلال عمليات الضمان وتقديم الاستشارات في مجال الخدمات المالية بوضع ترتيبات بيع المؤسسات المملوكة للدولة.

وعلى الرغم من هذه التطورات فإن الأسواق المصرفية في منطقة الإسكوا قد ظهرت بصفة عامة كعنصر أساسي في استراتيجية تحقيق التنمية المتوازنة، وهو عامل هام في تعزيز أنشطة القطاع الخاص، وطريقة لتمويل التنمية الاقتصادية لا تؤدي الى زيادة معدل التضخم.

وكان متوقعا أن يكون عام ١٩٩٤ عاما أفضل بالنسبة لغالبية المصارف في منطقة الإسكوا. ومع ذلك فإن عدم استقرار أسواق السندات في جميع أنحاء العالم، وكذلك عدم استقرار أسواق الأسهم وانخفاض أسعار النفط، شكّلت جميعها تحديات كبيرة بالنسبة للعديد من المصارف في منطقة الإسكوا، وخاصة المصارف التي لها نشاط في الأسواق المالية الدولية. وفي الواقع فإنه مع حدوث انتعاش اقتصادي في الولايات المتحدة وغالبية البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٤ بدأت اسعار الفائدة العالمية في الزيادة؛ الأمر الذي أدّى الى انخفاض أسعار السندات بسرعة كبيرة وتعرض أسواق الأسهم في جميع أنحاء العالم الى الضغوط التي كانت تتعرض لها المؤسسات التي لها نشاط تجاري، ووجود، في أسواق السندات. ومن بين المصارف التي تأثرت بهذه التطورات في منطقة الإسكوا المصارف الخارجية في البحرين وبعض المصارف التجارية الرئيسية في منطقة الإسكوا، وخاصة تلك التي وضعت قدرا كبيرا من الأموال في أسواق السندات الدولية. وقد سجلت تلك المصارف خسائر كبيرة في حافظات أوراقها المالية نتيجة لانخفاض انتشارها بما قلّل من قدرتها على تمويل الودائع ذات الفائدة الثابتة مع انخفاض قيمة معدلات الاستثمار المتغيرة.

ومن ناحية أخرى فإن المصارف الموجودة في منطقة الإسكوا واصلت في عام ١٩٩٤ انسحابها من الأسواق المالية الدولية الى أسواقها المحلية وذلك بعد التشدد في تطبيق قواعد وتنظيمات السوق الأوروبية الموحدة من جانب البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وقد ظلت حكومات غالبية البلدان الأعضاء في الإسكوا تشجع المصارف الموجودة في تلك البلدان على تركيز أنشطتها على تمويل التنمية الاقتصادية في بلدانها وذلك بعد انخفاض الموارد الرسمية المتاحة. وفي الواقع فإن الأهمية المحلية للمصارف في المنطقة قد زادت زيادة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية، ومن المتوقع أن تظل كذلك ما دامت الأسواق المالية في منطقة الإسكوا مغلقة نسبيا أمام المنافسة الأجنبية، كما ستظل المنطقة بعيدة الى حدٍ كبير عن تطورات الأسواق الناشئة في جميع أنحاء العالم.

ويُعتبر أن مصارف منطقة الإسكوا غير متناسبة، من حيث عددها ونوع الخدمات التي تقدمها مع حاجة المنطقة. وقد ظلت تلك المصارف تقدم خدمات تقليدية في غالبيتها بينما ظهرت في المنطقة

حاجات، وطرق، تمويلية غير تقليدية. وفي الواقع، ظل الجزء الأكبر من العمليات المصرفية المنفّذة في المنطقة مقتصرا على تقديم القروض والائتمانات وعلى الاستثمار في ودائع المصارف والعقارات والأسهم في الأسواق الأجنبية. وعلى سبيل المثال فإنه من إجمالي حجم الائتمانات التي قدمتها المصارف في بلدان مجلس التعاون لدولٍ الخليج العربية الى القطاعين العام والخاص في عام ١٩٩٤ والذي بلغ حوالي ٩٠ بليون دولار، قُدر أنه قد جرى توجيه حوالي ٧٥ بليون دولار نحو التجارة والقطاعات غير المنتجة الأخرى. وإضافة الى هذا فإن التقديرات المتعلقة بالإقراض المحلي للمصارف في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة ١٩٨٨-١٩٩٣ تشير الى أن تمويل التجارة كان يمثل حوالي ٢٧ في المائة من إجمالي الائتمانات وتليه القروض الشخصية (٢٣ في المائة) والتشييد (١٤ في المائة) والرهونات العقارية والعقارات (١٢ في المائة).

وقد تقلصت فرص الإقراض الجديدة المتاحة أمام غالبية المصارف في عدد من البلدان الأعضاء في الإسكوا، مثل الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت ومصر، مع خفض الانفاق الحكومي الذي يُعتبر المحرك الأساسي للأنشطة الاقتصادية. وقد عملت مصارف كثيرة على زيادة حافظات قروضها بزيادة القروض المقدمة الى العملاء الحاليين من أجل مساعدتهم في سد الفجوات الموجودة في مستويات السيولة لديهم.

غير أن تغيُّر البيئة التي تعمل فيها غالبية المصارف في منطقة الإسكوا يتيح أيضا فرصاً جديدة في المشاريع التجارية. ومع التقهقر التدريجي لأنشطة القطاع العام من الاقتصاد الوطني فإنه من المتوقع أن تزيد مشاركة القطاع الخاص وأن تؤدي تلك المشاركة الى زيادة الطلب على الخدمات المالية التي لا يمكن توفيرها إلا من خلال النظام المصرفي. وعملية الخصخصة، ولو أنها لاتزال تسير بخطى بطيئة في غالبية البلدان الأعضاء في الإسكوا، بدأت تحظى باهتمام أكبر وستتيح للمصارف، كما هو متوقع، فرصا لأعمال هامة، مثل تقديم الخدمات الاستشارية المالية ووضع ترتيبات الصفقات. وهناك سمة أخرى للبيئة المتغيرة للأسواق المصرفية في منطقة الإسكوا وهي ارتفاع مستوى تطلعات المستثمرين الذين لم يعودوا يقنعون بمجرد الحصول على فائدة عن ايداع أموالهم في المصارف بل أنهم يطلبون عائدا أكبر ومجموعة أكبر من وسائل الاستثمار كي يختاروا منها. ومن المتوقع أن تزيد مصارف التجزئة والجملة (الخارجية أساسا) الموجودة في منطقة الإسكوا جهودها الرامية الى تلبية هذه الطلبات.

ونسبة رأس المال الى الأصول (أي نسبة رأس المال الى الأصول التي عُدلت قيمتها لأخذ المخاطر في الحسبان) في عام ١٩٩٤ لغالبية مصارف منطقة الإسكوا كانت في حدود المعايير المقبولة دولياً. غير أن تحقيق النسبة لم يكن، للكثير من المصارف، نتيجة لزيادة في رأس المال، بل نتيجة لانخفاض التزامات المصارف إزاء بعضها البعض(٥٣). وإضافة الى هذا فإنه بالنظر الى أن غالبية أصول مصارف منطقة الإسكوا يجري تقييمها، في الغالب، بعملات بلدانها فإن نسب رأس المال الى الأصول لا تُعتبر متفقة مع المعايير المقبولة دولياً. وبالتالي فإنه من المتوقع أن تظل مصارف منطقة الإسكوا معرضة لضغوط في السنوات القليلة المقبلة كي تحقق هذه المعايير.

---

(٥٣) انخفاض التزامات المصارف إزاء بعضها البعض يؤدي عادة الى زيادة في نصيب حَمَلَة الأسهم في رأس المال، وهو ما يعني زيادة في رأس المال وبالتالي في النسبة بين رأس المال والأصول.

سادساً- التطورات في القطاع الزراعي

ألف- مقدمـــة

على الرغم من أن القطاع الزراعي يمثّل حصة صغيرة نسبيا في مجموع الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الإسكوا (٤ر١٤ في المائة في عام ١٩٩٣) فإنه لايزال المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة لحوالي ثلث السكان، كما أنه يشكّل مورداً هاماً لليد العاملة الرخيصة للقطاعات الاقتصادية الأخرى. وإدراك الحاجة الى تشجيع التنمية الزراعية يتزايد في جميع البلدان الأعضاء في الإسكوا، بغض النظر عن قاعدة الموارد فيها أو إمكاناتها. وهذا يرجع إلى عدد من العوامل الخارجية والداخلية. والعوامل الخارجية لها صلة بالتغيّرات التي حدثت مؤخراً في بيئة التجارة العالمية، مثل اتفاقية "الغات" لعام ١٩٩٤، والوثيقة الختامية لجولة أوروغواي، وإنشاء تكتّل اقتصادي جديد، ممثلاً باتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، والتغيرات التي حدثت مؤخراً في سياسة التجارة الزراعية للإتحاد الأوروبي. أما العوامل الداخلية فإنها تتعلق بانخفاض حصيلة صادرات النفط والحاجة إلى زيادة تنوّع اقتصادات البلدان المصدرة للنفط وإلى تحسين حالة الأمن الغذائي.

والموارد الزراعية لمنطقة الإسكوا هي موارد محدودة، كما أن عدد سكان المنطقة كبير ويتزايد بمعدل أكبر من معدل زيادة الانتاج الزراعي والغذائي. وقد أشارت التقديرات إلى أن المساحة المزروعة في منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٣ بلغت ٤٥ر١٨ مليون هكتار، بما يمثّل نسبة لا تزيد عن ٩ر٣ في المائة من إجمالي مساحة الأرض. والأراضي المروية تمثل نسبة ٥ر٤٣ في المائة من المساحة المزروعة، أي ٨ ملايين هكتار (الجدول ٤٠)، في حين أن نسبة الـ ٥ر٥٦ في المائة المتبقية تُزرع بعليا.

وتبلغ مساحة الأرض المزروعة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية حوالي ٤٧ر١ مليون هكتار (معظمها في المملكة العربية السعودية)، بما يمثّل نسبة ٨ في المائة من إجمالي المساحة المزروعة في منطقة الإسكوا، وهي مساحة تُروى نسبة ٧١ في المائة منها من المياه الجوفية أساساً، في حين أن المساحة المزروعة في البلدان ذات الإقتصادات الأكثر تنوعاً تبلغ حوالي ١٧ مليون هكتار، وهي مساحة تُزرع نسبة ٤١ في المائة منها فقط بالري.

واستخراج المياه الجوفية يتجاوز المعدل السنوي الطبيعي لتجدد الموارد في العديد من بلدان المنطقة، وخاصة الأردن والبحرين والمملكة العربية السعودية واليمن. ويعتبر نقص الموارد المائية عائقاً كبيرا أمام تطوير الزراعة المستديمة في منطقة الإسكوا. وهناك العديد من بلدان المنطقة التي تواجه بالفعل ندرة في المياه وذلك مع تجاوز الطلب على المياه للمعروض منها.

وبينت التقديرات أن عدد السكان الزراعيين في منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٤ بلغ ٥ر٤٥ مليون نسمة، أي بنسبة ٩ر٣١ في المائة من العدد الاجمالي للسكان، بما يمثّل زيادة نسبتها ٩ر٠ في المائة فقط عن مستوى عام ١٩٩٣. وكان يعمل في قطاع الزراعة في عام ١٩٩٤ حوالي ٨ر١٢ مليون شخص، بما يمثل نسبة ٤ر٣١ في المائة من اجمالي اليد العاملة بعد أن كانت النسبة ٣ر٣٣ في المائة في عام ١٩٩٠. ويرجع الإنخفاض إلى تباطؤ الاستثمار الزراعي وإلى أن فرص العمل الجديدة في القطاع الزراعي محدودة.

الجدول ٤٠- الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الزراعي في منطقة الإسكوا

البلد	الناتج المحلي الاجمالي الزراعي (عام ١٩٩٣)(أ)			عدد السكان والقوة العاملة (عام ١٩٩٤)(ب)						الأراضي المزروعة (عام ١٩٩٢)(ج)			
	(بملايين دولارات الولايات المتحدة)		نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الزراعي (بدولارات الولايات المتحدة)	عدد السكان العاملين في الزراعة		عدد السكان الريفيين		القوة العاملة الزراعية		المساحة		الأراضي المروية	
	القيمة	كنسبة مئوية من مجموع الناتج المحلي الاجمالي	١٩٩٣	(بالآلاف)	كنسبة مئوية من المجموع	(بالآلاف)	كنسبة مئوية من المجموع	(بالآلاف)	كنسبة مئوية من المجموع	ألف هكتار	كنسبة مئوية من مجموع مساحة الأراضي	ألف هكتار	كنسبة مئوية من مجموع المساحة المزروعة
الأردن	٣٥٣	٦ر٨	٨٠ر٠	٢٤٥	٤ر٧	١٥١٦	٢٩ر٢	٦٣	٤ر٦	٤٠٥	٤ر٥	٦٥	١٦ر٠
الامارات العربية المتحدة	٧٣٣	٢ر٢	٤٤٥ر٠	٣٧	٢ر٠	٣٠٧	١٦ر٥	١٨	٢ر٠	٤٥ر٥	٥ر٠	٣٣	٧٢ر٣
البحرين	٤٥	١ر٠	٩٠ر٦	٨	١ر٥	٥٦	١٠ر٢	٣	١ر٤	٣	٤ر٤	٣	١٠٠ر٠
المملكة العربية السعودية	٨٠٩٤	٦ر٦	٤٥٤ر٠	٦٢٠١	٣٥ر٥	٣٥٣٩	٢٠ر٣	٢٠١٠	٣٥ر٨	١٣٤٦	٠ر٦	٩٤٠	٦٩ر٨
الجمهورية العربية السورية	٤٠٨٣	٣٠ر٨	٣١٧ر٢	٣٠٩٣	٢١ر٨	٦٨١٧	٤٨ر١	٧٧٤	٢١ر٨	٥٩٠٩	٣٢ر٢	٩٠٦	١٥ر٣
العـــراق	٢٨٨٢١	٣٥ر٣	١٤٢٢ر٩	٣٥٢٢	١٧ر٧	٥١٦٥	٢٥ر٩	١٠١١	١٧ر٦	٥٤٥٠	١٢ر٥	٢٥٥٠	٤٦ر٨
عُمـــان	٤٠٤	٣ر٥	٢٢٨ر٠	٧٥١	٣٦ر٢	١٨١٣	٨٧ر٣	٢٠٠	٣٦ر٢	٦٣	٠ر٣	٥٨	٩٢ر١
قطـــر	٧٥	١ر٠	١٣٨ر٨	٨	١ر٥	٤٨	٨ر٩	٤	١ر٤	٥ر٧	٠ر٥	٤ر٥	٧٨ر٩
الكويـــت	١١٠	٠ر٥	٥٨ر٦	٢٠	١ر٢	٥٣	٣ر٢	٦	١ر١	٥	٠ر٣	٥	١٠٠ر٠
لبنـــان	٥٩٥	٧ر٩	١٤٨ر٦	٢٠٥	٧ر٠	٣٩٠	١٣ر٤	٦٦	٧ر٠	٣٠٦	٢٩ر٩	٨٦	٢٨ر١
مصـــر	٧٥٠٠	١٥ر٩	١١٨ر٠	٢٣٧٣٤	٣٨ر٥	٣٤١٨٦	٥٥ر٥	٦٦٦٧	٣٨ر٥	٣١٠٠	٣ر١	٣٠٤٠	٩٨ر٠
الجمهورية اليمنية	٢٥٥٥	١٨ر٦	١٦٤ر١	٧٤٢٩	٥٣ر٦	٩٣٣٩	٦٧ر٣	١٩١١	٥٣ر٢	١٦١٠	٣ر٠	٢١٢	١٩ر٤
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٩٥٠١	٤ر٧	٣٩٦ر٨	٧٠٢٥	٢٩ر١	٥٨١٦	٢٤ر١	٢٢٤١	٢٧ر٥	١٤٦٨ر٢	٦ر٠	١٠٤٣ر٥	٧١ر١
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا	٤٣٩٠٧	٢٦ر٤	٣٨١ر٨	٣٨٤٨٠	٣٢ر٥	٥٧٤٥٢	٤٨ر٥	١٠٥٨٢	٣٢ر٣	١٦٩٧٨ر١	٧ر٥	٦٩٧٩ر٥	٤١ر١
منطقة الإسكوا	٥٣٤٠٨	١٤ر٤	٣٨٤ر٦	٤٥٥٠٥	٣١ر٩	٦٣٢٦٨	٤٤ر٤	١٢٨٢٣	٣١ر٤	١٨٤٤٦ر٣	٣ر٩	٨٠٢٣	٤٣ر٥

المصادر: (أ) التقرير الاقتصادي العربي المشترك، ١٩٩٤؛
(ب) FAO, AGROSTAT, 1993؛ والأمم المتحدة؛ و FAO, SOFA, 1994؛
(ج) FAO, SOFA, 1994.

وأشارت التقديرات إلى أن اليد العاملة الزراعية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية تبلغ ٢٤ر٢ مليون شخص، بما يمثل نسبة ٥ر٢٧ في المائة من اجمالي اليد العاملة. وفي الوقت نفسه فإنه في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً يعمل في الزراعة حوالي ثلث اليد العاملة، التي يقدر أنها تبلغ ٥ر١٠ مليون شخص.

باء- التطورات الاقليمية في الانتاج الزراعي والغذائي

١- الحبوب

بلغ إنتاج الحبوب في منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٤، حسب التقديرات، حوالي ٢٩ مليون طن(٥٤)، بما يمثل زيادة عن مستوى عام ١٩٩٣ نسبتها ١ في المائة. والزيادة التدريجية في إنتاج الحبوب في السنوات الأخيرة ترجع أساساً إلى زيادة المساحة المزروعة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٣ بمعدل سنوي متوسط نسبته ٩ر٢ في المائة، وكذلك إلى تحسّن الإنتاجية وزيادة كفاءة سياسات التسعير.

وفي بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قدّر انتاج الحبوب في عام ١٩٩٤ بزهاء ١٢ر٤ مليون طن، بما يمثل انخفاضاً عن مستوى عام ١٩٩٣ نسبته حوالي ٣ر١٦ في المائة، وهو انخفاض يرجع إلى انخفاض انتاج القمح في المملكة العربية السعودية بنسبة الثلث ليصبح ٤ر٢ مليون طن بعد أن كان ٦ر٣ مليون طن في عام ١٩٩٣ وذلك نتيجة للتدابير الجديدة التي اتخذتها الحكومة للحد من إنتاج القمح.

وفي البلدان ذات الإقتصادات الأكثر تنوعاً، زاد انتاج الحبوب في عام ١٩٩٤ بنسبة ٦ر٤ في المائة ليصبح ٨٤ر٢٤ مليون طن، بما يمثل نسبة ٥ر٨٥ في المائة من اجمالي انتاج الحبوب في المنطقة. وتعتبر مصر أكبر منتج للحبوب في منطقة الإسكوا؛ وقدر انتاجها في عام ١٩٩٤ بزهاء ٣ر١٥ مليون طن، بما يمثل زيادة عن مستوى عام ١٩٩٣ نسبتها ٧ر٢ في المائة، وهي زيادة ترجع أساساً إلى زيادة انتاج الأرز. ومن ناحية أخرى فإن التقديرات تشير إلى أن انتاج القمح قد انخفض في عام ١٩٩٤ بنسبة ٨ في المائة ليصبح ٤ر٤ مليون طن.

ونسبة الإكتفاء الذاتي من الحبوب في منطقة الإسكوا آخذة في التحسن. فقد زادت تلك النسبة من ٤ر٥٠ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٥٧ في المائة في عام ١٩٩٢ وإلى ٥ر٦١ في المائة في عام ١٩٩٣. كذلك فإن نسبة الإكتفاء الذاتي من القمح قد زادت أيضا من ١ر٣٤ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ١ر٥٨ في المائة في عام ١٩٩٢ وإلى ٨ر٦٣ في المائة في عام ١٩٩٣.

---

(٥٤) Rome, FAO, Global information and early warning system on food and agriculture: "Foodcrops and Shortages", November/December 1994.

٢- الخضر والفواكه

بلغ إنتاج الخضر في منطقة الإسكوا ٣ر١٧ مليون طن في عام ١٩٩٣، بما يمثل انخفاضاً نسبته ٨ر٩ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٢[٥٥]. كذلك فإن انتاج الفواكه قد انخفض في عام ١٩٩٣ بنسبة ٧ر٠ في المائة ليصبح ٣ر١١ مليون طن. والبلدان الرئيسية المنتجة والمصدرة لبعض الخضر والفواكه، ومن بينها البطاطس (البطاطا) والطماطم (البندورة) والبرتقال والتفاح، في المنطقة هي الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر. والمملكة العربية السعودية والعراق ومصر هي البلدان الرئيسية المنتجة للتمور.

٣- الماشية والأسماك[٥٦]

تحسّن أيضا انتاج الماشية في منطقة الإسكوا في السنوات الأخيرة نتيجة لاستمرار التوسع في مشاريع انتاج الدواجن والبيض والألبان في جميع البلدان الأعضاء في الإسكوا. وقد زاد انتاج اللحم الأحمر في عام ١٩٩٣ بنسبة ٦ر٦ في المائة ليصبح ١٢ر٢ مليون طن، كما زاد انتاج لحم الدواجن بنسبة ١ر١١ في المائة ليصبح مليون طن. أما انتاج الألبان والبيض فقد زاد في عام ١٩٩٣ بنسبة ٣ في المائة ونسبة ٥٧ر١ في المائة، ليصبح ٦ر٥ مليون طن و ٩٨٠ ٥٤٦ طن على الترتيب، مقارنة بما كان عليه في عام ١٩٩٢.

وعلى الرغم من أنه توجد في منطقة الإسكوا إمكانات كبيرة لإنتاج الأسماك فإن الطلب على الأسماك لايزال أكبر من العرض. وقد قُدّرت حصيلة صيد الأسماك في عام ١٩٩٣ بزهاء ٧٠٠ ٦٧٣ طن[٥٧]، بما يمثل انخفاضاً نسبته ٤ر٠ في المائة عمّا كانت عليه في عام ١٩٩١. وحصيلة الصيد البحري كانت ٣٠٠ ٤٤١ طن، بما يمثل نسبة ٥ر٦٥ في المائة من مجموع حصائل الصيد الإسمية، وذلك أساساً من خليج عُمان وخليج عدن. ومصائد الأسماك الداخلية في الجمهورية العربية السورية والعراق ومصر أسهمت بنسبة ٦ر٣٤ في المائة فقط من اجمالي الانتاج. وبينت التقديرات أن نسبة الإكتفاء الذاتي من الأسماك كانت ٧ر٨٤ في المائة في عام ١٩٩٢، مقابل نسبة ٨٩ في المائة في عام ١٩٩١[٥٨].

وفي بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، زادت حصيلة الصيد الاجمالية في عام ١٩٩٢ بنسبة ٥ر١ في المائة لتصبح حوالي ٩٠٠ ٢٧٤ طن، بما يمثل نسبة ٨ر٤٠ في المائة من مجموع حصائل الصيد في منطقة الإسكوا. وتعتبر عُمان أكبر منتج ومصدر للأسماك في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ ويمثل انتاجها نسبة ٨ر٤٠ في المائة من اجمالي انتاج تلك البلدان، كما قدر انتاجها في عام ١٩٩٢ بزهاء ١٠٠ ٢٨ طن، ويمثل أيضا نسبة ٦٧ في المائة من إجمالي صادرات منطقة

---

(٥٥) البيانات متاحة عن عام ١٩٩٣ فقط من: FAO, Printout of AGROSTAT 1994.

(٥٦) البيانات متوفرة عن الماشية لعام ١٩٩٣ فقط وعن الأسماك لعام ١٩٩٢ فقط.

(٥٧) FAO, Fishery Statistics, Catches and Landings, vol. 74, 1992 (Rome).

(٥٨) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استناداً إلى: FAO, Fishery Statistics: Commodities, vol. 75, 1992 (Rome).

الإسكوا من الأسماك. وقد قدرت نسبة الإكتفاء الذاتي من الأسماك في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية بزهاء ٨ر١٠٢ في المائة وذلك أساساً بسبب زيادة صادرات عُمان.

وفي البلدان الأخرى الأعضاء في الإسكوا، بينت التقديرات أن حصيلة صيد الأسماك في عام ١٩٩٢ قد بلغت ٤٠٠ ٠٠٠ طن، بما يمثل انخفاضاً عمّا كانت عليه في عام ١٩٩١ نسبتة ١ في المائة. ومصر هي أكبر منتج ومستورد للأسماك في منطقة الإسكوا. ففي عام ١٩٩٢ كان انتاج مصر وارداتها من الأسماك تمثل نسبة ٦ر٤٢ في المائة و ٧٧ في المائة من اجمالي انتاج وواردات المنطقة، على الترتيب. وقدرت نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك في البلدان ذات الإقتصادات الأكثر تنوعاً في عام ١٩٩٢ بزهاء ٦ر٧٥ في المائة مقابل ٧ر٨١ في المائة في عام ١٩٩١.

جيم- الأسعار العالمية والتجارة في المنتجات الزراعية والغذائية

تعتبر منطقة الإسكوا من المناطق الرئيسية المستوردة للسلع الغذائية. والمنطقة تستورد أكثر من نسبة ٥٠ في المائة من اجمالي احتياجاتها الغذائية، وأي زيادة في الأسعار ستنعكس على قيمة وارداتها الغذائية. وفي عام ١٩٩٤، زادت الأسعار العالمية للسلع الغذائية ككل بنسبة ١ر١٠ في المائة، في حين زادت أسعار المشروبات الاستوائية (البن والكاكاو والشاي) بنسبة ٣ في المائة.

وأسعار لحم البقر والذرة هي وحدها التي انخفضت في عام ١٩٩٤، مقارنة بعام ١٩٩٣، وذلك بنسبة ٣ في المائة و ٧ر١٧ في المائة، على الترتيب. أما السلع الغذائية الأخرى فإنها سجلت زيادة تتراوح نسبتها بين ٣ في المائة لبذور الزيوت النباتية والزيوت ونسبة ٤ر٧ في المائة للقمح ونسبة ٧ر٩ في المائة للأرز ونسبة ١ر١٠ في المائة للسكر (الجدول ٤١). ووفقاً لأرقام "الفاو" فإن أسعار صادرات القمح قد زادت في آب/أغسطس ١٩٩٤ إلى ١٥١ دولاراً للطن، أي بمقدار ١٧ دولاراً للطن عما كانت عليه قبل سنة، ثم بلغت ١٦٨ دولاراً للطن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

والزيادة المذكورة أعلاه في الأسعار العالمية للأغذية تشير إلى أن الفجوة الغذائية قد تستمر في الإتساع في عام ١٩٩٥، وخاصة إذا ما أُخذ في الاعتبار البدء في تنفيذ الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي التي تشمل خفضاً للدعم الزراعي.

وتجارة منطقة الإسكوا في السلع الغذائية والزراعية لم تكن تمثل في عام ١٩٩٣ أكثر من نسبة ٩ في المائة من اجمالي التجارة. وقيمة الواردات الزراعية، التي تمثل نسبة ١٦ في المائة من اجمالي الواردات، قدرت بمبلغ ٤ر١٥ بليون دولار، بزيادة عمّا كانت عليه في عام ١٩٩٢ نسبتها حوالي ٧ر٢ في المائة، في حين أن قيمة الصادرات الزراعية، التي لا تمثل سوى نسبة ٦ر٢ في المائة من اجمالي الصادرات، قد قدرت بمبلغ ٧ر٢ بليون دولار، أي بزيادة عما كانت في عام ١٩٩٢ نسبتها حوالي ٢٠ في المائة. وحصيلة الصادرات الزراعية لم تسهم إلا بنسبة ٨ر١٧ في المائة من التمويل المطلوب للواردات الزراعية في عام ١٩٩٣.

وفي بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كانت التجارة في السلع الزراعية تمثل في عام ١٩٩٣ نسبة ٦ر٦ في المائة من اجمالي التجارة. وقدرت قيمة الواردات الزراعية بزهاء ٧ر٨ بليون دولار، بما يمثل نسبة ٩ر١٢ في المائة من اجمالي الواردات، بزيادة نسبتها حوالي ١٠ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٢. وتُعد المملكة العربية السعودية أكبر مستورد للسلع الزراعية في منطقة الإسكوا؛ وقدرت

قيمة وارداتها في عام ١٩٩٣ بمبلغ ٧ر٤ بليون دولار، بما يمثل نسبة ٣ر٣٠ في المائة من اجمالي الواردات الزراعية لمنطقة الإسكوا ونسبة ٥ر٥٣ في المائة من الواردات الزراعية لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد قدرت قيمة الصادرات الزراعية لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمبلغ ٤ر١ بليون دولار في عام ١٩٩٣، بما يمثل نسبة ٧ر١ في المائة من اجمالي الصادرات (الجدول ٤٢).

الجدول ٤١- الأسعار العالمية للسلع الأولية (١٩٩١-١٩٩٤)
(النسبة المئوية للتغير مقارنة بالعام السابق)

مجموعات السلع	السنة			
	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤[أ] (أيار/مايو)
جميع السلع	(١ر٧)	٥ر٢	(٥ر٣)	٣ر١٠
جميع المواد الغذائية ومنها:	(٠ر٦)	(٧ر٢)	٩ر١	١ر١٠
المشروبات الاستوائية	(١ر٨)	(٠ر١٤)	١ر٦	٩ر٣٣
البن	(٦ر٦)	(١ر٢٠)	٥ر١٥	٦ر٥١
الكاكاو	(٠ر٦)	(٢ر٨)	٩ر١	٧ر١
الشاي	(١ر٩)	٨ر١	(٩ر٤)	(٥ر٢)
المواد الغذائية	(٦ر٦)	(١ر٢)	٠ر٧	٣ر٧
السكر	(٦ر٢٨)	١ر١	٦ر١٠	١ر١٠
لحوم البقر	٧ر٤	(٨ر٧)	٦ر٦	(٠ر٣)
الأذرة	٨ر١٦	(٤ر٢)	٧ر٣	(٧ر١٧)
القمح	(٠ر٦)	٥ر٢٠	٢ر١	٤ر٧
الأرز	٤ر٩	(٥ر٨)	(٨ر٦)	٧ر٩
الموز	٩ر٨	(٦ر١٥)	(٤ر٧)	٠ر٧٨
بذور الزيوت النباتية والزيوت	١ر٨	٥ر٧	(٢ر١)	٠ر٣
المواد الخام الزراعية	(٩ر٥)	(٤ر٢)	(٢ر٣)	٢ر٩
الجلود المدبوغة والجلد	(٤ر٣٩)	(٢ر٣)	٨ر٢٨	٧ر٢٣
القطن	(٠ر٧)	(٦ر٢٤)	-	٧ر٤٠
التبغ	٥ر٥	٠ر١	(٥ر١)	(٧ر٢)
المطاط	(١ر٥)	٣ر٥	(٢ر٢)	٦ر١٤
الأخشاب الاستوائية	(٠ر٨)	٧ر٤	(٠ر٥)	٦ر١

المصدر: UNCTAD, Trade and Development Report, 1994 (New York and Geneva, 1994).

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين تعني أن التغير سلبي.

(أ) التغير مقارنة بكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

الجدول ٤٢- تجارة الأغذية والزراعة، والفجوة الغذائية، ونسب الاكتفاء الذاتي من الحبوب والقمح في منطقة الإسكوا

البلد	التجارة والزراعة (بملايين دولارات الولايات المتحدة)		الميزان التجاري الزراعي	النسبة المئوية من التجارة الاجمالية		تجارة الأغذية، ١٩٩٣ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)		الفجوة الغذائية (١٩٩٣)		نسبة الصادرات الى الواردات من الأغذية	نسبة الاكتفاء الذاتي			
				التجارة الزراعية							الحبوب		القمح	
	الواردات	الصادرات	بملايين دولارات الولايات المتحدة	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	القيمة بملايين دولارات الولايات المتحدة	معدل النمو (نسبة مئوية) ١٩٩٢-١٩٩٣	نسبة مئوية	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩٣
الأردن	٧٥١	١٨٥	(٥٦٦)	٢١ر٣	١٤ر٨	٦٥٨	١٦٠	(٤٩٠)	٤ر٣	٢٤ر٣	٨ر٩	٤ر٩	١١ر٩	٧ر٣
الامارات العربية المتحدة	١٧٥٣	٦٨٨	(١٠٦٥)	٨ر٩	٢ر٩	١٤١٨	٤٧٣	(٩٤٥)	(٩ر٩)	٣٣ر٣	٢ر٢	٢ر٢	٣ر٤	٣ر٤
البحرين	٢٩٩	١٩	(٢٨٠)	٧ر٨	٥ر٠	٢٤٢	١٥	(٢٢٧)	(١ر٨)	٦ر٢	-	-	-	-
المملكة العربية السعودية	٤٦٦١	٥٠٠	(٤١٦١)	١٥ر٠	١ر٣	٣٩٧٧	٤٢٧	(٣٣٥٠)	١٨ر٧	١٠ر٧	٤٧ر٣	٦٠ر٦	١٨٦ر٣	٢١٦ر٣
الجمهورية العربية السورية	٦٧٦	٥٨٦	(٩٠)	١٦ر٨	١٨ر٦	٥٢٥	٣٦٢	(١٦٣)	١٤ر٠	٦٩ر٠	٨١ر٧	٨٣ر٧	٨٢ر١	٨٤ر١
العـــراق	١٠٦٤	٦	(١٠٥٨)	٢٠ر٩	٠ر٠٦	٩٣٢	٥	(٢٩٧)	(٥ر٨)	٥ر٠	٥٨ر٣	٧٠ر١	٣٨ر٣	٥٩ر٨
عُمـــان	٧٥٤	١٩٦	(٥٥٨)	١٨ر٣	٣ر٦	٤٨٧	٦٩	(٤١٨)	٣ر٥	١٤ر٢	١ر٥	١ر٤	٠ر٦	٠ر٧
قطـــر	٢٨٣	١١	(٢٧٢)	١٥ر٠	٠ر٣	٢٤٠	٨	(٢٣٢)	(٢ر٥)	٣ر٣	٣ر٠	٣ر٠	-	-
الكويـت	٩٦١	٢٠	(٩٤١)	١٣ر٦	٠ر٢	٨٣٥	١٥	(٨٢٠)	(٠ر٤)	١ر٨	٠ر٦	٠ر٨	-	-
لبنـــان	١١٢٢	١٣٢	(٩٨٠)	٢٢ر٩	٢٠ر٤	٧٥٠	١١٦	(٦٣٤)	١٨ر٩	١٥ر٥	١١ر٦	١٠ر٣	١٢ر١	١١ر١
مصـــر	٢٢٦٦	٣٦٠	(١٩٠٦)	٢٧ر٧	١٦ر٠	١٧٧٦	٢٧٢	(١٥٠٤)	(٩ر٨)	١٥ر٣	٦٧ر٨	٦٦ر٨	٤٤ر٨	٤٨ر٧
الجمهورية اليمنية	٧٨١	٤٠	(٧٤١)	٢٨ر٧	٤ر٧	٦٦٢	١٩	(٦٤٣)	(١٦ر٤)	٢ر٩	٢٦ر٩	٣٠ر٩	٧ر٤	٩ر٢
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٨٧١١	١٤٣٤	(٧٢٧٧)	١٢ر٩	١ر٧	٧١٩٩	١٠٠٧	(٦١٩٢)	١ر٨	١٤ر٠	٤١ر٤	٥٣ر٠	١٥٦ر١	١٧٦ر٦
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا	٦٦٦٠	١٣٠٩	(٥٣٥١)	٢٣ر٣	٧ر٤	٥٣٠٣	٨١٨	(٤٤٨٥)	(١ر٨)	١٥ر٤	٦١ر٧	٦٣ر٦	٤٥ر٢	٥١ر٧
منطقة الإسكوا	١٥٣٧١	٢٧٤٣	(١٢٦٢٨)	١٦ر٠	٢ر٦	١٢٥٠٢	١٨٢٥	(١٠٦٧٧)	٣ر٧	١٤ر٦	٥٧ر٠	٦١ر٥	٥٨ر١	٦٣ر٨

مصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استنادا إلى FAO, Printout of AGROSTAT, 1994.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين هي أرقام سالبة.

وفي البلدان ذات الإقتصادات الأكثر تنوعاً، كانت التجارة في السلع الزراعية تمثل في عام ١٩٩٣ نسبة ٢ر١٧ في المائة من اجمالي التجارة، كما بينت التقديرات أن قيمة الواردات الزراعية بلغت ٧ر٦ بليون دولار، بما يمثل نسبة ٣ر٢٣ في المائة من اجمالي الواردات، بانخفاض نسبته ٥ر٥ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٢. والعراق ومصر هما أكبر البلدان المستوردة في هذه المجموعة من البلدان، إذ تمثل وارداتهما نسبة ١٦ في المائة ونسبة ٣٤ في المائة، على الترتيب، من اجمالي الواردات الزراعية. وقدّرت قيمة الصادرات الزراعية لهذه المجموعة من البلدان في عام ١٩٩٣ بزهاء ٣ر١ بليون دولار. والجمهورية العربية السورية ومصر هما أكبر البلدان المصدرة، إذ كانت صادراتهما تمثل في عام ١٩٩٣ نسبة ٨ر٤٤ في المائة ونسبة ٥ر٢٧ في المائة، على التوالي، من اجمالي الصادرات الزراعية لهذه المجموعة من البلدان.

دال- الفجوة الغذائية في منطقة الإسكوا

تمثل السلع الغذائية نسبة ٧٩ في المائة تقريبا من التجارة الزراعية في منطقة الإسكوا. وقُدرت قيمة الواردات الغذائية بمبلغ ٥ر١٢ بليون دولار في عام ١٩٩٣، بما يمثل نسبة ٣ر٨١ في المائة من اجمالي الواردات الزراعية لمنطقة الإسكوا. أما الصادرات الزراعية فقد قُدرت قيمتها في عام ١٩٩٣ بمبلغ ٨ر١ بليون دولار، أي بما يعادل ثلثي اجمالي الصادرات الزراعية لمنطقة الإسكوا، كما أنها كانت تتألف أساسا من الفواكه والخضر الطازجة، وكذلك القطن الخام والأسمدة الكيميائية. وقُدرت قيمة الفجوة الغذائية في منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٣ بمبلغ ٦ر١٠ بليون دولار، بما يمثل زيادة عما كانت عليه في عام ١٩٩٢ نسبتها ٧ر٣ في المائة. وإسهام الصادرات الغذائية في تمويل الواردات الغذائية لم تزد نسبته عن ١٥ في المائة. وعلى الرغم من أن العدد الاجمالي لسكان بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمثل حوالي ١٧ في المائة من اجمالي عدد السكان في منطقة الإسكوا فإن قيمة الفجوة الغذائية لهذه المجموعة من البلدان كانت في عام ١٩٩٣ تمثل نسبة ٥٨ في المائة تقريبا من الفجوة الغذائية لمنطقة الإسكوا. وكانت القيمة الاجمالية للفجوة الغذائية للبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا تمثل نسبة ٤٢ في المائة من الفجوة الغذائية لمنطقة الإسكوا، في حين أن عدد سكان تلك البلدان يمثل حوالي ٨٧ في المائة من اجمالي عدد السكان في منطقة الإسكوا.

ومن المتوقع أن تستمر الفجوة الغذائية في منطقة الإسكوا في الاتساع في ضوء التغيرات الحاصلة في بيئة التجارة العالمية. وليس هناك شك في أن الأسعار العالمية للأغذية ستزيد، بما يعكس الانخفاض المتوقع في الدعم الزراعي، وخاصة في البلدان النامية، تماشياً مع اتفاقية "الغات" لعام ١٩٩٤. ومن ناحية أخرى فإن التغيرات التي حدثت في النظام التجاري للاتحاد الأوروبي (أي السوق الأوروبية الموحّدة)، مثل الاستعاضة عن نظام الأسعار المرجعية بنظام الأسعار عند الدخول للفواكه والخضر الطازجة المستوردة، ستؤثر على بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا، مثل الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر. وفي عام ١٩٩٤، بدأ الاتحاد الأوروبي في مفاوضات من أجل وضع ترتيبات شراكة مع بلدان البحر الأبيض المتوسط، وتم التوصل الى اتفاقات مع كلٍ من تونس والمغرب. وبالنسبة لمنطقة الإسكوا فإن مصر قد استكملت مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي في بداية عام ١٩٩٥، كما أنه من المتوقع أن يبدأ الأردن مفاوضاته في الربع الثاني من عام ١٩٩٥. وكل بلد يدخل في مثل هذه الترتيبات منفردا مع عدم وجود منطقة تجارة حرة عربية فعّالة (أي كتلة اقتصادية). ولو كانت تلك المنطقة الحرة موجودة لكان الموقف التفاوضي للبلدان العربية، كمجموعة، أكثر قوة.

هاء- الاصلاحات المتعلقة بالسياسات في منطقة الإسكوا

شرعت غالبية البلدان الأعضاء في الإسكوا في تطبيق الخصخصة في مجال تسويق وتجارة المنتجات الزراعية وذلك كجزء من تحول كبير في السياسة نحو تحرير السوق وإصلاحه. وعلى الرغم من أن سياسات دعم الأسعار قد أبقي عليها بالنسبة للقمح في غالبية البلدان[٥٩] فإن الجزء الأكبر من الدعم الزراعي في مصر قد ألغي. وقد خفضت المملكة العربية السعودية دعمها للقمح بنسبة تزيد عن ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٤ ليصبح ٨٥٠ مليون دولار بعد أن كان ١ر٨٧ بليون دولار في عام ١٩٩٣[٦٠]. ولا تزال البلدان جميعها تدعم مشتريات المستهلكين من دقيق القمح والخبز؛ ولذلك فإن نصيب الفرد من الاستهلاك في المنطقة هو من بين أكبر الأنصبة في العالم[٦١]. وفي بعض البلدان، مثل الأردن ومصر، جرى مؤخرا إدخال اصلاحات على السياسات وذلك بهدف خفض، أو إلغاء، دعم الأغذية الأساسية ومن بينها بعض أنواع الخبز.

ويبدو أن المحاولات التي تبذلها مصر لتحديد أسعار للمياه قد حققت نجاحا مع المزارعين في الأراضي الزراعية الجديدة، إلا أنه يبدو أن هناك عددا كبيراً من جماعات المستخدمين المترابطين الذين يعارضون هذا الإجراء في الأراضي القديمة التي تُزرع منذ سنوات عديدة[٦٢]. وفي الوقت نفسه فإن الجمهورية العربية السورية تقيِّد ضخ المياه الجوفية[٦٣].

واو- التطورات الزراعية في البلدان الأعضاء في الإسكوا خلال عام ١٩٩٤

١- البحرين

في البحرين، لا تزيد مساحة الأرض المزروعة، التي يجري ري الجزء الأكبر منها بالمياه الجوفية، عن ٣٠٠٠ هكتار، أي بنسبة ٤ر٤ في المائة من إجمالي مساحة الأرض. وإسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي لم يزد في عام ١٩٩٣ عن ١ في المائة. وتعاني البحرين من ندرة المياه[٦٤]، وذلك مع تجاوز معدل استخراج المياه الجوفية لمعدل تجدد الموارد. وأشارت التقديرات إلى أن الطبقات الصخرية الحاملة للمياه في البحرين تتجدد مواردها كل سنة بكمية قدرها ١١٢ مليون متر مكعب، في حين أن الكمية التي أُستخرجت في عام ١٩٩٤ قد بلغت ١٩٤ مليون متر مكعب.

---

(٥٩) FAO, The State of Food and Agriculture, 1994.

(٦٠) The NCB Economist, No. 1, vol.5, January 1995.

(٦١) FAO, The State of Food and Agriculture, 1994.

(٦٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "سياسات الأراضي والمياه في المنطقة العربية" (E/ESCWA/AGR/1994/2).

(٦٣) A. Rodriguez, "Challenges for the Agricultural Sector in Developing Mediterranean Countries", International Center for Agricultural research in the Dry Areas (ICARDA), 18 February 1995

(٦٤) FAO, "Water for Life", 1994.

والحكومة تدعم القطاع الزراعي بتقديم مبيدات الآفات والخدمات البيطرية بالمجان، كما أنها تقدم البذور والأسمدة والمعدات الزراعية بأسعار مدعومة. والمنتجات الزراعية الأساسية هي التمور وبعض الخضر. والبحرين مكتفية ذاتيا بالنسبة للأسماك.

وقد قُدر العجز التجاري بالنسبة للسلع الزراعية بمبلغ ٢٨٠ مليون دولار في عام ١٩٩٣. وبلغت القيمة الاجمالية للواردات الزراعية ٢٩٩ مليون دولار، بما يمثل نسبة ٧ر٨ في المائة من إجمالي الواردات، في حين قُدرت قيمة الصادرات الزراعية بمبلغ ١٩ مليون دولار، أي بنسبة ٥ر٠ في المائة من إجمالي الصادرات. وقد قُدرت قيمة الفجوة الزراعية بمبلغ ٢٢٧ مليون دولار في عام ١٩٩٣ أي أنها انخفضت بنسبة ٨ر١ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٩٢.

٢- مصـــر

أدت محدودية المساحة المزروعة في مصر، المقترنة بزيادة كبيرة وسريعة في عدد السكان، الى زيادة قيمة الواردات الغذائية(٦٥). وتتمثل الأهداف الرئيسية للقطاع الزراعي في خطة التنمية للفترة ١٩٩٣/١٩٩٤ - ١٩٩٦/١٩٩٧ فيما يلي: (أ) زيادة الانتاج والصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات؛ و(ب) تقديم حوافز للقطاع الخاص كي يستثمر في الزراعة؛ و(ج) إقامة البنى الأساسية اللازمة لاستصلاح ٠٠٠ ١٥٠ فدان (٠٠٠ ٦٣ هكتار سنويا)؛ و(د) زيادة العمالة(٦٦). وقد قُدرت قيمة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في السنة المالية ١٩٩٣/١٩٩٤ بمبلغ ٢٣ بليون جنيه مصري (٨ر٦ بليون دولار)، بما يمثل نسبة ٥ر١٦ في المائة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي، في حين كان الاستثمار في الزراعة يمثل نسبة ١ر٨ في المائة من اجمالي الاستثمارات. وقد تحقق في السنة المالية ١٩٩٣/١٩٩٤ نمو حقيقي نسبته ٤ر٣ في المائة، مقابل ٥ر٢ في المائة في السنة السابقة، وذلك أساسا نتيجة لتنفيذ برنامج التكيُّف الهيكلي(٦٧).

والزيادة السريعة في عدد السكان والبطالة تُعتبران التحديين الأساسيين اللذين يواجهان التنمية الاقتصادية المستديمة في مصر. وفي عام ١٩٩٤، كان السكان الريفيون يمثلون نسبة ٥ر٥٥ في المائة من اجمالي السكان، وأشارت التقديرات إلى أن اليد العاملة في قطاع الزراعة كانت ٦ر٧ مليون شخص، أي بنسبة ٥ر٣٨ في المائة من اجمالي القوة العاملة.

---

(٦٥) Economic Intelligence Unit, Country Profile, Egypt, 1993/1994.

(٦٦) مصر، وزارة الزراعة، معلومات غير منشورة، ١٩٩٤.

(٦٧) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، العدد الرابع، ١٩٩٣/١٩٩٤، القاهرة.

الاطار ٤- تخطيط الموارد المائية وإدارتها في منطقة الإسكوا

إن أنماط خطط تنمية الموارد المائية وحفظها في منطقة الإسكوا تختلف من بلد الى آخر. وهذه الخطط تعتمد على عوامل لها صلة بالأوضاع الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية السائدة، وكذلك بالظروف الاجتماعية والاقتصادية العامة وأهداف التنمية وآفاق التخطيط المستقبلي. وعلى هذا فإن جمع المياه السطحية، لغرض تخزين المياه و/أو السيطرة على الفيضان، هو أكثر ممارسات تخطيط المياه شيوعا بالاضافة الى الاستغلال التقليدي المستمر لموارد المياه السطحية والجوفية.

وقد بذلت جهود من أجل تنمية الموارد المائية السطحية على صعيد البلدان، وتم بناء عدد من مستودعات المياه السطحية، كما يجري تنفيذ خطط لإقامة مشاريع جديدة. وخلال العقدين الماضيين كان للأردن والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والعراق واليمن نشاط في هذا المجال. وحكومة العراق تخطط لتحقيق قدرة تخزين متجددة اجمالية تصل الى ٠٠٠ ٥٥ مليون متر مكعب، بخلاف مياه بحيرة الثرثار والأهوار الموجودة. ويُقدر أن اجمالي سعة التخزين للمستودعات الموجودة والمستودعات المخطّطة، بعد استكمالها، سيصل الى ٠٠٠ ٩٥ مليون متر مكعب في السنة. وفي الأردن، تتدفق غالبية مياه الفيضان الى البحر الميت أو أنها تتبخر في البرك الطينية الصحراوية. وبحلول عام ١٩٨٨ كان قد تم انشاء حوالي ١٥ خزاناً تصل سعتها الاجمالية الى حوالي ١٢٦ مليون متر مكعب. وقد حُددت في أماكن مختلفة في البلد مواقع عدد من السدود التي يبلغ اجمالي سعتها التخزينية المحتملة حوالي ٣٨٧ مليون متر مكعب؛ ويجري في الوقت الحالي القيام بدراسات وبأعمال تشييد لبعض من هذه المنشآت. وفي الجمهورية العربية السورية، تم مؤخرا انشاء ١٢٥ سداً، من بينها سد كبير على نهر الفرات، وهو سد تبلغ سعته التخزينية الاجمالية ١ر١٤ بليون متر مكعب. وفي عام ١٩٩١، أدى استكمال تسعة سدود الى إضافة سعة تخزينية قدرها ٨ر٣ بليون متر مكعب. ويجري في الوقت الحالي تنفيذ أعمال انشائية في ٢٣ موقعا في مناطق وأحواض اليرموك والعاصي والبادية وبردى والفرات والخابور. والسعة التخزينية المتوقعة هي حوالي ٦ر٢ بليون متر مكعب. والسعة التخزينية الاجمالية لجميع السدود التي أنشئت، أو التي تحت الانشاء، في المملكة العربية السعودية، تبلغ ٥ر٢٠ بليون متر مكعب. وقد جرى خلال العقد الماضي إنشاء حوالي ١٩٩ سداً صغيرا وكبيرا وذلك بسعة تخزينية اجمالية تقديرية تصل الى ٧٥٠ مليون متر مكعب. وتُستخدم هذه السدود أساسا للاستفادة من مياه الفيضان في أغراض الري وسقي الماشية و/أو تجديد الموارد الاصطناعية لخزانات المياه الجوفية.

وبالنظر الى محدودية الموارد المائية والتناقص السريع في كمية ونوعية المياه فإن الكثير من بلدان المنطقة قد عززت مواردها المائية بطرق غير تقليدية، مثل تحلية مياه البحر ومعالجة المياه العادمة. وقد جرى في السنوات الأخيرة الاضطلاع بالعديد من الأنشطة التي لها صلة بهذه المسألة. وفي البحرين، تم انشاء وحدات تحلية مصممة لانتاج ٥٠ مليون متر مكعب من المياه في السنة وذلك لزيادة الانتاج الاجمالي الى ١٢٥ مليون متر مكعب في السنة في عام ١٩٨٨. وفي الكويت، تم انشاء وحدات تحلية إضافية، الأمر الذي أدى الى زيادة الطاقة الانتاجية الكلية الى ٣٦٥ مليون متر مكعب في السنة. وقد أنشئت في المملكة العربية السعودية ست وحدات جديدة، مما جعل الطاقة الاجمالية المركبة في المملكة تصل الى ٦٥٧ مليون متر مكعب في السنة. وفي عُمان، أنشئت وحدات جديدة لزيادة الطاقة الانتاجية للمياه العذبة الى ٤١ مليون متر مكعب في السنة[١]. وفي قطر، أستكمل في عام ١٩٨٦ توسيع وحدات التحلية الموجودة كي تصل قدراتها التصميمية الى ٩٦ مليون متر مكعب في السنة. وأخيرا فإن الانتاج الاجمالي للمياه المحلاة في الامارات العربية المتحدة قد بلغ ٢٦٤ مليون متر مكعب في السنة[٢].

ويجري في الأردن ومصر ومجلس التعاون لدول الخليج العربية تطبيق ممارسة إعادة استخدام المياه العادمة في الزراعة وري الحدائق العامة. وفي الوقت الحالي، يصل انتاج المياه العادمة المعالجة الى حوالي ١٢٩٠ مليون متر مكعب في السنة في الأردن والبحرين ومصر، كما أنه من المخطط زيادة الانتاج بمقدار ١١٤٠ مليون متر مكعب في السنة بحلول عام ٢٠٠٠[٣].

الاطار ٤- (تابع)

وعلى هذا فقد جرى في السنوات الأخيرة ايلاء اهتمام كبير في خطط تنمية الموارد المائية في المنطقة لتدابير الاقتصاد في المياه. وهذه التدابير تتعلق باستخدام مياه الري أو المياه الزراعية، وخاصة في الأردن والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والعراق وعُمان ومصر؛ وقد أُستكمل، أو يجري تنفيذ، حوالي ٦٠ مشروعا في المنطقة. وجرى على نطاق واسع تنفيذ مشاريع حديثة للري في الأردن والمملكة العربية السعودية، في حين أن إصلاح شبكات الري والصرف الموجودة في العراق ومصر يسير بخطى حثيثة. وفي الجمهورية العربية السورية يجري إحراز تقدم في تنفيذ بعض مشاريع الري وأنشطة موازية لها لانشاء السدود. وهناك دراسات لاستخدام مياه الصرف المعالجة في العراق ومصر، حيث بلغت كمية مياه الصرف المعاد استخدامها الى ١٢ر١٦٨ بليون متر مكعب في السنة في عام ١٩٨٩(٤).

---

(١) "التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل "مار دل بلاتا" في منطقة الإسكوا، إدارة الموارد المائية: الجوانب المؤسسية والتشريعية (E/ESCWA/ENR/1992/5)؛ و The role of water resources management in combating desertification in Oman (E/ESCWA/ENR/1993/2), January 1993.

(٢) معهد التخطيط العربي.

(٣) "التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل "مار دل بلاتا" في منطقة الإسكوا، إدارة الموارد المائية: الجوانب المؤسسية والتشريعية (E/ESCWA/ENR/1992/5)؛ الصفحة ٣٠.

(٤) Economic and Social Commission for Western Asia, "Water resources planning in Egypt: issues ahead to the year 2020," Proceedings of the Ad Hoc Expert Group Meeting on Water Security in the ESCWA Region, Damascus, 13-16 November 1989, (E/ESCWA/NR/1990/3).

والمساحة المزروعة في مصر لا تزيد نسبتها عن ١ر٣ في المائة (أي ٢ر٣ مليون هكتار). وهي مساحة تُزرع نسبة ٩٨ في المائة منها بالري. أما المنطقة التي تُزرع بعليا فإنها موجودة أساسا في الساحل الشمالي الغربي وفي الجزء الشمالي من شبه جزيرة سيناء. ونسبة ٢ في المائة تقريبا فقط من المساحة المزروعة تُروى بطرق حديثة(٦٨). والمساحة التي تزرع بالمحاصيل بلغت ٦ ملايين هكتار في عام ١٩٩٤(٦٩).

وتعاني مصر من مشكلة حادة بالنسبة للمياه (٥ر٩٦ في المائة من مساحة البلد عبارة عن صحراء قاحلة)، كما أن إمدادات المياه من سد أسوان هي إمدادات محدّدة طبقاً لاتفاقية النيل التي عقدت مع السودان في عام ١٩٥٩. ولتلبية حاجة السكان الذين يتزايد عددهم فإن مصر تخطّط

---

(٦٨) Economist Intelligence Unit, Country Profile, Egypt, 1993/1994.

(٦٩) مصر، وزارة الزراعة، بيانات غير منشورة، ١٩٩٤.

لاستصلاح مزيدٍ من الأرض في الصحراء الشرقية والصحراء الغربية[٧٠]. غير أنه من المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة من ١١١٢ متراً مكعباً في عام ١٩٩٠ إلى ٦٤٥ متراً مكعباً بحلول عام ٢٠٢٥[٧١]. وفي تقدير وزارة الزراعة أنه من الممكن أن يؤدي تحسين أنماط الري إلى توفير ما يصل إلى بليوني متر مكعب من المياه كل سنة. والجهود المبذولة للإقتصاد في المياه، التي تركّز على إعادة استخدام مياه الصرف وتبطين قنوات الري لمنع التسرب والتوسع في استخدام المياه الجوفية، يمكن أن تؤدي أيضا إلى توفير ٤ بلايين متر مكعب سنويا[٧٢].

وقد بلغ انتاج الحبوب، حسب التقديرات، ١٥ر٣ مليون طن في عام ١٩٩٤، بما يمثل زيادة نسبتها ٢ر٧ في المائة عمّا كان عليه في عام ١٩٩٣[٧٣]. وأن انتاج القمح قد بلغ ٤ر٤ مليون طن، أي أقل مما كان عليه في عام ١٩٩٣ بنسبة ٨ في المائة وذلك على الرغم من زيادة المساحة المزروعة. وارتفاع درجات الحرارة عن معدّلاتها العادية في نهاية موسم الزراعة كان له تأثير سيىء على غلة القمح. وخطة التنمية الوطنية التي يجري تنفيذها في الوقت الحالي ترتئي انتاج ثلاثة أرباع احتياجات البلد من القمح بحلول نهاية التسعينيات[٧٤].

ونتيجة لزيادة المساحة المزروعة فإنه يقدر أن انتاج محصول الأذرة قد بلغ ٣ر٦ مليون طن، أي بزيادة عن السنة السابقة نسبتها ٥ في المائة[٧٥]. وانتاج محصول الأرز زاد بنسبة ٥ر٩ في المائة ليصبح ٦ر٤ مليون طن. وقد صادفت صادرات الأرز بعض المشكلات في عام ١٩٩٤ عندما عرضت التعاونيات التابعة للدولة على المزارعين ٥٠٠ جنيه مصري (١٤٧ دولارا) كسعر للطن، وهو نفس السعر المطلوب في سوق شيكاغو. وقد أحجم المزارعون والتجار عن التوريد على أمل أن تقدم الدولة عرضا أفضل في أواخر الموسم. وفيما بعد زادت الأسعار إلى ٥٥٠ جنيها مصريا (١٦٢ دولارا) للطن، غير أن الكمية التي سلّمت بهذا السعر كانت صغيرة[٧٦]، لأن المزارعين والتجار ظلوا محجمين عن التوريد أملاً في الحصول على عروض أفضل.

ونسبة الإكتفاء الذاتي من الحبوب زادت إلى ٦٧ في المائة في عام ١٩٩٣ بعد أن كانت ٧ر٥٧ في المائة في عام ١٩٨٠، كما أن نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح بلغت ٤٩ في المائة مقابل ٢ر٢٤ في

---

(٧٠) FAO, "Water for Life", World Food Day, 1994.

(٧١) The World Bank, A Strategy for Managing Water in the Middle East and North Africa, Washington, D.C., September 1993.

(٧٢) Economic Intelligence Unit, Country Profile, Egypt, 1993/1994.

(٧٣) FAO, "Food Outlook", January/February 1995.

(٧٤) FAO, "Foodcrops and Shortages", January/February 1995.

(٧٥) FAO, "Food Outlook", Nos. 11 and 12, 1994.

(٧٦) Jordan Times, 15 November 1994.

المائة في عام ١٩٨٠[٧٧]. وتشير التنبؤات إلى أن الواردات من القمح ودقيق القمح ستصل في السنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥ إلى ٨ر٥ مليون طن، بزيادة عن السنة السابقة قدرها حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ طن، كما أنه من المتوقع أن تزيد الواردات من الحبوب الخشنة، وأساساً الأذرة، بمقدار ٢٠٠ ٠٠٠ طن لتصبح مليوني طن[٧٨].

وعلى الرغم من أن مصر لديها فائض في الفواكه والخضر الطازجة فإن الصادرات من هذه السلع قد انخفضت وذلك أساساً نتيجة لعجز القطاع الخاص عن الحلول محل القطاع العام في صادرات الفواكه والخضر ولفقدان أسواق تصدير رئيسية، مثل الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية.

وبيّنت التقديرات أن انتاج مصر من القطن في السنة المالية ١٩٩٣/١٩٩٤ بلغ ٨ر٢٣ مليون قنطار[٧٩]، بزيادة عن السنة السابقة نسبتها ١٦ر٣ في المائة، بما يعكس زيادة في المساحة المزروعة وفي الانتاجية. ومن المتوقع أن تكون قيمة صادرات القطن في السنة المالية ١٩٩٣/١٩٩٤ قد زادت عن ٤٧٠ مليون جنيه مصري (٥ر١٢٠ مليون دولار). وكانت الهند والاتحاد الأوروبي وسويسرا أكبر الأطراف المتعاقدة مع مصر وذلك بالتزامات تصديرية اجمالية نسبتها حوالي ٦٢ في المائة[٨٠].

وقد قدّرت قيمة الواردات الزراعية لمصر في عام ١٩٩٣ بمبلغ ٢٧ر٢ بليون دولار، بما يمثل نسبة ٧ر٢٧ في المائة من اجمالي الواردات، في حين قدّرت قيمة الصادرات الزراعية بمبلغ ٣٦٠ مليون دولار، أي بنسبة ١٦ في المائة من اجمالي الصادرات. وقد قلّلت مصر اعتمادها على الواردات الغذائية من ٣ بلايين دولار في أوائل الثمانينيات إلى ٨ر١ بليون دولار في عام ١٩٩٣. وكانت واردات الحبوب تمثل حوالي ٥٠ في المائة من الواردات الغذائية، في حين قدرت قيمة الفجوة الغذائية بمبلغ ٥ر١ بليون دولار بما يمثل انخفاضاً عما كانت عليه في عام ١٩٩٢ نسبته ٨ر٩ في المائة.

ومن المتوقع أن تجري مصر تغييرات على سياستها التجارية وذلك لتفادي الأثر المتوقع لاتفاقية "الغات" لعام ١٩٩٤ على الاقتصاد. وطبقاً لما ذكرته وزارة التموين والتجارة الداخلية فإن مصر قد استوردت حوالي ٥ ملايين طن من اجمالي احتياجاتها من القمح للسنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥ قبل نهاية عام ١٩٩٤، وبذلك فإنها تكون قد وفرت حوالي ٤٧١ مليون جنيه (١٣٩ مليون دولار).

٣- العـــراق

للعراق إمكانات كبيرة بالنسبة للتنمية الزراعية. ويقدر أن المساحة المزروعة تبلغ ٤٥ر٥ مليون هكتار، وأن نسبة ٨ر٤٦ في المائة منها مروية. وقد أسهمت الزراعة بنسبة ٣ر٣٦ في المائة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٣. ومجموع اليد العاملة في الزراعة لم يكن يمثل في عام ١٩٩٤ سوى نسبة ٦ر١٧ في المائة من مجموع اليد العاملة.

---

(٧٧) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استناداً إلى FAO, Printout of AGROSTAT, 1994.

(٧٨) FAO, "Foodcrops and Shortages", January/February 1995.

(٧٩) القنطار يساوي ٥ر١٥٧ كليوغرام؛ والقنطار المتري يساوي ٥٠ كيلوغراماً.

(٨٠) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، العدد الرابع، ١٩٩٣/١٩٩٤، القاهرة.

وقد اتخذت الحكومة عدداً من التدابير لتخفيف آثار الجزاءات الاقتصادية التي تفرضها الأمم المتحدة، وشملت تلك التدابير زيادة المساحة المزروعة بالحبوب وزيادة أسعار شراء محاصيل الحبوب وتقديم قروض ذات معدلات فائدة منخفضة إلى المزارعين وزيادة كميات الأسمدة الموفرة. وقد اتُخذت أيضا تدابير للحد من التضخم وتأمين الجزء الأكبر من محاصيل الحبوب لعام ١٩٩٤. وقد أُعلنت، بأثر رجعي، زيادة في سعر الحبوب. كذلك فإن أسعار شراء القمح الممتاز زادت من ٠٠٠ ١٥ دينار عراقي إلى ٠٠٠ ٣٥ دينار عراقي للطن، في حين زاد سعر الشعير بمقدار ثلاثة أضعاف تقريبا ليصبح ٠٠٠ ٢٠ دينار عراقي للطن. وقد أعلنت الحكومة تدابير صارمة وتدابير عقابية ضد المزارعين الذين يرفضون تسليم محاصيلهم لمراكز التسويق التابعة للدولة وضد التجار الذين يخفون المواد الغذائية. كذلك زادت أسعار سكر البنجر وبذور القطن(٨١).

وتشير التقديرات غير الرسمية إلى أن الانتاج الكلي للقمح والشعير قد انخفض عن المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٩٣، وهو حوالي ٨ر٢ مليون طن، وذلك نتيجة لنقص المعدات الزراعية وخاصة قطع الغيار.

ونسبة الاكتفاء الذاتي للعراق من الحبوب زادت من ٣ر٥٨ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ١ر٧٠ في المائة في عام ١٩٩٣، كما زادت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح من ٣ر٣٨ في المائة إلى ٨ر٥٩ في المائة. ولدى العراق فائض من التمور، غير أن الصادرات في عام ١٩٩٣ لم تتجاوز، حسب التقديرات، ٠٠٠ ٢٠ طن وذلك نتيجة للجزاءات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة. كذلك فإن منتجات الماشية قد انخفضت انخفاضاً حاداً(٨٢).

ولاتزال الحالة الغذائية آخذة في التدهور من المستويات التي كانت سائدة قبل أزمة الخليج. وخسائر الايرادات نتيجة للجزاءات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على صادرات النفط العراقي تسبّبت في حدوث انخفاض كبير في الواردات الزراعية، الأمر الذي أدّى إلى تدهور سريع في منتجات الماشية. وقد تسبب ذلك في حدوث زيادة حادة في أسعار الأغذية، الأمر الذي أدّى إلى انخفاض النصيب اليومي المتوسط للفرد من السعرات للعراقيين بمقدار الثلث في عام ١٩٩٣ عن المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٩٠ وهو ٠٥٢ ٣ سعرة.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، خفضت الحكومة الحصص الغذائية المدعومة وذلك بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة، الأمر الذي أدّى إلى زيادة الأسعار في السوق الحرة زيادة كبيرة(٨٣).

وقد قدّرت قيمة الواردات الزراعية في عام ١٩٩٣ بمبلغ ٦٠ر١ بليون دولار، بما يمثل ٩ر٢٠ في المائة من قيمة اجمالي الواردات، في حين لم تزد قيمة الصادرات الزراعية عن ٦ ملايين دولار، أي بنسبة ١ر٠ في المائة من اجمالي الصادرات. وتشير التقديرات إلى أن قيمة الفجوة الغذائية في العراق قد بلغت ٩٢٧ مليون دولار في عام ١٩٩٣، أي أنها انخفضت بنسبة ٨ر٥ في المائة عما كانت عليه في

---

(٨١) FAO, "Foodcrops and Shortages", July/August 1994.

(٨٢) FAO, "Foodcrops and Shortages", January/February. 1995.

(٨٣) المرجع نفسه.

عام ١٩٩٢. وقيمة الفجوة الغذائية في العراق كانت في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ أقل من مستواها في عام ١٩٨٩ وهو ٢ بليون دولار وذلك بسبب نقص العملة الأجنبية اللازمة لتمويل الواردات نتيجة للجزاءات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة.

٤- الأردن

أسهم القطاع الزراعي في الأردن بنسبة ٢ر٩ في المائة في الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٤، ولم تزد نسبة نمو ذلك القطاع في ذلك العام عن ١ في المائة مقارنة بنسبة ١٠ في المائة في عام ١٩٩٣ ونسبة ٣ر١٧ في المائة في عام ١٩٩٢[٨٤]. وتشير التقديرات إلى أن المساحة المزروعة في عام ١٩٩٤ بلغت ٠٠٠ ٤٠٥ هكتار، وأن نسبة الأراضي المروية منها هي ١٦ في المائة فقط. ويعتبر نقص المياه العائق الأساسي الذي يواجه التنمية الزراعية في الأردن. والحكومة تركّز جهودها في الوقت الحالي على إنشاء السدود وتحسين أساليب ونظم ري المزارع، واستصلاح الأراضي والمحافظة على التربة في المناطق الجبلية، وإعادة تنظيم البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد[٨٥]. ونتيجة لمعاهدة السلام التي عقدت بين الأردن واسرائيل، والتي وقّعت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعيدت بالكامل إلى الأردن حقوقه المتعلقة بالأراضي والمياه.

وفي عام ١٩٩٤، وافق البنك الدولي على أن يقدم إلى الأردن شريحتين من قروض التكيّف الزراعي قيمتهما ٨٠ مليون دولار. وسوف تستخدم القروض في مجالين هما: (أ) وضع إطار لسياسة المياه؛ و(ب) إلغاء دعم المشتريات والمدخلات بالنسبة للحبوب وإلغاء جميع القيود المفروضة على الأسعار وهوامش المنتجات الزراعية باستثناء الخضر والفواكه الطازجة، وإلغاء أهم قيود التصدير المفروضة على المنتجات الزراعية. وسوف تشمل المرحلة الثانية من الإصلاحات زيادة أخرى في سعر مياه الري نسبتها ١٧٠ في المائة، وسوف يتم في تلك المرحلة إلغاء القيود المفروضة على الأسعار وهوامش المنتجات الزراعية وذلك برفع القيود المفروضة على الخضر والفواكه الطازجة[٨٦].

وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) إلى أن انتاج الأردن من القمح والشعير في عام ١٩٩٤ كان ٠٠٠ ١١٥ طن، أي بزيادة عما كان عليه في عام ١٩٩٣ نسبتها ٢٩ في المائة، وأن انتاج الفواكه بلغ ٠٠٠ ٤٥٦ طن، أي بزيادة نسبتها ٩ر٢٤ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٣[٨٧]. كذلك فإن انتاج الخضروات قد زاد وسجل رقماً قياسياً هو ١ر١ مليون طن[٨٨]. ومن المتوقع أن تزيد واردات القمح في السنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥ لتصبح ٠٠٠ ٧٠٠ طن. كذلك فإنه من

---

(٨٤) الأردن، وزارة التخطيط، بيانات غير منشورة، ١٩٩٤.

(٨٥) مجلة "الزراعة العربية"، ١٩٩٥.

(٨٦) The World Bank, Report No. P-6382-JO, 15 November 1994.

(٨٧) FAO, "Foodcrops and Shortages", January/February 1995.

(٨٨) الأردن، وزارة الزراعة، بيانات غير منشورة، ١٩٩٥.

المتوقع أن تبلغ واردات الأرز ٠٠٠ ٨٥ طن، أي بزيادة مقدارها ٠٠٠ ٤ طن عما كانت عليه في السنة المالية ١٩٩٣/١٩٩٤[٨٩].

وقدِّرت قيمة الواردات الزراعية في عام ١٩٩٣ بمبلغ ٧٥١ مليون دولار، بما يمثل نسبة ٢ر٢١ في المائة من اجمالي الواردات، في حين قدرت قيمة الصادرات الزراعية بمبلغ ١٨٥ مليون دولار، أي بنسبة ٨ر١٤ في المائة من اجمالي الصادرات. وقدرت قيمة الفجوة الغذائية في عام ١٩٩٣ بمبلغ ٤٩٠ مليون دولار، بما يمثل زيادة نسبتها ٣ر٤ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٩٢.

٥- الكويت

تُعدُّ الزراعة في الكويت قطاعا صغيرا إذ أنه لم يسهم إلا بنسبة ٥ر٠ في المائة في الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٣. والأراضي القابلة للزراعة لا تزيد مساحتها عن ٥٠٠٠ هكتار، وهي تُروى أساسا من المياه الجوفية والمياه المعالجة. ونسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي لا تزيد عن ١ر١ في المائة.

والقطاع الزراعي تدعمه الحكومة الى حدٍ كبير بشكل مباشر أو غير مباشر. والمنتجات الزراعية الرئيسية هي الخضر والمنتجات الحيوانية والأسماك. وتُعد الكويت مستوردا صافيا للسلع الزراعية والغذائية. وقد قُدرت قيمة الواردات الزراعية في عام ١٩٩٣ بمبلغ ٩٦١ مليون دولار، بما يمثل نسبة ٦ر١٣ في المائة من إجمالي الواردات، كما قُدرت قيمة الصادرات الزراعية بمبلغ ٢٠ مليون دولار، أي بنسبة ٢ر٠ في المائة فقط من إجمالي الصادرات. أما قيمة الفجوة الغذائية فقد قُدرت في عام ١٩٩٣ بمبلغ ٨٢٠ مليون دولار، أي أنها قلَّت بنسبة ٤ر٠ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٩٢.

٦- لبنان

أسهم القطاع الزراعي في لبنان بنسبة ٩ر٧ في المائة في الناتج المحلي الاجمالي للبلد في عام ١٩٩٣. وطبقا لتقرير للأمم المتحدة[٩٠] فإن الزراعة في لبنان تواجه المشكلة المتمثلة في تدفق المنتجات الزراعية بكميات كبيرة من الجمهورية العربية السورية نتيجة لعدم كفاية الضوابط التي تحمي الانتاج المحلي. وقد تخلَّفت الزراعة اللبنانية نتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج وقِدم أساليب البيع بما يؤدي الى كثير من الهدر. ومن بين أسباب ارتفاع تكاليف الانتاج ارتفاع تكلفة الأراضي الزراعية، وقِدم التكنولوجيا، ونقص القروض التي تقدمها الدولة مما يُرغم الفلاحين على الاقتراض من أماكن أخرى بأسعار فائدة مرتفعة، والارتفاع النسبي في تكلفة اليد العاملة.

---

(٨٩) FAO, "Foodcrops and Shortages", January/February 1995.

(٩٠) United Nations, Office of the United Nations Coordinator of Assistance for the Reconstruction and Development of Lebanon, "Lebanon: Economic Developments" (12 July-21 September 1994).

وتشير التقديرات إلى أن المساحة المزروعة تبلغ ٣٠٦ ٠٠٠ هكتار (بما يمثل نسبة ٣٠ في المائة تقريبا من المساحة الإجمالية للأرض في لبنان)، ونسبة ٢٨ في المائة تقريبا منها من الأراضي المروية. وفي عام ١٩٩٤ كانت اليد العاملة الزراعية تمثل نسبة ٧ في المائة فقط من إجمالي اليد العاملة.

وبينت التقديرات أن انتاج الحبوب في عام ١٩٩٤ قد بلغ ٦٠ ٠٠٠ طن، أي أقل مما كان عليه في السنة السابقة، وذلك أساسا نتيجة لمهاجمة "الصدأ الأصفر" لمحصول القمح الذي يُزرع في الجزء الجنوبي من وادي البقاع. وقد انخفض انتاج القمح في عام ١٩٩٤ بمقدار ١١ ٠٠٠ طن ليصبح ٣٩ ٠٠٠ طن فقط(٩١). وقد عوضت الحكومة المزارعين الذين أصيبت محاصيلهم بالمرض وذلك بمعدل ٦٠ ٠٠٠ ليرة لبنانية لكل طن من المحصول المفقود. ويُقدر أن واردات الحبوب في السنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥ وهي أساسا القمح، قد بلغت ٧٠٠ ٠٠٠ طن، وهي في الواقع نفس الكمية التي أستوردت في السنة السابقة.

وقد وقّع لبنان مع الجمهورية العربية السورية ثلاثة اتفاقات في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وهي اتفاقات تتعلق في الجزء الأكبر منها بتقاسم مياه نهر العاصي. ويدعو الاتفاق الى انشاء سد لدفع التنمية الزراعية في البلدين. وسوف يروي ذلك السد ٦ ٠٠٠ هكتار من المناطق البعلية في منطقة بعلبك - الهرمل. ونهر العاصي ينبع في لبنان ويجري فيها لمسافة ٤٦ كيلومترا ثم يواصل جريانه لمسافة تزيد عن ٥٧٠ كيلومترا في الجمهورية العربية السورية. ويبلغ التدفق السنوي المتوسط للنهر ٤٥٨ مليون متر مكعب(٩٢).

وقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية للبنان ١٣٢ مليون دولار في عام ١٩٩٣، بما يمثل نسبة ٤ر٢٠ في المائة من إجمالي الصادرات، في حين كانت قيمة الواردات الزراعية ١٢٢ ١ مليون دولار، بما يمثل نسبة ٢٣ في المائة من إجمالي الواردات. وفي عام ١٩٩٣ بلغت قيمة الفجوة الغذائية ٦٣٤ مليون دولار، بما يمثل زيادة نسبتها ٩ر١٨ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٩٢.

٧- عُمـــان

بلغت المساحة التقديرية للأرض القابلة للزراعة في عام ١٩٩٣ حوالي ٦٣ ٠٠٠ هكتار، وهي مساحة يُروى الجزء الأكبر منها بالمياه الجوفية. ويعمل في الزراعة ومصائد الأسماك حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، أي ٣٦ في المائة من إجمالي اليد العاملة.

وقد حققت عُمان بعض التقدم في انتاج عدة خضر (أساسا الطماطم) والفواكه، وخاصة التمور، التي يوجد فائض منها. ومع ذلك فإن عُمان لاتزال مستوردا صافيا للسلع الغذائية، وخاصة الحبوب. غير أن عُمان تُعتبر منتجا ومصدرا رئيسيا للأسماك بين بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبينت التقديرات أن صادرات عُمان من الأسماك في عام ١٩٩٢ بلغت ١٠٠ ٢٨ طن، بما يمثل زيادة نسبتها ٤ر٠ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٩١.

---

(٩١) FAO, "Foodcrops and Shortages", November/December 1994.

(٩٢) United Nations, Office of the United Nations Coordinator of Assistance for the Reconstruction and Development of Lebanon, "Lebanon: Economic Developments" (12 July-21 September).

وقُدرت قيمة العجز التجاري الزراعي لعُمان في عام ١٩٩٣ بمبلغ ٥٥٨ مليون دولار. وبلغت قيمة الصادرات الزراعية ١٩٦ مليون دولار، بما يمثل نسبة ٣ر٦ في المائة من إجمالي الصادرات، في حين بلغت قيمة الواردات الزراعية ٧٥٤ مليون دولار، أي بنسبة ١٨ر٣ في المائة من اجمالي الواردات. وقُدرت قيمة الفجوة الغذائية في عام ١٩٩٣ بمبلغ ٤١٨ مليون دولار، أي بزيادة نسبتها ٣ر٥ في المائة عما كانت عليه في السنة السابقة.

٨- فلسطين

يُعتبر قطاع الزراعة في فلسطين قطاعا هاما بالنسبة للاقتصاد، كما أنه مورد أساسي للدخل وللعمالة. وقد أسهمت الزراعة بنسبة ٢٣ر٨ في المائة في الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٣[٩٣]. وكان عدد العاملين في الزراعة، حسب التقديرات، ٠٠٠ ٩٣ شخص، أي ١٨ر٤ في المائة من إجمالي اليد العاملة[٩٤].

وطبقاً لما أوردته "الفاو" أشارت التقديرات إلى أن المساحة القابلة للزراعة في عام ١٩٩٣ كانت ٠٠٠ ٢٣٣ هكتار، منها ٠٠٠ ٢٠٩ هكتار في الضفة الغربية حيث لا تتجاوز نسبة الأراضي المروية منها ١٠ في المائة[٩٥]. وتشير تقديرات أخرى الى أن مساحة الأرض المزروعة تعادل ربع المساحة الكلية للأرض، وهي تشمل ٠٠٠ ١٥٠ هكتار في الضفة الغربية و ٠٠٠ ١٦ هكتار في قطاع غزة، منها ٠٠٠ ٩ هكتار و ٠٠٠ ١١ هكتار من الأراضي المروية، على الترتيب[٩٦].

والمنتجات الزراعية الرئيسية هي الخضر والزيتون في الضفة الغربية والحمضيات والخضر في قطاع غزة. وحسب التقديرات، فإن الانتاج الاجمالي من الخضر في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٩٣ بلغ ٠٠٠ ٣٦٣ طن (٠٠٠ ٢٠٦ طن من الضفة الغربية)، كما أن انتاج الفواكه بلغ ٠٠٠ ٢٩٥ طن، منها ٠٠٠ ١٧٠ طن أُنتجت في الضفة الغربية[٩٧].

٩- قطر

في عام ١٩٩٣ أسهمت الزراعة بنسبة ١ في المائة تقريبا في الناتج المحلي الاجمالي في قطر. وحسب التقديرات كانت المساحة المزروعة في قطر ٧٠٠ ٥ هكتار، يُروى معظمها من مياه جوفية ومياه محلاة. ويعمل في القطاع الزراعي ٠٠٠ ٤ شخص، بما يمثل نسبة ٤ر١ في المائة فقط من إجمالي اليد العاملة.

---

(٩٣) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي المشترك، ١٩٩٤.

(٩٤) FAO, Printout of AGROSTAT, 1993.

(٩٥) المرجع نفسه، ١٩٩٤.

(٩٦) Economic Intelligence Unit, Country Profile, Israel and the Occupied Territories, 1994/1995.

(٩٧) FAO, Printout of AGROSTAT, 1994.

والزراعة في قطر تدعمها الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد قُدرت قيمة الواردات الزراعية في عام ١٩٩٣ بمبلغ ٢٨٣ مليون دولار، بما يمثل نسبة ١٥ في المائة من إجمالي الواردات، وبلغت قيمة الصادرات الزراعية ١١ مليون دولار فقط، أي بنسبة ٣ر٠ في المائة من إجمالي الصادرات. وقُدرت قيمة الفجوة الغذائية في عام ١٩٩٣ بمبلغ ٢٣٢ مليون دولار، وهي تقل عما كانت عليه في عام ١٩٩٢ بنسبة ٥ر٢ في المائة.

١٠- المملكة العربية السعودية

تشير التقديرات إلى أن القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية، الذي نما بنسبة ١٧ في المائة في عام ١٩٩١ وبنسبة ٧ في المائة في عام ١٩٩٢، قد نما بنسبة ٣ في المائة في عام ١٩٩٣ وفي عام ١٩٩٤. ومن المتوقع أن يكون النمو سلبيا في عام ١٩٩٥ مع استمرار الحكومة في تقليص مشتريات القمح المدعوم من المزارعين(٩٨). وكانت المساحة المزروعة، حسب التقديرات، ١ر٣٥ مليون هكتار، منها نسبة ٧٠ في المائة من الأراضي المروية بالمياه الأحفورية والمياه الجوفية. وتعمل في الزراعة نسبة ٦ر٣٥ في المائة من إجمالي اليد العاملة في المملكة.

وأحد الأهداف العامة لخطة التنمية السادسة للبلد (١٩٩٥-٢٠٠٠) يؤكد على تنويع القاعدة الانتاجية في الزراعة بتشجيع الاستثمار في المشاريع الزراعية الكبيرة التي تعتمد على الموارد المائية المتجددة وعلى استخدام كميات قليلة من المياه، وتشجيع المستثمرين على انشاء شركات، مع الاستمرار في تشجيع الاستثمار الفردي في تلك الشركات(٩٩).

وفي عام ١٩٩٤ خفّضت الحكومة الدعم الذي تقدمه للقمح الى ٨٥٠ مليون دولار بعد أن كان ١ر٨٧ بليون دولار في عام ١٩٩٣، وهو خفض تزيد نسبته عن ٥٠ في المائة(١٠٠). ومن أجل الحد من استخدام المياه وخفض انتاج القمح المدعوم، واصلت الحكومة في السنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥ سياستها المتمثلة في إحكام الرقابة على تصاريح زراعة القمح، وهي تخطط لإنتاج ما يكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي فقط بحلول السنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٧. ومقابل استهلاك محلي مقداره حوالي ١ر٨ مليون طن، انخفض انتاج القمح في عام ١٩٩٤، لأول مرة، من ٣ر٦ مليون طن في عام ١٩٩٣ الى حوالي ٢ر٤ مليون طن في عام ١٩٩٤(١٠١).

ومع أن الحكومة كانت تهدف لفترة طويلة الى زيادة انتاج الشعير فإنها حدّدت في عام ١٩٩٤ حصصاً ثابتة لانتاج الشعير وذلك بهدف خفض تكلفة شراء الشعير المحلي. ويُقدر أن انتاج الشعير قد زاد في عام ١٩٩٤ بنسبة الثلث تقريبا ليصبح ٥ر١ مليون طن. ونتيجة لخفض انتاج القمح فقد قُدر

---

(٩٨) The NCB Economist, January 1995.

(٩٩) المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، "الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السادسة (١٩٩٥-٢٠٠٠)".

(١٠٠) The NCB Economist, January 1995.

(١٠١) FAO, "Foodcrops and Shortages", January/February 1995.

أن صادراته قد انخفضت في السنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥ بمقدار ٥٠٠ ٠٠٠ طن لتصبح ٥ر١ مليون طن، في حين زادت واردات الشعير زيادة حادة لتصبح ٥ر٤ مليون طن[١٠٢].

وتشير التقديرات إلى أن قيمة الواردات الزراعية بلغت ٧ر٤ بليون دولار، بما يمثل نسبة ١٥ في المائة من إجمالي الواردات. وفي الوقت نفسه فإن قيمة الصادرات الزراعية قد قُدرت بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار، أي بنسبة ٣ر١ في المائة من إجمالي الصادرات. والفجوة الغذائية للمملكة العربية السعودية هي أكبر فجوة في منطقة الإسكوا، وقُدرت في عام ١٩٩٣ بمبلغ ٩٨ر٣ بليون دولار، وهي تمثل ثلث الفجوة الغذائية الاجمالية لمنطقة الإسكوا وتزيد بنسبة ٧ر١٨ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٩٢[١٠٣].

١١- الجمهورية العربية السورية

تُعتبر الزراعة في الجمهورية العربية السورية قطاعا هاما، وهي تقوم بدور كبير في الاقتصاد. والقطاع الزراعي في الجمهورية العربية السورية، الذي أسهم بنسبة ٣١ في المائة في الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٣، حقق تقدما ممتازا في السنوات الأخيرة[١٠٤] وذلك نتيجة لزيادة الاستثمار في الزراعة وفي مشاريع المياه، وكذلك نتيجة لتحسُّن ظروف الطقس واتباع سياسات زراعية جديدة. ويُقدر أن المساحة المزروعة في الجمهورية العربية السورية تبلغ ٦ ملايين هكتار، وأن نسبة ٣ر١٥ منها من الأراضي المروية[١٠٥]. وتعمل في الزراعة نسبة ٨ر٢١ في المائة من إجمالي اليد العاملة في البلد.

وقد حققت الجمهورية العربية السورية تقدما كبيرا في انتاج الحبوب، بما يعكس زيادة في المساحة المزروعة في المناطق الشمالية والمناطق الشمالية الشرقية، وتوفر ما يكفي من مدخلات زراعية، وتحسُّن ظروف الطقس. وقد قُدر أن انتاج القمح في عام ١٩٩٤ بلغ ٧ر٣ مليون طن، بزيادة نسبتها ٢ في المائة عن الرقم القياسي الذي سُجل في السنة السابقة وبزيادة أكبر عن المتوسط السنوي للسنوات السابقة. وعلى النقيض من هذا فإن انتاج الشعير قد انخفض بمقدار ٧٠ ٠٠٠ طن تقريبا ليصبح ٥ر١ مليون طن. غير أن مقدار هذا الانتاج كان لايزال أعلى من المعدل العادي[١٠٦].

وقد حقق البلد الاكتفاء الذاتي من القمح، ولكن حوالي ثلثي انتاج القمح (٤ر٦٠ في المائة من اجمالي الانتاج) هو قمح صلد. وهذا، اضافة الى نقص طاقة الطحن الكافية، أرغم البلد على استيراد دقيق القمح لصنع الخبز[١٠٧]. ووفرة انتاج الحبوب لسنوات متتالية أوجد مشكلات خطيرة بالنسبة

---

(١٠٢) المرجع نفسه.

(١٠٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا و "الفاو"، Printout of AGROSTAT, 1994.

(١٠٤) صحيفة "الشرق الأوسط"، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

(١٠٥) FAO, Printout of SOFA 1994, 1995.

(١٠٦) FAO, "Foodcrops and Shortages", January/February 1995.

(١٠٧) المرجع نفسه، تموز/يوليو - آب/أغسطس ١٩٩٤.

للتخزين وأصبحت هناك حاجة الى طحن جزء من القمح المنتج محليا في لبنان. ويجري في الوقت الحالي تخزين كميات كبيرة من الحبوب في العراء. وقد خططت الحكومة لانشاء صوامع جديدة، وهي تعمل من أجل ايجاد طاقة التخزين الكافية خلال سنتين. وسوف تبدأ طواحين جديدة في الانتاج في النصف الأول من عام ١٩٩٥، كي تصبح طاقة الطحن الاجمالية ٠٠٠ ٧٥٠ طن في السنة. وستسمح تلك الطواحين الجديدة بطحن القمح المحلي بكامله في البلد خلال ثلاث سنوات. وتشير التنبؤات الى أن واردات دقيق القمح في السنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥ ستنخفض بمقدار ٠٠٠ ١٢٠ طن لتصبح ٠٠٠ ٣٥٠ طن. ومن المتوقع أن تنخفض واردات الأذرة بمقدار ٠٠٠ ١٠٠ طن لتصبح ٠٠٠ ٢٠٠، كما أن استيراد الشعير سيقتصر على ٠٠٠ ٥٠٠ طن[١٠٨].

والبلد يُنتج فائضا من الفواكه والخضر، التي تُصدَّر الى بلدان مجاورة، ولكنه يستورد غالبية احتياجاته من الأرز والسكر والأسمدة ومبيدات الآفات والآلات الزراعية ومعدات الري[١٠٩]. وتشير التقديرات الأولية الى أن انتاج القطن في السنة المالية ١٩٩٣/١٩٩٤ بلغ ٠٠٠ ٦٣٩ طن[١١٠]، بما يمثل انخفاضا نسبته ٤ر٢ في المائة مقارنة بالسنة السابقة.

والعجز في الميزان التجاري الزراعي للجمهورية العربية السورية، الذي قُدر بمبلغ ٩٠ مليون دولار فقط في عام ١٩٩٣، هو واحد من أقل العجوزات في المنطقة. وقد كانت قيمة الواردات الزراعية حوالي ٦٧٦ مليون دولار، بما يمثل ٨ر١٦ في المائة من اجمالي الواردات، في حين كانت القيمة الاجمالية للصادرات الزراعية ٥٨٦ مليون دولار، بما يمثل نسبة ٨ر١٦ في المائة من اجمالي الصادرات. وقُدرت قيمة الفجوة الغذائية في عام ١٩٩٣ بمبلغ ١٦٣ مليون دولار. وقد مولت الصادرات الغذائية نسبة ٦٩ في المائة من الواردات الغذائية.

١٢- الامارات العربية المتحدة

تُعدُّ الزراعة في الامارات العربية المتحدة قطاعا صغيرا، إذ أنها لم تُسهم في الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٣ إلا بنسبة ٢ر١٦ في المائة. وقُدر أن المساحة المزروعة هي ٠٠٠ ٤٥ هكتار، منها ٧٢ في المائة من الأراضي المروية. ولا يعمل في قطاع الزراعة إلا ٢ في المائة من اجمالي اليد العاملة في البلد.

وعلى الرغم من أنه قد تحقق بعض التقدم في انتاج بعض الخضر والفواكه، وخاصة التمور، فإن البلد لايزال معتمدا اعتمادا شديدا على الواردات من السلع الغذائية. وقد أصبحت الامارات العربية المتحدة مكتفية ذاتيا بالنسبة للأسماك التي قُدر أن انتاجها في عام ١٩٩٢ بلغ ٠٠٠ ٩٥ طن وذلك مقابل استهلاك قدره ١٠٠ ٩١ طن.

---

(١٠٨) المرجع نفسه، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٩٥.

(١٠٩) المرجع نفسه، تموز/يوليو - آب/أغسطس ١٩٩٤.

(١١٠) الجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، بيانات غير منشورة، ١٩٩٤.

الاطار ٥- نُدرة المياه

إن حالة المياه في منطقة الإسكوا هي حالة حرجة. فموارد المياه العذبة المتجددة في عدد من بلدان المنطقة لن تكفي، إلا بالكاد، الحاجات الانسانية الأساسية للقرن المقبل. ومع تزايد الطلب على المياه في منطقة الإسكوا تزيد شدة التفاعلات فيما بين القطاعات وكذلك شدة المؤثرات الخارجية. وعلاوة على هذا فإنه مع الاقتراب من حدود الامدادات المتوفرة اقتصاديا يجب معالجة القضايا الصعبة المتعلقة بإعادة التوزيع إذا ما أُريد معالجة الأزمة الوشيكة الحدوث معالجة فعّالة وتفادي اللجوء الى مصادر غير تقليدية بديلة وباهظة التكلفة.

والوعي بأن مشكلة نُدرة المياه هي مشكلة ملحّة آخذ في الزيادة في المنطقة، كما أن هناك توافقا متزايدا في الآراء بشأن المبادىء التي ينبغي الالتزام بها في تنفيذ الأعمال المتعلقة بهذا المجال. والمبادىء الأساسية هي: أولا، ينبغي أن يُنظر الى المياه على أنها مورد محدود ينبغي إدارته بشكل متكامل من أجل تحقيق أهداف وطنية (اقتصادية واجتماعية وأمنية وبيئية) وليس على أنها واحد من مدخلات قطاع معيّن؛ وثانيا، هناك أهمية كبيرة للاصلاحات المؤسسية وبناء القدرات بالنسبة لاستمرار السياسات والمشاريع؛ وثالثا، ينبغي ايلاء اهتمام خاص للجانب الأقاليمي لمشكلة المياه.

ونصيب الفرد من المياه في ثمانية من البلدان الأعضاء في الإسكوا، هي الامارات العربية المتحدة، والأردن، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، وقطر، والكويت، واليمن، يقل عن ١٠٠٠ متر مكعب، وبذلك فإن نصيب الفرد من إمدادات المياه في هذه البلدان يُعتبر غير كاف. وفي حين أنه من المتوقع أن تصبح بلدان مثل عُمان ومصر من البلدان التي تعاني من نُدرة المياه بحلول نهاية هذا القرن فإن العراق ولبنان هما البلدان الوحيدان في المنطقة اللذان سيكونان قادرين على تلبية حاجاتهما الأساسية من المياه في عام ٢٠٠٠. غير أنه حتى بالنسبة لهذين البلدين من الضروري اتباع ممارسات الاقتصاد في المياه، إذ أن العراق يواجه تخفيضات كبيرة بسبب أعمال التطوير في أعلى نهر الفرات، كما أنه يتعين على لبنان أن يعالج القضايا الصعبة التي نشأت بعد الصراع الأهلي المطول بالنسبة لإدارة المياه.

وقد اضطلعت بلدان الإسكوا جميعها بمشاريع تتعلق بامدادات مياه الشرب، وهي مشاريع تهدف الى تحسين مستويات المعيشة لسكان تلك البلدان. وغالبية الدول الأعضاء تخطّط لتحقيق هدف ضمان إمداد جميع سكانها بحلول عام ٢٠٠٠ بمياه الشرب المأمونة والكافية. وقد نفّذت بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية عددا من مشاريع الإمداد بمياه الشرب ومشاريع الصرف الصحي وذلك بهدف رفع مستويات تلك المرافق. وفي الامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت، تحصل المناطق الحضرية جميعها على مياه الشرب عن طريق الأنابيب. والمشاريع الكبيرة والصغيرة لتزويد المناطق الحضرية والريفية بالمياه، التي أُستكملت أو التي هي في قيد الانشاء في المنطقة، يزيد عددها عن ٥٠ مشروعا[١]. ومشاريع الامداد بالمياه تتم صياغتها وفقا لمدى توفر مصادر الإمداد للإحتياجات. ومن أمثلة ذلك نقل المياه بالأنابيب من مناطق نائية الى مناطق توزيع مثل عمّان والرياض وعدن. وفي الأردن والعراق ومصر، تُزود المدن الكبيرة بالمياه من وحدات كبيرة وصغيرة لمعالجة المياه السطحية. وفي العراق، تُزود المناطق الريفية أيضا بالمياه من وحدات للمعالجة.

---

(١) الإسكوا، التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل مار دل بلاتا في منطقة الإسكوا، إدارة الموارد المائية: الجوانب المؤسسية والتشريعية (E/ESCWA/ENR/1992/5).

وقُدِّر أن قيمة الواردات الزراعية في عام ١٩٩٣ بلغت ٧٥ر١ بليون دولار، بما يمثل نسبة ٩ر٨ في المائة من اجمالي الواردات، في حين أن قيمة الصادرات الزراعية (وتشمل إعادة التصدير) قد بلغت ٨٨٦ مليون دولار، أي بنسبة ٩ر٢ في المائة من اجمالي الصادرات. وقيمة الفجوة الغذائية في عام ١٩٩٣ بلغت ٩٤٥ مليون دولار.

١٣- اليمـــن

تُعَد الزراعة في اليمن قطاعا هاما ومصدرا رئيسيا للدخل والعمالة. ونسبة إجمالي اليد العاملة في الزراعة (٩ر١ مليون) تزيد عن ٥٠ في المائة. وتشير التقديرات إلى أن المساحة المزروعة تبلغ ٦١ر١ مليون هكتار، وأن نسبة ٨٠ في المائة منها تُزرع على مياه الأمطار.

والاضطرابات الأهلية التي وقعت في عام ١٩٩٤ جعلت حالة الإمدادات الغذائية والحالة الصحية، المتدهورتين أصلاً، أكثر سوءاً في محافظات كثيرة. وبعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات، التي زارت اليمن خلال الربع الثالث من عام ١٩٩٤، قدرت أن حوالي ٠٠٠ ٣٧٥ شخص قد تأثروا بالتشرد المؤقت ونقص الأغذية وارتفاع أسعار السلع الأساسية ومحدودية إمدادات المياه. أما البنى الأساسية، الضعيفة أصلاً، فقد عانت من أضرار بالغة، وخاصة في عدن. وقد تأثرت أفقر فئات السكان بصفة خاصة من ارتفاع أسعار المواد الغذائية(١١١).

وقد قُدِّر أن الانتاج الكلي من السرغوم والدخن في عام ١٩٩٤ قد بلغ ٥٢ر٠ مليون طن، وهـــو يقل قليلا عما كان عليه في السنة السابقة. وقُدر أن انتاج الشعير والأذرة قد بلغ ٠٠٠ ٦٦ طن و٠٠٠ ٧٨ طن، على الترتيب، وهما رقمان يزيدان عما كانا عليه في السنة السابقة وعن المتوسطين السنويين للسنوات السابقة. أما انتاج القمح في عام ١٩٩٤ فقد زاد بمقدار ٠٠٠ ٨ طن ليصبح المتوسط ٠٠٠ ١٦٨ طن. وتشير التنبؤات الى أن الاحتياجات من واردات الحبوب في عام ١٩٩٤ - التي تتألف أساسا من القمح - ستبلغ ٧ر١ مليون طن وذلك بزيادة نسبتها حوالي ١٠ في المائة مقارنة بما كانت عليه في السنة السابقة(١١٢).

وقيمة الواردات الزراعية في عام ١٩٩٣ بلغت ٧٨١ مليون دولار، بما يمثل نسبة ٧ر٢٨ في المائة من اجمالي الواردات، في حين لم تزد قيمة اجمالي الصادرات الزراعية عن ٤٠ مليون دولار، أي بنسبة ٧ر٤ في المائة من اجمالي الصادرات. وقد قُدر أن قيمة الفجوة الغذائية في عام ١٩٩٣ كانت ٦٤٣ دولار.

---

(١١١) FAO, "Foodcrops and Shortages", September/October 1994.

(١١٢) المرجع نفسه، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٩٥.

سابعاً- التطورات في قطاع الصناعات التحويلية

ألف- النمو

كان أداء قطاع الصناعات التحويلية في منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٤ سيئاً بصفة عامة، اذ أن دخل الصناعات التحويلية قد تقلص بنسبة متوسطة قدرها ٥٣ر٠ في المائة (باستثناء المناطق الفلسطينية) بعد أن كان قد زاد بنسبة ٥ر١ في المائة في عام ١٩٩٣ (الجدول ٤٣). وكان هذا يرجع أساساً الى تدهور أحوال الاقتصاد والصناعات التحويلية في العراق بسبب العقوبات الاقتصادية التى فرضتها الأمم المتحدة. أما في بقية المنطقة فإن أنشطة الصناعات التحويلية قد تأثرت جزئيا في عام ١٩٩٤ بتباطؤ النشاط الاقتصادي العام في العديد من البلدان نتيجة لاستمرار ضعف أسواق النفط وبطء تقدم عملية السلام. وزيادة ايرادات الصناعات التحويلية، باستثناء العراق والضفة الغربية وقطاع غزه، بلغ متوسطها في عام ١٩٩٤ نسبة ٥ر١ في المائة بعد أن كان ٥ر٣ في المائة في عام ١٩٩٣. أما في العراق فتشير التقديرات إلى أن نشاط الصناعات التحويلية قد تقلص في عام ١٩٩٤ بنسبة ٢٤ في المائة. وفي الضفة الغربية وقطاع غزه، كان لتباطؤ النشاط الاقتصادي العام في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ تأثير سلبي على الاستثمار في الصناعات التحويلية، وكذلك على الطلب المحلي على السلع المصنعة.

وفي عام ١٩٩٤، حدث توسع متواضع في بعض أنشطة الصناعات التحويلية في منطقة الإسكوا وذلك أساساً نتيجة للتقدم الذي احرز بالنسبة للإصلاحات الاقتصادية، وكذلك لارتفاع قيمة انتاج المواد البتروكيميائية، وصادراتها في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اضافة الى الجهود التى بذلتها تلك البلدان لتشجيع القطاع الخاص على القيام بأنشطة غير نفطية في الصناعات التحويلية والتقدم الذي أحرز في أنشطة التشييد في قطاعات الصناعات التحويلية في الكويت وأخيراً في لبنان. والتوسع في أنشطة الصناعات التحويلية شجّعه أيضا في بعض البلدان التوسع في قطاعات أخرى منتجة للسلع استجابة للزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية. ومع هذا فإن انخفاض اسعار النفط ظل يمثل عاملاً مقيّداً لزيادة دخل الصناعات التحويلية في منطقة الإسكوا، وخاصة في الصناعات التحويلية التى لها صلة بالنفط من حيث قدرة تلك الصناعات على المنافسة في الأسواق الدولية.

وإضافة الى هذا فإن نمو قطاع الصناعات التحويلية في بلدان منطقة الإسكوا ظل محدوداً بقلّة الاستثمار وبصعوبة العثور على أسواق جديدة للتصدير. ومن بين العوامل الرئيسية التي قد تؤثر، في الأجلين القصير والمتوسط، على نمو قطاع الصناعات التحويلية ما يلي: (أ) التقدم المحرز في تنفيذ برامج التكيف الهيكلي؛ و(ب) رفع العقوبات التى فرضتها الأمم المتحدة على العراق؛ و(ج) تحسن أسعار النفط؛ و(د) تحسن العلاقات السياسية الاقليمية؛ و(هـ) التقدم المحرز في عملية السلام.

١- بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية

في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بلغت النسبة المتوسطة لنمو دخل الصناعات التحويلية حوالي ٢ في المائة في عام ١٩٩٤، مقارنة بنسبة ٥ر٢ في المائة في عام ١٩٩٣. والانخفاض النسبي في معدلات النمو كانت ترجع أساساً الى انخفاض الزيادة في دخل الصناعات التحويلية التى لها صلة بالنفط، وهو انخفاض عادلته نسبياً قوة أنشطة القطاع الخاص المحلية غير المرتبطة بالنفط، وهي أنشطة بدأت في الاتساع بعد انتهاء أزمة الخليج. وتشير التنبؤات الى أن القطاع الخاص يستمر في الاتساع في عام ١٩٩٥، ولو أن ذلك سيكون بخطى بطيئة، في غالبية بلدان مجلس

التعاون لدول الخليج العربية نتيجة لمواصلة اتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية. ومن المتوقع أن يستمر النمو في أنشطة مثل أنشطة الأغذية والمشروبات، وأن يتباطأ في القطاعات التى تتأثر بانفاق القطاع العام، مثل أنشطة التشييد والصناعات ذات الصلة بها وأنشطة صناعة الصلب. وقد لا يحقق تكرير النفط معدل نمو مرتفع أيضا، اذ أن بعض التوسعات الرئيسية المخططة، ومن بينها التوسعات المخططة في المملكة العربية السعودية، تجري اعادة النظر فيها. أما الصناعات الموجهة نحو التصدير، وخاصة صناعات البتروكيماويات واللدائن والمنتجات المعدنية، فإنه من المتوقع أن تحقق أداء طيباً في عام ١٩٩٥ وذلك نتيجة لتحسن احتمالات النمو في أسواق التصدير الرئيسية. غير أن مدى هذا الأداء سيعتمد على قدرة المنطقة الفرعية لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الاستفادة من تحسن احتمالات المستقبل في أسواق التصدير الرئيسية. ومع ذلك، وعلى الرغم من التوسع الكبير الذي حدث في قطاعات الصناعات الخفيفة في غالبية بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو التوسع الذي أسهم في الواقع في نمو قطاع الصناعات التحويلية، فإن توسع القطاع بحيث يصل الى امكاناته الكاملة لا تزال تعوقه القيود المفروضة على تصدير البتروكيماويات الى الاتحاد الأوروبي، وكذلك الصعوبات التي تواجه المنتجين في منطقة الخليج بالنسبة للعثور على أسواق بديلة.

الجدول ٤٣- النمو الحقيقي للقيمة المضافة في الصناعات التحويلية في منطقة الإسكوا، للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ والفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ بأسعار عام ١٩٨٥ الثابتة (نسبة مئوية)

البلـــد	١٩٩٢-١٩٩٣	١٩٩٣-١٩٩٤[أ]
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية[ب]	٢ر٥٢	٢ر٠١
الامارات العربية المتحدة	(٢ر٢٢)	٠ر٣٩
البحرين	١ر١٣	١ر١٢
المملكة العربية السعودية	٤ر٥٣	٢ر٧٦
عُمـــان	٤ر٢٣	٢ر٧٠
قطـــر	٠ر٤٨	٠ر٤٨
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا	٠ر٧٥	(٢ر٢٤)
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا[ج]	٤ر١٩	١ر٠٢
الأردن	٥ر٨٠	٤ر٩٩
الجمهورية العربية السورية	٢٧ر٩١	١٠ر٧٧
العـــراق	(١٧ر٨٣)	(٢٤ر٦٢)
لبنـــان	٤ر٩٩	٦ر٧٣
مصـــر[د]	٢ر٠٠	(٠ر٥١)
منطقة الإسكوا[ج]	١ر٤٦	(٠ر٥٣)
منطقة الإسكوا[هـ]	٣ر٤٦	١ر٤٥

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النشرة الرابعة عشرة، ١٩٩٤ (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع 94-II-L.9).

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين هي أرقام سالبة.
(أ) تقديرات أولية للإسكوا، وتقديرات رسمية بالنسبة للجمهورية العربية السورية والعراق وعُمان ومصر.
(ب) فيما عدا الكويت.
(ج) فيما عدا الأراضي الفلسطينية.
(د) يشمل التعدين.
(هـ) فيما عدا العراق والضفة الغربية وقطاع غزة.

وعلى الرغم من انخفاض عائدات النفط فإن غالبية بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية واصلت في السنتين الأخيرتين تنفيذ مشاريع الصناعات التحويلية التى كانت قد أرجأت تنفيذها بسبب الركود الاقتصادي واندلاع أزمة الخليج. ومع أن توزيع النفقات الرأسمالية يتم، عامة ، بحذر فإن غالبية المشاريع الرئيسية العامة المتعلقة بالصناعات التحويلية، مثل مشاريع توسيع صناعات البتروكيماويات في المملكة العربية السعودية ومشروع حقل الغاز الشمالي في قطر ومشاريع الألومنيوم في البحرين ودبي، استمر تنفيذها حسبما كان مخططاً.

الإطار ٦- مناطق التلوث الخطير للهواء في البلدان الأعضاء في منطقة الإسكوا

باستثناء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يشكل تلوث الهواء مشكلةً متفاقمة في المدن الكبيرة في منطقة الإسكوا التي تكون التهوية الطبيعية فيها ضعيفة وتزيد فيها معدلات استخدام السيارات أو معدلات التصنيع. وفي مدنٍ كثير، وخاصة في القاهرة، تزداد الحالة سوءاً مع زيادة الانبعاثات الناتجة عن استخدام الوقود وعن الصناعة. وفي بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا، تعد الانبعاثات الصادرة عن المركبات أكبر مصادر تلوث الهواء في المناطق الحضرية، وأسرعها نمواً، مع حدوث أكبر ضرر من دقائق الرصاص. والصرف غير المحكوم لملوثات الهواء الناتجة عن المرافق الصناعية هو المسؤول عن الكثير من المشكلات الصحية، وخاصة بالنسبة للفئات الضعيفة. ويجري اتخاذ خطوات في عددٍ من البلدان لدراسة حجم هذه المشكلات.

في مصر: تعد حلوان، التي تقع جنوبي القاهرة، "البؤرة الساخنة" للتلوث الصناعي في مصر. وتلوث الهواء ناتجٌ عن الانبعاثات الخارجة من ثلاثة مصانع كبيرة للأسمنت، كما تنبعث عوادم خطيرة من مسبك للرصاص، ومواد مسبّبة للسرطان من مصنعٍ للكوك والكيماويات، ومواد هيدروكربونية ومعادن ثقيلة من مصانع كبيرة للصلب، وغاز ثاني أوكسيد الكبريت من محطات لتوليد الكهرباء.

في الأردن: تعد منطقة عمان/الزرقاء أكبر المراكز الحضرية في الأردن، ويوجد بها أكبر تركز للصناعات. وفي حوض الزرقاء ينتج تلوث الهواء عن الانبعاثات الخارجة من مصفاة للنفط ومن محطة حرارية لتوليد الكهرباء. ويلاحظ ارتفاع مستويات ثاني أوكسيد الكبريت وكبريتيد الهيدروجين وأول أوكسيد الكربون وأكاسيد حمضية.

في لبنان: حُدّدت غالبية المنشآت الصناعية المسجلة رسميا في لبنان على أنها من مصادر التلوث الرئيسية. والمصدر الرئيسي للانبعاثات الجوية هو احتراق المنتجات البترولية المستخدمة في توليد الطاقة وفي النقل والصناعات. والعوادم الصلبة والمياه العادمة في البلد يتم التخلص منها جميعها، دون معالجة، في الانهار والمناطق الساحلية.(١)

في الجمهورية العربية السورية: توجد مشاكل كبيرة بالنسبة لتلوث البيئة في مدن دمشق وحمص وحماه وحلب. ففي دمشق ، تعرض نهر بردى للتلوث نتيجة لصرف مخلفات المدابغ وورش الطلاء بالكهرباء فيه، ولا يمكن استخدامه لاغراض الشرب. وفي حلب يعد تلوث المياه بمخلفات المدابغ مشكلةً رئيسية. وفي حمص وحماه، تتعرض المياه، كما يتعرض الهواء، للتلوث من مصفاة للنفط ومصنع للحديد والصلب ومصنع للأسمدة.

---

(١) Office of the United Nations Coordinator of Assistance for the reconstruction and Development of Lebanon, Committee on Donor Coordination, Minutes of Sixteenth Meeting (95/1), Beirut, 19 January 1995.

الإطار ٦- (تابع)

وعلى مدى الخمس عشرة سنة الماضية حدث تحول هام في نوع تلوث الهواء الذي يؤثر على المناطق الحضرية في غالبية البلدان الأعضاء في الإسكوا. فالملوثات التقليدية الناتجة عن المصادر الثابتة، مثل غاز ثاني أوكسيد الكبريت والمواد الدقيقة العالقة، يجري التحكم فيها بفعالية من خلال تشريع يكفل "نظافة الهواء" كما في حالة بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. والتحول من استخدام النفط الى استخدام الكهرباء والغاز الطبيعي في الأغراض المنزلية من أجل التسخين والطهي أدى الى انخفاض مستوى انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكبريت والمواد الدقيقة العالقة بما أدى إلى تحسّن نوعية الهواء(٢).

غير أن تناقص انبعاثات الملوّثات التقليدية للهواء في المناطق الحضرية، ودرجة تركز تلك الانبعاثات، قد قابلته زيادة هائلة في حركة مرور المركبات نتيجة لأنشطة التنمية الاقتصادية والتوسع العمراني. وقد أدى هذا الى زيادة انبعاثات الملوثات المرتبطة بالنقل بالمركبات، وأبرزها ثاني أوكسيد النيتروجين وأول أوكسيد الكربون والهيدروكربونات، في العديد من المدن من المنطقة. والمحاولات التي قامت بها بعض البلدان للسيطرة على الانبعاثات الخارجة من المركبات، أساساً من خلال استخدام وقود ذي نوعية أفضل ومحركات ذات كفاءة أكبر، طغت عليها الى حدٍ كبير الزيادة في كثافة حركة مرور المركبات.

واضافةً الى هذا فإن عدداً من البلدان الأعضاء في الإسكوا، مثل الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر واليمن الى حد ما، تعتمد اعتماداً شديداً على النفط في اغراض التسخين للاستخدامات المنزلية، وهو ما أدى الى ارتفاع مستويات ثاني أوكسيد الكبريت والمواد الدقيقة العالقة(٣).

غير أنه على الرغم من خطورة المشكلة فإن الاستجابة لم تكن، حتى الآن، كافيةً لمعالجة المشكلة البيئية في المناطق الحضرية من جميع جوانبها. وليس من الممكن مواجهة هذا التحدي الكبير بنجاح إلا من خلال استراتيجية منسقة ومتعددة الجوانب وتدريجية. وينبغي وضع خطط استراتيجية بيئية وطنية في إطارٍ من المعرفة الكاملة؛ بمصادر الانبعاثات ونوعية الهواء بحيث يمكن تحديد الأهداف ووضع الأولويات ورصد التقدم. وقد تكون تكلفة معالجة التلوث الشديد للهواء باهظة، ولكنها تظل أقل من التكاليف الصحية التي يتعين على المجتمع أن يتحملها الآن نتيجة لتلوث البيئة(٤).

---

(٢) UNEP/WHO (1988), Assessment of Urban Air Quality, UNEP (Nairobi) and WHO (Geneva).

(٣) UNEP, Environmental Data Report 1993-1994, Blackwell, Oxford (1994).

(٤) World Bank, 1992, World Development Report 1992: Development and the Environment, New York, Oxford University Press.

وينبغي أن يؤدي تنفيذ برنامج المعادلة (The Offset Programme)، الذي بدأته غالبية بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى دعم السياسات التي تتبعها الحكومة لتشجيع تنويع اقتصاداتها بعيداً عن النشاط المرتبط بالنفط وبدرجة أكبر نحو تطوير أنشطة القطاع الخاص في مجال الصناعات التحويلية. غير أن مشكلة ظهور اتجاهات في غالبية بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو ضبط مستويات اليد العاملة الأجنبية لاتزال تفرض قيداً هاماً على توسّع ذلك القطاع، وخاصة في الامارات العربية المتحدة والكويت. وكان هذا هو السبب الأساسي في أن بلداناً مثل الكويت قد استثمرت في الصناعات التحويلية خارج البلد، وقد يدفع السبب نفسه الامارات العربية المتحدة إلى السير في نفس الإتجاه. وإذا استمر هذا التوجّه فإنه من المرجح أن يوجّه في النهاية جزء من الاستثمارات الخارجة، وخاصة الاستثمارات الخاصة، نحو بلدان أخرى من البلدان الأعضاء في الإسكوا وبلدان عربية أخرى.

والاستثمار في منطقة الإسكوا قد تشجّعه السياسة التي تفضلها بعض بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي ترمي إلى تنويع الاستثمارات بعيداً عن الأسواق الدولية، وكذلك ما قد يظهر في المستقبل من احتمالات في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وسوف يعتمد تعزيز هذا الاتجاه على طبيعة السياسات التي ستتبعها في المستقبل بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالنسبة لليد العاملة الأجنبية وكذلك على تحسن بيئة المشاريع التجارية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وسوف يعتمد هذا، بدوره، على التقدم المحرز في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي من أجل تعزيز القطاع الخاص وتحسين العلاقات السياسية في المنطقة وكذلك على التقدم المحرز في عملية السلام.

وفي الكويت، تشير التقديرات غير الرسمية إلى أن قطاع الصناعات التحويلية قد نما في عام ١٩٩٤ بنسبة ٣ر٩ في المائة، مقارنة بنسبة ٣ر٢٠ في المائة في عام ١٩٩٣ وبنسبة ١ر٢٧ في المائة في عام ١٩٩٢. ونمو ذلك القطاع يعود أساساً إلى زيادة القيمة المضافة المولّدة في صناعة التكرير والبتروكيماويات (الأسمدة) التي تم إصلاحها. وقد نجح البلد، خلال النصف الأخير من عام ١٩٩٤ في إعادة طاقة تكرير النفط إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب وهو ٠٠٠ ٨٠٠ برميل في اليوم(١١٣).

وقبل اندلاع أزمة الخليج، كان القطاع العام يُنتج نسبة ٦٠ في المائة من انتاج الصناعات التحويلية، في حين كان القطاع المختلط والقطاع الخاص ينتجان نسبة ٤٠ في المائة. وفي حين كانت أنشطة القطاع العام تتركز أساساً في الصناعات الكبيرة المتعلقة بتصدير المواد الهيدروكربونية (أساساً تكرير النفط والأسمدة) فإن أنشطة القطاع الخاص كانت تتركز أساساً في الصناعات الصغيرة التي تنتج السلع الاستهلاكية للأسواق المحلية. وكان هذا يشمل الأغذية والمنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية والأشغال الحرفية. وقد تأثرت أنشطة القطاع الخاص تأثراً شديداً بعودة العمال المهاجرين إلى أوطانهم. وكان أولئك العمال يمثلون غالبية العمال المهرة وكانوا يمتلكون الكثير من مصانع النسيج وورش النجارة.

وبعد عودة طاقة التكرير إلى ما كانت عليه بالكامل وإصلاح مرافق الشعيبة للأسمدة، التي تمتلكها شركة الصناعات البتروكيماوية الكويتية، تركزت أنشطة قطاع الصناعات التحويلية، أساساً، في تصدير القطاع العام للمواد الهيدروكربونية على نطاق واسع. والحكومة تخطط لزيادة طاقة التكرير المحلية، بحلول نهاية العقد، إلى حوالي مليون برميل في اليوم وزيادة طاقتها في الخارج إلى ٧ ملايين برميل في اليوم(١١٤). ويجري التخطيط لإجراء توسعات كبيرة في مرافق الأسمدة والبتروكيماويات في ميناء الشعيبة، من خلال أعمال تشييد تبلغ تكلفتها الاجمالية حوالي بليون دولار من أجل إقامة وحدة تكون جاهزة للتشغيل بحلول عام ١٩٩٧. وسوف تبلغ طاقة الوحدة ٠٠٠ ٦٥٠ طن في السنة من الايثلين و ٠٠٠ ٤٥٠ طن في السنة من البوليبروبيلين و ٠٠٠ ٣٥٠ طن في السنة من الايثيلين جليكول. كذلك فإن الكويت لها مصالح في صناعة الأسمدة في الخارج في شكل مشاريع مشتركة موجودة أساساً في تونس وتركيا والصين(١١٥).

---

(١١٣) Middle East Economic Survey, vol. XXXVIII, No, 23, 6 March 1995.

(١١٤) المرجع نفسه.

(١١٥) Economic Intelligence Unit, Country Profile, Kuwait, 1994-1995.

وفي المملكة العربية السعودية، تباطأ في عام ١٩٩٤ نشاط قطاع الصناعات التحويلية، الذي يسهم بنسبة ٨ في المائة في الناتج المحلي الاجمالي، وحقق معدل نمو نسبته ٢ر٨ في المائة بعد أن كانت النسبة ٤ر٥ في المائة في عام ١٩٩٣. واستمرار تقليص الإنفاق العام، من خلال إلغاء و/أو تأجيل مشاريع والتأخر في دفع مستحقات مقاولي القطاع الخاص، وظهور نقص في الطاقة الانتاجية من الكهرباء بسبب زيادة الطلب، تمثل قيوداً شديدة أمام توسع ذلك القطاع. وتقلص أنشطة التشييد وتأخر الحكومة في السداد ظلت لهما آثار سلبية على أنشطة صناعة الاسمنت وصناعة مواد البناء بصفة خاصة. أما نمو قطاع الصناعات التحويلية فقد حركه في الأساس التحسن الذي طرأ على صادرات البتروكيماويات نتيجة لانتعاش السوق العالمية تدريجيا واستمرار ازدهار الأنشطة التي يقوم بها القطاع الخاص في مجال الصناعات التحويلية غير المرتبطة بالنفط، وخاصة صناعة الأغذية والمشروبات والأثاث والسلع الاستهلاكية الخفيفة الأخرى، نتيجة للزيادة المستمرة في الطلب المحلي.

ومن المتوقع أن يتسارع في عام ١٩٩٥ نمو قطاع الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية وأن يستمر نمو صناعات التصدير، وخاصة صناعات البتروكيماويات واللدائن والألومنيوم والكابلات والمنتجات المعدنية الأخرى، نتيجة للتحسن المتوقع في الأسواق الدولية. ومن المتوقع أيضا أن يستمر نمو صناعات الأغذية والمشروبات والصناعات الخفيفة الأخرى، نتيجة لزيادة الطلب المحلي ولاحتمالات أسواق التصدير في البلدان المجاورة الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأن يستمر تقلص أنشطة الصناعات ذات الصلة بالتشييد نتيجة للإنكماش المتوقع في قطاع التشييد(١١٦).

وفي الامارات العربية المتحدة، انتعش في عام ١٩٩٤ قطاع الصناعات التحويلية، الذي كان قد تدهور بشكل حاد في عام ١٩٩٣ نتيجة لخفض الإنفاق العام، وحقّق معدل نمو نسبته ٢ر٢ في المائة. ويبدو أن السياسة الجديدة التي يتبعها البلد من شأنها تقييد الاستثمارات المباشرة للقطاع العام في الصناعات التحويلية، فيما عدا المشاريع التي يثبت أن لها جدوى اقتصادية. غير أن القطاع الخاص لم يتمكن، ولو جزئيا، من ملء الفراغ الذي تركته إعادة تنظيم القطاع العام، إذ أنه طبقاً لما أورده البنك الصناعي للإمارات العربية المتحدة فإن القطاع الخاص قريب من حدود تشبع السوق المحلي في إطار قاعدة موارده من رأس المال والادارة والمهارات. ومن المتوقع أن تستمر القيود المفروضة على استثمارات القطاع العام الكبيرة في الصناعات التحويلية بقدر تأثر تلك الاستثمارات بالسياسة التي تتبعها الحكومة للسيطرة على حجم اليد العاملة الأجنبية.

وتوسيع النشاط الذي يقوم به القطاع الخاص في مجال الصناعات التحويلية في المستقبل في الامارات العربية المتحدة لا بد وأن يعالج مسألة السوق الاقليمية، ولو أن تخطيط الانتاج من أجل الأسواق الأكبر له قيوده. والانتقال إلى أنشطة لها قيمة مضافة أكبر ينطوي على رفع مستويات التكنولوجيا في العمليات الانتاجية المحلية، وزيادة عنصر المخاطرة في الاستثمارات الجديدة وهي مخاطرة يحجم مستثمرو القطاع الخاص، على ما يبدو، عن الخوض فيها. ويُعتقد أن تحسن المعلومات المتعلقة بالسوق وتوفير الدعم المؤسسي للإستثمار في التكنولوجيا الجديدة وتنمية مهارات البيع والتسويق يمكن أن تؤدي إلى تقليل المخاطر المتعلقة بالسوق(١١٧).

---

(١١٦) Henry T. Azzam, "Saudi Arabia: Economic Outlook: 1995", The NCB Economist, No. 1, vol. 5 January 1995.

(١١٧) صحيفة مصرف الإمارات الصناعي، السنة التاسعة، العدد الثالث، آذار/مارس ١٩٩٤.

٢- البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً

في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، باستثناء العراق والمناطق الفلسطينية، يقدر أن الأداء العام في قطاع الصناعات التحويلية قد تباطأ في عام ١٩٩٤ وحقق معدل نمو نسبته حوالي ١ في المائة بعد أن كانت النسبة ٤ في المائة في عام ١٩٩٣. غير أن أداء القطاع كان مختلفاً من بلد إلى بلد. ففي حين قُدر أن لبنان سجل معدل نمو نسبته ٦ر٧ في المائة في عام ١٩٩٤، مقارنة بنسبة ٥ في المائة في عام ١٩٩٣، شهدت مصر تقلصاً في قطاع الصناعات التحويلية وحققت معدل نمو سلبي يقل عن ١ في المائة في عام ١٩٩٤ بعد أن كانت النسبة ٢ في المائة في عام ١٩٩٣. وقد نما القطاع في عام ١٩٩٤ بنسبة ٥ في المائة في الأردن وبنسبة ٨ر١٠ في المائة في الجمهورية العربية السورية.

وفي مصر، ظل قطاع الصناعات التحويلية يشهد تباطؤاً عاماً في أنشطته نتيجة لتباطؤ عملية الخصخصة. وإضافة الى هذا فإن انخفاض أسعار النفط قد أثّر على الصناعات التحويلية التي لها صلة بالنفط. غير أنه من الممكن توقع حدوث نمو في الاستثمارات في مجال الصناعات التحويلية في عام ١٩٩٥ نتيجة لتسارع عملية الخصخصة وتعزيز أسواق رأس المال والتوسع في إزالة القيود المفروضة على بيئة المشاريع التجارية. وبالاضافة الى هذا فإنه من المتوقع أن يستمر الانخفاض التدريجي في أسعار الفائدة.

ولايزال القطاع الخاص في مصر يمثل المصدر الرئيسي للزيادة في الدخل وفي العمالة في قطاع الصناعات التحويلية. غير أن انخفاض الطلب المحلي والتغير السريع في الظروف الاقتصادية في أسواق التصدير الرئيسية في أوروبا الشرقية في السنوات الأخيرة قد أرغما المنتجين على البحث عن منافذ جديدة لمنتجاتهم. وفي حين أن فائض الانتاج هو وحده الذي كان يُصدّر في الماضي فإن مصر تسعى الآن الى صنع منتجات ذات جودة عالية، وخاصة في مجال صناعة النسيج والملابس، بحيث تحقق معايير السوق الدولية.

وتشير آخر البيانات المتاحة عن الاستثمار الصناعي الخاص الى أن التكلفة الاجمالية للمشاريع الصناعية المعتمدة للقطاع المحلي الخاص والقطاع الأجنبي في عام ١٩٩٣ بلغت ١٨٨٩ مليون جنيه مصري (٥٦٧ مليون دولار) وأن القيمة السنوية المخططة للانتاج هي حوالي ٤١٥١ مليون جنيه مصري (١٢٤٧ مليون دولار)، وأن تلك الاستثمارات توفر ٣٠ ٠٠٠ فرصة عمل جديدة[١١٨]. ومع ذلك فإنه توجد دلائل على أن قوة الدفع لاتزال موجودة وأنه على الرغم مما ذُكر من وجود استجابات كثيرة من جانب مستثمري القطاع الخاص في الصناعات التحويلية، ومن بينهم مستثمرون صغار، لعروض شراء أسهم متغيرة السعر في شركات الصناعات التحويلية التي حولت ملكيتها الى القطاع الخاص، فإن القطاع الخاص لايزال حذرا في تعويض إعادة التنظيم الكبيرة التي جرت في استثمارات القطاع العام وأنه ينتظر، على ما يبدو، ضمن ما ينتظره نتائج تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي لاتخاذ قرار بشأن خططه الاستثمارية. ويذكر تقرير للبنك الدولي عن تطوير القطاع الخاص ستاً من المشكلات الرئيسية التي تؤخر الاستثمار الخاص في مصر[١١٩]، وهي: تعقُّد قوانين الضرائب، ونقص العمال المهرة، ونقص القروض المقدمة الى الشركات الصغيرة، وعدم التأكد من السياسة الاقتصادية للحكومة،

---

(١١٨) صحيفة "الحياة"، ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (لندن).

(١١٩) Jordan Times, 28 September 1994 (Amman).

والبيروقراطية الزائدة، والنُظُم القضائية غير المواتية. ويشير التقرير أيضا الى أن القيود المالية الأكثر أهمية بالنسبة للشركات الخاصة في مصر هي نقص القروض طويلة الأجل المقدمة الى المشاريع الصغيرة. ومن المهم، ليس فقط لبيع أصول القطاع العام بل أيضا للقطاع الخاص، وجود سوق مالي يتسم بالكفاءة وذلك لتوفير الموارد اللازمة للقيام بالدور الذي يقوم به القطاع العام كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية. وايجاد الوظائف وزيادة الصادرات يعتمدان الآن على المشاريع الخاصة التي لها قدرة على الحصول على الموارد المالية طويلة الأجل(١٢٠).

الاطار ٧- جهود مصر لمعالجة المشاكل البيئية

لمعالجة تلوث الهواء في المناطق الحضرية، تحدد خطة العمل البيئي في مصر المصادر الرئيسية لتلوث الهواء في المناطق الحضرية على أنها ارتفاع نسبة الكبريت في الوقود المستخدم في محطات توليد الكهرباء وفي بعض العمليات الصناعية، والاحتراق غير الكامل، وانبعاث المعادن الثقيلة، مثل الرصاص، في قطاع النقل الذي يفتقر للكفاءة، وعمليات صناعية معيَّنة. وزيادة تركُز الصناعات المسبِّبة للتلوث في المراكز الحضرية الرئيسية في القاهرة والاسكندرية، وحولها، وخاصة صناعات الصلب والاسمنت والأسمدة والصناعات الكيميائية، يُسهم في ارتفاع مستويات الغبار وثاني أوكسيد الكبريت. واستخدام مازوت ذي نسبة كبريت عالية في الصناعة وفي توليد الكهرباء زاد من ارتفاع نسب ثاني أوكسيد الكبريت في الجو(١).

وإضافة الى هذا فإن القاهرة تُعَد من بين المدن الضخمة التي أُختيرت من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية، وعددها ٢٠ مدينة، لاجراء تقييمات تفصيلية بشأن مشكلات نوعية الهواء في المناطق الحضرية. وعلى أساس البيانات التي تم جمعها فإن القاهرة قد تجاوزت الحدود الموضوعة لتركُزات ثاني أوكسيد الكبريت والمواد الدقيقة العالقة. غير أنه من المهم أن يُلاحظ أن الجغرافيا والمناخ يلعبان دوراً هاما في تحديد تركُزات المواد الدقيقة العالقة في الجو.

ولمعالجة مشكلة تلوُّث الهواء في المناطق الحضرية من المركبات فإن الخطة المصرية قد تضمنت توصيات محددة من بينها ما يلي: '١' الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للطاقة بحلول عام ١٩٩٥؛ و'٢' فرض ضريبة على البنزين بعد عام ١٩٩٥؛ و'٣' خفض كمية الرصاص الموجود في البنزين؛ و'٤' انتاج بنزين خالٍ من الرصاص وتحديد فروقات في الأسعار، واشتراط أن يوفر موزعو البنزين في القاهرة والاسكندرية بنزينا خاليا من الرصاص وبنزينا يحتوي على رصاص؛ و'٥' تحسين إدارة حركة المرور؛ و'٦' تحسين النقل العام في الأجل الطويل؛ و'٧' تحديد رسوم استيراد منخفضة على المركبات ذات الكفاءة في استخدام الوقود والمركبات التي تُنتج كميات قليلة من الانبعاثات، وكذلك المركبات التي بها محوِّل حفَّاز.

---

(١) جهاز شؤون البيئة في مصر، خطة العمل البيئي في مصر، ١٩٩٢.

---

(١٢٠) "Capital markets assume key role in maintaining Egypt's economic progress", Middle East Economic Survey, vo. XXXVII, No. 41, 11 July 1994.

وفي الجمهورية العربية السورية، هناك ما يشير الى أن نشاط الصناعات التحويلية قد شهد نمواً كبيراً في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، ومن المتوقع أن يتسارع معدل النمو في عام ١٩٩٥ وذلك بسبب استمرار زيادة الاستثمارات العامة وزيادة مشاريع الاستثمار في الصناعات التحويلية بتشجيع من قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١، وتسارع الاصلاحات الاقتصادية.

وفي عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، تسارع نمو الصناعات التحويلية وذلك أساسا نتيجة لما يلي: (أ) تحسُّن أداء الصادرات، وخاصة بالنسبة للفوسفات الذي تم العثور على منافذ تصديرية جديدة له في جنوب شرقي آسيا وأوروبا الشرقية؛ و(ب) اتساع أنشطة القطاع الخاص في مجال الصناعات التحويلية، وخاصة في صناعات النسيج والملبوسات وفي الصناعات الغذائية. وفي صناعة الفوسفات، من المتوقع أن تستمر الزيادة في حجم ما يُصدر منه الى السوق الهندي، بعد أن أبرمت حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة الهند في منتصف عام ١٩٩٤ اتفاقا يقضي بانشاء مشروع مشترك في مجال صناعة الفوسفات. والتوسع في قطاع المنسوجات الفرعي سيعتمد على تحديد منافذ تصديرية جديدة وعلى تحديث، وإصلاح، المحالج التي يديرها القطاع العام، وكذلك زيادة قدرتها[١٢١].

والأنشطة التي يقوم بها القطاع الخاص في مجال الصناعات التحويلية في الجمهورية العربية السورية زادت خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ بسبب زيادة الانفاق الحكومي نتيجة لتدفُّق مقادير كبيرة من التسهيلات الميسرة. وزيادة الانفاق الحكومي سيظل لها أثر على أنشطة القطاع الخاص في مجال الصناعات التحويلية في عام ١٩٩٥، وخاصة في مجال الانشاءات الخفيفة والصناعات المرتبطة بها. وقد كان القطاع الخاص في الجمهورية العربية السورية نشطاً بدرجة تكفي للاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة في الأسواق المحلية وأسواق الصادرات، وذلك أساسا نتيجة لارتفاع المستويات المتراكمة للسيولة والزيادة الكبيرة نسبيا في الأرصدة الأجنبية الموجودة في الخارج[١٢٢] والتقدم المحرز في مجال الاصلاحات الاقتصادية، وخاصة مع إصدار قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١. وتشير آخر البيانات المتاحة عن الاستثمار الى أن التكلفة الاجمالية للمشاريع الاستثمارية المعتمدة قد بلغت حوالي ١٥٥ بليون ليرة سورية (٣ر٧ بليون دولار) بحلول نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٤، وهي مشاريع سيمول جزء كبير منها من رؤوس الأموال التي أُعيدت الى الوطن ومن استثمارات عربية وأجنبية. وتمثِّل مشاريع الصناعات التحويلية ما يزيد عن ٦٢ في المائة من المشاريع المعتمدة التي تتعلق نسبة ٢ر٣٩ في المائة منها بالصناعات الغذائية ونسبة ٤ر٢٢ في المائة بصناعة المنسوجات والملابس، ونسبة ٦ر١١ في المائة بالصناعات المعدنية ونسبة ٨ر٩ في المائة بالصناعات الكيميائية ونسبة ١ر٧ في المائة بالصناعات الأساسية ونسبة ٧ر٤ في المائة بالصناعات المتعلقة بالصحة وبالأدوية. وقد شملت المشاريع الرئيسية مشروعين مشتركين للمنسوجات والملابس لمستثمر من المملكة العربية السعودية بتكلفة إجمالية تزيد عن ١٠ بلايين ليرة سورية (٢٣٨ مليون دولار)، ومشروعا لقضبان الحديد، ومشاريع لانتاج مواد صيدلانية، ومشروعا أجنبيا مشتركا مع شركة "نستلة" بقيمة قدرها ١٥ مليون دولار[١٢٣].

---

(١٢١) Economist Intelligence Unit, Country Report: Syria, various issues, 1994.

(١٢٢) القيمة تزيد عن ٥٠ بليون دولار حسب تقدير غرفة الصناعة في دمشق.

(١٢٣) صحيفة "الحياة"، ١ آب/أغسطس ١٩٩٤.

وفي الأردن، استمرت أنشطة الصناعات التحويلية في الاتساع وسجلت معدل نمو نسبته ٨ر٥ في المائة في عام ١٩٩٣. وتشير التقديرات إلى أن النسبة بلغت ٥ في المائة في عام ١٩٩٤. وهذا الاتساع يُعزى أساسا الى ما يلي: (أ) تحسُّن أداء الصادرات وخاصة في مجال صناعة الفوسفات والصناعة الدوائية؛ و(ب) استمرار نمو قطاع التشييد ولو أن ذلك كان بمعدل أبطأ؛ و(ج) زيادة الطلب المحلي. وفي السنوات القليلة الماضية، كان الأردن يوجّه جهوده نحو التغلب على مشكلة التسويق التي تواجه صناعة الفوسفات. وكي يؤمِّن البلد أسواقا تصديرية لمنتجه فإنه يعمل على تحقيق التكامل بين بعض العمليات الأولية لانتاج الفوسفات والعمليات النهائية في سوق التصدير لبلدان مثل باكستان والهند واليابان، في حين أن صادرات المنتجات الدوائية قد وجدت أسواقاً جديدة في الجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية واليمن. ومن المتوقع أن يستمر في عام ١٩٩٥ اتجاه الصادرات نحو الزيادة، وخاصة إذا ما أُزيلت تدريجيا الحواجز التي تعوق التجارة بين الأردن والمناطق الفلسطينية وبدأت الضفة الغربية في استيراد سلعٍ مصنَّعة من الأردن.

وزيادة الطلب المحلي في الأردن يرجع أساسا الى الأثر المستمر لعودة حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ مواطن من الخليج في أعقاب أزمة الخليج وإعادتهم لمدخراتهم الى الوطن. وقد لوحظ في عام ١٩٩٤ انتعاش تحويلات العاملين مع عودة بعض المواطنين الأردنيين الى بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو حصولهم على فرص للعمل في بلدان أخرى داخل المنطقة وخارجها.

وفي لبنان، تشير التقديرات إلى أن القيمة المضافة للصناعات التحويلية، التي زادت بنسبة ٥ في المائة تقريبا في عام ١٩٩٣، قد زادت في عام ١٩٩٤ بنسبة ٦ر٧ في المائة وذلك نتيجة لاستمرار انتعاش الأنشطة الاقتصادية وتحسُّن أداء الصادرات. والصادرات الأساسية للصناعات التحويلية شملت في عام ١٩٩٣ الملابس والحلي والحديد ومنتجات الرصاص ومنتجات الألومنيوم وأشغال التطريز ومنتجات الحِرَف اليدوية(١٢٤). وعلى الرغم من أن المصارف قد زادت التسهيلات الائتمانية التي تقدمها للمشاريع الصناعية فإن تلك التسهيلات لاتزال قاصرة عن تلبية احتياجات القطاع. وعلاوة على هذا فإن نقص التسهيلات الائتمانية متوسطة الأجل وطويلة الأجل تَعُدّ أحد العوامل الهامة التي لاتزال تمثِّل قيداً على توسُّع الصناعات التحويلية في لبنان.

ونشاط الصناعات التحويلية يتركَّز أساسا في صناعات المنسوجات والملابس، والجلود ومنتجات الجلود، وتجهيز الأغذية، والمشروبات. وقد تطورت في السنوات الأخيرة صناعة صغيرة للمنتجات الدوائية، وقدرة على تشغيل المعادن، ومساهمات محلية في الصناعة الالكترونية(١٢٥). وتشير بعض التقديرات الى أن القطاع يوظف حوالي ١٢٥ ٠٠٠ شخص. ومن بين الوحدات الصناعية الكبيرة في البلد ثلاثة مصانع للاسمنت ومصفاتان للنفط، إحداهما في طرابلس والأخرى في الزهراني قرب صيدا وكلتاهما تعرضتا لأضرار خلال أحداث النزاعات الأهلية (دمرت المصفاة الثانية نتيجة للهجمات العسكرية المتكررة). والحكومة تنظر في انشاء مصافٍ جديدة.

---

(١٢٤) Office of the United Nations Co-ordinator of Assistance for Reconstruction and Development of Lebanon, "Lebanon: Economic Developments" (16 April to 31 May 1994), Beirut.

(١٢٥) المؤسسة العربية المصرفية، "الآفاق المستقبلية للإقتصاد اللبناني"، النشرة الفصلية الاقتصادية والمالية، العدد التاسع والعشرون - أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

واحتمال اتساع نشاط الصناعات التحويلية في لبنان في السنوات المقبلة سيعتمد بدرجة كبيرة على الأداء العام للاقتصاد، كما أنه سيتأثر بالتقدم المحرز نحو تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط.

وفي المناطق الفلسطينية، ظل قطاع الصناعات التحويلية في السنتين الأخيرتين متأثراً تأثراً سلبياً بتكرر إغلاق الحدود ومنع العمال الفلسطينيين من دخول اسرائيل، وكذلك بتأخير توزيع المعونة وبالتالي تأخير تنفيذ المشاريع الانمائية. وعدم وجود بيئة تشجِّع الاستثمارات الخاصة، وخاصة في مجال الصناعات التحويلية، هو أيضا واحد من تلك العوامل. وقد حال هذا دون استفادة قطاع الصناعات التحويلية من الفرص الجديدة التي كانت ستتاح نتيجة لإقامة الحكم الذاتي الفلسطيني. ومع ذلك فإن هناك ما يشير الى أن أنشطة التشييد في المناطق قد بدأت بالفعل تشهد توسعا كبيرا، وخاصة في مناطق الحكم الذاتي، وذلك لتعويض أثر القيود التي كانت مفروضة طوال فترة الاحتلال. وسيساعد هذا، جزئيا، في انعاش الصناعات التي لها صلة بالتشييد.

باء- ظهور استراتيجية صناعية موجهة للخارج

مع بداية التسعينيات، أرغمت تطورات محلية واقليمية وعالمية مختلفة حكومات المنطقة على البدء في رفع القيود عن أنشطة المشاريع التجارية من أجل دعم ظهور استراتيجيات للنمو الصناعي الذي تحتل الصادرات مركز الصدارة فيه. وهناك العديد من البلدان التي أخذت في التحول تدريجيا نحو استراتيجية للنمو الصناعي يقودها القطاع الخاص، مع التأكيد بشدة على الصادرات، كما هو الحال في مصر وبدرجة أقل في الجمهورية العربية السورية. وواضح أن نجاح الاستراتيجية الموجهة للخارج يعتمد على تشجيع الصادرات في الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة، وخاصة في الصناعات النهائية التي تعتمد في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية على قاعدة الموارد، وتعتمد في غالبية البلدان على المشاركة المتوقعة للاستثمار العربي الذي عاد الى الوطن وللاستثمار المباشر الأجنبي. وتحقيقا لهذا الهدف، بدأت بلدان مختلفة في المنطقة في اتخاذ تدابير لرفع القيود ولإجراء إصلاحات اقتصادية، وخاصة في المجالات ذات الصلة بالتجارة والاستثمار الأجنبي.

١- بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إن القدرات الصناعية الكبيرة التي أقامتها بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال الصناعات البتروكيميائية وصناعات الألومنيوم والحديد والصلب تواجه صعوبات متزايدة بالنسبة للتسويق، وخاصة في منطقة الاتحاد الأوروبي. والتركيز في تلك البلدان منصب على وضع استراتيجية تصديرية جديدة تنطوي على تنويع أسواق صادراتها وانتاج سلع جديدة للتصدير. وفي هذا السياق، أدركت تلك البلدان أنه من الممكن ايجاد أسواق أكثر ضماناً لمنتجاتها الأساسية في الخارج من خلال دمج الصناعات الأولية المحلية بالصناعات الخارجية النهائية عن طريق مشاريع مشتركة مع شركاء تجاريين في الخارج. وإضافة الى هذا فإنه مع عدم الاستقرار الذي يسود سوق العملات الدولية والتجارب غير الناجحة في الاستثمارات الخارجية والصعوبات التي تكتنف تسويق السلع الصناعية الأولية في الأسواق الدولية، تُضطر بلدان المنطقة الفرعية الى البحث عن منافذ للتصدير داخل بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفي المنطقة العربية، وكذلك في المناطق المجاورة. وهذا ينطوي على تطوير المزيد من الصناعات النهائية التي تتسم منتجاتها بارتفاع قيمتها المضافة وبكثافة ما تحتاجه من رأسمال وطاقة وتكنولوجيا، إذ أن هذه البلدان تتمتع أساسا بموارد النفط والغاز وبرأس المال، كما أن قاعدة

سكانها صغيرة. وهناك حاجة الى شركاء أجانب للمساعدة في اكتساب أمور عديدة من بينها: المعرفة، وأساليب التسويق، وأسواق الصادرات المضمونة، والثقة في المنتجات المصنَّعة.

وفي هذا السياق، وُضعت في الكثير من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية برامج للإستثمار المعادل (The Offset Investment Programme)وذلك من أجل تحويل الشركاء الأجانب الى شركاء في الصناعة(١٢٦). ورفع القيود الاقتصادية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية في الصناعات التحويلية بدأ يحظى بمزيد من الاهتمام منذ أوائل التسعينيات وذلك كطريقة لتحسين تطبيق اقتصاد السوق، وخاصة من أجل تشجيع الاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية على حدٍ سواء. وقد أُدخلت بعض التعديلات على القوانين وذلك في حالة البحرين والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية التي يُسمح فيها الآن للمستثمرين الأجانب بامتلاك المشروع الصناعي بكامله. وفي البحرين، شملت المحاولات التي أُجريت مؤخرا تعديل تشريع الوكالة في البلد، وهو التعديل الذي كسر الاحتكار الذي كان يتمتع به الوكلاء التجاريون. وعلاوة على هذا فإن ثلاثة بلدان (المملكة العربية السعودية وعُمان وقطر) قد سنَّت قوانين، ولوائح مرتبطة بها، لتشجيع الاستثمار الأجنبي. وفي بقية المنطقة، تُنظَّم أنشطة الاستثمار في الصناعات التحويلية من خلال قوانين صناعية وتجارية. وهناك في الوقت الحالي محاولات لتحسين نظام المعلومات التجارية من أجل تزويد المصدرين بالمعلومات المتاحة بشأن فرص التصدير في المنطقة وفي الخارج. ومن هذه الناحية، أُنشئت مراكز مختلفة لترويج التجارة، أو يجري النظر في انشاء مثل تلك المراكز. وقد أُنشئت بالفعل مراكز للمعلومات التجارية في عُمان والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، في حين لايزال يجري في البحرين النظر في انشاء مشروع مماثل. ويُعَدّ انشاء مناطق صناعية جانبا آخر من جوانب استراتيجية تشجيع الصادرات في بعض بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد تم بالفعل انشاء منطقة جبل علي الحرة في الامارات العربية المتحدة، ويجري النظر في انشاء منطقة مماثلة في قطر من أجل تشجيع إعادة تصدير المنتجات المصنَّعة. وفي قطر، يجري النظر في انشاء مناطق صناعية أخرى للصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة التي تلبي حاجات سوق التصدير.

٢- البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا

في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، كانت عوامل محلية هي المسؤولة أساسا عن إعادة التركيز على استراتيجية للنمو الصناعي تحتل الصادرات فيها مركز الصدارة وتكون موجهة للخارج، وخاصة في مصر والجمهورية العربية السورية. وعلاوة على هذا فإن الأحداث الأخيرة، مثل أزمة الخليج وتحوُّل اقتصادات أوروبا الغربية الى اقتصادات سوقية في أوائل العقد، قد أثارت مسألة تنويع الانتاج الصناعي والصادرات وأسواق التصدير. ومن الناحية التقليدية، كانت غالبية صادرات الصناعات التحويلية في هذه البلدان (الأردن ولبنان) تُوجَّه الى بلدان الخليج وبدرجة أقل (مصر والجمهورية العربية السورية) الى بلدان أوروبا الشرقية. وهذه الصادرات غلبت عليها سلع قليلة، وهي أساسا المنسوجات والملابس والأغذية المصنعة، وهي سلع كانت موجهة نحو تلبية حاجات هذه الأسواق. وتزايد الحاجة الى العملة الأجنبية من جانب قطاع الصناعات التحويلية الخاص (والحكومة) وانخفاض الطلب المحلي، وخاصة في حالة مصر، كانا أيضا من بين العوامل التي أرغمت المنتجين على البحث عن منافذ في سوق التصدير.

---

(١٢٦) ومع ذلك فإن سرعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية الجديدة في اطار البرنامج كانت بصفة عامة بطيئة في المنطقة الفرعية.

وفي ضوء ما هو مذكور أعلاه فإن قوانين، ولوائح، الاستثمار كانت موضعا لبعض التعديلات، وخاصة منذ بداية العقد، في مصر وبدرجة أقل في الجمهورية العربية السورية. وفي أواخر عام ١٩٩٤، أعلنت مصر عددا من التدابير الرامية الى تشجيع الصادرات كجزء من خطتها الهادفة الى زيادة الصادرات من مستواها الحالي وهو ٣ بلايين دولار تقريبا في السنة الى ١٠ بلايين دولار في السنة بحلول عام ٢٠٠٠. وجزء من تكاليف صادرات النسيج التي تحصل على شهادة "إيزو" ستغطيها الحكومة. وسوف تمنح مصارف القطاع العام معدلات فائدة تقل عن المعدلات التي تفرضها المصارف التجارية عادة بنسبة تتراوح بين ١ في المائة و ٢ في المائة. وعلاوة على هذا فإن العمولات التي تُحمَّل على تمويل الصادرات ستُخفض بنسبة تتراوح بين ٢٥ في المائة و ٥٠ في المائة، كما أن رسوم الخدمات التي يدفعها المصدرون وأصحاب السفن، مثل رسوم إرشاد السفن ورسوم الرسو، سوف تُخفَّض(١٢٧).

وفي أوائل عام ١٩٩٤، أعلنت الجمهورية العربية السورية عزمها على العمل من أجل تحسين استراتيجية التصدير التي وضعتها. وقد أُعلنت خطط لالغاء جميع ضرائب التصدير، التي تصل الى نسبة ٣٥ في المائة بالنسبة لبعض البضائع، وانشاء وحدة للتجارة الخارجية لرصد نوعية الصادرات، كما أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي والاتحاد الأوروبي يُجريان عدداً من الدراسات المتعلقة بزيادة الصادرات. وفي حين أنه من المتوقع حدوث تحسُّن طفيف في أداء الصادرات لعام ١٩٩٥، فإنه من المتوقع أن يكون انتعاش الصادرات في الأجل الطويل بطيئاً الى أن تصبح الصناعات في القطاع الخاص وفي القطاع العام قادرة على المنافسة غير المدعومة التي تواجهها من الخارج.

جيم- التحديات التي تواجهها الاستراتيجية الصناعية الموجهة للخارج

إن الوعي بالتصدير في البلدان الأعضاء في الإسكوا، وخاصة في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، يكتسب قوة الدفع اللازمة لتعزيزه، وخاصة في مصر والجمهورية العربية السورية. غير أن بلدان المنطقة تواجه تحديات مختلفة في سعيها من أجل تنفيذ الاستراتيجية الصناعية الموجهة للخارج التي وضعتها.

وبداية فإن استراتيجية التصدير المستديمة ستكون قادرة على تلبية بعض حاجات أسواق التصدير المجاورة (الأسواق الاقليمية في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط). وسيتعين على البلدان الأعضاء أن تكون على وعي بأن ميزتها التنافسية، وخاصة في صناعات المنتجات النهائية التي تركِّز عليها، تكمن في قرب الأسواق. وهذا يعززه التحرير العالمي للتجارة، الذي يُزيد حدة المنافسة في أسواق التصدير الأخرى، خاصة وأنه يتعين أن تكون الصناعات الاقليمية قادرة على التنافس مع الصناعات الدولية غير المدعومة. وإضافة إلى هذا، فإنه بالنظر الى أن الاستثمار المباشر الأجنبي يكون عادة مرتبطا بتشجيع صناعات التصدير فإن المستثمرين سيجذبهم تحسُّن مناخ الاستثمار وكذلك احتمالات التصدير في السوق الاقليمية. والتجارة الاقليمية في السلع لاتزال تجارة هامشية، حتى داخل بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي لا تزيد نسبتها فيها عن ٧ في المائة من اجمالي التجارة، مع أن هذا يُعزى، جزئياً، الى الانخفاض النسبي في مستوى التصنيع في المنطقة العربية ومنطقة الإسكوا. وعملية الاصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة، وهي العملية الجارية في الوقت الحالي، لا بُدَّ وأن تساعد على إزالة بعض العوائق التي تعترض التجارة الاقليمية، ولكن تنفيذ هذه العملية سيستغرق فترة طويلة وهناك حاجة ملحَّة الى الالتزام بسياسة واضحة لتسهيل التجارة البينية في السلع المصنَّعة

---

(١٢٧) Economist Intelligence Unit, Country Report: Egypt, No. 4, 1994 and No.1, 1995.

من خلال تطبيق تدابير لإزالة، أو تقليل، مختلف الحواجز غير التعريفية، مثل تعقُّد الاجراءات التجارية وحدوث تأخيرات ليس لها ما يبررها في السماح للشحنات بالدخول عند نقاط الحدود.

وكي تنجح الاستراتيجية الصناعية الموجهة للخارج في منطقة الإسكوا فإنه سيتعين على المنطقة أيضا ايجاد منافذ أخرى لتصدير منتجاتها المصنَّعة في المناطق المجاورة، وخاصة الاتحاد الأوروبي. وسوف تواجه المنطقة تحديات مختلفة بالنسبة للوصول الى أسواق الاتحاد الأوروبي (والأسواق الرئيسية الأخرى) وخاصة صعوبة الالتزام بالمعايير الدولية[١٢٨]، والأدوات والمواصفات ذات الصلة بها، وبضوابط النوعية الأخرى المفروضة على الشركات الصناعية المصدرة. وهذا يتطلب بذل جهود كبيرة من جانب المصدرين الاقليميين للوفاء بهذه الاشتراطات. والاتحاد الأوروبي له أهمية خاصة بالنسبة لمصدري المنتجات المصنَّعة في المنطقة وذلك بالنظر الى قربه وضخامة قدرته على الاستيعاب. وعلى الرغم من أن صناعتي النسيج والملابس تمثلان واحدا من الفروع الرئيسية للنمو الصناعي الذي تحتل الصادرات مكان الصدارة فيه في المنطقة، وخاصة في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، فإن غالبية بلدان المنطقة لم تستنفد أبدا حصص صادراتها الى الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة في اطار ترتيب الاتفاق المتعلق بالألياف المتعددة. ويُعتقد أن ذلك يرجع أساسا الى أن غالبية هذه البلدان لم تكن تتجه نحو التصدير أو أنها لم تكن نشطة بدرجة تكفي للاستفادة من منفذ التصدير هذا. ومع تنفيذ اتفاقات "الغات" فإنه يجب أن يكون المصدرون في منطقة الإسكوا قادرين على الاستفادة من الفترة المؤقتة وضبط منتجاتهم كي تكون، جزئيا، ملائمة لحاجات وأذواق السوق الأوروبية (والأسواق الرئيسية المحتملة الأخرى). وسيكون هناك جانب آخر وهو اشتراطات التوحيد القياسي التي سيواجهها الموردون في نهاية الأمر في أسواقهم المحلية كي يكونوا قادرين على المنافسة مع المنتجات الأجنبية. والتحديات الأساسية التي ستواجه المصدرين في محاولتهم دخول سوق الاتحاد الأوروبي والأسواق الرئيسية الجديدة الأخرى ستتمثل فيما يلي: تحديد حاجات وأذواق أسواق معيَّنة بالنسبة للمنتجات المصنَّعة التي يستوردها الاتحاد الأوروبي، وتحسين قدرة منتجات التصدير على المنافسة الدولية، واستنباط عمليات انتاجية تكون أكثر مرونة، وتطوير أساليب للتسويق تكون أكثر تقدماً، ومواصلة تطوير المنتجات.

والقدرة على جذب الاستثمار المباشر الأجنبي تكتسب أهمية كبيرة بالنسبة لتنفيذ استراتيجية الصادرات الصناعية الجديدة، إذ أن "صناعة التصدير القادرة على المنافسة تقوم على التكنولوجيا الأجنبية المرتبطة عادة بالاستثمار المباشر الأجنبي". والشركات الأجنبية تجلب معها ليس فقط رأس المال والمعرفة التقنية بل أيضا قدرات تسويق الصادرات. ونجاح الاستراتيجية الصناعية الموجهة للخارج في المنطقة سيعتمد بدرجة كبيرة، في الواقع، على تراكم القدرات التسويقية، وخاصة في صناعات المنتجات النهائية. وفي حين أن صادرات السلع المصنَّعة الوسيطة تعتمد بدرجة كبيرة على قدرة السعر على المنافسة، وعلى النوعية القياسية العالمية للمنتج فإنه سيتعين أن ترتبط قيمة مضافة أكبر بالقدرة على تحديد أسواق التصدير المحتملة وتصميم، وتوجيه، المنتج نحو تلك الأسواق، وهي عملية قد يسهِّلها الطرف الشريك في الاستثمار المباشر الأجنبي[١٢٩]. غير أن بلدان المنطقة قد تجد جذب الاستثمار المباشر الأجنبي أصعب عليها الآن مما كان في أي وقت، إذ أن الطلب على رأس المال الأجنبي قد زاد مع زيادة تحرير التجارة وتنفيذ إصلاحات اقتصادية في بلدان نامية أخرى، وخاصة

---

(١٢٨) من بينها مواصفات "ايزو ٩٠٠٠" والمعايير ذات الصلة بها.

(١٢٩) UNIDO, "Trade and Industrialization", Industry and Development: Global Report, 1993/1994 (Vienna, 1993).

الصين، وتحوُّل اقتصادات أوروبا الشرقية ودول الكومونولث المستقلة الى اقتصادات السوق. كذلك فإن توحيد السوق الأوروبية سيزيد تدفُّق رأس المال. ولذلك فإن من المهم بالنسبة لغالبية بلدان منطقة الإسكوا أن تعمل على تحسين سلامة برامجها المتعلقة بالاصلاح الاقتصادي، وكفاءة تنفيذها، وذلك بهدف ايجاد بيئة للاستثمار تتيح مزيدا من التنافس والاستقرار، وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي.

دال- الآفاق

تمر بلدان منطقة الإسكوا بمرحلة انتقالية هامة، وهي مرحلة سيكون لنتائجها أثر عميق على آفاق نموها الصناعي في الأجلين القصير والمتوسط. وسمات هذه المرحلة تتعلق أساسا بما يلي: (أ) تنفيذ إصلاحات اقتصادية؛ و(ب) التواؤم مع المستويات الجديدة لأسعار النفط؛ و(ج) مواجهة التحديات الاقتصادية الناشئة عن تغيُّر البيئة العالمية، وهو يشمل ظهور التكتلات الاقتصادية والتجارية العملاقة؛ و(د) انشاء منظمة التجارة العالمية؛ و(هـ) تزايد سرعة التقدم في تطبيق التكنولوجيا المتقدمة في الصناعة؛ و(و) أثر عملية السلام على المنطقة. والصناعات التحويلية في البلدان الأعضاء في الإسكوا ليست مستعدة لمواجهة التحديات الناشئة عن تغيُّر البيئة العالمية. والكثير من البلدان الأعضاء في الإسكوا تعاني، بصفة عامة، من ضعف المنشآت الصناعية، نسبيا، وافتقارها للكفاءة؛ كما أن هذه التحديات تظهر في وقت لايزال قطاع الصناعات التحويلية في الكثير من بلدان المنطقة يتعافى من الآثار المأساوية لحروب اقليمية مدمرة ونزاعات أهلية شديدة. وإضافة الى هذا فإن قطاع الصناعات التحويلية في البلدان الأعضاء في الإسكوا سيكون بطيئا، على الأرجح، في إعادة الهيكلة وفي توسيع مجال منتجات التصدير لمواجهة المنافسة العالمية.

ومع ذلك فإن انتعاش أنشطة الصناعات التحويلية في المنطقة سيعزّزه الانتعاش الاقتصادي المتوقع، كما سيعززه بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط ومن بينها الجمهورية العربية السورية ومصر تحسُّن أسعار النفط والتحسُّن النسبي في مناخ الاستثمار من خلال التسارع المتوقع لعملية الخصخصة (في حالة مصر، البيئة التنظيمية الأكثر تحرر نسبيا والتي ستظهر في عام ١٩٩٥) والتقدم المحرز في عملية السلام. ومن المتوقع أن يظل لمواصلة اتباع سياسة مالية تقييدية لاحتواء العجز المالي في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ (مع ارتفاع معدل البطالة) في الأردن ومصر أثر سلبي على الطلب على المنتجات المصنَّعة، على الأقل في المستقبل القريب، في حين أنه من المتوقع أن يعادل خفض الانفاق الحكومي في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سيعادله جزئيا توسيع أنشطة الهيئات الحكومية المستقلة وأنشطة القطاع الخاص غير النفطي، وهي أنشطة يُتوقع لها أن تحافظ على نموها القوي الذي بدأ في أعقاب أزمة الخليج.

ولتقليل العجز التجاري (والعجز في التجارة غير النفطية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، سيستمر توجيه الجهود نحو تشجيع تصدير السلع المصنَّعة، كما أنه في بعض البلدان، مثل الأردن وغالبية بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سيظل تركيز الاستراتيجيات الانمائية الحكومية منصبًّا بشكل متزايد على تشجيع النمو الذي يحركه التصدير، وخاصة في قطاع الصناعات التحويلية. وهذا يتطلب البحث عن أسواق جديدة، وكذلك تحسين النوعية والمعايير التي تلبي حاجات الأسواق الدولية.

ثامناً- التطورات الاجتماعية

ألف- السكان والتوسع الحضري

١- عدد السكان ومعدلات زيادتهم

تشير التقديرات الى أن عدد سكان منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٤ بلغ ١٤٧ر٧ مليون نسمة، بما يمثل نسبة ٥٧ر٤ في المائة من عدد سكان العالم العربي (٢٥٧ر٢ مليون نسمة) ونسبة ٢ر٦ في المائة من عدد سكان العالم. وأكثر البلدان اكتظاظاً بالسكان في منطقة الإسكوا هي مصر التي سيمثل عدد السكان فيها في منتصف عام ١٩٩٥ نسبة ٤٢ر٦ في المائة تقريبا من اجمالي عدد السكان في منطقة الإسكوا، ويليها العراق والمملكة العربية السعودية. وأقل البلدان الأعضاء في الإسكوا اكتظاظاً بالسكان هما البحرين وقطر اللذان يقل عدد السكان في كلٍ منهما عن مليون نسمة.

ومنذ عام ١٩٩٠، أخذ عدد السكان في منطقة الإسكوا في التزايد بمعدل سنوي نسبته ٢ر٧ في المائة. غير أنه من المتوقع أن ينخفض بانتظام معدل الزيادة السنوي الى ٢ر١ في المائة خلال الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ والى نسبة ١ر٨ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥. والمعدل السنوي للزيادة في عدد السكان يختلف كثيرا فيما بين البلدان الأعضاء في الإسكوا. وخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، كانت أسرع زيادة في عدد السكان في اليمن (٥ في المائة) والأردن (٤ر٩ في المائة) وذلك أساسا نتيجة لعودة مواطني البلدين بسبب أزمة الخليج، في حين أن الزيادة في عدد السكان كانت سلبية (٦ر٥ في المائة) في الكويت (الجدول ٤٤). غير أنه من المتوقع أن تكون أسرع زيادة في عدد السكان خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ في عُمان (٣ر٩ في المائة) وتليها المملكة العربية السعودية (٣ر٥ في المائة) والضفة الغربية وقطاع غزة (٣ر٤ في المائة) وذلك لأن هذه البلدان والمناطق ليست لديها خطط للتأثير على معدلات الخصوبة. وسوف تكون أبطأ زيادة في عدد السكان في لبنان (١ر٨ في المائة).

٢- التركيب السكاني حسب العمر

في عام ١٩٩٠ كان عمر ٤٢ في المائة من مجموع السكان في منطقة الإسكوا يقل عن ١٥ سنة، في حين كانت نسبة من يزيد عمرهم عن ٦٥ سنة هي ٣ في المائة. وفي الوقت الحالي، يقل عمر نسبة ٤١ في المائة من السكان عن ١٥ سنة ويزيد عمر نسبة ٣ في المائة عن ٦٥ سنة. وبعد مرور عقد من الزمان، ستزيد نسبة السكان الذين يزيد عمرهم عن ٦٥ سنة زيادة طفيفة لتصبح ٤ في المائة، غير أنه في الوقت نفسه يُتوقع أن تظل النسبة المئوية للسكان الشباب مرتفعة (٣٨ في المائة من اجمالي عدد السكان). وبحلول عام ١٩٩٥، سيقل عمر نسبة ٤٨ في المائة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة عن ١٥ سنة، يليها اليمن وعُمان والجمهورية العربية السورية (٤٧ في المائة)، في حين أن النسبة في قطر هي أقل النسب في المنطقة (٢٧ في المائة).

٣- الخصوبـــة

كان معدل المواليد الخام لمجموع السكان في منطقة الإسكوا (خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠) ٣٥ ولادة لكل ١٠٠٠ من السكان، وهو معدل يزيد عن المعدل المناظر للمناطق الأقل نموا (٣١ ولادة لكل ١٠٠٠ من السكان) ويزيد كثيرا عن المعدل المناظر للمناطق الأكثر تقدما (١٥ ولادة لكل ١٠٠٠ من

السكان). وخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ انخفض المعدل الى ٣٤ ولادة لكل ١٠٠٠ من السكان، ومن المتوقع أن يستمر المعدل في الانخفاض، ببطء وبانتظام، لكل فترة ٥ سنوات الى أن يصل الى ٢٨ ولادة لكل ١٠٠٠ من السكان في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ والى ٢٢ ولادة لكل ١٠٠٠ من السكان في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥. وتشير التقديرات الى أن معدل الخصوبة الاجمالي لمنطقة الإسكوا في منتصف عام ١٩٩٢ كان ٦ر٢ ولادة لكل امرأة، وهو معدل يزيد كثيرا عن معدل الخصوبة الاجمالي للعالم (٣ر٣ ولادة لكل امرأة). وتختلف معدلات الخصوبة في منطقة الإسكوا من بلد إلى بلد. ففي منتصف عام ١٩٩٢، كانت معدلات الخصوبة لليمن وعُمان أكبر المعدلات في المنطقة (٧ر٧ و ٦ر٧ طفل لكل امرأة، على الترتيب) في حين كان معدل الخصوبة للبنان أقل المعدلات (١ر٣ طفل لكل امرأة) وتراوح المعدل لبقية البلدان بين ٧ر٣ طفل لكل امرأة و ٦ر٤ طفل لكل امرأة (الجدول ٤٥). ومع أنه من المتوقع أن تنخفض مستويات الخصوبة للبلدان الأعضاء في الإسكوا ببطء وأن تصبح متجانسة مع مرور الوقت فإن معدلي الخصوبة لليمن وعُمان سيظلان بحلول منتصف عام ٢٠١٢ أعلى المعدلات (١ر٥ و ٩ر٤، على الترتيب)، في حين سيظل معدل الخصوبة للبنان أقل المعدلات (١ر٢ طفل لكل امرأة).

٤- الوفيات

انخفض معدل الوفيات الخام في منطقة الإسكوا، الذي بلغ ٥ر٨ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ من السكان خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠، الى ٤ر٧ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ من السكان خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥. ومن المتوقع أن يستمر المعدل في الانخفاض بانتظام لكل فترة ٥ سنوات الى أن يصل الى ٧ر٤ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ من السكان في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥. غير أن معدل الوفيات الخام يعتمد على التركيب العمري للسكان ولا يوفر أساسا صحيحا للمقارنة. ولذلك فإن العمر المتوقع عند الولادة، الذي يعكس تحسُّن الأحوال الصحية في منطقة الإسكوا، هو مؤشر أفضل.

والعمر المتوقع عند الولادة في منطقة الإسكوا كان ٦ر٦٥ سنة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، وهو رقم يزيد عن المتوسط للعالم (٧ر٦٤ سنة) ويزيد عن العمر المتوقع في العالم العربي (٤ر٦٣ سنة). وخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، تبيَّن أن أكبر عمر متوقع في منطقة الإسكوا هو لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ إذ بلغ في الكويت ٧ر٧٤ سنة، وتليها البحرين (٢ر٧١ سنة) والامارات العربية المتحدة (٢ر٧١ سنة). غير أن العمر المتوقع عند الولادة في اليمن كان ٧ر٥٢ سنة فقط. وتشير الاسقاطات الى أن العمر المتوقع سيزيد في جميع البلدان في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥، ولكنه سيصل الى أقصاه في الكويت (٤ر٧٩ سنة)، ويليها البحرين والامارات العربية المتحدة (٧٧ سنة و ٥ر٧٦ سنة، على الترتيب)، في حين يُتوقع أن يصل في اليمن الى ٣ر٦٧ سنة[١٣٠].

وخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ كان معدل وفيات الرضَّع لمنطقة الإسكوا ٥٦ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حيَّة. غير أن المعدل كان لايزال في اليمن أكثر من ١٠٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حيَّة (١٠٦ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حيَّة)، وكانت في مصر ٥٨ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حيَّة. أما في العراق فإن معدلات وفيات الرضَّع قد زادت زيادة خطيرة بسبب النقص في الأغذية والامدادات الطبية. وكان معدل وفيات الرضَّع في البحرين أقل المعدلات بين بلدان منطقة الإسكوا (١٢ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حيَّة)، وتليها الكويت (١٤ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حيَّة). غير أنه من المتوقع أن

---

(١٣٠) United Nations, World Population Prospects, The 1992 Revision (United Nations publication, Sales No. E. 93. XIII.7).

ينخفض معدل وفيات الرضّع ببطء، ولكن بانتظام، في جميع بلدان منطقة الإسكوا وأن يصل، في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥، الى أقصاه في اليمن (٣٩ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حيّة)، وتليه مصر والعراق (٢٠ و ١٩ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حيّة، على الترتيب)، في حين سينخفض في البحرين الى ٥ حالات وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حيّة.

الجدول ٤٤- عدد السكان ومعدلات الزيادة السنوية المتوسطة للبلدان الأعضاء في الإسكوا، التباين المتوسط للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠

البلد أو المنطقة	عدد السكان (بالآلاف)						معدل الزيادة (نسبة مئوية)	
	١٩٩٠		١٩٩٥		٢٠٠٠		١٩٩٠-١٩٩٥	١٩٩٥-٢٠٠٠
الأردن	ذكور	٢١٨٧	ذكور	٢٧٨٥	ذكور	٣٢٧٤		
	اناث	٢٠٧٢	اناث	٢٦٥٣	اناث	٣١٣٤	٤ر٩	٣ر٣
	المجموع	٤٢٥٩	المجموع	٥٤٣٩	المجموع	٦٤٠٧		
الامارات العربية المتحدة	ذكور	١٠٨٦	ذكور	١٢١٦	ذكور	١٣٢١		
	اناث	٥٨٥	اناث	٦٨٨	اناث	٧٨٦	٢ر٦	٢
	المجموع	١٦٧١	المجموع	١٩٠٤	المجموع	٢١٠٧		
البحرين	ذكور	٢٨٤	ذكور	٣٢٣	ذكور	٣٦٠		
	اناث	٢٠٦	اناث	٢٤٠	اناث	٢٧٣	٢ر٨	٢ر٣
	المجموع	٤٩٠	المجموع	٥٦٤	المجموع	٦٣٣		
المملكة العربية السعودية	ذكور	٩١٦٨	ذكور	٩٩٦٢	ذكور	١١٧٠٠		
	اناث	٦٨٨٠	اناث	٧٩١٨	اناث	٩٥٥٧	٢ر٢	٣ر٥
	المجموع	١٦٠٤٨	المجموع	١٧٨٨٠	المجموع	٢١٢٥٧		
الجمهورية العربية السورية	ذكور	٦٢٣٩	ذكور	٧٣٩٤	ذكور	٨٧٣٠		
	اناث	٦١٠٩	اناث	٧٢٩٨	اناث	٨٥٩٩	٣ر٤	٣ر٣
	المجموع	١٢٣٤٨	المجموع	١٤٦٦١	المجموع	١٧٣٢٩		
العـراق	ذكور	٩٢٠٤	ذكور	١٠٤٠٨	ذكور	١٢٠٨٧		
	اناث	٨٨٧٤	اناث	١٠٠٤١	اناث	١١٦٦٦	٢ر٥	٣
	المجموع	١٨٠٧٨	المجموع	٢٠٤٤٩	المجموع	٢٣٧٥٣		
عُمـان	ذكور	٩٢١	ذكور	١١٣٥	ذكور	١٣٧١		
	اناث	٨٢٩	اناث	١٠٢٨	اناث	١٢٥٦	٤ر٢	٣ر٩
	المجموع	١٧٥١	المجموع	٢١٦٣	المجموع	٢٦٢٦		
الضفة الغربية وقطاع غزة[أ]	ذكور	٨٧٨	ذكور	١٠٧٨	ذكور	١٢٧٩		
	اناث	٨٧٧	اناث	١٠٦٧	اناث	١٢٦٢	٤	٣ر٤
	المجموع	١٧٥٥	المجموع	٢١٤٥	المجموع	٢٥٤١		
قطر	ذكور	٣٢٨	ذكور	٣٦٥	ذكور	٣٩٣		
	اناث	١٥٧	اناث	١٨٥	اناث	٢١٢	٢ر٦	١ر٩
	المجموع	٤٨٥	المجموع	٥٥١	المجموع	٦٠٥		
الكويت	ذكور	١٢١٨	ذكور	٧٧٧	ذكور	٩٣٧		
	اناث	٩٢٥	اناث	٧٧٠	اناث	٨٨١	(٦ر٥)	٣ر٢
	المجموع	٢١٤٣	المجموع	١٥٤٧	المجموع	١٨١٨		
لبنـان	ذكور	١٢٤١	ذكور	١٤٦٧	ذكور	١٦٠٩		
	اناث	١٣١٥	اناث	١٥٤٢	اناث	١٦٧٩	٣ر٣	١ر٨
	المجموع	٢٥٥٥	المجموع	٣٠٠٩	المجموع	٣٢٨٩		
مصـر	ذكور	٢٨٦١٨	ذكور	٣٢٠٤٣	ذكور	٣٥١٨٤		
	اناث	٢٧٦٩٤	اناث	٣٠٨٨٨	اناث	٣٣٩٦١	٢ر٢	١ر٦
	المجموع	٥٦٣١٢	المجموع	٦٢٩٣١	المجموع	٦٩١٤٦		
الجمهورية اليمنية	ذكور	٥٥٣٦	ذكور	٧٢٧٦	ذكور	٨٦٠٣		
	اناث	٥٧٧٥	اناث	٧٢٢٥	اناث	٨٤٤٨	٥	٣ر٢
	المجموع	١١٣١١	المجموع	١٤٥٠١	المجموع	١٧٠٥١		

المصدر: United Nations, The Sex and Age Distribution of the World Populations, The 1994 Revision (United Nations publication, Sales No. E. 95.XIII.2).

ملاحظة: الرقم الوارد بين قوسين هو رقم سالب.
(أ) تقديرات للأمانة التنفيذية للإسكوا.

الجدول ٤٥- اتجاه معدلات الخصوبة الكلية في منطقة الإسكوا للسنتين، ١٩٩٢-٢٠١٢ (في منتصف السنة)

البلد/المنطقة	منتصف سنة	معدل الخصوبة الكلية	العمر المتوقع عند الولادة
الأردن	١٩٩٢	٥ر٧	٦٧ر٩
	٢٠١٢	٣ر٨٩	٧٣ر٣
الامارات العربية المتحدة	١٩٩٢	٤ر٥	٧١ر٢
	٢٠١٢	٣ر١٣	٧٥
البحرين	١٩٩٢	٣ر٧٥	٧١ر٢
	٢٠١٢	٢ر٤٣	٧٥ر٥
المملكة العربية السعودية	١٩٩٢	٦ر٣٧	٦٩ر٢
	٢٠١٢	٤ر٦٦	٧٣ر٧
الجمهورية العربية السورية	١٩٩٢	٦ر١٥	٦٧ر١
	٢٠١٢	٤	٧٢ر٥
العراق	١٩٩٢	٥ر٧	٦٦
	٢٠١٢	٣ر٨٩	٧٢ر١
عُمان	١٩٩٢	٦ر٧١	٦٩ر٦
	٢٠١٢	٤ر٨٦	٧٤ر١
الضفة الغربية وقطاع غزة[أ]	١٩٩٢	٦ر٧	٦٥ر٩
	٢٠١٢	٥	٧٢ر٢
قطر	١٩٩٢	٤ر٤١	٧٠
	٢٠١٢	٢ر٨٧	٧٤ر٢
الكويت	١٩٩٢	٣ر٦٨	٧٤ر٧
	٢٠١٢	٢ر٦٣	٧٨ر٢
لبنان	١٩٩٢	٣ر٠٩	٦٨ر٥
	٢٠١٢	٢ر١	٧٣
مصر	١٩٩٢	٤ر١٢	٦١ر٦
	٢٠١٢	٢ر٥	٦٩ر٨
الجمهورية اليمنية	١٩٩٢	٧ر١٨	٥٢ر٧
	٢٠١٢	٥ر١٤	٦٢ر٧

المصدر: United Nations, World Population Prospects, The 1992 Revision, United Nations publication, Sales No.E.93.XIII.7.

(أ) تقديرات للأمانة التنفيذية للإسكوا.

٥- التوسع الحضري والهجرة الداخلية

في عام ١٩٩٠، كانت نسبة ٥٥ في المائة تقريبا (٨ر٦٧ مليون نسمة) من إجمالي عدد السكان في منطقة الإسكوا تعيش في مناطق حضرية (الجدول ٤٦). وتشير الاسقاطات الى أن مستوى التوسع الحضري ستصل نسبته الى ٥٩ في المائة (٩٦ مليون نسمة) في عام ٢٠٠٠ والى ٦٧ في المائة (٧ر١٥٦ مليون نسمة) بحلول عام ٢٠١٥. غير أنه توجد خلافات كبيرة في مستوى التوسع الحضري بين بلدان منطقة الإسكوا. ففي حين أن التوسع الحضري قد اكتمل تقريبا في الكويت وقطر (٩٧ في المائة و ٤ر٩١ في المائة، على الترتيب) فإن مستويات التوسع الحضري في اليمن وعُمان تقل نسبتها عن ٣٥ في المائة، وتتراوح النسبة في بقية البلدان بين ٨ر٤٤ في المائة في مصر و ٢ر٨٧ في المائة في لبنان (الجدول ٤٦). وفي العديد من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا في المنطقة، تتعرض القدرات الانتاجية للأرض المزروعة لضغوط من السكان الريفيين الذين يتجاوز عددهم الطاقة الزراعية. وفي غالبية هذه البلدان، وخاصة في الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ومصر، أصبحت الهجرة الداخلية من الضروريات، ولكنها تزيد عدد سكان المناطق الحضرية، وهو أصلاً آخذ في الزيادة بسرعة. وعلاوة على هذا فإنه مع تزايد مستوى التوسع الحضري في المنطقة، تشير الاسقاطات الى أن مستويات التوسع الحضري في الكويت وقطر ستظل بحلول عام ٢٠٢٥ أعلى المستويات (٦ر٩٨ في المائة و ٣ر٩٥ في المائة، على الترتيب)، في حين يُتوقع أن يكون مستوى التوسع الحضري في عُمان أقل المستويات (٥ر٣٢ في المائة).

٦- سياسات زيادة عدد السكان

بدأت بلدان منطقة الإسكوا جميعها تدرك آثار الزيادة السريعة في عدد السكان ومدى ارتباط تلك الزيادة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبارتفاع نسب الإعالة نتيجة لتأثير ارتفاع مستويات الخصوبة على التركيب العمري للشباب. ويمكن تصنيف البلدان الأعضاء في الإسكوا في خمس مجموعات على حسب نظرة تلك البلدان الى مستوى الزيادة في عدد السكان وما إذا كانت تعتقد بضرورة التدخل. والمجموعة الأولى تشمل البلدان التي تعتبر أن مستويات الزيادة في عدد سكانها مرتفعة بدرجة كبيرة ووضعت سياسات صريحة لخفض ذلك المعدل. ومصر وحدها هي التي لها مثل تلك السياسات منذ منتصف الستينيات. وفي حين يرى اليمن أن معدل الزيادة في عدد سكانه هو معدل مرضٍ فإنه يتبع استراتيجية سكانية تهدف الى تقليل مستوى الخصوبة فيه. والمجموعة الثانية تشمل الامارات العربية المتحدة والأردن. ويعتبر كل من هذين البلدين أن معدل الزيادة في عدد سكانه مرتفع بدرجة كبيرة ولكن لا توجد لديه سياسة صريحة في هذا الشأن وذلك على الرغم من أن الأردن يتبع سياسة للتباعد بين الولادات من خلال برنامج نشط لتنظيم الأسرة. والمجموعة الثالثة، التي تتألف من البلدان التي تعتبر أن معدلات الزيادة في عدد سكانها معدلات مرضية، تشمل البحرين والجمهورية العربية السورية ولبنان. وقد بدأت الجمهورية العربية السورية في الإعداد لوضع سياسات سكانية؛ وهي تدعم أنشطة تنظيم الأسرة التي تُوَجِّه نحو تقليل المعدل المرتفع للزيادة الطبيعية في عدد السكان وأصدرت بعض المبادىء التوجيهية التي تعكس عزمها على اتخاذ مزيد من الاجراءات. وبالمثل فإنه لا توجد لدى لبنان سياسة صريحة وذلك على الرغم من أن تنظيم الأسرة شائع فيه؛ كما أنه حقق أقل المعدلات للزيادة في عدد السكان بسبب انخفاض الخصوبة وزيادة الهجرة. والمجموعة الرابعة تشمل الكويت التي تُعتبر أن معدل الزيادة في عدد سكانها هو معدل مرضٍ، ولكنها ترغب في الوقت نفسه في زيادة مستوى الخصوبة. والمجموعة الأخيرة تشمل بلدانا مثل العراق الذي يرغب في رفع معدلات الزيادة في عدد سكانه من خلال رفع مستويات الخصوبة.

الجدول ٤٦- مستوى التوسع الحضري في منطقة الإسكوا في سنوات مختارة

البلد/المنطقة	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥
منطقة الإسكوا	٥٥ر٠	٥٧ر٠	٥٩ر٠	٦٢ر٠	٦٤ر٠	٦٧ر٠	٧٠ر٠	٧٢ر٠
الأردن	٦٨ر٠	٧١ر٥	٧٤ر٥	٧٧ر٠	٧٩ر٢	٨٠ر٩	٨٢ر٥	٨٣ر٩
الامارات العربية المتحدة	٨٠ر٩	٨٤ر٠	٨٦ر٢	٨٧ر٨	٨٨ر٧	٨٩ر٧	٩٠ر٥	٩١ر٣
البحرين	٨٢ر٩	٨٤ر٣	٨٥ر٥	٨٦ر٦	٨٧ر٦	٨٨ر٧	٨٩ر٦	٩٠ر٤
المملكة العربية السعودية	٧٧ر٣	٨٠ر٢	٨١ر٨	٨٣ر٣	٨٤ر٧	٨٦ر٠	٨٧ر١	٨٨ر٢
الجمهورية العربية السورية	٥٠ر٢	٥٢ر٤	٥٤ر٩	٥٧ر٧	٦٠ر٧	٦٣ر٩	٦٦ر٨	٦٩ر٦
العـــراق	٧١ر٨	٧٤ر٦	٧٧ر١	٧٩ر٢	٨١ر١	٨٢ر٧	٨٤ر١	٨٥ر٤
عُمـــان	١١ر٠	١٣ر٢	١٥ر٧	١٨ر٥	٢١ر٧	٢٥ر١	٢٨ر٧	٣٢ر٥
الضفة الغربية وقطاع غزة	٧٧ر١	٧٨ر٨	٨٠ر٦	٨٢ر٣	٨٣ر٧	٨٤ر٨	٨٥ر٩	٨٦ر٩
قطـــر	٨٩ر٩	٩١ر٤	٩٢ر٦	٩٣ر٤	٩٤ر٠	٩٤ر٥	٩٥ر١	٩٥ر٣
الكويت	٩٥ر٨	٩٧ر٠	٩٧ر٧	٩٨ر٠	٩٨ر٢	٩٨ر٣	٩٨ر٤	٩٨ر٦
لبنـــان	٨٣ر٨	٨٧ر٢	٨٩ر٥	٩١ر١	٩٢ر١	٩٢ر٨	٩٣ر٤	٩٣ر٩
مصـــر	٤٣ر٩	٤٤ر٨	٤٦ر٤	٤٨ر٧	٥١ر٨	٥٥ر٤	٥٨ر٩	٦٢ر٢
الجمهورية اليمنية	٢٨ر٩	٣٣ر٦	٣٨ر٤	٤٣ر٠	٤٧ر٤	٥١ر٢	٥٤ر٩	٥٨ر٤

المصدر: United Nations, World Urbanization Prospects, The 1992 Revision.

باء- الجماعات الضعيفة

١- المعوقون

إن الفوائد المتحققه من التقدم الاجتماعي لم تتوزع بالتساوي بين سكان منطقة الإسكوا. فغالبية المعوقين، وخاصةً من يعيشون في المناطق الريفية (نصف مجموع المعوقين)، لا يتساوون في فرص الحصول على فرص، أو فوائد، جديدة في الحياة.

(أ) احصاءات المعوقين في منطقة الإسكوا

خلال عقد الأمم المتحدة للمعوقين (١٩٨٣-١٩٩٢)، أحرزت غالبية بلدان منطقة الإسكوا بعض التقدم في توجيه الموارد البشرية والمادية نحو تحقيق أهداف برنامج العمل العالمي بشأن المعوقين، وخاصة في مجال منع الاصابات، وذلك من خلال تحسين الأحوال الصحية عموماً. والأسباب التقليدية للاصابة أخذت في التقلص نسبياً بسبب توسيع نطاق تحصين الطفل/الأم، وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية، والنهوض بمرافق المياه والصرف الصحي، وانخفاض معدلات الخصوبة في بعض البلدان، وتحسّن رعاية الحوامل، وتحسين وتنشيط الحملات العامة الرامية الى تشجيع تعلم القراءة والكتابة. غير أنه من المفترض أن انتشار الاصابة/العوق بصفة عامة لا يزال شديداً نسبياً في منطقة الإسكوا. ومعدل العوق الحالي على المستوى الاقليمي يمكن تقديره بنسبة تتراوح بين ٧ في المائة و ١٠ في المائة من مجموع السكان(١٣١). وبالنظر الى أن العدد التقديري لسكان المنطقة هو حوالي ١٤٧ مليون شخص في عام ١٩٩٥ فإن تقدير العدد الاجمالي للمعوقين يمكن أن يتراوح بين ٣ر١٠ مليون شخص و ٧ر١٤ مليون شخص. والأعداد التي أوردتها التعدادات الحكومية والمصادر الأخرى للأشخاص المعوقين تختلف اختلافاً كبيراً فيما بينها، ولكنها جميعها تقل كثيراً عن العدد الفعلي. غير ان البيانات المستقاة من دراسات رائدة اخرى تشير الى أن عدد المعوقين في المنطقة كبير. وطبقاً لمسح شمل مجتمعَين في قطاع غزة، تراوح معدل الاعاقة بين ٣ر٤ في المائة و ٥ر٤ في المائة من عدد السكان الذين شملهم البحث(١٣٢). وفي الأردن ، كان لدى ١١ في المائة من الأسر الأردنية التي شملها البحث شخص واحد معاق(١٣٣). وفي لبنان يقدر أن نسبة المعوقين هي ٥ في المائة من العدد الحالي للسكان.

وهناك بعض العوامل الوراثية والطبية والاجتماعية الاقتصادية والبيئية والثقافية التى تسببت في الاصابة/الاعاقة في منطقة الإسكوا. وتلك العوامل تشمل ما يلي: (أ) الفقر وسوء التغذية بالنسبة للأمهات والأطفال؛ و(ب) عدم كفاية الخدمات الطبية وعدم تغطية التحصين لجميع الأمهات والأطفال؛ و(ج) ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض مدة التباعد بين الولادات بالنسبة للمرأة العربية؛ و(د) الحمل المبكر أو المتأخر؛ و(هـ) انتشار الزواج بين الأقارب؛ و(و) النزاعات المسلحة؛ و(ز) حوادث المرور؛ و(ح) زيادة العمر المتوقع (الاعاقة بسبب كبر السن)؛ و(ط) الاتجاهات الاجتماعية السلبية تجاه المعوقين والانعزال الاجتماعي/الوصمة الاجتماعية التى تؤدي الى "الاعاقة الاجتماعية" بالنسبة للمعوقين في المنطقة.

---

(١٣١) تقدر منظمة الصحة العالمية حالياً أن نسبة المعوقين في العالم تتراوح بين ٧ في المائة و ١٠ في المائة من عدد السكان. وهذه المسألة موضع خلاف إذ أن تصنيف الاصابة /العوق/العجز يختلف من بلد الى آخر، وبالتالي فإن معدلات الاعاقة تتراوح بين أقل من ١ في المائة وأكثر من ٢٠ في المائة.

(١٣٢) Gaza National Committee for Rehabilitation (GNCR) and DIAKONIA, Disability and Rehabilitation Needs in the Gaza Strip: A Survey Report on Bureij and al-Shati Refugee Camps (Gaza City, 1993).

(١٣٣) عبدالله الزعبي، ادارة الاحصاءات، الاعاقة في الأردن، ١٩٩٣.

(ب) الفقر والإعاقة

هناك ارتباط وثيق بين الاعاقة والفقر في المجتمع. وفي قطاع غزه، تبين وجود علاقة وثيقة بين الإعاقة والفقر في مجتمعين محليين (البريج والشاطىء)، اذ أن نسبة الأسر الفقيرة التي يوجد بها شخص معوق في هذين المجتمعين المحليين هي ٣١ في المائة في البريج و ٤٠ في المائة في الشاطىء. وهاتان النسبتان تزيدان الى ٣٢ في المائة في البريج و ٤٣ في المائة في الشاطىء بالنسبة للأسر التي يوجد فيها شخصان معوقان و ٤٨ في المائة في البريج و ٦٦ في المائة في الشاطىء بالنسبة للأسر التي يوجد بها ثلاثة أشخاص معوقين أو أكثر (الجدول ٤٧). وهذا يبين أن عدد أعضاء الأسرة المعاقين داخل الأسره الواحدة يتأثر تأثرا سلبيا بوجود نمط واضح للفقر (أو لمظاهره).

الجدول ٤٧- الإعاقة في قطاع غزة (البريج والشاطىء) في عام ١٩٩٣

عدد الأفراد المعوقين في الأسرة الواحدة	الحالة المالية للأسرة في قطاع غزة، عام ١٩٩٣					
	الأسر الفقيرة (نسبة مئوية)		الأسر المتوسطة (نسبة مئوية)		الأسر المقتدرة (نسبة مئوية)	
	البريج	الشاطىء	البريج	الشاطىء	البريج	الشاطىء
معوق واحد	٣١	٤٠	٤١	٤٢	٢٨	١٨
معوقان	٣٢	٤٣	٤٣	٤٣	٢٥	١٤
ثلاثة معوقين	٤٨	٦٦	٢٥	٢٣	٢٧	١١

المصدر: Gaza National Committee for Rehabilitation (GNCR) and DIAKONIA, Disability and Rehabilitation Needs in the Gaza Strip: A Survey Report on Bureij and al-Shati Refugee Camps, January 1993.

البريج: كا تربيع = ٣٣٥٧ ٠ر٢٠، الاحتمال = ٠٠٠ر٠
الشاطىء: كا تربيع = ٣٥٠٠٠ر٤٣، الاحتمال = صفر.

وتحصين الأطفال حديثي الولادة لا يزال غير كامل في منطقة الإسكوا. وعلى سبيل المثال فإن مرض الالتهاب السحائي بين الرضع لا يزال سببا رئيسيا للشلل الدماغي بين الأطفال وذلك وفقا لمسح بالعينة أجري في الأردن. ونسبة الأطفال (من عمر سنة واحدة) الذين حصنوا بالكامل ضد مرض شلل الأطفال خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ لم تزد عن ٦٢ في المائة في اليمن وعن ٦٤ في المائة في العراق(١٣٤). ومعدلات تحصين الأمهات ضد مرض التيتانوس خلال الفترة نفسها تراوحت بين ١٣ في المائة في اليمن و ٩٧ في المائة في عُمان. وقد تراوح المعدل بين ٦٠ في المائة و ٧٠ في المائة في مصر وقطر والمملكة العربية السعودية، وبين ٣٠ في المائة و ٥٠ في المائة في العراق والأردن، وكان أقل من ٣٠ في المائة في الكويت. وتحصين النساء ضد مرض الحصبة الألمانية، إضافة الى اجراء فحص عند الولادة، ليس عاما في منطقة الإسكوا. وهناك عدد من حالات العمى بين الأطفال (أو حالات

(١٣٤) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، "وضع الأطفال في العالم، ١٩٩٢" و "وضع الأطفال في العالم، ١٩٩٤".

عمى مقترنٍ بتخلف عقلي) نتيجةً للإصابة بالتهابات الحصبة الألمانية لدى الحوامل في بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا.

(ج) العلاقة بين ارتفاع الخصوبة والإعاقة

يشير ارتفاع الخصوبة في منطقة الإسكوا الى قصر مدة التباعد بين الولادات وتأخر السن عند الحمل/تربية الأطفال (بعد سن ٣٧ سنة). ووفقاً لمسح أجري في الأردن في عام ١٩٩٣، كانت نسبة ١٤ في المائة تقريباً من الأمهات اللواتي شملهن البحث يزيد عمرهن عن ٣٥ سنة عندما أصبحن حوامل في آخر أولادهن(١٣٥). والأمهات اللواتي يحملن بعد سنٍ ٣٧ سنة تزيد بالنسبة لهن احتمالات ولادتهن لطفل مصاب بالتخلف العقلي (مرض "داون"). ووفقاً لبحثٍ طبيٍ آخر أجري في الأردن، كان السن المتوسط للأمهات اللواتي ولد لهن أطفال متخلفون عقلياً ومصابون بمرض "داون" في المجموعات التي شملتها التجربة هو ٣٧ سنة(١٣٦).

وقد أظهرمسحٌ أجري في قطر في عام ١٩٩١ أن عدد الأطفال الذين لديهم عجز، كنسبة من جميع الأطفال المولودين ، يزيد مع زيادة سن الأم، بما يشير الى أن احتمالات الاصابة بعيوب خلقية ترتبط بعمر الأم. وعدد الأطفال المعاقين يزيد من ٢ر٨ لكل ألف طفل مولود لأمهات يقل عمرهن عن ٢٥ سنة الى ٦ر٢ طفل لكل الف طفل مولود لأمهات يتراوح عمرهن بين ٢٥ سنة و ٢٩ سنة والى ٩ر٦ طفل لكل ألف طفل لأمهات يتراوح عمرهن بين ٤٠ سنة و ٤٤ سنة. والأرقام المتعلقة بالأطفال الذين يعيشون بعاهة تعطي صورة مماثلة(١٣٧). وقد خلص المسح الذي أجري في قطر الى أن احتمال الاصابة بعيب خلقي معين يزيد بزيادة عمر الأم.

(د) الاعاقة بسبب الحرب

أدّت النزاعات المسلحة التي دامت فتراتٍ طويلة في المنطقة الى تفاقم مشكلة الاعاقة. وعلى الرغم من أن الحرب التقليدية نفسها تؤثر أساساً على الرجل فإن ما يعقب الحروب يؤثر بدرجة أكبر على النساء والأطفال. ولاتزال نتائج الحروب هي العنصر الأساسي الذي يؤثر على الاعاقة في المنطقة، وخاصةً في العراق ولبنان وفلسطين. ففي العراق كانت الصدمة النفسية الاجتماعية تمثل أخطر المشاكل المؤثرة على الأطفال في أعقاب أزمة الخليج(١٣٨). وفي عام ١٩٩٤، كانت الصدمة النفسية الاجتماعية لاتزال تؤثر على حالة الامهات والاطفال في العراق، وأدت الى زيادةٍ عامةٍ في عدد الأطفال المعوقين. وطبقاً لما ورد في آخر الاحصاءات المنشورة فإنه خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ زاد عدد حالات سوء التغذية من ٤٨٧ ١٠٢ حالة الى ٦٧٨ ٣١٢ ١ حالة، وزاد عدد المصابين بمرض شلل الأطفال (الذي

---

(١٣٥) Jordan, Ministry of Health, Department of Statistics and UNICEF Jordan, Assessment of the Nutritional State of Preschool Children in Jordan, 14 April 1993.

(١٣٦) Staffan Janson et al., "Severe Mental Retardation in Jordanian Children", Bulletin of the Consulting Medical Laboratories, volume 6, No. 2, April 1988.

(١٣٧) State of Qatar, Ministry of Health, Qatar Child Health Survey, 1991, chapter 6.

(١٣٨) "Health and Welfare in Iraq after the Gulf Crisis: An In-Depth Assessment", conducted in 1991 by the International Study Team funded by UNICEF and other private foundations.

يسبب شللاً دائماً) بمعامل مقداره ٥ر٧ خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٣[١٣٩]. ولايزال الأطفال الكويتيون يعانون من آثار الصدمة النفسية الاجتماعية.

الإطار ٨- مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في الفترة من ٦ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، وحضر المؤتمر ١١١ رئيس دولة وحكومة. وقد أعطيت أعلى الأولويات للإجراءات التي تعزز التقدم الاجتماعي والعدالة استناداً الى المشاركة الكاملة لجميع فئات المجتمع.

وكانت أهم ثلاثة بنود في جدول أعمال المؤتمر هي: تخفيف حدة الفقر، وزيادة العمالة المنتجة، وتحقيق التكامل الاجتماعي للجميع. وفيما يتعلق بالتكامل الاجتماعي فقد أوصي بتقليل الأثر السلبي للتكيف الهيكلي والتحول الاقتصادي على الجماعات الضعيفة والمحرومة الى الحد الأدنى، ومنع تهميش تلك الجماعات في الانشطة الاقتصادية والاجتماعية، ووضع ترتيبات ملائمة لكفالة اشتراك هذه الجماعات في الموارد الاقتصادية والانشطة الاقتصادية/الاجتماعية وفي السيطرة عليها.

وإضافةً الى هذا فقد جرى حثّ الحكومات على الاعتراف بقدرات ومواهب وخبرات الجماعات الضعيفة وتعزيزها، وكذلك على تحديد طرق لمنع عزلة المعوقين واغترابهم وتمكينهم من المشاركة على نحوٍ ايجابي في المجتمع.

وفيما يتعلق بأكثر الجماعات حرماناً - وهي جماعات المعوقين - أوصي بأن تعمل الحكومات، بالتعاون مع منظمات المعوقين والقطاع الخاص، من أجل تحقيق المساواة في الفرص من خلال تعزيز القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافوء الفرص للمعوقين ووضع استراتيجيات لتنفيذ هذه القواعد.

وفيما يتعلق بكبار السن، جرى حثّ الحكومات على أن تكفل تمكين كبار السن من زيادة مساهمتهم في المجتمع الى الحد الأقصى وقيامهم بدورهم الكامل في مجتمعهم المحلي. وينبغي وضع استراتيجيات في سياق مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن، وفي سياق الأهداف العالمية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠١.

وجرى التأكيد على تقوية الروابط الأسرية وتعزيز دور الأسر في التكامل الاجتماعي. وجرى في هذا الشأن، حثّ الحكومات على كفالة تلبية جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية لحاجات الأسر، مع ايلاء اهتمام خاص لقدرتها على رعاية الأطفال والمعوقين وكبار السن.

وخلال الانتفاضة الفلسطينية، وقعت، في الضفة الغربية بالاضافة الى ٨٥٥ حالة موت، ٥٨٠٠٠ اصابة وكانت نسبة ٣٠ في المائة منها اصابات لأطفال يقل عمرهم عن ١٥ سنة ونسبة ٢٥ في المائة تتعلق بنساء وبنات. واضافةً الى هذا فإن نسبة ١٠ في المائة من جميع الاصابات قد أدت الى حدوث عجز دائم، بما يمثل زيادةً كبيرة عن الأرقام السابقة للإنتفاضة بحوالي ٦٠٠٠٠ شخص أصيبوا بنوع من الاعاقة[١٤٠]. وخلال الفترة من أيار/مايو ١٩٨٨ الى تموز/يوليو ١٩٩٠ وحدها، عالج اخصائيو

---

(١٣٩) منظمة الصحة العالمية، التقرير الوطني العراقي المقدم الى الاجتماع المشترك بين البلدان المعني بوضع خطة وطنية للإصلاح المعتمد على المجتمع المحلي، بيروت، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر الى ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

(١٤٠) الأنروا، تقرير مقدم الى الاجتماع الثامن المشترك بين الوكالات المعني بعقد الأمم المتحدة للمعاقين، فيينا، ٥ الى ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.

العلاج الطبيعي التابعون للأنروا ٣ ٨٨٥ حالة منها ٣ر٠٦٨ حالة تتعلق بالإنتفاضة. ونسبة كبيرة من المرضى الذين تعرضوا لإصابات تتعلق بالإنتفاضة هم من الشباب والأطفال.

وفي لبنان، كانت نسبة ٢١ر٤ في المائة تقريبا من جميع حالات اعاقة الذكور ونسبة ٤ر٤ في المائة تقريباً من جميع حالات اعاقة الاناث في بيروت اصابات حرب(١٤١).

(هـ) القرابة والإعاقة الوراثية

تُعد ممارسة الزواج بين الأقرباء المقربين واحدة من أهم المشكلات الثقافية والاجتماعية التي تؤثر على الإعاقة في منطقة الإسكوا. وتشير عدة دراسات إلى أن معدّل زواج الأقارب هو حوالي ٥٠ في المائة في الأردن و ٢٩ في المائة في مصر و ٥٤ في المائة في الكويت و ٢٥ في المائة في لبنان(١٤٢). ويبدو أن تعليم المرأة هو الحل الأساسي لهذه المشكلة. وكما يبيّن الجدول ٤٨ فإنه حتى مجموعة النساء الأردنيات اللواتي تلقّين تعليماً عالياً يقل عن مستوى الجامعات يختلف سلوكهن عن سلوك الأميّات ويتحاشين الزواج من أبناء العم أو العمّة أو الخال أو الخالة. وكان مجال الحرية للنساء الجامعيات في اختيار أزواجهن أوسع كثيراً مما هو بالنسبة للمجموعات التي حصلت على تعليم أقل. وقد تحاشت نسبة ٨٠ في المائة من الزوجات الأردنيات اللواتي تخرّجن من الجامعات زواج الأقارب مقارنة بنسبة ٦٠ في المائة للذكور المناظرين.

الجدول ٤٨- مستوى التعليم ودرجة القرابة للزوجات والأزواج في الأردن (نسبة مئوية)

مستوى التعليم	أبناء العمومة والخؤولة من الدرجة الأولى	أبناء العمومة والخؤولة من الدرجة الثانية	قرابة بعيدة	الإجمالي للأقارب	غير الأقارب
عدم الإلمام بالقراءة والكتابة (الزوجة)	٣١ر٤	٥ر٥	١٢ر٧	٤٩ر٦	٥٠ر٤
عدم الإلمام بالقراءة والكتابة (الزوج)	٢٣ر٦	٤ر١	١٥ر٥	٤٣ر٢	٥٦ر٩
معهد عال (الزوجة)	٢٦ر٩	٨ر٦	١٠ر٨	٤٦ر٣	٥٣ر٨
معهد عال (الزوج)	٣٨ر٦	٥ر٧	١٢ر٥	٥٦ر٨	٤٣ر٢
دراسة جامعية (الزوجة)	١٢ر٠	٤ر٠	٤ر٠	٢٠ر٠	٨٠ر٠
دراسة جامعية (الزوج)	٢٥ر١	٦ر٠	٨ر٢	٣٩ر٣	٦٠ر٧

المصدر: S.A. Khoury and D. Massad, "Consanguineous Marriage in Jordan", American Journal of Medical Genetics, 43: 769-775 (1992)

(١٤١) "Percentage distribution of impaiments by causes and sex" (Beirut, 1992)، المصدر: Shaar، اقتباس Hitcham Baroudy.

(١٤٢) S.A. Khoury and D. Massad, "Consanguineous Marriage in Jordan", American Journal of Medical Genetics, 1992, pp. 769-775.

(و) الاتجاهات الاجتماعية السلبية والتهميش الاجتماعي

قد تؤدي ردود الفعل الاجتماعية السلبية والرفض إلى ظهور حواجز اجتماعية من شأنها زيادة إعاقة المواطنين. ففي قطاع غزة، أشار تقرير أُعِدّ في عام ١٩٩٣ إلى أن المشاركة في الحياة العامة من جانب الفلسطينيّين المعوقين، وخاصة النساء الفلسطينيات المعوقات، محدودة بدرجة أكبر كثيراً من مشاركة الأصحاء جسمانياً. ونسبة ٣١ في المائة من الإناث المعوقات لا يتنقلن في مجتمعهن المحلي بالمرة، مقارنة بنسبة ١٣ في المائة فقط للذكور المعوقين. وبالاضافة الى هذا فإن نسبة ٦٤ في المائة من الذكور المعوقين يتنقلون بمفردهم في المجتمع المحلي مقارنة بنسبة ٤٤ في المائة فقط للإناث المعوقات (الجدول ٤٩).

ونسبة ٢٨ في المائة من الذكور المعوقين غير ملتحقة بالمدارس في حين أن نسبة ٣١ في المائة منهم ملتحقة بالمدارس وبصفوف أدنى مما يناسب سنهم، أما البقية (نسبة ٤١ في المائة) فإنهم ملتحقون بالمدارس بشكل عادي. غير أن نسبة ٤٨ في المائة من الإناث المعوقات غير ملتحقة بالمدارس بالمرة، ونسبة ١٩ في المائة ملتحقة بصفوف أدنى مما يناسب سنهم، في حين أن نسبة ٣٣ في المائة ملتحقة بالمدارس بشكل عادي. ومن الممكن التعرف على نفس الاختلاف القائم على نوع الجنس بالنسبة للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية الأخرى؛ إذ أن نسبة ٤١ في المائة من الفتيات المعوقات لا يشاركن في الأنشطة الاجتماعية بالمرة، مقارنة بنسبة ٢٩ في المائة فقط للبنين المعوقين.

وواضح من البيانات أن الإندماج الاجتماعي يمثّل واحدة من المشكلات التي تؤثر على المعوقين في معسكر البريج وخاصة على النساء المعوقات اللواتي يصادفن مصاعب أكبر من المصاعب التي يصادفها الذكور المناظرون بالنسبة للإندماج الاجتماعي.

(ز) زواج المعوقين

يواجه الأشخاص البالغون المعوقون مشكلة بالنسبة للزواج. وكما هو الحال بالنسبة للمشاركة الاجتماعية فإن النساء المعوقات في المنطقة يواجهن تمييزاً أكبر ومصاعب أكثر في الزواج وفي الإبقاء على الزواج. ففي الأردن، كانت نسبة ٦٢ في المائة من النساء المعوقات عازبات، ونسبة تزيد عن ١٨ في المائة أرامل، ونسبة ١٦ر٣ في المائة متزوجات، ونسبة ٣ر٤ في المائة مطلقات (الجدول ٥٠)، في حين كانت النسب بين الرجال المعوقين: ٦٠ في المائة تقريبا عزاب، و ٣٦ر٧ في المائة متزوجون، و ٣ في المائة أرامل، ونسبة تقل عن ١ في المائة مطلقون. ويصعب للغاية على النساء المعوقات أن يتزوجن ويؤسسن أسراً ويحافظن على الزواج.

(ح) الاستنتاج

يستنتج مما سبق أنه يمكن معالجة مسألة الإعاقة داخل الإطار العام للتنمية البشرية في المنطقة. ومن المهم تنبيه عامة الناس إلى مخاطر الزواج بين الأقارب المقربين. وينبغي العمل على تشجيع تعليم، وتدريب وتشغيل، الرجال المعوقين والنساء المعوقات. وينبغي أيضا توفير المشورة المناسبة في مسائل الزواج للرجال المعوقين والنساء المعوقات.

الجدول ٤٩- المشاركة الاجتماعية للمعوقين والمعوقات في قطاع غزة (البريج)، عام ١٩٩٣ (نسبة مئوية)

نوع الأنشطة الاجتماعية	النسبة المئوية للذكور والإناث	
	ذكور	إناث
تنقل الفرد في المجتمع المحلي دون مساعدة	٦٤	٤٤
عدم التنقل في المجتمع المحلي بالمرّة	١٣	٣١
كا تربيع = ١٤٩٥٩ر٣٦، الاحتمال = صفر		
الالتحاق بالمدارس في المستوى العادي	٤١	٣٣
الالتحاق بالمدارس في مستوى أقل من المستوى العادي	٣١	١٩
عدم الذهاب الى المدرسة بالمرّة	٢٨	٤٨
كا تربيع = ٥٠٨٧١ر١٠، الاحتمال = ٠٠٥ر٠		
المشاركة في النشاط الاجتماعي	٤٩	٣١
عدم المشاركة في النشاط الاجتماعي	٢٩	٤١
كا تربيع = ٥٣٨٨٩ر٢١، الاحتمال = صفر		

المصدر: Gaza National Committee for Rehabilitation (GNCR) and DIAKONIA, Disability and Rehabilitation Needs in the Gaza Strip: A Survey Report on Bureij and al-Shati Refugee Camps, January 1993.

الجدول ٥٠- توزيع السكان المعوقين (من سن ١٣ عاما وأكثر) في الأردن حسب الحالة الزواجية للرجال والنساء، عام ١٩٩٣ (نسبة مئوية)

	النساء المعوقات	الرجال المعوقون	مجموع المعوقين	الصم والبكم من الرجال	الصم والبكم من النساء
أعزب	٦٢ر١٧	٥٩ر٢٦	٦٠ر٣٠	٦٧ر٠٧	٧٣ر٢٠
متزوج	١٦ر١٣	٢٦ر٦٩	٢٩ر٣٧	٣٠ر٦٧	١٤ر٩٣
مطلق	٣ر٣٦	٠ر٨٩	١ر٨٣	٠ر٤٠	٣ر٢٣
أرمل	١٨ر١٧	٣ر٠٧	٨ر٤٩	١ر٨٧	٨ر٦٣

المصدر: الأردن، دائرة الإحصاءات، احصاءات المعوقين في الأردن، ١٩٨٣. اقتباس من Social Statistics and Indicators in the ESCWA Region (E/ESCWA/89/8) وبيانات الأمم المتحدة المتعلقة بإحصاءات الإعاقة.

وأخيراً فإنه ينبغي التأكيد على أهمية دور النساء والأمهات في منع الإعاقة لدى الأطفال وخاصة في أنشطة إعادة التأهيل التي يُضطلع بها في المجتمعات المحلية. وكما تشير البيانات الاحصائية فإن هناك ترابطاً شديداً بين عدم معرفة الأمهات بالقراءة والكتابة ومعدل الإعاقة لدى الأطفال. وينبغي أن

تعتبر أميّة الإناث (أو أمية الأسرة) والتنمية الشاملة للنساء شرطين أساسيين لمنع الإعاقة وللتدخل المبكر.

٢- كبار السن

(أ) الاتجاه الديموغرافي للشيخوخة في منطقة الإسكوا

إن نسبة كبار السن في مجموع السكان هي في الوقت الحالي نسبة منخفضة في جميع بلدان منطقة الإسكوا. وفي عام ١٩٩٥، ستكون نسبة السكان الذين بلغوا سن ٦٠ عاماً وأكثر في المنطقة هي ٣ر٥ في المائة. وبالنسبة للبلدان المنفردة فإن النسب ستتراوح بين ٣ر٣ في المائة و ٩ر٣ في المائة في البحرين وقطر واليمن؛ وبين ٤ في المائة و ٩٩ر٤ في المائة في الأردن والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والعراق وعُمان؛ وستكون ٥ر٦ في المائة في مصر؛ و ٣ر٨ في المائة في لبنان (الجدول ٥١).

غير أنه بحلول عام ٢٠٢٥ ستكون نسبة من يبلغ عمرهم ٦٠ عاماً وأكثر من سكان منطقة الإسكوا ٦ر٨ في المائة (الجدول ٥١). ومن المتوقع حدوث زيادات كبير في الامارات العربية المتحدة (١٨ر٤ في المائة) والبحرين (١٣ في المائة) وقطر (٦ر٢١ في المائة) والكويت (٧ر١٢ في المائة). ومن ناحية أخرى فإن غالبية التركيبات السكانية في الأردن والجمهورية العربية السورية وعُمان واليمن ستظل نسبة الشباب فيها هي الغالبة وذلك على الأقل خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين. وفي الامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت فإن الارتفاع النسبي في الدخول الناتجة عن عائدات النفط، المقترن بالتوسع العمراني السريع وارتفاع مستويات المعيشة وتحسن الرعاية الصحية والانخفاض التدريجي في معدلات الخصوبة نتيجة لحصول المرأة على التعليم، قد تؤدي آثاره العديدة إلى حدوث تغيرات كبيرة في التركيبة الديموغرافية، ومن بينها الاتجاه الملحوظ نحو زيادة عدد المسنين حسبما هو متوقع[١٤٣]. وفي مصر، سيبدأ خلال الربع الأول من القرن المقبل ظهور نتائج محددة لتدابير تنظيم الأسرة التي بدأت الحكومة في تنفيذها. وعدد السكان الذين يزيد عمرهم عن ٦٠ عاماً في مصر سيزيد في الفترة ١٩٩٥-٢٠٢٥ إلى ثلاثة أمثال ما هو عليه (الجدول ٥١).

وهناك اتجاهات مماثلة في الفئة العمرية للسكان الذين يزيد عمرهم عن ٦٥ عاما. ففي عام ١٩٩٥، سيكون عمر نسبة ٣ر٤ في المائة فقط من اجمالي السكان في منطقة الإسكوا أكثر من ٦٥ عاماً، كما أن الرقم سيصل بحلول عام ٢٠٢٥ إلى ٥ر٧ في المائة. وفي الامارات العربية المتحدة وقطر، ستزيد نسبة هذه الفئة بدرجة كبيرة. وفي العقدين القادمين، ستشهد منطقة الإسكوا بكاملها زيادة كبيرة في الحجم، المطلق والنسبي، لهذه المجموعة (الجدول ٥١).

---

(١٤٣) يشمل الاسقاط العالمي للأمم المتحدة المواطنين وغير المواطنين في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. والأرقام تُسقط، عادة، على أساس معدلات الخصوبة للمواطنين ولغير المواطنين معاً. وعلى سبيل المثال فإنه وفقاً للبيانات الواردة في "Demographic and Related Socio-Economic Data Sheets for Countries of the Economic and Social Commission for Western Asia as Assessed in 1988" (E/ESCWA/POP/89/8/Rev.1)، كان معدل الخصوبة للمواطنين وغير المواطنين، معاً، في الكويت في عام ١٩٨٨ هو ٣ر٩٤ ولادة لكل امرأة، وكان الرقم ٦ر٢١ للمواطنين و ٢ر٧٢ فقط لغير المواطنين. ولذلك فإن النسب المئوية المسقطة لكبار السن في عام ٢٠٢٥ في بعض بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد يكون مغالى فيها.

(ب) نسب الذكور والإناث من المسنين

تبين نسب الذكور والإناث للسكان المسنين وجود تعادل نسبي بين عدد الرجال المسنين وعدد النساء المسنات في غالبية بلدان المنطقة. غير أن نسب الرجال إلى النساء في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي نسب كبيرة (أكثر من ٢٠٠ في قطر والامارات العربية المتحدة و ١٨٤ في الكويت في عام ١٩٩٥) وذلك نتيجة لهجرة الذكور الواسعة النطاق من أجل العمل، الأمر الذي يسهم في زيادة تمثيل الذكور المسنين. وعلى العكس من هذا فإن عدد النساء المسنات في البلدان المرسلة للعمالة يزيد عن عدد الرجال المسنين(١٤٤). ومن الطبيعي أن تتأثر الخدمات التي تقدمها الأسر والمجتمعات المحلية بهذه الفروقات في نسب الذكور إلى نسب الإناث.

(ج) الحالة الزواجية لكبار السن

ينبغي أن يكون تحليل الفرق المتعلق بنوع الجنس لكبار السن مقترناً بتحليل حالتهم الزواجية، إذ أن الإناث المسنات تملن إلى أن تكن غير مستقلات اقتصاديا. وتشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع النسبة المئوية للأرامل المسنات في غالبية البلدان الأعضاء في الإسكوا، وتتراوح تلك النسبة بين ٩ر٤٧ في المائة من جميع النساء المسنات في البحرين و ٧ر٦٥ في المائة في الامارات العربية المتحدة. ومقارنة بذلك فإن الأرقام للرجال المسنين في هذين البلدين أقل من ذلك وتتراوح بين ٧ر٣ في المائة فقط في البحرين و ٧ر٩ في المائة في الامارات العربية المتحدة(١٤٥).

والنسب المئوية للرجال المسنين المتزوجين هي نسب مرتفعة إذا ما قورنت بنسب النساء المسنات المتزوجات. وعلى سبيل المثال فإنه في حين كانت أقل نسبة بين الرجال المسنين هي ١ر٨٢ في المائة في الامارات العربية المتحدة فإن أكبر نسبة بين النساء المسنات كانت ٧ر٤٩ في المائة في الجمهورية العربية السورية. وهذا يتفق مع حقيقة أن النساء تملن إلى الزواج من رجال أكبر منهن في السن في منطقة الإسكوا. وإضافة الى هذا فإنه من المفترض أن الرجال المسنين يميلون إلى الزواج مرة أخرى بعد أن يصبحوا أرامل أو مطلقين، في حين لا يوجد أمام الأرامل أو المطلقات أو المسنات إلا بديل محدود، إن وجد، وهو أن تبقين عازبات. وهذه المشكلة هي مشكلة خطيرة لأنه قد لا يكون لدى غالبية النساء أي مصدر للدخل بعد وفاة أزواجهن، ويعود الكثير منهن إلى الإندماج من جديد في الأسرة الممتدة لوالديهن كأفراد معالين جدد.

(د) الآثار الاقتصادية للشيخوخة

ينبغي مستقبلاً أن توضع السياسات في وقت مبكر وذلك لمعالجة الزيادة المتوقعة في أعداد المسنين ولتخفيف ما قد يكون لها من آثار سلبية على اقتصادات منطقة الإسكوا. وزيادة نسب الإعالة تعني انخفاض عدد الأشخاص الذين هم في سن العمل (من ١٥ سنة إلى ٥٩ سنة) والذين سيكونون مسؤولين عن إعالة الأطفال (المولودين حديثاً ومن يصل سنهم إلى ١٤ سنة) والمسنين (٦٠ وأكثر).

---

(١٤٤) ESCWA, "Demographic overview of the ageing situation in the ESCWA region and its development implications" (E/ESCWA/SD/1993/WG.1/11).

(١٤٥) المرجع نفسه، الجدول ١٤.

والنسبة العامة بين المسنّين وبقية السكان البالغين هي من بين العوامل الهامة التي تؤثر على استقرار نُظُم المعاشات والضمان الاجتماعي في البلدان، إذ أنها تؤثر على حجم مدفوعات المعاشات التقاعدية وعلى طرق سداد تلك المدفوعات، وكذلك على السن التي ينبغي أن يبدأ عندها التقاعد وسداد المدفوعات. وهذه النسبة لها أثر أيضا على نمط الإدخار (انخفاض نسب الإدخار) وعلى النمو الاقتصادي العام.

(هـ) المشاركة الاقتصادية لكبار السن

من المتوقع أن تتراوح نسب السكان الذكور النشطين اقتصاديا للفئة العمرية ٦٠-٤٦ في عام ١٩٩٥ بين ١٥ر٦٥ في المائة في لبنان و ١٢ر٧٧ في المائة في قطر، وهما نسبتان تزيدان كثيرا عن المتوسط العالمي (١٦ر٦٢ في المائة). وعلى النقيض من هذا فإن النسب المناظرة للإناث ستتراوح بين ١ر١ في المائة للأردن و ٣٣ر١٥ في المائة للعراق، وهما نسبتان تقلان كثيرا عن المتوسط العالمي وهو ٠٦ر١٨ في المائة. والاتجاهات مماثلة بالنسبة للفئة العمرية للسكان الذين يزيد عمرهم عن ٦٥ عاما. والرجال المسنّون (٦٥ عاماً وأكثر) في منطقة الإسكوا يميلون إلى أن يظلوا نشطين اقتصاديا بنسبة أكبر من المتوسط العالمي، إلا أن مشاركة النساء المسنّات في النشاط الاقتصادي هي مشاركة محدودة.

(و) دور الأسرة في تقديم الرعاية

تولي بلدان منطقة الإسكوا اهتماماً خاصاً للعناية بالمسنّين ورعايتهم وذلك بدافع من القيم الحضارية والدينية. والوضع المتميز للمسنّين لا يزال قائماً حتى اليوم بدرجة ما. غير أنه، تماشياً مع الاتجاه العالمي، ظهرت آراء جديدة تتعلق بمعالجة قضية رعاية المسنين في إطار الخدمات التي تقدمها الدولة، وخاصة إذا كان الزوج والزوجة يعملان.

وعلى الرغم من أن الأسرة النواة آخذة في الزيادة فإن قوة الروابط الأسرية ومتانة الصلات العائلية لاتزال قائمة، إذ أن روابط الدم بين الوحدات النواة المستقلة لاتزال قائمة، كما أن شبكة الروابط الأسرية لاتزال قوية نسبيا. ورعاية المسنّين لاتزال، بدرجة كبيرة، مسؤولية الأسرة حتى في الأسر النواة التي تعمل فيها الأمهات والتي يمكن للأجداد والجدات أن يقمن بدور في تنشئة الأطفال مع احتياج الأمهات العاملات إلى المساعدة في رعاية الأطفال. وسوف يوفر هذا الحل للأم فائدة ملموسة من وجود أعضاء الأسرة المسنّين في المنزل نفسه.

(ز) الإلمام بالقراءة والكتابة بين المسنّين

تشير احصاءات اليونيسكو[١٤٦] إلى أن مستويات الأميّة بين الفئات العمرية للسكان المسنّين، وخاصة بين النساء المسنّات، أكبر كثيراً مما هي بين صغار السن. وعلى سبيل المثال فإن احصاءات عام ١٩٨٦ تشير إلى أن معدلات الأميّة في مصر تزيد زيادة حادة مع زيادة السن. ففي حين أن نسبة ٤ر٧٠ في المائة من الرجال ونسبة ٨ر٩٠ في المائة من النساء ممن يصل عمرهم إلى ٦٥ عاماً وأكثر

(١٤٦) UNESCO, Statistics Year Book 1991 (Paris, 1991).

الجدول ٥١- الأعداد والنسب المئوية، التقديرية والمسقطة، للسكان من جميع الأعمار ومن عمر ٦٠ عاما وأكثر و ٦٥ عاماً وأكثر في منطقة الإسكوا، للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠١٠ و ٢٠٢٥

السنة	ألف- السكان من عمر ٦٠ عاما وأكثر (بالآلاف)			عامل الزيادة (٦٠ عاما وأكثر)	باء- السكان من عمر ٦٠ عاما وأكثر (نسبة مئوية)			جيم- السكان من عمر ٦٥ عاما وأكثر (بالآلاف)			عامل الزيادة (٦٥ عاما وأكثر)	دال- السكان من عمر ٦٥ عاما وأكثر (نسبة مئوية)		
	١٩٩٥	٢٠١٠	٢٠٢٥	١٩٩٥-٢٠٢٥	١٩٩٥	٢٠٢١	٢٠٢٥	١٩٩٥	٢٠١٠	٢٠٢٥	١٩٩٥-٢٠٢٥	١٩٩٥	٢٠١٠	٢٠٢٥
المجموع للعالم	٥٤٧١٣١	٧٦٤٩٩٦	٥١١٩٤٦١	٢ر١٨	٩ر٥	١٠ر٧	١٤ر١	٣٧٤٣٥٣	٥٢١٩١٣	٨٢١٨٢٧	٢ر٢٠	٦ر٥	٦ر٣	٩ر٧
منطقة الإسكوا	٧٤٦١	١٢٣٨٣	٢٣٩٣٠	٣ر٢١	٥ر٣	٦ر٠	٨ر٦	٤٧٨٦	٧٨٤٣	١٥٨٦٠	٣ر٣١	٣ر٤	٣ر٨	٥ر٧
الأردن	٢٠٩	٣٥٦	٦٩٢	٣ر٣١	٤ر٤	٤ر٧	٦ر٤	١٢٨	٢٤٢	٤١١	٣ر٢٠	٢ر٧	٣ر٢	٣ر٨
الامارات العربية المتحدة	٧٥	٢٨٩	٥١٤	٦ر٨٥	٤ر٢	١٢ر٣	١٨ر٤	٤١	١٥٣	٤١٠	١٠ر٠٠	٢ر٣	٦ر٥	١٤ر٧
البحرين	٢٣	٤١	١٣٢	٥ر٨٥	٣ر٩	٥ر٠	١٣ر٠	١٤	١٩	٨٦	٦ر٢١	٢ر٤	٢ر٤	٨ر٥
المملكة العربية السعودية	٧٥٧	١٦١٢	٣٢٧٥	٤ر٣٢	٤ر٣	٥ر٨	٨ر١	٤٧٥	٩٤٥	٢٢٦٤	٤ر٧٦	٢ر٧	٣ر٤	٥ر٦
الجمهورية العربية السورية	٦٣٥	٩٦٦	١٩٧٤	٣ر١١	٤ر٣	٤ر٠	٥ر٦	٤١٤	٦٢٨	١١٩٩	٢ر٩٠	٢ر٨	٢ر٦	٣ر٤
العراق	٩٧٦	١٧٧٥	٣٢٣٨	٣ر٣٢	٤ر٦	٥ر٤	٧ر٠	٦٣٧	١١٥٠	٢١٢٨	٣ر٣٤	٣ر٠	٣ر٥	٤ر٦
عُمـــان	٨٠	١٦١	٢٨٧	٣ر٥٨	٤ر٤	٥ر٣	٦ر١	٥١	٩٧	٢٠٢	٣ر٩٧	٢ر٨	٣ر٢	٤ر٣
قطـــر	١٦	٧٣	١٥٨	٩ر٧٦	٣ر٣	١١ر٥	٢١ر٦	٨	٣٧	١٢٠	١٥ر٢٩	١ر٦	٥ر٨	١٦ر٤
الكويت	٤٣	١٣١	٣٥٤	٨ر١٨	٢ر٧	٦ر٠	١٢ر٧	٢٧	٧٦	٢٢٩	٨ر٣٩	١ر٧	٣ر٥	٨ر٢
لبنـــان	٢٥١	٣٠٦	٥٤٢	٢ر١٥	٨ر٣	٨ر١	١٢ر١	١٦٧	٢١٢	٣٤٠	٢ر٠٤	٥ر٥	٥ر٦	٧ر٦
مصـــر	٣٨٠٤	٥٩٠٤	١١٢٢٤	٢ر٩٥	٦ر٥	٧ر٦	١٢ر٠	٢٤٥٨	٣٨٠٦	٧٦٧٠	٣ر١٢	٤ر٢	٤ر٩	٨ر٢
الجمهورية اليمنية	٥٤٢	٧٩٠	١٤٣٨	٢ر٦٥	٣ر٩	٣ر٥	٤ر٢	٣٣٤	٤٩٧	٧٨٧	٢ر٣٦	٢ر٤	٢ر٢	٢ر٣

المصدر: United Nations, World Population Prospects: The 1992 Revision (United Nations publication, Sales No. E.93/XIII.7).

كانوا أميين كانت النسبتان المناظرتان للفئة العمرية ٢٠-٢٤ هي ٥ر٢١ في المائة و ٦ر٥١ في المائة فقط، على الترتيب. ومعدل الأميّة لمجموع السكان الذين يزيد عمرهم عن ١٥ عاماً كان ٤ر٣٦ في المائة للذكور و ٦ر٦٨ في المائة للإناث. وإضافة الى هذا فإن معدلات الأميّة للرجال المسنّين وللنساء المسنّات تزيد كثيرا في المناطق الريفية عمّا هي في المناطق الحضرية في مصر؛ وكانت نسبة الرجال المسنين الأميين ونسبة النساء المسنّات الأميات في المناطق الريفية في مصر ٨٠ في المائة و ٨ر٩٥ في المائة، على الترتيب. وفي العراق، في عام ١٩٨٧، كانت نسبة الرجال المسنّين الأميين والنساء المسنّات الأميّات ممن هم في الفئة العمرية ٦٥ عاماً وأكثر ٤ر٧٠ في المائة و ٤ر٨٠ في المائة، على الترتيب، مقارنةً بنسبة ١٣ في المائة ونسبة ١ر٢٣ في المائة، على الترتيب، لمن هم في الفئة العمرية ٢٠-٢٤. والإحصاءات نفسها تشير الى اتجاهات مماثلة في جميع بلدان منطقة الإسكوا التى قدمت بيانات. والقضاء على الأمية يمثل في الواقع أولوية بالنسبة للسكان المسنّين في منطقة الإسكوا. ولمعالجة هذه الحالة فإن بعض بلدان الإسكوا قد بدأت بالفعل في تنفيذ برامج واسعة النطاق لمكافحة الأميّة.

جيم- تقييم الأثر الاجتماعي لبرامج التكيُّف الهيكلي في منطقة الإسكوا

١- مقدمة

خلال العقدين الماضيين، قدم الكثير من البلدان الأعضاء في الإسكوا الخدمات العامة الأساسية، وخاصةً خدمات الصحة والتعليم، إما بالمجان أو برسوم مدعومة الى حدٍ كبير، الأمر الذي أوجد ما يمكن تسميته "دول الرعاية الاجتماعية". والمواطنون يعتمدون على الدولة في تقديم تلك الخدمات برسومٍ منخفضة. وأي تقليص لهذه الخدمات المدعومة سيكون له أثر اجتماعي سلبي على السكان ككل وعلى المجموعات الضعيفة بصفةٍ خاصة. ونتيجةً لضخامة المبالغ التي تنفق على الخدمات الاجتماعية الأساسية فإن غالبية بلدان منطقة الإسكوا قد تمكنت من الوصول الى مستوى مرتفعٍ نسبياً من التنمية البشرية وذلك كما هو مبين في الجدول ٥٢. ويجري تدريجياً العمل على إلغاء تقديم هذه الخدمات المدعومة بدرجةٍ كبيرة في غالبية البلدان الأعضاء في الإسكوا وذلك كجزء من برامج التكيُّف الهيكلي التي تنفّذ في كل بلدٍ من تلك البلدان. غير أنه ينبغي، كي ينجح برنامج التكيُّف الهيكلي، أن يعالج البرنامج القضايا الاجتماعية الأساسية المتعلقة بالنهوضٍ بالموارد البشرية لتمكينها من التعايش مع تحولات المجتمع ككل بدلاً من أن يكون التركيز فيه منصباً بالكامل على القضايا الاقتصادية الاساسية.

وعلى الرغم من أن الوقت لم يحن بعد لتقييم الأثر الاجتماعي لبرامج التكيُّف الهيكلي التى يجري تنفيذها في المنطقة فإنه من المتوقع أن يكون لخفض الدعم الحكومي، وبالتالي زيادة رسوم الخدمات الاجتماعية، أثرٌ اجتماعي سلبي، وخاصة بالنسبة للفئات الضعيفة مثل فئة الفقراء. وفيما يتعلق بالتعليم فإن فرضٍ رسوم على التعليم الأولي والتعليم الابتدائي، حسبما تتطلبه برامج التكيُّف الهيكلي، سيؤثر تأثيراً سيئاً على معدلات انتظام الأطفال الفقراء في الدراسة اذ أنهم قد ينضمون الى قوة العمل غير الرسمية في سن مبكر للغاية. ولذلك فإن هناك حاجة ملحّة الى دمج البعد الاجتماعي في هذه البرامج بحيث يشمل ذلك توفير شبكات أمان ملائمة لأكثر الفئات تأثراً.

٢- تنفيذ برامج التكيُّف الهيكلي في منطقة الإسكوا

إن خبرة منطقة الإسكوا في التعامل مع برامج التكيُّف الهيكلي لا تزال جديدة. غير أن بلدان منطقة الإسكوا ستواجه جميعها، في نهاية المطاف، الأثر الاجتماعي السلبي لتلك البرامج ما لم يؤخذ البعد الاجتماعي في الحسبان. ومع إعادة هيكلة الاقتصاد، ينبغي أن تعالج قضايا مثل تحسين الخدمات المدعومة المقدمة للفقراء في مجالات التعليم والاسكان والصحة، وتوفير التدريب المهني لغير المتعلمين وإعادة تدريب العاطلين، وتنظيم القطاع غير الرسمي كي يسهم في توفير العمالة المنتجة. وبغض النظر عن الأهداف الاقتصادية والمالية لهذه السياسات فإنه قد يكون لتنفيذها أثر سيئ على الفئات الضعيفة من السكان.

(أ) مصر

بدأ رسميا في نيسان/ابريل ١٩٩١ تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي والتكيُّف الهيكلي وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية: (أ) تحقيق استقرار الاقتصاد بخفض معدلات التضخم واعادة توازنات الاقتصاد الكلي؛ و(ب) تشجيع النمو المتوسط المدى والطويل المدى الذي يؤدي الى تحويل الاقتصاد الى اقتصاد موجّه نحو السوق بأدنى قدر من التدخل الحكومي.

ومع ارتفاع معدل البطالة في مصر وتجاوزه لنسبة ١٥ في المائة في عام ١٩٩٤ فإن التحدي الاساسي الذي يواجهه برنامج التكيُّف الهيكلي هو ايجاد وظائف تكفي لخفض معدل البطالة الحالي. غير أن التدابير المالية والنقدية التقليدية وتدابير اصلاح القطاع العام خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ أدت الى خفض عدد الوظائف في القطاع العام من ٣٧٩ ٠٧٨ ١ وظيفة في السنة المالية ١٩٩٠/١٩٩١ الى ٦٦٧ ٠١٣ ١ وظيفة في السنة المالية ١٩٩١/١٩٩٢، وهو انخفاض نسبته ٦ر٤ في المائة(١٤٧). وعلاوةً على هذا فإنه يتوقع أن يستمر بنفس المعدل، إن لم يكن بمعدلٍ أعلى، الإلغاء التدريجي لنظام تعيين الخريجين (زادت الحكومة فترة الانتظار للتعيين في وظيفة حكومية من ما بين ثلاث سنوات وأربع سنوات في عام ١٩٨٠ الى ما بين تسع سنوات وعشر سنوات في عام ١٩٩٣) وذلك بالنظر الى الجهود التي تبذل من أجل تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص. ومن المتوقع أن يصل عدد من سيفقدون وظائفهم الى ٠٠٠ ٣٨٠ شخص، أي حوالي ربع عدد العاملين في القطاع العام، عند استكمال تنفيذ برنامج الاصلاح الهيكلي(١٤٨).

وبالاضافة الى هذا فإن خفض الدعم الحكومي للسلع والخدمات التي تقدم للفقراء بتكلفة منخفضة (مثل السلع الغذائية الأساسية والخدمات الطبية والمياه والكهرباء والتعليم والنقل) قد زاد تكلفة معيشتهم وقلّل، بالتالي، دخلهم الحقيقي. وعلى هذا فإن الفقراء قد اضطروا الى إعادة تحديد أولوياتهم

---

(١٤٧) Ashraf Hussein, "Structural Adjustment Policies: evaluation with special reference to employment." Paper presented to the League of Arab States, Unit for Population Research, Brainstorming meeting on the impact of SAP on population, Cairo, January 1995, p. 18.

(١٤٨) Economic and Social Commission for Western Asia, Structural Adjustment and Reform Policies in Egypt: Economic and Social Implications (E/ESCWA/SED/1993/14), p. 52.

الجدول ٥٢- ملامح التنمية البشرية في منطقة الإسكوا

البلد	النسبة المئوية للسكان المستفيدين من: الخدمات الصحية ١٩٨٥-١٩٩١	مياه الشرب ١٩٨٨-١٩٩١	المرافق الصحية ١٩٨٨-١٩٩١	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين (نسبة مئوية) ١٩٧٠	١٩٩٢	معدل الالتحاق بالمدارس لجميع الأعمار (من ٦ سنوات إلى ٢٣ سنة) ١٩٩٠	نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (بدولارات الولايات المتحدة) ١٩٩١
الأردن	٩٧	٩٩	٧٦	٤٧	٨٢	٧٣	١ر٠٦٠
الامارات العربية المتحدة	١٠٠	١٠٠	٩٤	--	--	٧٣	٢٢ر١٨٠
البحرين	١٠٠	١٠٠	١٠٠	--	٧٩	٧٥	٧ر١٥٠
المملكة العربية السعودية	٩٨	٩٣	٨٢	٩	٦٤	٥٠	٧ر٩٠٠
الجمهورية العربية السورية	٩٩	٧٣	٨٣	٤٠	٦٧	٦٦	١ر١٧٠
العراق	٩٩	٩١	٧٠	٣٤	٦٢	٦٢	٧٤٠
عُمـــان	٨٧	٧٩	٤٤	--	--	٦١	٦ر١٤٠
قطـــر	١٠٠	٨٩	٩٧	--	--	--	١٥ر٠٤٠
الكويت	١٠٠	١٠٠	٩٨	٥٤	٧٤	--	--
لبنـــان	٩٥	٩٨	٨١	٦٩	٨١	٦٥	--
مصـــر	٩٩	٨٨	٥١	٣٥	٥٠	٦٦	٦١٠
الجمهورية اليمنية	٣٠	--	٦٨	٨	٤١	٤٣	٥٢٠

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استناداً إلى UNDP, Human Development Report, 1994, table 2 (New York, Oxford University Press, 1994).

في توزيع دخلهم وأصبح يتعين عليهم الآن أن ينفقوا مبالغ أكبر على الحاجات التغذوية الأساسية، وهو ما ينطوي على انخفاضٍ ملحوظ فيما ينفق في مجالات أخرى من بينها التعليم والصحة.

ومشكلة الفقر المتأصلة، التي ضاعفت البطالة آثارها، تجعل من المتعذر تجاهل مايلي: (أ) الآثار الاجتماعية السلبية المباشرة لبرامج التكيُّف الهيكلي على تزايد البطالة وانخفاض القيمة الحقيقة للأجور وارتفاع الأسعار نتيجةً لإلغاء الدعم؛ و(ب) الحاجة الى حماية الفئات الضعيفة في أقرب وقت ممكن. وتقليص خدمات الرعاية التي تقدم الى تلك الفئات من شأنه أن يؤدي، في الأجلين المتوسط والطويل، الى سلسلة من ردود الأفعال، بما يزيد من ضعف قدرة هذه الفئات على حماية نفسها من الأثر الاجتماعي السلبي للتغير الهيكلي.

وفي عام ١٩٩١، أنشأت مصر الصندوق الاجتماعي للتنمية وذلك كخطوة مؤقتة لحماية الفئات الضعيفة من السكان، والفئات ذات الدخل المنخفض، من الآثار السيئة لبرنامج التكيُّف الهيكلي. والأهداف الرئيسية للصندوق هي: (أ) الحصول على أموال دولية ومحلية بشروط ميسرة؛ و(ب) تمويل مشاريع منتقاة في مجالات الأشغال العامة والمؤسسات الصغيرة والتنمية المجتمعية من بين المشاريع التي تحتاج الى يد عاملة كثيفة؛ و(ج) وضع وتنفيذ برنامج لتنقل اليد العاملة بحيث يكمّل ذلك البرنامج برنامجاً لإصلاح المؤسسات العامة ؛ و(د) تعزيز قدرة الحكومة على تصميم ومتابعة سياسات تخفيف حدة الفقر في الأجل الطويل.

والصندوق ينفذ ستة من البرامج التى تتعلق بالاشغال العامة والتنمية المجتمعية وتطوير المؤسسات والتوظيف واعادة التدريب والتنمية المؤسسيه والنقل العام. وعلى الرغم من أن البرامج قد وضعت جميعها لتلبية حاجات الفقراء والمتعطلين عن العمل فإنها لا تستهدف هاتين الفئتين وحدهما. وبعض البرامج تركّز على الفقراء، في حين صممت برامج اخرى لتلبية حاجات المتعطلين عن العمل. وبحلول منتصف عام ١٩٩٤ كان الصندوق الاجتماعي للتنمية قد تعاقد على تنفيذ ١٦٥ مشروعاً من المشاريع القادرة على ايجاد ٦٤ ٠٠٠ فرصة عمل مؤقتة و ١٥٣ ٠٠٠ فرصة عمل دائمة وذلك بتمويل اجمالي قدرة ٨٩٠٫٢ مليون جنيه مصري، وبحيث يستفيد من تلك المشاريع حوالي ١٢ مليون شخص(١٤٩).

وقد تعرض العديد من برامج التمويل هذه للكثير من النقد بشأن مدى كفاءتها لأن المستفيدين الرئيسيين من عمليات الصندوق كانوا من المجموعات متوسطة الدخل التي تعيش في المناطق الحضرية، بالاضافة الى ارتفاع تكلفة ايجاد فرص التوظيف. وتتعلق انتقادات اخرى بالاعتماد على الصندوق الاجتماعي للتنمية كأداة دائمة لحل جميع المشكلات المتعلقة بالبطالة والمشكلات الاجتماعية التي ترتبط ببرامج التكيُّف الهيكلي، في حين ينبغي، من الناحية النظرية، أن يكون الصندوق أداة مؤقتة لتخفيف الأثر السلبي لتلك البرامج على فئاتٍ ضعيفة منتقاة وأن تحل محله مؤسسات دائمة بعد الفترة اللازمة لتحقيق الاستقرار.

---

(١٤٩) الصندوق الاجتماعي للتنمية، التقرير نصف السنوي، حزيران/يونيو ١٩٩٤.

(ب) الأردن

في عام ١٩٩٢، اعتمد الأردن برنامج التكيف الهيكلي للفترة ١٩٩٢-١٩٩٨ للقضاء على الاختلالات المالية ولإعادة تنشيط الاقتصاد من خلال تنفيذ مجموعة من التدابير الاقتصادية التي تهدف الى زيادة القدرة الانتاجية بزيادة دور القطاع الخاص، وليس من الممكن مقارنة الأثر السلبي للبرنامج على القطاع الاجتماعي بأثره في مصر وذلك بالنظر الى اختلاف مسار التنمية لكل بلد، بما في ذلك مدى حدة الفقر ودور القطاع العام في الاقتصاد.

واضافةً الى هذا فإن مستوى التنمية البشرية في الأردن أعلى مما هو في مصر، اذ أن معدل معرفة البالغين بالقراءة والكتابة يصل الى ٨٢ في المائة (الجدول ٥٢) كما أن هيكله الاجتماعي يتسم بمرونة أكبر بما يسمح لقوة العمل بالتنقل فيما بين القطاعات المختلفة. والأثر الاجتماعي السلبي لبرنامج التكيُّف الهيكلي في الأردن له جانبان هما: (أ) الأثر السلبي للبرنامج على الفقراء؛ و(ب) عدم القدرة على امتصاص البطالة أو تقليلها. وهذان الجانبان يرتبط احدهما بالآخر من حيث أن البطالة تؤدي الى الفقر والى زيادة عدد الفقراء، التي تؤدي بدورها الى انخفاض مستوى التنمية البشرية للفقراء، بما يؤدي الى انخفاض الانتاجية والعمالة في الأجلين المتوسط والطويل. ومن الممكن أن يكون الأثر الاجتماعي الصافي هو اتساع الفجوة القائمة بين من يستطيعون المحافظة على التقدم الاجتماعي، من ناحية، ومن يسقطون في هوة الفقر، من ناحية أخرى، مما يؤدي الى زيادة الاستقطاب في المجتمع ككل. وهذه التغيرات تتأصل مع مرور الوقت، وتصبح فترة السنتين اللازمة لتنفيذ برنامج التكيُّف الهيكلي غير كافية لدراسة الأثر الاجتماعي للبرنامج والخروج باستنتاجات. غير أنه من المهم أخذ هذه التغيرات في الحسبان من أجل منع استمرار تدهور الأحوال الاجتماعية.

وبرنامج التكيُّف الهيكلي يسمح بحماية الفئات الضعيفة من زيادة تدهور الأحوال الاجتماعية وذلك من خلال التدرج في الغاء دعم المواد الغذائية الاساسية. وقد أنشئ في عام ١٩٩٠ صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية كشبكتي أمان لمساعدة الفئات الضعيفة الأكثر تضرراً باستهدافهما لتلك الفئات. غير أنه من بين المشكلات الكبيرة التي يواجهها الأردن مشكلة زيادة معدل البطالة، وخاصة بين الفقراء. وقد قدر أن معدل البطالة لمن يعيشون تحت خط الفقر كان ٣٣ في المائة في عام ١٩٩٢، وكانت نسبة الذكور بينهم ٢٩٫٨ في المائة ونسبة الاناث ٦٢٫٢ في المائة في حين بلغت النسبة ٣٤٫٢ في المائة لمن يعيشون في فقرٍ مطلق(١٥٠). وارتفاع نسبة السكان الشباب (تبلغ نسبة السكان الذين يقل عمرهم عن ١٥ عاماً ٤٢ في المائة) تعني أن معدل البطالة سيتزايد مع مرور الوقت ما لم يتم ايجاد فرص عمل كافية لاستيعاب الزيادة في عدد من يدخلون سوق العمل لأول مرة. ومن الصعب فصل أثر برنامج التكيُّف الهيكلي على الفقر أو البطالة أو التشوهات الاجتماعية الأخرى عن أثر الاختلالات الاخرى، غير أنه لا يزال يتعين معالجة هذه المشكلات، وخاصةً عندما يكون من المعروف أن تنفيذ برنامج التكيُّف الهيكلي سيكون له أثرٌ سلبي على الحالة المتدهورة أصلاً.

ومن أوجه برنامج التكيُّف الهيكلي الاخرى التي قد يكون لها أثر سلبي على الفئات الضعيفة من السكان الخصخصة واشراك القطاع الخاص في ملكية المؤسسات الصحية والتعليمية التي يمكنها أن تقدم مجموعة أكبر من الخدمات بنوعية أفضل ولكن بتكلفة أكبر. وقد أنشئ في أوائل التسعينيات عدد كبير

---

(١٥٠) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "سياسات التكيُّف والاصلاح الاقتصادي وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الأردن (E/ESCWA/SED/1993/13)، الصفحة ٤٦.

من المدارس والجامعات والمستشفيات الخاصة التي قدّمت خدمات محسّنة ولكنها مرتفعة التكلفة. وتكلفة هذه المرافق لا تستطيع أن تتحملها إلا الأسر الثرية نسبياً وهي تتجاوز امكانات الجماعات الاجتماعية الفقيرة والريفية. وبالاضافة الى هذا فإن الحكومة تضع نظماً لاستعادة تكاليف الخدمات العامة، وهي نظم تقلّل من امكانية حصول قطاع الفقراء في المجتمع على خدمات المرافق الصحية والتعليمية. وهذه النظم تتسبب في زيادة الفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء، وقد يستمر ذلك في المستقبل بسبب الاختلاف في نوعية الخدمات المقدمة لكل فئة. وهذا كله يدعو الى اتباع استراتيجية تتضمن الابعاد الاجتماعية التي تفيد المجموعات الضعيفة في المجتمع من أجل وقف تدهور مستويات المعيشة لتلك المجموعات ولإعدادها على نحو أفضل لمواجهة الحقائق الاقتصادية الجديدة.

٣- الاستنتاجات والتوصيات

إضافة إلى اختلالات الاقتصاد الكلي فإن هناك حاجة إلى أن تعالج سياسات التكيّف المتّبعة في المنطقة مسألة إعداد الناس، وخاصة الفئات الضعيفة مثل الفقراء والعاطلين والعمال غير المهرة، وتهيئتهم للتعامل مع التغيّر الهيكلي، لذلك ينبغي أن يكون التركيز في هذه السياسات منصباً على مواصلة النمو الاقتصادي، وكذلك على عملية تكوين رأسمال بشري كافٍ، وذلك لتعزيز عملية التكيف.

والتحليل المذكور أعلاه يدعو إلى إعادة التفكير في التكيّف الهيكلي، وكذلك إلى إعادة تحديد أولوياته كي يكون متفقاً مع احتياجات التنمية الاجتماعية. والنُهُج المتبعة في برامج التكيف الهيكلي تركّز على إعادة هيكلة الاقتصاد الكلي، غير أن هناك بعض الجوانب الهيكلية الأخرى للمجتمع التي ينبغي تكييفها في الوقت نفسه. وينبغي ايلاء اهتمام للسياسات الاجتماعية التي تسهم في تحقيق الأمن الانساني وتشجع نمو الموارد من المهارات الأساسية وتكفل عوائد منصفة للأنشطة المنتجة. وينبغي أيضاً أن تكون برامج التكيف الهيكلي شاملة لتحديث القطاعات المختلفة وتوسيع قاعدة الصناعات التحويلية، وقبل كل شيء إعداد الموارد البشرية للهيكل الجديد. وينبغي أن تعالج برامج التكيف الهيكلي المشكلات المتعلقة بإعادة توزيع الموارد والأصول وأن تشجع نمو المهارات الانتاجية وفقاً لحاجات السوق في المستقبل والفرص المتاحة للإستفادة من هذه المهارات في أعمال منتجة.

ونجاح برنامج التكيف الهيكلي يعتمد بدرجة كبيرة على القدرة المؤسسية للبلد المعني بصياغة ورصد البرامج. ولذلك فإن ما توجد حاجة إليه هو تعزيز قدرات النظم التنفيذية الحكومية والتكوين المؤسسي. وصناديق الاستثمار الاجتماعية، التي أنشئت لتوجيه الأموال نحو المشاريع الانمائية التي تخدم الفئات الضعيفة، مواردها محدودة وبالتالي فإنها لا تصل إلاّ إلى نسبة صغيرة من السكان الداخلين في تلك الفئات. وعلى هذا فإنه يتعين أن تزود شبكات الأمان هذه بموارد إضافية إذا ما أريد لها أن تقلّل إلى الحد الأدنى ما لهذه البرامج من آثار سلبية على الفقراء والمجموعات الضعيفة.

وينبغي أن يكون دور الدولة هو تصميم وتنفيذ آليات للرصد تكون أكثر فعالية وزيادة درجة خضوع السوق للمحاسبة من جانب الدولة. وهذا يتطلب وضع ترتيبات مؤسسية جديدة يكون من شأنها جعل تدابير التكيف أكثر كفاءة وأكثر إنصافاً بالنسبة للسكان المحرومين وذلك من خلال تشجيع التفاعل الاجتماعي. وينبغي أن يكون دور الحكومات هو تنظيم ومراقبة أنشطة القطاع الخاص وتنسيق الإنتاج النهائي لذلك القطاع مع تقديم الحوافز والمعلومات التي تؤدي بالقطاع الخاص إلى العمل بطريقة تفيد المجتمع ككل مع بقاء مؤسسات ذلك القطاع مسؤولة أمام الحكومة. وتدخل الدولة لضمان قدر كبير من المساءلة من شأنه زيادة القدرة والمشاركة على المستوى المحلي. وهناك حاجة إلى أن يكون

كبير من المساءلة من شأنه زيادة القدرة والمشاركة على المستوى المحلي. وهناك حاجة إلى أن يكون للحكومات، وكذلك للجمعيات الأهلية والأفراد، صوت في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية مع وجود توازن سليم بين هذه القطاعات.

ومن الضروري وضع سياسات نشطة لسوق اليد العاملة وإنشاء نُظُم ملائمة للمعلومات المتعلقة بسوق اليد العاملة وذلك كي تكون تلك السوق متّصفة بالمرونة ولمساعدة الباحثين عن العمل في وضع خطط أفضل لتدريبهم ولتلبية حاجتهم التعليمية من أجل التواؤم مع بيئة العمل التي تتغير بسرعة ولتحسين العائد المتحقق مما ينفقه القطاع العام. ومرونة سوق اليد العاملة وسرعة تبادل اليد العاملة بين القطاعات تلعبان دوراً أساسياً في الاسراع بعملية التكيف الهيكلي، إذ أنهما تؤديان إلى تحسين استخدام اليد العاملة.

وزيادة المشاركة العامة وتطبيق اللامركزية في عملية اتخاذ القرار في مرحلتي التخطيط والتنفيذ لهما ضرورة بالنسبة لتفاعل المجتمع مع الحلول الاقتصادية الجديدة ولإعداد المجتمع من أجل مواجهة الصعوبات المقترنة بتنفيذ برنامج التكيف الهيكلي. وينبغي أن يكون الناس مدركين لعواقب أية عملية لإعادة الهيكلة، في الأجلين القصير والطويل، وذلك لتفادي تهميش الفئات الضعيفة. وهذا الوعي العام من شأنه إرغام قوة العمل غير الماهرة على تلقي التدريب المهني على الوظائف التي ستكون مطلوبة بعد تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي ولتحقيق مزيد من الفاعلية في استخدام مواردهم. وينبغي تعزيز دور المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية والجمعيات التطوعية بمساعدة الفئات الضعيفة في التغلب على مصاعب الفقر وللمساعدة في إنشاء المؤسسات الصغيرة لتوليد الدخل، وخاصة في المناطق الريفية وضواحي المدن الكبرى.

دال- الأسرة والمرأة في العالم العربي: نظرة استشرافية(١٥١)

١- السنة الدولية للأسرة

(أ) مقدمة

تواجه الأسر في العالم العربي اليوم أزمات ناشئة عن الحروب وعن النزاعات التي تخلف وراءها اللاجئين والمشردين والفقر والمجاعة، وتغير القيم والعادات التي تهز الأسس وتضعف الروابط الأسرية مما يؤدي إلى التوتر بين أفراد الأسر والبطالة الناشئة عن تغير الهياكل الاقتصادية وأنماط الحياة. ومع ذلك فإن الأسرة لاتزال لها أهمية بالغة بالنسبة للمحافظة على القيم الثقافية ونقلها إلى الأجيال القادمة؛ وهي بالنسبة للطفل نموذج العالم الخارجي. وخلال السنة الدولية للأسرة، تركز اهتمام العالم على تمكين الأسرة من القيام بوظائفها كمصدر للإستقرار العاطفي والمادي الذي له أهمية بالغة بالنسبة لسلامة جميع أفرادها.

وقد أعلنت الجمعية العامة، في قرارها ٨٢/٤٤ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، سنة ١٩٩٤ سنة دولية للأسرة، واعتمدت شعار "الأسرة: موارد ومسؤوليات في عالم متغير" الذي اقترح للسنة وذلك من أجل زيادة وعي الحكومات وواضعي السياسات والجمهور بالأسرة كوحدة طبيعية وأساسية للمجتمع.

---

(١٥١) تشمل المرأة والأسرة في منطقة الإسكوا.

والأهداف الرئيسية المعلنة للسنة الدولية للأسرة هي: (أ) زيادة وعي الحكومات ومتخذي القرارات والجمهور بقضايا الأسرة؛ و(ب) دعم المؤسسات الوطنية في الجهود التي تقوم بها لصياغة وتنفيذ سياسات تتعلق بالأسرة ورصد الجهود الرامية إلى معالجة المشكلات ذات الصلة بالأسرة؛ و(ج) تعزيز فعالية البرامج المحلية والاقليمية والوطنية المتعلقة بالأسرة؛ و(د) تحسين التعاون بين المنظمات الوطنية والدولية والمنظمات غير الحكومية؛ و(هـ) الاستفادة من الأنشطة الجارية التي يُضطلع بها لصالح النساء والأطفال والشباب والمسنين والمعوقين.

وقد تعزز ذلك بقرار الجمعية العامة ١٣٣/٤٥ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ الذي أعربت فيه الجمعية العامة عن ثقتها بأن سنة ١٩٩٤ ستكون فرصة فريدة لتعبئة الجهود، لاسيما على الصعيدين المحلي والوطني، لإبراز أهمية الأسرة وزيادة تعميق فهم وظائفها ومشاكلها وتعزيز المؤسسات الوطنية لتقوم بوضع وتنفيذ ورصد سياسات تتعلق بالأسرة. وأعربت الجمعية العامة أيضا عن إدراكها أن نجاح السنة الدولية للأسرة وزيادة تأثيرها وفعاليتها العملية إلى أقصى درجة يتطلبان تحضيرا كافيا ودعما واسعا من جميع الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية وكذلك من الجمهور.

وقد أكد الأمين العام في الرسالة التي وجّهها في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤ بمناسبة اليوم الدولي الأول للأسرة أن الأسرة تلعب دورا هاما في عملية التنمية، وهو ما يمثل مسألة أساسية ليس فقط بالنسبة للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية بل أيضا بالنسبة لمؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة. ومثلما هو الحال بالنسبة للسنة الدولية للأسرة فإن تلك المناسبات الهامة ستسهم إسهاما مفيدا في إعداد إطار شامل للعمل العالمي كي يكون دليلا للعمل في القرن المقبل. وأكد الأمين العام أيضا أنه يجب إقامة "شراكة" مع الأسر في صياغة عقد اجتماعي جديد من أجل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

(ب) <u>الأسرة العربية</u>

تمثل الأسرة العربية مؤسسة اقتصادية واجتماعية. فالأسرة تُكسب الطفل العادات الاجتماعية والتعليم، وتوفر الحماية والرعاية للمسنين والمعوقين من أفرادها والمعالين الآخرين، وتقدم غير ذلك من الخدمات الاجتماعية التي لا تتوفر في أماكن أخرى.

وهيكل الأسرة العربية يتعرض لتحولات جذرية. فالتوسع الحضري السريع والتصنيع والهجرة والتكنولوجيات الجديدة وسهولة الحصول على المعلومات، وكذلك النزاعات المسلحة والاضطرابات السياسية، أدّت جميعها إلى حدوث تآكل تدريجي في القيم وفي القواعد الاجتماعية التقليدية. وكان لعوامل اجتماعية اقتصادية، من بينها تزايد مشاركة المرأة في قوة العمل، أثر على نسيج الأسرة في المنطقة مما أسهم في نشوء الأسرة النواة وفي تغير الاتجاهات والقيم التي تؤثر على العلاقات بين أعضاء الأسرة. وقد بدأت الأسرة النواة تحل محل الأسرة الممتدة ليس فقط في المناطق الحضرية بل أيضا في المناطق الريفية وذلك نتيجة للهجرة الداخلية والهجرة الخارجية. وعلى الرغم من هذا التغير فإنه لم يظهر بديل للأسرة كمؤسسة اجتماعية وكمصدر للتماسك والدعم داخل المجتمع وذلك على الرغم من أن كيانات أخرى قد تولّت بعض وظائفها.

وبصفة عامة فإن الأسرة العربية تتسم بأن عدد أفرادها كبير نسبياً وبأن الأطفال يُنظر إليهم على أنهم يمثلون مورداً ومصدراً للدخل في المستقبل. وبعض البلدان العربية تتبع سياسات لتشجيع الزيادة في عدد السكان، في حين تؤيد بلدان أخرى الحد من الزيادة في عدد السكان من أجل تحسين نوعية الحياة. وفي المجموعة الأخيرة من البلدان تشكّل غلبة الأطفال والشباب في الأسرة عبئاً على الأسرة كما أنها تثير مشكلات خطيرة بالنسبة لواضعي السياسات. غير أنه في السنوات الأخيرة سُجِّل في عدد من البلدان العربية انخفاض في حجم الأسرة. وقد كان ذلك مرتبطاً إلى حد كبير بزيادة فرص حصول المرأة على الخدمات الصحية والتعليم والوظائف. وهذا التحسن في مركز المرأة هو أساس التغير في هيكل، وشكل ووظائف، الأسرة العربية والمجتمع.

وقد زاد إدراك المرأة المتعلمة لحقوقها كإنسان وأصبح صوتها مسموعاً في مطالبتها بتلك الحقوق. وزيادة اشتراك المرأة في قوة العمل، وخاصة في القطاع الخاص، كانت عنصراً حافزاً للتغيير في هيكل الأسرة. وهذا لم يؤد فحسب إلى المساعدة في تحسين نوعية حياة الأسرة بل أنه أشرك المرأة أيضا في عملية اتخاذ القرار داخل أصغر وحدة في المجتمع. وتوظيف النساء ساعد أيضاً في تغيير النظرة إلى دورها في الأسرة وفي التحول من وجود رئيس استبدادي واحد للأسرة إلى علاقة قائمة على مزيد من المشاركة والمساواة داخل الأسرة. وتوظيف المرأة هو في الواقع خطوة هامة في إعادة تعريف أدوار أفراد الأسرة نحو مزيد من المشاركة داخل الأسرة وإعادة تحديد تلك الأدوار التي تختلف فيما بينها ولكن يكمِّل بعضها بعضا.

غير أن توظيف المرأة قد أدّى إلى ظهور أنواع جديدة من المشكلات داخل الأسرة، وهي مشكلات لها آثار بعيدة المدى بالنسبة للمجتمع ككل. وتعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة يمثل عبئاً على أدائها. وهذه الصعوبات والإحباطات تضاعف أثرها نتيجة لعدم وجود مراكز للرعاية النهارية ومرافق أخرى لمساعدة المرأة العاملة في أداء واجباتها. وهذه المرافق متوفرة ولكن رسومها الباهظة تجعل من المتعذر على الأم العاملة المتوسطة أن تستفيد منها.

والأسرة توفر نظاماً قوياً للدعم وشبكة أمان في المجتمع العربي. وقد كانت الأسرة، وينبغي أن تظل، "ملاذاً يشيع فيه جو الأمن والاحترام والمحبة". وينبغي أن تبذل كل الجهود للمحافظة على نظام الدعم هذا وتلك الروابط الأسرية المتينة. ومع دخول المرأة سوق العمل جنباً الى جنب مع الرجل فإن اعادة تحديد الهويات وتقسيم المسؤوليات من جديد داخل الأسرة قد أديا إلى تميّز الأدوار وزيادة الاشتراك في اتخاذ القرارات وإلى مزيد من المشاركة داخل الأسرة ككل.

وفي حين لا تزال الأسرة التقليدية هي الشكل السائد في جزء كبير من المنطقة فإن تغيّر الحقائق الاقتصادية والاجتماعية قد ألقى في العقود الأخيرة عبئاً متزايداً على كاهل أفراد الأسرة. وهذه التغيرات تمثل تحديات صعبة بالنسبة للأسرة العربية ولواضعي السياسات المعنيين بالمحافظة على استقرار المجتمع وتماسكه. ومن هذه التحديات ما يلي: ضعف الروابط الأسرية وذلك، جزئياً، بسبب الحراك المكاني؛ والتحول تدريجياً بعيداً عن أشكال الأسرة الممتدة الى الأسرة النواة والى أشكال أخرى أكثر مرونة، والتأكيد على الفرد أكثر من التأكيد على القيم الاجتماعية المجتمعية؛ وإعادة تعريف الأدوار التقليدية وتطلعات أفراد الأسرة، وخاصة دور المرأة باعتبارها "القائمة بالرعاية"، نحو مزيد من "المشاركة" القائمة على المزيد من المساواة وتقاسم الأعباء داخل الأسرة.

ولذلك فإن فترة التحول السريع التي يمر بها المجتمع العربي، وتمر بها وحدته الأساسية وهي الأسرة، تدعو الى إيلاء اهتمام مباشر بكفالة المشاركة الشعبية واتباع نهج كلي إزاء التنمية. من الممكن تحقيق ذلك من خلال معالجة ما قد يحدث على مستوى الأسرة ومستوى المجتمع من أضرار واختلالات اجتماعية بسبب الفروقات الناجمة عن التأخرات وعدم التنسيق والتوقيت فيما بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتنمية، وكذلك بسبب الفجوة الناجمة عن التطورات التي قد تحدث في أحد الأبعاد دون أن يواكبها تطورات مماثلة في الأبعاد الأخرى.

وإضافة الى هذا فإن فترة التحول هذه قد تتيح لبلدان المنطقة فرصة لإعادة النظر في تشريعاتها الوطنية وتوضيح الأثر الفعلي والمحتمل لتلك التشريعات على الأسر. وهناك حاجة الى تشجيع ظهور أنماط جديدة من المشاركة التي تعطي الرجل دورا أكبر في رعاية الأطفال وتنشئتهم وتمكن المرأة من البحث عن فرص جديدة للتعلم والعمل. ويجب أن يكون ذلك مدعوما بدراسات عن وضع الأسر وتقييم للخدمات المتاحة وتحديد للاحتياجات التي لم تتم تلبيتها.

(ج) الاحتفال بسنة ١٩٩٤ كسنة دولية للأسرة

اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، في دورتها السادسة عشرة، القرار ١٨٦(د-١٦) الذي تحث فيه جميع الدول أعضاء اللجنة، وكذلك الجهات المناحة الدولية، على أن تقدم للأمانة التنفيذية للجنة الدعم المالي اللازم وسائر وسائل الدعم الأخرى، لعقد اجتماع تحضيري يضم منظمات حكومية وغير حكومية خلال عام ١٩٩٣، وذلك للاعداد للسنة الدولية للأسرة.

وتنفيذا لذلك القرار وللتوصية التي صدرت عن اجتماع الأمم المتحدة لأفريقيا وغربي آسيا للتحضير للسنة الدولية للأسرة الذي عقد في تونس في الفترة من ٢٩ آذار/مارس الى ٢ نسيان/ابريل ١٩٩٣، دعت الأمانة التنفيذية للإسكوا الى عقد "اجتماع فريق خبراء حول الأسرة العربية في مجتمع متغير: مفهوم جديد للمشاركة". وقد تبعت اجتماع تونس التحضيري الاقليمي ثلاثة اجتماعات اقليمية أخرى في مالطا والصين وكولومبيا. وقد وفرت تلك الاجتماعات الاساس اللازم لاتخاذ اجراء محدد على المستوى الاقليمي والوطني والمحلي. وفي اجتماع مالطا، شدّد الأمين العام على أنه "ينبغي أن تؤدي السنة الدولية للأسرة الى المساعدة في تعزيز حقوق الانسان، وخاصة حقوق الطفل، والحريات الفردية وإلى المساواة بين الجنسين، سواء داخل الأسرة أو في المجتمع ككل" وعلى أنه من المهم تعزيز مواطن القوة في الأسرة لتمكين افرادها من الاستفادة بالكامل مما لديهم من امكانات.

٢- خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥[١٥٢]

(أ) مقدمة

في اجتماع عقد في عمان في الفترة من ٦ الى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وجامعة الدول العربية خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة. والخطة تمثل جزءا من إسهام المنطقة العربية في الاعداد للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة.

---

(١٥٢) استنادا الى "خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥" الواردة في الوثيقة (E/ESCWA/SD/1994/9) المؤرخة ٧ آذار/مارس ١٩٩٥.

وتستند خطة العمل الى استراتيجيات نيروبي التطلعية والمواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان وحقوق المرأة والطفل، وكذلك الى المؤتمرات الدولية التي عقدت بشأن المرأة والطفل، وخاصة مؤتمر القمة العالمي للطفل الذي عقد في عام ١٩٩٠ والمؤتمر العالمي لحقوق الانسان (١٩٩٣) والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية (١٩٩٤).

(ب) الإطار العام

تواجه الدول العربية مجموعة من التحديات والتوقعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية المعقدة في ظل مناخ اقليمي ودولي تكتنفة تحولات سريعة مع الاتجاه نحو زيادة السيطرة الاقتصادية والسياسية، وهي جميعها من العوامل التي تؤثر بصفة خاصة على المرأة. كذلك فإن المنطقة تشهد اتجاها نحو التطرف الذي يشو ه صورة المرأة العربية. ولذلك فإن خطة العمل العربية التي يتطلب تنفيذها توحيد الجهود المبذولة من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية والجهود التي تبذلها المنظمات العربية والاقليمية والدولية تستند الى تشخيص دقيق لظروف المنطقة العربية بصفة عامة وظروف المرأة العربية بصفة خاصة.

والمنطقة العربية تواجه ايضا الكثير من التحديات التي تتطلب مواجهتها اتباع طرق فعّالة ومبتكرة، ومن بينها النهوض بالمرأة. ويتمثل احد التحديات الرئيسية في هذا المجال في اتاحة فرص العمل للمرأة وتمكينها من الحصول على الخدمات الاجتماعية. ومن التحديات الاخرى التي تواجه الدول العربيةعدم وجود تصور كاف للتنمية البشرية، الأمر الذي يحول دون ضمان الأمن للناس؛ وزيادة البدائل والفرص لتحقيق العدل والمساواة بين الجنسين كي تكون مشاركة المرأة والشباب كاملة؛ وايجاد الظروف المؤدية الى تحقيق الديموقراطية على اساس التعديدة وزيادة مشاركة المواطنين، ومن بينهم النساء على المستوى الشعبي، في عملية اتخاذ القرارات بما يسمح للمجتمع بتحقيق اهدافه من خلال اتباع نهج منظم ومتكامل وكلي لتحقيق التنمية في ظل مناخ ديموقراطي.

وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى أن الحوار كوسيلة للمشاركة، يكون، في حالات كثيرة، مفتقداً في بعض البلدان العربية، والى أنه في بعض الاحيان تستخدم مختلف أشكال العنف، الذي ينتج عن التوترات والنزاعات، بما يؤدي الى تفكك الأسرة والمجتمع. وينبغي أيضا أن يلاحظ أن غالبية اسباب التوتر في المجتمع هي في الاساس اسباب اقتصادية واجتماعية، وذلك على الرغم من أن هذه الاسباب تكون لها في بعض الاحيان طبيعة سياسية وعسكرية؛ ويجري في كثير من احالات التعامل معها كظاهرة سياسية وأمنية فقط. وبعض الاطراف المعادية تستغل التوتر الاجتماعي لزعزعة استقرار المجتمع.

ونجاح عملية تحقيق السلم الجارية تعتمد على التنفيذ المباشر لقرارات الأمم المتحدة التي تدعو اسرائيل الى الانسحاب الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة في فلسطين وجنوبي لبنان و الجولان السوري. وهذه القرارات تضمن ايضا حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وانشاء دولة مستقلة على ارضه تكون عاصمتها القدس، وكذلك احترام حق الشعب اللبناني في السيادة الكاملة على ترابه ووطنه. وتحقيق السلام الشامل والعادل، وكذلك الاستقرار، في المنطقة هو شرط اساسي للتنمية والمساواة. فالسلام الشامل والعادل سيحر ر الموارد البشرية والمالية التي تنفق على المعدات العسكرية والحروب، كي توجه نحو التنمية التي توفر للمرأة فرصا متساوية للمشاركة فيها.

وأوجه القصور والضعف الاساسية في مجال الاحصاءات والمعلومات والمسوح التي تجرى دون فصل البيانات على حسب الجنس لا تزال تمثل عائقاً كبيراً امام الحكومات العربية في الجهود التي تبذلها لوضع سياسات انمائية فعّالة بشأن المرأة وذلك في وقت أصبح فيه لامتلاك المعلومات وللقدرة على تخزينها واسترجاعها ونقلها اهمية بالغة في تحديد مدى قدرة الأمم على المنافسة كي تظل مسايرة للعصر.

غير ان اتخاذ اجراءات سريعة للقضاء على آثار الحرب والاحتلال والنزاع المسلح في المنطقة العربية، وعلى المعاناة التي سبّبتها، وخاصة أزمة الخليج، هو شرط أساسي لإعادة بناء التعاون والتضامن العربيين وإنهاء معاناة النساء والأطفال والمسنّين.

واضافة الى هذا فإنه ينبغي أن تؤدي السياسات التي تتبعها البلدان العربية الى زيادة مشاركة المرأة في ادارة الموارد والى تحسين فرص حصول المرأة على تعليم جيد وعلى الوظائف لتمكينها من المساهمة بفعالية في عملية التنمية ومواجهة التحديات الاقليمية والعالمية والتغيرات التي تؤثر عليها طوال حياتها.

واستنادا الى ما هو مذكور أعلاه فإن خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتي عام ٢٠٠٥ تحث الحكومات العربية على الإسراع بوضع السياسيات واتخاذ الاجراءات حسبما يكون لازما لتوفير البيئة الملائمة وإعداد الشروط اللازمة للاستجابة بفعالية في المجالات الهامة التي تهم المرأة ومن بينها: الحصول على الحقوق القانونية، والمشاركة في اتخاذ القرارات، وزيادة الوعي، وتحسين مستوى التعليم ونوعيته، والقضاء على الأميّة، وإعادة التأهيل، وتوفير فرص العمل، وتخفيف حدة الفقر، وتقديم الخدمات الصحية ومن بينها خدمات المشورة الطبية والنفسية، وحماية البيئة، واستخدام وسائل الإعلام كوسيلة للتنمية. وخطة العمل العربية تحث هذه الحكومات ايضا على إيلاء اهتمام خاص لانشاء جهاز مركزي أو آلية مركزية على مستويات السلطة التنفيذية لمعالجة قضايا المرأة حيثما لا تكون هذه الآليات موجودة، وعلى تعزيز الآليات والبرامج القائمة المعنية بالمرأة، وكذلك على مساعدة المنظمات غير الحكومية في بناء القدرات وإقامة المؤسسات.

(ج) <u>الأهداف الاستراتيجية للمرأة العربية في مجالات الاهتمام الرئيسية والاجراءات التي ينبغي اتخاذها</u>

١' <u>حماية حق المرأة العربية في المشاركة في هياكل السلطة وآليات اتخاذ القرارات</u>

تحرص غالبية الحكومات العربية على تحسين حالة المرأة في هيكل السلطة وفي عملية اتخاذ القرارات. وتحقيقا لذلك الهدف فإن تلك الحكومات تصدر القوانين والتشريعات التي تعز ز مركز المرأة العربية. غير أن مشاركة المرأة العربية في هياكل السلطة لا تزال دون نسبة ٣٠ في المائة التي حد دها في عام ١٩٩٥ المجلس الاقتصادي والاجتماعي (التوصية السادسة الواردة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/١٩٩٠). وهذا يدعو الى اتخاذ اجراءات من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية والى تقديم الدعم من جانب المنظمات الاقليمية والدولية.

وإضافة إلى هذا فإن حقوق المرأة تُعدّ جزءاً لا يتجزأ من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المعرفة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان، ولذلك فإنه لا يجوز انتهاكها تحت أي ظرف أو لأي سبب.

وعلى هذا فإنه ينبغي أن تُبذَل جهود لتحقيق الهدف الذي حدّده المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو تحقيق مشاركة المرأة في هياكل السلطة واتخاذ القرارات وتعبئة المجتمع - الرجال والنساء على حد سواء - وزيادة الوعي من أجل تغيير الاتجاه السلبي والمتحيِّز للمجتمع تجاه المرأة ودورها في عملية اتخاذ القرارات، ووضع آليات وتدابير يكون من شأنها تمكين المرأة من تحقيق ذلك الهدف.

'٢' تخفيف حدة فقر المرأة العربية

على الرغم من نقص البيانات المتعلقة بالفقر في الدول العربية والمصنّفة للذكور والإناث بما يتماشى مع المؤشرات التي اعتمدتها لجنة مركز المرأة التابعة للأمم المتحدة فإنه من الواضح أن أثر الكساد الاقتصادي العالمي، إضافة إلى برامج وسياسات التكيّف الهيكلي، في بعض الدول العربية والتحوّل إلى اقتصاد السوق وما يرتبط به من تقلّص لدور القطاع العام في ايجاد فرص العمل وتقديم الخدمات الاجتماعية، وكذلك تفاقم مشكلة الدين الخارجي وخدمته وتناقص العائدات والموارد المالية اللازمة للتنمية، قد حدّ من قدرة الحكومات على توفير الحاجات الأساسية لشعوبها، وبالتالي أضر بالمبادرات الرامية إلى مكافحة الفقر، وخاصة المبادرات التي تفيد النساء والأطفال. وهذا الوضع، المقترن بالحرب والصراعات الأهلية والنزاعات المسلحة والاحتلال الاسرائيلي والتدابير الاستبدادية التي فُرضت على بعض الدول، وكذلك تدهور البيئة، قد أدّت جميعها إلى تعرّض النساء للمعاناة وإلى حدوث زيادة عامة في عدد الأسر التي تعيش في فقر وعدد الأسر الفقيرة التي تعولها امرأة.

والهدف العام هو القضاء على الفقر وإزالة أسبابه، وكذلك تخفيف أثره على المرأة، وذلك كله في إطار من التنمية الشاملة التي تستند إلى مبادىء الاعتماد على النفس وخاصة بالنسبة للأسر التي تعولها امرأة.

'٣' كفالة الفرصة المتساوية لحصول المرأة العربية على جميع مستويات التعليم

خلال العقود الثلاثة الماضية، تعرضت المرأة العربية إلى عوامل وتغيّرات مختلفة في مجال التعليم، وخاصة عقب الأزدهار النفطي الذي ظهر في السبعينيات وأدى إلى زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس والتزام عدد كبير من البلدان العربية بسياسات تقديم الرعاية الاجتماعية للمواطنين. غير أنه على الرغم من انخفاض معدلات الأمية في البلدان العربية وارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس على مختلف مستويات التعليم فإن العدد المطلق للأميّين قد زاد نتيجة لزيادة معدلات التسيب، وكذلك نتيجة لعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية أخرى. ولاتزال الفروقات بين الجنسين موجودة في بعض البلدان العربية إذ أن معدلات التسيب في المدارس مرتفعة فيما بين الفتيات، وخاصة في المناطق الريفية والمناطق النائية وكذلك في الأراضي المحتلة. وحتى في البلدان العربية التي لم تحقّق المساواة بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس لاتزال البنات تلتحقن في تخصصات يشيع اقتصارها على الإناث، وهو ما يحدّ من نمو إمكاناتهن في مجالات التعليم العلمية والتكنولوجية غير التقليدية.

والهدف العام هو أن تُتاح للإناث فرصة متساوية في التعليم وكفالة أن تستفيد المرأة من التعليم وبرامج محو الأميّة والتدريب المهني وذلك من أجل تحقيق الاعتماد على الذات.

'٤' إتاحة فرصة متساوية للمرأة العربية للحصول على الخدمات الصحية

على الرغم من أن المستوى الصحي للمرأة العربية قد تحسّن في السنوات الأخيرة، حسب مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية، فإن ذلك المستوى لايزال أقل من المستوى القياسي ويختلف من بلد عربي إلى بلد عربي آخر. ولايزال العمر المتوقع عند الولادة للإناث في غالبية البلدان العربية منخفضاً نسبياً مقارنة بالبلدان المتقدمة النمو. ومعدلات الوفاة والمرض للأمهات تعتبر مرتفعة. كذلك فإن معدلات الوفاة والمرض للرضّع مرتفعة أيضاً، وخاصة بالنسبة للإناث. وتلوث البيئة يؤدي إلى أمراض مختلفة، في حين أن ارتفاع معدلات الخصوبة يؤدي إلى تدهور صحة المرأة نتيجة للحمل المبكر أو المتأخر أو المتكرر، وخاصة بالنسبة للنساء اللواتي يعشن في ظروف اقتصادية صعبة. وسوء التغذية يؤدي إلى زيادة اصابة الأمهات والأطفال بالأنيميا. وانعدام الوعي بالنسبة للصحة التناسلية، التي تشمل تنظيم الأسرة، وعدم كفاية الخدمات الصحية وانخفاض نوعيتها، يمثّلان واحدة من المشكلات التي لم تُحل بعد في بعض البلدان العربية. ولايزال بعض البلدان العربية يعاني من عدم كفاية الرعاية الصحية نتيجة لعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، مثل الحروب أو الاحتلال أو النزاعات أو الحصار.

ولذلك فإن هدف الخطة هو حماية حق المرأة في المشاركة بفعالية في صياغة وتنفيذ الخطط والسياسات الصحية التي تلبي حاجاتها وتضمن سلامة الصحة البدنية والعقلية والاجتماعية للمرأة طوال حياتها وفي جميع المناطق.

'٥' تعزيز الاعتماد الذاتي الاقتصادي للمرأة العربية وقدرتها على دخول سوق العمل

أدّت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية إلي زيادة كميّة ونوعية في قوة العمل من النساء، وانعكس ذلك في زيادة نسبة النساء المتعلمات بما أدى إلى تنويع الطلب على النساء العاملات في القطاعات الاقتصادية الحديثة، مثل الصناعة، وفي الخدمات، وحدوث زيادة نسبية في مشاركة المرأة على جميع المستويات في مكان العمل، بما في ذلك مواقع الادارة واتخاذ القرارات التي تتطلب مستوى عالياً من المهارات العلمية والتقنية. وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق فإن عمل المرأة في القطاع الزراعي، الذي تعمل فيه نسبة كبيرة من قوة العمل من النساء في غالبية البلدان العربية، لايزال موسمياً ولا تتلقى المرأة عنه أجراً في معظم الأحوال. وهجرة الرجال من المناطق الريفية ألقى عبئاً ثقيلاً على كاهل المرأة، كما أدى في الوقت نفسه إلى زيادة قيمة ما تقدمه من إسهام إلى ذلك القطاع سواء حصلت مقابل ذلك على أجر أو لم تحصل. وعلاوة على هذا فإن المرأة المتعلمة تواجه مشكلة البطالة بسبب نقص فرص العمل التي تتناسب مع مؤهلاتها ومجالات تخصصها، وكذلك بسبب بعض القيم التقليدية التي تديم الأفكار المقولبة وتمنع المرأة والرجل من العمل في الميادين التي تعتبر حكراً على الذكور أو الإناث.

ومن أهم العوامل التي تُحد من انتاجية المرأة التوزيع غير المتكافىء للوقت بين واجباتها في مكان العمل ودورها في الأسرة كأم وزوجة في مجتمع لا يشجّع مشاركة الرجل للمرأة في المسؤوليات المنزلية. وبالاضافة إلى هذا فإنه يوجد نقص في دور الحضانة ومراكز الرعاية النهارية وفي خدمات الدعم التي تساعد المرأة في أداء أدوارها المتعددة.

ومن هذه الناحية فإن الهدف يتمثل في تمكين المرأة من النهوض بقدراتها وتعزيز اعتمادها على النفس من الناحية الاقتصادية وزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي الذي يشمل المشاركة في عملية التخطيط الإنمائي.

'٦' إزالة آثار الحرب والاحتلال والنزاع المسلح على المرأة العربية

شهدت المنطقة العربية عدداً من الحروب نتيجة للنزاع العربي الاسرائيلي والحرب التي قامت بين العراق وايران وحرب الخليج، وكذلك صراعات أهلية ونزاعات داخلية مسلحة. وقد عانت شعوب بعض البلدان العربية من أنواع مختلفة من النفي والطرد والحبس والسجن والتعويق والحصار والحظر والترحيل والتشريد لآلاف الأسر. ومن المعروف أن تكرر الحروب والنزاعات في العالم له آثار سيئة، مثل زيادة الإنفاق العام على ميزانيات الدفاع من أجل التسليح على حساب مشاريع التنمية، وزيادة عدد أسرى الحرب واللاجئين والمشردين والمنفيين، وغالبيتهم من النساء والأطفال. وإضافة إلى هذا فإن النساء اللواتي يعشن في ظروف الحرب يتعرضن للعنف والتعذيب والاختطاف والاغتصاب، وكذلك لاضطرابات نفسية.

وينبغي تعزيز مشاركة المرأة في حل النزاعات وفي الجهود الرامية إلى المحافظة على السلم، كما ينبغي حماية المرأة من آثار النزاعات.

'٧' القضاء على العنف الموجّه ضد المرأة

تعاني بعض النساء من العنف بأشكاله المختلفة، مثل العنف في الأسرة وفي مكان العمل وفي الحياة العامة. ويعتبر العنف انتهاكاً للحقوق الأساسية. وعلى سبيل المثال فإن إرغام الفتيات على ترك المدارس، وإرغامهن في بعض الأحيان على الزواج، وتعرض الفتيات للضرب من جانب أفراد الأسرة، والضغط في بعض الأحيان على المرأة كي تتنازل عن حقوقها الشرعية أو الشخصية أو المدنية بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية، تعتبر جميعها من أشكال العنف المرتكب ضد المرأة. وتتعرض المرأة بصفة خاصة للعنف والاغتصاب خلال الحروب وفي ظروف الاحتلال وكافة أنواع النزاعات المسلحة (وخاصة اللاجئات والمبعدات والمشردات وأسيرات الحرب والمعتقلات). وتتعرض المرأة أيضاً للعنف في ظروف انعدام الديموقراطية وعدم احترام حقوق الانسان. والهدف العام هو تنفيذ الاتفاقات الدولية التي تضمن الحقوق المدنية للمرأة بصفة عامة، وأثناء الاحتلال والحروب والنزاعات المسلحة بصفة خاصة، من أجل توفير الحماية الكافية لها من جميع أشكال العنف ولتعزيز الوسائل والتدابير الوقائية من خلال مشاركة البلدان، على المستوى العربي والاقليمي والدولي، بكفاءة في مكافحة هذه الظواهر والحد من حدوثها عن طريق التعليم وزيادة الوعي وتنفيذ القوانين.

'٨' مشاركة المرأة في ادارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة

تُعد الظروف البيئية ومحدودية الموارد الطبيعية في المنطقة العربية من العوامل التي تحدّ من القدرة على تلبية الحاجات المتزايدة للسكان بالكامل وبشكل كاف، خاصة حاجات النساء والأطفال. ولذلك فإنه من الضروري إيلاء اهتمام خاص لقضايا البيئة وللعوامل التي تؤدي إلى تدهور البيئة في المجتمعات العربية ولأثر تلك العوامل على الظروف الصحية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة وللأسرة.

والهدف العام هو تعزيز قدرات المرأة وضمان مشاركتها بفعالية في حماية البيئة وفي الادارة الرشيدة والسليمة للموارد الطبيعية.

'٩' <u>استخدام وسائل الاتصال بفعالية لإحداث تغييرات في أدوار كل من الرجل والمرأة في المجتمع وتعزيز المساواة بينهما</u>

إن وسائل الإعلام - في المنطقة سواء أكانت مطبوعة أم سمعية بصرية - تصوِّر في بعض الأحيان المرأة العربية من خلال تكريس دورها التقليدي المقولب والإقلال من قيمة الدور الايجابي والمتغيِّر الذي تشترك فيه مع الرجل في المفاهيم الجديدة المتعلقة بتحسين نوعية الحياة والمشاركة في عملية التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ووسائل الإعلام الجماهيري في العالم تبرز صورة مشوّهة للمرأة بصفة عامة وللمرأة العربية بصفة خاصة. وتُعد وسائل الإعلام الجماهيري أداة فعّالة في تعجيل عملية التنمية المستديمة، كما أنها بالنظر إلى أثرها القوي على سلوك الناس ونظرتهم للأمور، تشجّع تغيير العادات الاجتماعية والسلوك. ووسائل الإعلام لها تأثير كبير في ايجاد مفاهيم وسلوكيات جديدة وفي الضغط من أجل اتخاذ اجراءات بشأن "التنمية والمساواة والسلم".

وينبغي أن تُستخدم وسائل الإعلام الجماهيري - بصورها المختلفة - على نحوٍ ملائم وبدرجة كافية لإبراز صورة ايجابية للدور النشط والفعّال الذي تقوم به المرأة العربية في الأسرة وفي المجتمع. وينبغي أيضا أن يكون من أهداف وسائل الاعلام هذه تنمية قدرات المرأة ومهاراتها من خلال تنفيذ برامج إعلامية مدروسة ولها رسالات تتضمن المفاهيم والقيم والآراء والصور التي تعزز الاستراتيجيات العربية والدولية الرامية إلى النهوض بالمرأة.